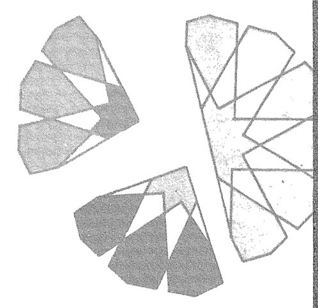
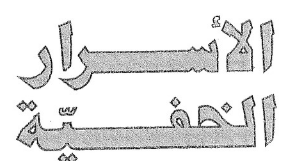
تقديم ودراسة..

د. مصطفى حلمي







الأسرار الخفيّة

وراء إلغاء الخلافة العثمانية

دراسة حول كتاب :

كرى النعمة من الدين والخلافة والنعمة »

خ الاسلام مصطفى صبرى





الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار الدعوة - للطبع والنشر والتوزيع
١ شارع منشا - محرم بك - اسكندرية ت : ٢١٧٨٨

الأسـرار الخفيـة
وراء إلغاء الخلافة العثمانية

تقـديم ودراسة ....

د. مصطفى حلمى



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ..

أما بعد :

فإننا نقدّم للقراء كتاباً له أهميته الخاصة فى تاريخ المسلمين المعاصر ، والفكر السياسى الإسلامى ، ظل مضموراً فى المكتبات العامة والخاصة لا يعرفه إلا القليل ، بينما يتطلب موضوعه الإذاعة والنشر على أوسع نطاق ، لأنه يصحح معلومات خاطئة كثيرة ، ويكشف أسراراً عميقة .

مؤلفه الشيخ مصطفى صبرى شيخ الاسلام فى الخلافة العثمانية ، اختار له عنواناً يوحى بشدة غضبه ، وعنف نقده ، فسماه :

(النكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة والأمة)

وسيتضح بعد القراءة صدق قصده .

فكرة عامة عن الكتاب :

يحدثنا الشيخ مصطفى صبرى – رحمه الله تعالى – فى هذا الكتاب عن مأساة إلغاء الخلافة العثمانية ، وقد رأيت وضعه بين أيدى المؤرخين ومفسِّريه والدارسين للنظم السياسية الاسلامية والدعاة ، ذلك أن موضوع الكتاب يعالج أكثر القضايا اتصالاً بمآسى المسلمين فى العصر الحديث حيث انفرط عقد وحدتهم بإلغاء الخلافة التى ظلت جوهر النظام السياسى الاسلامى منذ وفاة النبى ﷺ .

والكتاب فى مضمونه يعبر عن آراء الشيخ مصطفى صبرى – آخر شيخ للاسلام فى عهد الخلافة العثمانية – وتمتزج آراؤه بتفاصيل تاريخية وسياسية وعسكرية وثقافية يصعب على القارىء الوقوف على حقيقتها وفهمها مالم يعرف الخلفيات وراء هذه الاحداث .

لذلك رأيت ضرورة التعليق والشرح على بعض ما احتواه الكتاب من وقائع ، والتعريف بالأسماء والجماعات السياسية المختفية وراء الاحداث التى صاحبها المؤلف عندما عايش المحنة من أولها إلى آخرها – فاضطهد وشرّد هو وأهله ولاقى الأمرّين من حكام تركيا الجدد اللادينيين ومن بعض الكتاب المصريين الذين أوسعوه سباً وشتماً واتهموه بأقذع التهم ، أقساها على نفسه تهمة الخيانة ، بينما كان الشيخ هو المدافع بلسانه وقلمه عن الاسلام كعقيدة وشريعة ، وكنظام سياسى متحقق فى (الخلافة) معتبراً مافعله الكماليون بمثابة (هدم الدين من الداخل) .

ونحن نقدر صعوبة أخرى أمام القارىء نرجو الله تعالى أن يوفقنا لإزالتها حيث إنه تلقى معلوماته التاريخية المعاصرة من دوائر المستشرقين وتلامذتهم الذين صوّروا الخلافة العثمانية بمظهر النظام الاستعمارى

البغيض مكتفين بسنواتها الأخيرة دون أمجادها الأولى حيث صدت هجمات الغرب العسكرية طوال مايقرب من خمسة قرون !! .

وقد قصدت من شرح وتحليل الاحداث التى عاصرها الشيخ مصطفى صبرى أن يقف القارىء على خفاياها وأسبابها ليتمكن من استيعاب آرائه عنها ، فيصبح وكأنه يشاهد رواية محبوكة الاطراف بأشخاصها وحوادثها و (العقدة) الرئيسية فيها ، ثم ختامها المأسوى الذى أرجو الله تعالى استخلاص العبرة الكبرى منه فيصبح درساً مفيداً يقنع المسلمين بأنه لابد لعلاج ماحدث – عاجلاً أو آجلاً – حتى يلتئم شملهم من جديد ويعودون الى رباط الخلافة مرة أخرى ، وهو مطلب ملح وضرورى قد يصعب تحقيقه عاجلاً ، ولكن يسهل بإذن الله تعالى تحقيقه آجلاً على خطوات مدروسة يتفق عليها قادتهم وزعماؤهم ، ولتكن الخطوات الحثيثة بتوحيد نظام المعاملات الاقتصادية أسوة بالسوق الأوروبية المشتركة ثم ايجاد التعاون العسكرى ، ويأتى بعد ذلك التلاحم الذى لابد منه لأن نظام الخلافة هو (ايديولوجية الاسلام)[1] .

ولنقف هنا لنتأمل ماحدث من تقهقرنا عن النظام المثالى الذى تحقق فى عصر الخلافة الراشدة فى القرون المفضلة الأولى ، وظل يتحقق بصورة أو بأخرى مع الوهن والضعف والمساوىء – ولكن كان محققاً لوحدة المسلمين فى أحلك العصور التاريخية ، وظلت قلوب المسلمين متعلقة به محافظة عليه حتى أرغمت بالقوة العسكرية على يد مصطفى

١ – ينظر مقال الدكتور فهمى الشناوى (الخلافة ايدولوجية الإسلام) مجلة المختار الإسلامى العدد ١٤ – ١٥ رمضان سنة ١٤٠٠ هـ ــ أغسطس سنة ١٩٨٠ م ص ١٥ ــ ٢٥

كمال اتاتورك – ووراءه أوروبا والمخطط اليهودى الصليبى – عن التخلى عنه وأخذت تطبق النظم الأوروبية الشرقية والغربية فى وقت بدأت فيه أوروبا تطور نظمها الى الأحسن فتهتدى الى ضرورة الوحدة وتحاول اللحاق بالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية لأن هاتين الدولتين قد سبقاها بدورهما الى تحقيق نظام (العالمية) حيث ذوب الروس الوطنيات والقوميات والشعوب فى بوتقة (الشيوعية العالمية) ، وبالمثل حققت الولايات المتحدة الأمريكية تكاتف الشعوب والجنسيات المختلفة التى هاجرت الى العالم الجديد مندمجة فى نظامها السياسى الموحد .

ألا يحق لنا ان نتمسك بعالمية النظام الذى حققته (الخلافة) فى الوقت الذى يتجه فيه العصر إلى الوحدة والعالمية.. إننا لو حققنا ذلك لا نكون مقلدين بل نعبر عن (انتفاضة) صحية تعلو بنا وبواقعنا المتردى الى مصاف الدول الكبرى لنؤكد الذاتية الأصلية لأمتنا من جديد ، حيث حرمت قسراً من نظامها الذى وحدها طوال تاريخها .

وعندما نعرّف بالاشخاص الوارد ذكرها فى الكتاب ، والوقائع التى اشتركوا فيها وأبرز الأحداث المصاحبة لها ، وعندئذ سيصبح فى مقدورنا مشاركة المؤلف فى أفكاره وعواطفه المتأججة بين الآلام والاحزان والفواجع وبين السخرية والتهكم على نقادّه ومعارضيه الذين ظنوا به الظنون ، ووجهوا اليه الاتهامات لأنه وقف وحده يصرخ بما فى وسعه لينبّه المسحورين بأتاتورك والمخدوعين فيه منبهاً إياهم إلى عدائه للاسلام والمسلمين ، وخداعه ومراوغاته ومكائده وعلاقاته الوثيقة بجمعيات الماسونية والخطط اليهودية والاستعمار الغربى ممثلاً فى انجلترا حينذاك .

وقد تثبّتُ من الروايات التاريخية التى سردها المؤلف بالرجوع الى

مصادر متعددة ، فتبين لى صدق الشيخ وأمانته ، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ماوصف به مصطفى كمال بأنه شارب خمر ومراوغ وخائن لأمته وأصحابه ومعاونيه ، فقد أيدت مصادر متعددة – سيأتى ذكرها ضمن تعليقاتى – أيدت كل ماقاله الشيخ عنه . بل ثبت بمضى الأيام والسنين صحة ماتوقعه الشيخ مصطفى صبرى من كوارث أصابت تركيا والعالم الاسلامى بعد هذا المصاب الجلل . وها نحن نعايش هذه الكوارث التى تحيق بنا من كل جانب !!

ونجد ظاهرة أخرى تميّز بها منهج الكتاب ، إذ أشفع المتن بتعليقات بهامش الكتاب يشرح بإفاضة ما أورده بالمتن ، ثم اتبع النص بتسجيل القرارات التى أصدرها مصطفى كمال بواسطة المجلس الوطنى الذى صنعه واختار أعضاءه ، وكانت هى بحذافيرها معبّرة عن الخطوات التى توقعها المؤلف منذ فصل أتاتورك بين الخلافة والسلطة وهادن المسلمين وخدعهم حتى تم له الأمر فى النهاية .

وسيطالع القارىء رواية مأسوية تزعجه بأساليب الخداع والغدر والكذب التى اتبعها مصطفى كمال أتاتورك وحيله اللاأخلاقية التى لم يسلم منها حتى زوجته وأقرب المقربين إليه من أصحابه وزملائه ومعاونيه الذين استخدمهم للوصول الى أغراضه ثم لفظهم فى النهاية ، كما توضح حقائق تاريخية مذهلة بكل أبعادها لدارسى التاريخ المكتفين بروايات أعداء الاسلام ، حيث ظلوا يشوهون تاريخ الخلافة الاسلامية ويمجدون (الغازى) أتاتورك ، بينما يبرهن كتاب (النكير ..) على انه مجرد خائن لوطنه ولأمته ، وعميل مخلص لمخططات شيطانية استهدفت ضرب الأمة الاسلامية فى وحدتها حتى تفتح أبواب الاستعمار الغربى والتبشير الصليبى والغزو الصهيونى !! .

ويسهم هذا الكتاب فى ايقاظ الوعى التاريخى الاسلامى وتعريف الأجيال الجديدة بتاريخها الصحيح ، فما الغرض من دراسة التاريخ إلا فهم الحاضر – لأنه ابن الماضى – والسير بخطوات سليمة نحو مستقبل أفضل بعد الدراسة الواعية واستخلاص العبر والاستفادة من الأخطاء والتعلم من دروس التاريخ الصحيح المدعّم بالوثائق .

ومحور الكتاب يدور حول اقناعنا بحتمية نظام الخلافة للأمة الاسلامية ان أراد المسلمون العودة إلى الكرامة والسؤدد والنفوذ العالمى والمكانة الدولية المهابة من جديد .

وكانت (كارثة) إلغاء الخلافة كما أثبتت الأيام هى التمهيد الحقيقى لإنشاء إسرائيل وضياع القدس – مسرى رسول الله ﷺ وبها ثالث المساجد التى لا يُشدّ الرحال إلا اليها – دون مساجد الأرض جميعاً ، وكأن الرسول ﷺ يرسم لنا الحدود الآمنة لدولة الاسلام التى ينبغى المحافظة عليها ليصبح المسلمون فى مأمن من المخاطر ، وإلا أصبح وجودهم فى خطر كما هو الآن !! .

وبينما كان كتاب (النكير ..) فى المطبعة أصدرت حكومة مصطفى كمال قراراتها المعروفة بالغاء الخلافة ونفى آل عثمان والغاء المحاكم الشرعية والمدارس الدينية والأوقاف ، ونشرت الجرائد التركية أن الحكومة التركية ترمى فى حركتها الأخيرة الى وداع الدين ، فقال الشيخ تحت عنوان :

(قطعت جهينة قول كل خطيب)

ولو كان القراء المسلمون طالعوا كتابى هذا وقبل صدور تلك القرارات من حكومة أنقرة لاحتمل أن يجدوا لهجته خارجة عن حد الاعتدال ، بل عن حد الحق ، ويحملوا علىّ المبالغة وشدة الخصومة

على مافيه من شدة (النكير) على الكماليين ، فكان كتابى الذى صدر عن صميم قلب ملتهب ومكتئب ، أبى الله الا أن يقرن حججه الحاسمة بحجة اعتراف الخصم[٢] .

والمشكلة[٣] التى صادفتنى هى كيفية شرح الحقائق والأسرار المختفية وراء إلغاء الخلافة التى ربما لم يسمع بها القارىء من قبل . وتصبح مهمتى أكثر صعوبة اذا كانت فكرة القارىء عنها مغايرة للحقيقة والواقع . ولابد من الاعتراف بأنى مررت بنفس التجربة ، اذ خضعت فى فترة طويلة من حياتى – كأقرانى وأبناء جيلى – الى عملية تشويه للمعلومات واساءة للتاريخ الاسلامى وعلمائه وقادته الأصليين الذين تعرضوا لحملات تشهير واسعة النطاق .

كذلك كنت أحسّ بثقل التبعة ، تبعة نشر هذا الكتاب لاحاطة المسلمين بأهمية مضمونه والتعريف بمؤلفه ، وظل هذا الاحساس ينتابنى منذ كنت أعد لرسالة الماجستير عن نظام الخلافة ، الى أن أذن

---

٢ – ص ١٩٨ من كتاب (النكير ..)

مع العلم بأننا اكتفينا فى طبع متن الكتاب عند هذا الحد ، حيث سجل المؤلف بعده قرارات حكومة أنقرة المشار إليها آنفاً كما نشرتها الجرائد التركية ، إذ رأينا أن مجرد بيانها إجمالا يغنى القارئ عن اثباتها بنصها خشية الاطالة والاملال .

وقد اعتمدنا على طبعة بيروت الصادرة فى شعبان ١٣٤٢ هـ = ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ م .

٣ – أما المشكلة الثانية فهى كيفية طبع المتن الذى كان أحياناً يتكون من نصين – أحدهما أصلى والثانى تعليق بالهامش .

لذلك حذفت تعليقات المؤلف التى رأيت فيها تكراراً واطناباً لا يفيد القارئ ، مكتفياً ببعض التعليقات التى رأيتها هامة وتقدم الجديد ، وميّزت بينهما وبين تعليقاتى بالحرفين (م . ص) اختصاراً لاسم المؤلف .

الله تعالى وشاءت ارادته أن يمنحنى – وأنا العبد الفقير لمولاى – عز وجل – القدرة على تحقيق ماكنت أصبو إليه .

فالحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً ، واللهم انى أسألك الرحمة لمؤلف الكتاب ، والدعاء بحسن الجزاء لكل الذين عاونونى فى نسخه وطبعه ونشره .

واللهم اجعل عملى فيه ذخر آخرتى .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ..

مصطفى حلمى

الاسكندرية فى ٧ المحرم سنة ١٤٠٥ هـ

٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤ م

محتويات المقدمة
وموضوعات الدراسة

- ☐ منهج البحث .
- ☐ الشيخ مصطفى صبرى : حياته وعصره .
- ☐ نظرات الشيخ وتحليلاته لأحداث عصره .
- ☐ علمه وخلقه .
- ☐ لمحات عن مواقفه العلمية وأقواله المأثورة .
- ☐ بعض الأسرار التى كشف عنها الكتاب .
- ☐ دور كمال مصطفى أتاتورك فى القضاء على الخلافة .
- ☐ كلمة عن الخلافة العثمانية .
- ☐ العداء الأوروبى الصليبى .
- ☐ الخلافة العثمانية ليست استعماراً .
- ☐ آراؤه السياسية : عدم الفصل بين الدين والسياسة .
  - الرد على كتاب (الاسلام وأصول الحكم) .
  - حكومة النبى ﷺ .
  - حكومة أبى بكر الصديق .
- ☐ عدم جواز فصل الدين عن السياسة .
- ☐ حقيقة فصل الدين عن السياسة .
- ☐ معالم نظريته السياسية .
- ☐ السلطان عبد الحميد (الخليفة المفترى عليه) .
- ☐ حقيقة مدحت باشا .

والله ولى التوفيق ..

منهج البحث

أولاً : بدأنا بمقدمة للتعريف بالشيخ مصطفى صبرى والتيارات السائدة فى عصره لإعطاء القارىء فكرة عن الجهد الذى بذله المؤلف وسط اتجاه عام قوى مضاد .

ثانياً : عرّفنا بالأشخاص والجمعيات والأحداث البارزة حتى يتمكن القارىء من استيغاب نصوص الكتاب بعد مضى أكثر من نصف قرن على تاريخ تأليفه[٤] حيث أخفيت خلاله عن عمد وجهة النظر الاسلامية ، وأبرزت وجهات النظر المضادة فى كتب التاريخ وفى تعليقات معظم المحللين والمؤرخين وكتّاب المقالات .

ومما يؤسف له أن أغلب الأجيال الجديدة تعرف مصطفى كمال أتاتورك بصفته الزعيم الوطنى صاحب النهضة التركية الحديثة ، ولا يكاد يعرف أحد - اللهم إلا القلة شيئاً عن مصطفى صبرى - آخر شيخ للخلافة العثمانية - بينما قاد الرجل - رحمه الله تعالى - حملة كبرى أعزلا إلا من سلاح إيمانه ، فهاجر بدينه من تركيا ولم يلق إلا الجحود والرمى بالخيانة ، ولكنه كان مثالاً لصبر المجاهدين !! .

---

٤ - ولتذليل صعوبة استيعابه حيث جرى تأليفه - كما وصفه الدكتور محمد محمد حسين - رحمه الله تعالى - على الطريقة العربية القديمة .
(الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جـ ٢ ص ٦٩ مكتبة الآداب بالجماميز ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م) .

فهل آن لنا معرفة تاريخنا الاسلامى بأقلام أمينة وطرح المزيف جانباً ؟

وهذا الكتاب دليل مابعده دليل على معرفة كيف تزيّف الحقائق !!

ثالثاً : تبين لنا صحة توقعات المؤلف بناء على وقوفه على أسرار ربما – انفرد بها أو عرفها القليلون فى عصره – وذلك نتيجة منهج المقارنة فى دراسة الكتاب بين مضمونه وبين الوثائق التى نشرت أو ترجمت إلى العربية بعد ظهور حركة أتاتورك اللادينية .

ولعل الوثائق والمؤلفات الصادرة بعدها تضفى مزيداً من اليقين على صدق الشيخ فى كل ماروواه ، ولكنها فى الوقت نفسه تحمل معلومات ووجهات نظر متناثرة جزئية .

أما كتاب الشيخ مصطفى صبرى ، فانه ربما يعد من هذه الزاوية – بمثابة الوثيقة الوحيدة المثبتة للخطط اليهودية والصليبية ضد الخلافة العثمانية حيث سجلها خطوة خطوة ، وشرح أبعادها كلها وحذر منذ البداية من خطورة نتائجها .

لذا ، فقد أطلقنا على الكتاب عنواناً جديداً مطابقاً لما أسفرت عنه الانقلابات ، فسميناه :.

الأسرار الخفية وراء الغاء الخلافة العثمانية

مع المحافظة بطبيعة الحال على اسمه الأصلى (النكير ..) والمؤلف نفسه أفادنا فى الكتاب عن سبب (نكيره) على الحكام الجدد لتركيا .

رابعاً : تجميع الحقائق والاهتمام بإبراز الدور الذى قام به مصطفى كمال ضد الخلافة الاسلامية والاسلام ، حيث يدور محور الكتاب على توضيح شخصية الرجل وتصرفاته العدائية إذ قام بدور مزدوج :

أحدهما : طعن الاسلام فى عقيدته ونظامه التشريعى والسياسى ، **والثانى** : فرض النظام الغربى بالقوة المسلحة .

وقد أزاح الشيخ مصطفى الستار عن صلته بطائفة (الدونمة) اليهودية ، كما اعتبره صنيعة الدولة الصليبية[٥] .

ونحن لانحاكم الرجل ، فالأولى بذلك أهله وقومه ، ولكن مايهمنا هو امتداد عدواه الى المسلمين فى رقعة بلادهم جميعاً ، مما يحملنا مسئولية تعريته وكشف عوراته وعورات نظامه ، لأنه مازال مع الأسف الشديد يعتبر نموذجاً فى عقول كثير من المسلمين المخدوعين فيه وفى الدور الذى أداه ، ويتخذ منه مثالاً أعلى للتحضر واللحاق بحضارة العصر !! .

وخير شاهد على ذلك ما خاضه المسلمون من تجارب مقتفين آثار أتاتورك ، فماذا حققوا ؟!

إننا إذا استعرضنا صور الاخفاق المتعددة على أثر محاولاتنا إقامة البنيان الاجتماعى والسياسى والاقتصادى وفق النموذج الغربى ، وبعد أن منينا بالهزائم العسكرية والسياسية ، وأصابنا التدهور الاقتصادى ، وفجعتنا حقائق النكوص العلمى والأخلاق ، واستيقظنا على حقيقة

---

٥ - موقف العلم والعالم .. جـ ٤ ص ٣٣٦ دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

نظرة أوروبا لنا بشطريها الشرقى والغربى كفريسة تريد التهامها ، بعد هذا كله ، أصبح على رواد الفكر إعادة تقديراتهم أمام هذه النتائج المشاهدة :

١ – الفشل فى التقليد ، وهذا يعنى أن لنا أصولاً حضارية أخرى .

٢ – أزمات الحضارة الغربية واخفاق النظريات فى مجال التطبيق ، وظهور حركات جديدة بين شبابها تعبر عن أزمة انسانية وأخلاقية حيث عجز الفلاسفة والقادة عن ايجاد العلاج .

ولا يصح النظر الى هذه الأزمات على أنها تعبر عن فترات مؤقتة ، أو أنها ظواهر عابرة ، وذلك لسبب بسيط ، وهو اعتراف مشاهير فلاسفتهم وعلمائهم أنفسهم بعمق هذه الأزمات وخطورة آثارها ، وانذارهم لبنى قومهم بما ينتظرهم من كوارث الانهيار .

وادرسوا آراء شبنجلر وتوينبى وكولن ولسن وبرتراند رسل وجارودى وغيرهم .

٣ – ان التجربة الكمالية المضادة لحركة التاريخ الاسلامى[٦] تصلح بذاتها كمعيار منهجى نقيس به التغييرات التى حدثت فى العالم الاسلامى كله عقب اسقاط الخلافة الاسلامية على يديه وشق الطريق نحو الغرب وكان خط الارتقاء والتطور الطبيعى يقتضى

---

٦ – ولا نقول هذا جزافاً ، لأنه ثبت انه عندما كان يرقد على فراش الموت خشى ألا يجد شخصاً يخلفه للاستمرار فى رسالته ، فاستدعى السفير البريطانى ورجاه أن يخلفه فى منصب الرئيس !! (نشرت جريدة « السنداى تايمز ») برقية السفير إلى حكومته ونقلتها جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٩٦٨/٢/١٥ وقد نشرها الاستاذ مصطفى السعدنى فى كتابه (الفكر الصهيونى) ص ٢٢١/٢٢٠ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧١ م .

المحافظة على الذاتية الاسلامية وملاحقة خطوات التطورات العلمية - كما فعلت اليابان مثلاً .

اننا ننادى بضرورة الاحتكام الى منهج ثابت فى دراسة ماحدث فى بلاد المسلمين فى العصر الحديث عقب انفراط عقد وحدتهم ،أى نظام الخلافة .

ونطرح على بساط البحث بعض الاسئلة التى تشكل الاجابة عليها إطاراً عاماً لمنهج أقرب الى الصحة من غيره .

ومن الاسئلة التى تطرح لهذا الغرض :

١ -ما مدى استمساك الأمة بعقيدتها وشريعتها ؟

٢ - ما أسباب التدهور والانحطاط الداخلية ؟

وكيف كان يمكن علاجها ؟

وما العقبات التى صادفت الزعماء المصلحين .. ولم عن التغلب عليها ؟

٣ - الصراع مع الاستعمار الأوروبى بدوله كلها ومتابعة خد وأساليبه فى بلدان العالم الاسلامى مع وضع يدنا على استراتيجيد العامة ، وبحث مدى استمراره فى تنفيذها .

وفيما عدا ذلك فاننا نلاحظ ان مناهج البحث انحصرت فى اطار الأفكار الوطنية أو القومية ، والفلسفية أو التقدمية (بالمفهوم الغربى) والاشتراكية أو الديمقراطية .

ولا يستطيع الباحث بهذا المنهج تقييم الأحداث التى مرت بها الأمة الاسلامية من حيث تفردها بخصائص ذاتية . واتخاذ أىّ من هذه النظم كمعايير للتقييم تفقد الباحث خيوط الترابط ، وتضيع جهده فى الدراسة ، كما ضاعت جهود الأجيال السابقة وراء تقليد حركة

أتاتورك على أرض الواقع .

فقد كنا كمَن يقف على مفترق الطرق يبحث عن امتداد خط السير الذى بدأ به ، وربما انحرف عنه أحياناً ولكن الاتجاه نفسه كان صحيحاً ، ولكن بالوصول عند المفترق ، ضل السائق الذى أسلمنا له القيادة بدلاً من الاستمرار فى طريقنا الذى عرفناه ، انحرف عن الطريق الى طريق آخر لن يوصلنا الى محطة الوصول سالمين ، بل سيصل بنا الى مايشبه الهاوية ، ان لم تتداركنا رحمة الله تعالى وفضله .

بعبارة أخرى ، فانه من وجهة النظر الاسلامية فيما نعتقد ، تعد حركة **الردة الكمالية** انتكاساً حضارياً وليست تطوراً الى الأفضل ، اذ حولت تركيا - ومعها العالم الاسلامى ببلدانه المختلفة - الى مجرد تابع لأوروبا ، وذيل من ذيولها ، بعد أن كان فى ظل الخلافة يقودها فى عصورها الوسطى ، ويهددها فى عقر دارها فى عصورها الحديثة ! .

ولاثبات هذا الواقع الذى نعيشه ، رأينا من واجبنا إعطاء فكرة عامة عن شخصيتين من الشخصيات التى يدور حولهما تاريخنا المعاصر ، ونقصد السلطان عبد الحميد - آخر خلفاء المسلمين ، وأتاتورك (الدونمى) لازالة اللبس الراسخ فى الأذهان عنهما ، وتصحيح صورتيهما فى عقول الأجيال الشابة .

وليس المقصود عرض السيرة الذاتية لهما - ولكن لأنهما يعبران فى الكتابات والأبحاث الغربية والمتغربة عن نظامين نقيضين ، فقد شوّهوا سمعة السلطان عبد الحميد وقرنوه بالخلافة العثمانية (الاسلامية) - وكأنه وحده يعبر عن هذه الخلافة عبر تاريخها الممتد عبر نحو ستة قرون ، ووصفوه بالحاكم المستبد (الأحمر) .

ووضعوا على النقيض شخصية أتاتورك كقائد ثورى ، سار

بالشرق الى الأمام نحو الحضارة !! .

وسنرى مدى التحريف والتضليل فى هاتين الصورتين بناء على الرجوع الى وثائق دامغة .

أخذ العلم أولاً فى بلده (توقاد) ، ثم استأذن أباه للسفر إلى (قيصرية) لتلقى العلم ، وكانت مشهورة بعلمائها بين مدن الأناضول ، وسافر بعدها إلى الآستانة ، وذلك كله لتحقيق رغبة أبيه الشديدة فى أن يصبح عالماً من علماء الدين .

ثم عين فى سن الثانية والعشرين مدرساً بجامع السلطان محمد الفاتح – وكان فى عهد الدولة العثمانية كالأزهر بالقاهرة – ولكن أباه لم يرض على هذا التعيين إذ كان بوده استكمال تعليمه ، فقال لبعض أصدقائه :

[استأذننى لطلب العلم فى الآستانة بعد القيصرية ، فما لبث أن حصل على شهادة العالمية وتربع على كرسى التدريس ، وكان الواجب عندى أن يستمر فى التعليم حتى يبلغ الثلاثين على الأقل][٧] .

وبلهجة المعتذر يخاطب أباه فى مقدمة الكتاب فيعدد الأسباب المعوقة لآمال أبيه فيه حيث تولى وظيفة التدريس بمرتب الحكومة ، ثم منصب المشيخة الاسلامية فى الدولة العثمانية .

ولكنه يختتم ذلك بذكر مجالات نشاطه وعمله وجهاده ليعوض أباه عما سلف ويكتسب رضاه وإعجابه ، فيقول فى عبارة جامعة لترجمة حياته فى إجمال :

[ولكنك لو رأيتنى وأنا أكافح سياسة الظلم والهدم والفسوق

---

٧ – مقدمة كتاب (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين) . ط دار أحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبى وشركاه) ١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠ م .

والمروق ، فى مجلس النواب وفى الصحف والمجلات قبل عهد المشيخة والنيابة وبعدهما ، وأدافع عن دين الأمة وأخلاقها وآدابها وسائر مشخصاتها ، وأقضى ثلث قرن فى حياة الكفاح ، معانياً من خلاله ألوان الشدائد والمصائب ومغادراً المال والوطن مرتين فى سبيل عدم مغادرة المبادىء ، مع اعتقال فيما وقع بين الهجرتين ، غير محس يوماً بالندامة على ماضحيت به فى هذه السبيل من حظوظ الدنيا ومرافقها – لأوليتنى إعجابك ورضاك] .

ثم يذكر انه ألف كتابه الكبير ، أى (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين)[٨] فى سنوات عمره الأخيرة أثناء توقفه فى المهجر عن الجهاد السياسى متفرغاً للجهاد العلمى الدينى ، فجمع فيه (ما يحتاج المتعلم المسلم الى معرفته من المسائل العلمية والفلسفية لتسلم عقيدته الدينية وتصمد أمام تيارات الزيغ العصرى ، وناضلت أشتاتاً من أهل العلم والأدب فى الشرق والغرب أحياءً وأمواتاً)[٩] .

ومن المصادر النادرة التى نستمد منها ترجمة لحياته – كتاب الدكتور محمد حسين (الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) ، نقلاً عن الأستاذ ابراهيم صبرى[١٠] – أستاذ اللغات الشرقية بجامعة

---

٨ – ومن كتبه المطبوعة بالعربية :
١ – مسألة ترجمان القرآن ٢ – قولى فى المرأة
٣ – تحت سلطان القدر
٤ – القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون . (ثم جعله أحد فصول كتابه الكبير) .

٩ – نفسه ص ٢ .

١٠ – علمنا أنه توفى – رحمة الله تعالى – فى سبتمبر سنة ١٩٨٣ م .

الاسكندرية سابقاً وهى :

[غادر الشيخ مصطفى صبرى الآستانة فراراً من الكماليين قبيل استيلائهم عليها سنة ١٩٢٣ فحضر الى مصر ، ثم انتقل الى ضيافة الملك حسين فى الحجاز . ثم عاد الى مصر ، حيث احتدم النقاش بينه وبين المتعصبين لمصطفى كمال فسافر الى لبنان ، وطبع هناك كتابه « النكير على منكرى النعمة » ، ثم سافر الى رومانيا ثم الى اليونان ، حيث أصدر جريدة « يارن » ومعناها « الغد » . وظل يصدرها نحو خمس سنوات حتى أخرجته الحكومة اليونانية بناء على طلب الكماليين . فاستقر فى مصر إلى أن توفى بها (سنة ١٩٥٤ م = ١٣٧٣ هـ) .

وقد بدأ مصطفى صبرى نشاطه السياسى بعد إعلان الدستور الثانى سنة ١٩٠٨ .. إذ انتخب وقتذاك نائباً عن بلدته (توقاد) فى الأناضول ، فبرز اسمه وقتذاك لمقدرته الخطابية ولم يلبث حين تبين سوء نية الاتحاديين أن انضم الى الحزب الذى تألف من الترك والعرب والأروام الذين يعارضون النزعة الطورانية التى اتسم بها الاتحاديون وقتذاك . وكان نائباً لرئيس هذا الحزب المعارض .

ولما استفحل نفوذ الاتحاديين فر من اضطهادهم سنه ١٩١٣ ، فأقام فى مصر مدة ، ثم تنقل فى بلاد أوروبا حتى عاد الى الآستانة مقبوضاً عليه عند دخول الجيوش التركية الى بوخارست فى الحرب العالمية – حيث كان يقيم لاجئاً اليها وقتذاك . وقد ظل معتقلاً الى أن انتهت الحرب بهزيمة تركيا وفرار زعماء الاتحاديين ، فعاد الى نشاطه السياسى فى الآستانة ، وعين شيخاً للاسلام وعضواً فى مجلس الشيوخ العثمانى وناب عن الصدر الأعظم فى رياسة الوزارة أثناء غيابه فى أوروبا للمفاوضات . وظل فى منصبه الى أن استولى الكماليون على

العاصمة ، ففر الى مصر](11) .

وقد مرت حياته السياسية بمواقف صعبة ومحن مستمرة ، منها :

- العداء الذى لقيه فى مصر بسبب خداع مصطفى كمال أتاتورك الذى أصاب غالبية الشعب المصرى ، فضلاً عن تشجيع الانجليز واليهود لبعض العناصر لمضايقته وإلحاق الأذى به واتهامه بالخيانة .
- التبس الأمر بينه وبين شيخ الاسلام الأسبق (عبد الله بك درى زاده) حيث نسبت اليه صحف مصر الفتوى التى أصدرها الثانى أيام الخليفة محمد وحيد الدين معلنة بنفى مصطفى صبرى وخروجه على الامام .

  ويبدو أن خصومه استغلوا هذه الفتوى لاثارة العامة ضده حينما كانت الفتنة بأتاتورك عمّت الجميع .
- كان يعانى من الفاقة طوال هجرته ، فقد اضطر الى بيع كتبه للحصول على ثمن سفره مع أسرته من الآستانة الى الاسكندرية ولم يستطع إلا ركوب الدرجة الثالثة .
- واستدل بذلك على استقامته ونزاهته وطلبه للرزق الحلال ، إذ بالرغم من توليه منصب المشيخة الاسلامية أربع مرات فانه لم يوفر عشرات الآلاف من الجنيهات التى كان فى امكانه الحصول عليها لو فرط فى نزاهته وخان امانته وقبل التعاون مع الاتحاديين .

  وقد نقل لنا الاستاذ عبد الفتاح أبو غده بعض أبيات الشعر

---

١١ – الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جـ ٢ ص ٣٢٧/٣٢٨ مكتبة الأداب بالجماميز ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .

التى تفيض بالأسى والحزن ، إذ قارن فيها بين زهده الجبرى وزهد غاندى الاختيارى وقتذاك ، وجاء فى نهايته هذه الأبيات التى قال فيها :

فى سبيل الاسلام ما أنا لاق   ولئن مت فليعش هو بعدى
فليعش رغم مسلمى العصر دين   ضيعوه ولم يفوه بعهد
وكان مثلى يموت جوعاً ولا يُعرف لو كان شيخهم شيخ هند !![12]

---

١٢ – عبد الفتاح أبو غده : صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل ص ٦١ وينظر تعليقنا رقم ١٢٦

نظرات الشيخ وتحليلاته لأحداث عصره :

تلاحقت الأحداث أثناء حياته وكأنها كانت على موعد معه ليبدى رأيه فيها فتصلنا عبر مؤلفاته لتنير للمسلم المعاصر طريق الرؤية الصحيحة وسط الضباب الكثيف الذى أحدثه دخان المعارك ضد الاسلام والمسلمين .

وتتصل تحليلاته وتعليلاته بوحدة فكرته النابعة من القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهو شبيه فى تفسيره لفلاسفة التاريخ .

وكانت أهم الكوارث التى أصابت المسلمين فى مقتل هى :

أولاً : تضافر القوى اليهودية والصليبية للقضاء على الخلافة العثمانية باعتبارها التجسيد الحى للأمة الاسلامية وقتذاك فأخذ الغرب يقتطع أجزاءها ، فاقتطعت روسيا منذ عهد كاترين سنة ١٧٦٢ - ١٧٩٦ م بعض الأراضى والولايات ، ثم توالت بعدها الحملات العسكرية الاستعمارية فهاجم نابليون مصر عام ١٧٩٨ م ثم احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ وتونس عام ١٨٨١ ومراكش عام ١٩١٢ .. كما احتلت ايطاليا ليبيا عام ١٩١١ .. وكانت الدول متفقة على اقتسام ميراث السلطنة العثمانية عند زوالها من الوجود ، فكانت بريطانيا تطمع فى بترول الموصل وضمان انشاء خط ثان للهند وهو خط برى يمتد من فلسطين الى الخليج الفارسى .

وكانت فرنسا تجاهر بأنها ستصيب استقلالها الاقتصادى بما تجنيه من القطن فى حلب ومن الحرير فى لبنان والصوف فى سوريا وكانت ايطاليا مقتنعة بالاستيلاء على القسم الغربى من الأناضول . وكانت روسيا تطمع فى قسم من تراقية والآستانة

وأرمينيا وكردستان[١٣] .

كما احتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩ وبسطت حمايتها على لحج والمحميات من حدود اليمن الجنوبية الى شرق الجزيرة وكان الانجليز قد استولوا على الهند قبل ذلك ، وانتزعوا باستعمارهم لها سيادة المسلمين ثم استولوا على مصر عام ١٨٨٢ وعلى السودان عام ١٨٩٨ . واستولت هولندا على جزر الهند الشرقية وحصرت أفغانستان تحت الضغط الانجليزى والروسى ، كما حاصرت إيران .

ولم يكفّ الغربيون عن اشعال الثورات فى داخل الدولة العثمانية باعتبارها الدولة الاسلامية التى تمثل المسلمين ، فحرضّوا شعوب البلقان على الثورة منذ عام ١٨٠٤ م وأمدتهم بالمساعدات حتى انفصلت عن الخلافة سنة ١٨٧٨ كما حرضت اليونان على الثورة منذ عام ١٨٢٠ حتى استقلت اليونان عن تركيا عام ١٨٣٠ . ولم يكتف أهل الغرب بذلك بل شجعوا الحركات الانفصالية داخل الدولة بين الترك والعرب وحرّكوا الثورة العربية بواسطة عملائهم كلورنس وجلوب وأثاروا فتنة القوميات والعصبيات الاقليمية بغرض التفرقة والتفتيت[١٤] .

ثانياً : انتهت حركات التطويق والاغارات والتفتيت بإنهاء وجود

---

١٣ – أوجيد يونغ = الإسلام وآسيا امام المطامع الأوروبية ص ٥٨ (مطبعة النهضة بمصر سنة ١٩٢٨ م .

١٤ – سميح عاطف الزين = عوامل ضعف المسلمين . (دار الكتاب اللبنانى ص ٢٢ وما بعدها .

الدولة الاسلامية فى شكلها الأخير – ويعنى بذلك الخلافة العثمانية – على يد مصطفى كمال أتاتورك . وكان للفتنة اليهودية دورها فى سلسلة محكمة الحلقات ، فمنذ تآمر عبد الله بن سبأ الذى أطلق فكرة تأليه البشر وتآمر على قتل الخليفة الثالث وأشعل أتباعه نار الفتنة فى واقعتى الجمل وصفين ، نجد هذا الدور يؤديه آخرون بالدهاء والخبث نفسه ، فقام ابن حلسّ مذير الاخشيدى بافشاء أسرار البلاد للمعز لدين الله الباطنى ، وهو لا يختلف عن دزرائيلى الذى اشترى لقومه أسهم قناة السويس[١٥] .

وأخيراً ظهر رأس الرمح الموجه للقدس بيد ثيودور هرتزل الذى ظل ست سنوات كاملات يحاول بجهد متواصل ورجاء المتوسل الملح أن يتمكن من مقابلة السلطان عام ١٩٠١ ليضع خدمات اليهود فى خدمة الدولة تمهيداً للحصول من جلالته على تصريح لصالح اليهود .

وعندما رفض ، أخذوا يتحينون الفرص مع السعى الذى لا يهدأ وكتب يقول :

[ان الأمور تتأزم فى تركيا ، إذا ازداد هذا التأزم بخصوص المسألة الشرقية وانتهى الى حد يقضى بتقسيم تركيا فى المؤتمر الأوروبى فقد نتمكن من أخذ قطعة أرض محايدة لأنفسنا][١٦] .

ولم تكن هذه الأرض بطبيعة الحال سوى فلسطين التى وصلوا اليها عن طريق القسطنطينية . واذا كان هناك من يشك فى هذه الواقعة

---

١٥ – د . محمد بديع الشريف : الصراع بين الموالى والعرب ص ٦٧٩ . (دار الكتاب العربى بمصر سنة ١٩٥٤ م .

١٦ – زهدى الفاتح = لورنس العرب ص ٤٢ ، ٤٨ ، ٤٩ .

فعليه قراءة بروتوكولات حكماء صهيون ، واستيعاب الرسم الرمزى لها المشبه بالأفعى ، حيث تظهر القسطنطينية كأنها المرحلة الأخيرة لطريق الأفعى قبل وصولها إلى أورشليم[١٧] .

وكان الاخطبوط اليهودى يعمل فى دأب مستغلاً أحوال العالم الاسلامى المنهارة ليخطوا الخطوة تلو الأخرى ، ولهذا نرى تلاحق الأحداث وصلتها بعضها ببعض ، فقد انعقد المؤتمر الصهيونى الأول فى بال بقيادة هرتزل عام ١٨٧٩ وتلاه عام ١٩١٦ عقد معاهدة [سايكس بيكو] بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام بلاد المسلمين التى كانت تابعة للخلافة .

وفى نفس العام قامت الثورة العربية بقيادة (الشريف) حسين للتخلص من حكم الأتراك واستقلال البلاد العربية ، فكانت نتيجتها وبالاً على العرب والمسلمين .

وفى عام ١٩١٧ صدر وعد بلفور ليمنح اليهود حق انشاء وطن قومى لهم فى فلسطين .

وفى عام ١٩١٨ انهزمت تركيا واحتل الانجليز فلسطين[١٨] .

وكان الشيخ مصطفى صبرى وهو يؤلف كتابه (النكير ..) يرقب هذه الأحوال ويحذر من فتنة اليهود ، موجهاً الأنظار الى استثنائهم فى المعاملة دون باقى الأتراك .

ولا يدهشنا بعد ذلك إزاء فداحة الخطب أن يعبر عن الغاء الخلافة فيصفها بأنها بمثابة (طعن الدين من الداخل) ، وقد ثبت ان أصاب

---

١٧ – بروتوكلات حكماء صهيون – ترجمة محمد خليفة التونسى ص ٢٣٩/٢٣٨

١٨ – عبد الله التل : خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية ص ٢٣١/٢٣٠ دار القلم – ١٩٦٥ م .

الحقيقة ، فما استطاعت الأصابع اليهودية الامتداد الى القدس بخاصة وفلسطين بعامة إلا على أشلاء الخلافة العثمانية .

أضف إلى ذلك تحذيره من إثارة النعرات القومية والنزعات الاقليمية والعداوات بين المسلمين . وهنا يظهر أيضاً صحة توقعاته عندما عارض فكرة القومية الطورانية ، وسخر من شعر (ضياء كوك آلب) الذى كان يتغنى به فأخذ أتباعه يعدونه قرآن الترك .

فماذا حدث بعده ؟ !

لقد نجح الاستعمار بنوعيه الشرقى والغربى فى تفتيته الجسد الواحد وحوله إلى دول ودويلات لكل منها حاكم وعلم ونشيد وحدود جغرافية مصطنعة ، وغزاها بأفكار القومية والوطنية ، فأصبح ولاء الأمة إما لأشخاص الزعماء والقادة ورجال الحكم والسياسة أو للأفكار والمذاهب والفلسفات الواردة ، وبذلك حول الشعوب الاسلامية عن الولاء الوحيد الذى ينبغى أن تخضع له دون سواه ، وهو الولاء لله الواحد القهار ، واتباع الرسول ﷺ ، ولكى تنسى هدفها الاساسى المتضمن للآية (**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**) من آية ١١٠ آل عمران .. وتسعى جاهدة لتجعل كلمة الله تعالى وحدها هى العليا .

واستطاع المؤلف بحكم معرفته بما يدور حوله من أحداث – راقبها وشارك فيها – أن يربط الأسباب بالمسببات ، كذلك أراد بحكم معرفته بشخصية مصطفى كمال جيداً ، أن يفتح أعين المسلمين على ما يُراد بالاسلام ، ومكّنته حصيلته الوافرة من المعرفة التاريخية وخطط أعداء المسلمين[١٩] – امتلاك القدرة على التعليل والتفسير

١٩ – لأنه ناب كما مر بنا عن الصدر الأعظم فى رياسة الوزارة أثناء غيابه فى أوربا للمفاوضات .

بدلاً من أن يعيش الأحداث منفصلة فى الزمان والمكان ، فأخذ يقارن بين خطوات الكماليين ومافعلته الثورة الفرنسية قبلهم ، ويحلل الدوافع الكامنة وراء التصرفات التى بدت فى ظاهرها اصلاحية جزئية ، أو انتصارات مؤقتة ، فخدعت الكثيرين من معاصريه ، ولكنها لم تخدعه ، ولهذا جاءت الحوادث كلها مؤيدة لصدق حدسه !! .

علمه وخلقه :

كان الشيخ حافظاً للقرآن الكريم ، محيطاً بالسنّة النبوية فاهماً لعقيدته الاسلامية حق الفهم ، فقيهاً عالماً بأصول الفقه – وربما قارب مرتبة الاجتهاد – واثقاً بنفسه ، معتزاً باسلامه وأمته وحضارته ، محيطاً بما يدور فى عصره سواء فى بلاد المسلمين أو العالمى الخارجى .

لذلك تمكن من وضع يده على مكامن الانحراف فى عقائد معاصريه من العلماء ، ولم ترهبه أسماؤهم ولا مراكزهم الوظيفية لإحساسه بثقل المسئولية على كاهله ، لاسيما أنه كان شيخ الاسلام فى الخلافة العثمانية[٢٠] ، وهو مركز علمى مؤثر كان له النفوذ الواسع أيام أمجاد الخلافة[٢١] .

٢٠ – يقرر الدكتور/ عبد العزيز الشناوى أن الدولة العثمانية كانت حريصة كل الحرص على الإلتزام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية فأنشأت لذلك الغرض الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة وجعلت لها اختصاصات واسعة ورصدت لها موارد مالية ضخمة ، وكان شيخ الاسلام هو الذى يرأس هذه الهيئة . وكانت تعاونه مجموعات من كبار علماء الدين .

من كتاب (الدولة العثمانية ، دولة إسلامية مفترى عليها) ص ٢٣ جـ ١ مكتبة الأنجلو المصرية سنه ١٩٨٤ م .

٢١ – لمزيد من التفاصيل ، ينظر المرجع السابق الفصل الرابع عشر من ص ٣٩٦ إلى ص ٤٢٠ .

كما نظر إلى حضارة الغرب نظر المعتز باسلامه ، الفخور بتاريخ الحضارة الاسلامية ومكانة الشريعة الاسلامية التى تعلو على سائر الشرائع .

لهذا كان يتعجب من المفتونين بكل مايرد من الغرب الزاحف على المسلمين عسكرياً وثقافياً واقتصادياً ، ويطالبهم بالتخلص من هذا المرض النفسى ، ولايرى سبباً للتخاذل أمام دول تزعم التحضر وهى فى الحقيقة طامعة حاقدة تفهم العدل بمقياسين : أحدهما لمواطنيها والآخر للتعامل مع الدول المغلوبة !! .

وبلغت محنة الرجل ذروتها عندما كان يقرأ ويسمع ويشاهد (الازدواجية) بين الحقيقة والواقع ، وبين البيانات المزورة المعلنة للجماهير المسوقة بعواطفها وراء قادة خونة ، وحملة أقلام غير أمناء .

وتعجب شيخنا أكثر ماتعجب عندما أطلقت تغاريد النصر ورفعت أكاليل الفخر على هامة مصطفى كمال ، بينما يقتضى الواجب ذرف الدموع ساخنة على ماينتظر المسلمين من مآسى !! .

تعجب لأن الجميع هللوا لأتاتورك لانتصاره (الظاهرى) على انجلترا واخراج اليونان من أزمير[٢٢] . بينما استطاع الشيخ مصطفى بدراسته العميقة لشخصية أتاتورك وأعماله وتاريخه وانتماءاته ، استطاع أن يوقن بأن ماحدث كان تمثيلية وراءها (سر عميق) ، فقد عقدت انجلترا مع مصطفى كمال صفقة عمرها – بل صفقة عمر أوروبا كلها – حينما تنازلت بمحض ارادتها – أجل ، بمحض ارادتها وهى الخارجة منتصرة من الحرب العالمية الأولى ، تنازلت عن أزمير لتظهر أتاتورك أمام العالم

٢٢ – وكانت اليونان قد احتلت أزمير بمعاونة الحلفاء ، ولكن استطاع الأتراك بعد تخلى الأنجليز عن اليونانيين أن يستردوا مدينة أزمير .

الاسلامى بأنه (المنتصر) و (الغازى) ثم تفرض شروطها عليه لتتخلص – وبصفة نهائية كما يشهد التاريخ المعاصر – من المقاومة الفعالة المؤثرة للاستعمار الغربى فى ظل راية (الجهاد) الذى كان يعلنه خليفة المسلمين كلما تعرض أى بلد من بلادهم لخطر الغزو والاستعمار .

وكان لها ما أرادت .. !!

ورأى الشيخ مصطفى صبرى أن واجبه يقتضى الوقوف فى وجه تزييف الحقائق واظهار ماوراءها من أسرار .

ولتقريب فهم الدور الضخم الذى قام به الشيخ ، نجمل موقفه فى هذه الدوائر الثلاث :

١ – اظهار حقيقة انتصار (الغازى) لأنه فى الحقيقة هزيمة للمسلمين وضياع للخلافة الاسلامية .

٢ – فصل الدين عن السياسة لينفرد كل منهما باختصاصه وشؤونه كما زعم أتاتورك[٢٣] ، ولكنه فى الحقيقة إبعاد الاسلام عن الحكم وتحويل النظام الحاكم فى تركيا الى نظام لا دينى ، بل معادٍ للدين وللمتدينين .

٣ – ان التقدم والتطور الى الامام وراء أوروبا هو فى حقيقته تراجع وتقليد ومهانة .

---

٢٣ – يقول الشيخ مصطفى صبرى [ان الراغبين فى تجريد الحكومة من الدين يسمونه فصل الدين عن السياسة تخفيفاً لخطره وسوء تأثيره فى سمع الأمة المتدينة ، فهم يتوسلون الى القضاء على دين الحكومة بأن يعبروا عن هذا القضاء بالفصل بين الدين والسياسة ، ثم يتوسلون بالقضاء على دين الحكومة الى القضاء على دين الأمة] ص ٢٩١ – ٢٩٢ .

وكان الشيخ يصرخ بأعلى صوته ، وهكذا نشعر عند قراءة صفحات كتابه ، كان يصرخ منفعلاً أشد الانفعال ، واصفاً بالكفر الصريح الكماليين قاطبة ومن سار على نهجهم من الكتاب العصريين الذين يسحرون الناس بأقلامهم وهم يبطنون الالحاد ويخشون اعلانه .

وهنا يتضح مع علمه وفقهه واخلاصه ، تتضح صفة أخرى خلقية يتميز بها العلماء المخلصون ، ألا وهى (البطولة) .

أجل .. ان الجهاد الذى قام بأعبائه فى وجه عتاة الكماليين ليقاس أيضاً بجهاده العلمى إذا وزناه بميزان احساسه بالغربة وسط العلماء المندفعين وراء تيار (التفرنج) .

لقد احتاج الشيخ الى جهد خارق للمحافظة على ثقته بدينه وبنفسه وبأمته وسط تيار شعبى مخدوع من ناحية ، ومجموعة كتّاب تريد الانسلال من الاسلام تحت شعارات لا مضمون حقيقى لها ، تحمل لافتات : التجديد والتحديث والتمدن ، وهى كالطبول الجوفاء تخفى وراءها وجوهاً كالحة ، وجوه الالحاد وتقليد الغرب تقليداً أعمى فى كل شىء ، مع الجهل أو التجاهل بحقيقة الاسلام وعقيدته وشريعته .

ان لم تكن هذه بطولة فما هى إذن ؟!

لنتخيل قائداً يقف بمفرده أمام الأعداء ينادى جنده الفارين من حوله : (هلمّ إلىّ) ، الحقّ معى والنصر لى ، ولايكاد يصدقه أحد !! .

ثم تسير عجلة الزمن وتمضى الأعوام تلو الأعوام ، وتنصهر الأمة فى تجارب طاحنة ذهب ضحيتها الملايين ، وذاقت خلالها المذلة والهوان ، وتخلفت فألحقت بذيل الأمم بعد أن كانت فى المقدمة .

وتبين – ولكن بعد فوات الآوان – صدق فراسة الرجل وصواب آرائه وشجاعة مواقفه !! .

لمحات عن مواقفه العلمية وأقواله المأثورة :

مع أن الكتاب مخصص لفكر الشيخ مصطفى صبرى السياسى ، غير أننا لايمكن أن نغفل موقفه العلمى ودفاعه عن عقيدة الاسلام لأنه لا يرى الفصل بين الدين والسياسة كما سنرى .

ومن هنا نراه مدافعاً بشدة عن عقائد المسلمين الأوائل ، منكراً على المنحرفين فهمهم للاسلام بدعوى (التحديث) أو (العصرية) .

وقد أخذ على عاتقه صد هجمات عنيفة مع كثير من العلماء ، ووقف وحده يغالب المبهورين بحضارة الغرب فاضطروا الى إنكار أو تأويل بعض الأصول فى العقيدة الاسلامية ، واعتبرهم منحرفين عن الثقافة الاسلامية الى الثقافة الغربية ، قال فى هذا الشأن :

[وأصل المسألة للمتعلمين العصريين من الكتاب عقيدة راسخة أرسخها فى أذهانهم العلم الحديث المادى الذى يؤمنون به فوق ايمانهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهى انكار الأمور الغيبية مثل المعجزات والنبوة بمعناها المعروف عن المليين .. إذ لما رأوه منها فى كتب الحديث طعنوا فى صحته ، ولما رأوه فى القرآن أولوه][٢٤] .

وكان الشيخ أمام موجة عاتية من تأويلات مسرفة خشى عليها من انكار أصول فى الاسلام ومن أهمها الايمان بالغيب .

وقد لاحظ المعركة التى دارت بين فرح أنطون منشىء مجلة (الجامعة) وبين الشيخ محمد عبده ، ومن أقوال أنطون التى أثارته ودفعته إلى تأليف كتابه الكبير الآنف الذكر ، من أقواله هذا الرأى :

---

٢٤ — ص ٢٤ القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون .

[إن الدين هو الايمان بخالق غير منظور وآخرة غير منظورة ، ومعجزة ووحى ونبوءة وبعث وحشر وسؤال وحساب وثواب وعذاب فى الجنة والنار ، وكلها غير محسوسة ولا معقولة .. ولهذا كان العقلاء من الفلاسفة ورجال الدين فى كل ملة ينادون بابعاد **العقل من الدين**] .

فرأى الشيخ مصطفى فى هذا الرأى دافعاً لتأليف كتابه المسمى (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ورسله) وسبقه بالكتاب المشار اليه بالهامش[٢٥] .

وان النظرة الفاحصة لأسماء العلماء الذين أورد ذكرهم فى كتبه منقباً عن آرائهم ومعترضاً على بعضها ، هذه النظرة تساعدنا فى تكوين فكرة عن أثقال المسئوليات العلمية التى ناء بحملها ، فمن هؤلاء :

فريد وجدى ، الشيخ محمد عبده ، الشيخ رشيد رضا ، قاسم أمين ، طه حسين ، دكتور محمد حسين هيكل ، الأستاذ العقاد ، زكى مبارك ، الشيخ المراغى ، الشيخ عبد العزيز البشرى ، الأستاذ أحمد أمين ، الشيخ شلتوت .

ولكنه وجد أعواناً له التمسها فى آراء أمثال الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ محمد زهران والشيخ محمد يس والعالم الهندى مولانا شبلى النعمانى .

كذلك كان غيوراً على سنة رسول الله ﷺ لأنه لاحظ أن (الطائفة العصرية) لا تعول على كتب الحديث ، حيث أوضح أن اعتماد السنّة يجب أن يكون صنو الأخذ بالقرآن الحكيم ، وعلى العكس

٢٥ – نفسه ص ١٩ .

فان (التشكيك فى أمانة المنابع الاسلامية عن آخرها بالنسبة الى الأحاديث يستلزم التشكيك فى تلك المنابع بالنسبة الى القرآن أيضاً)[٢٦] .

وعاش الرجل فى عصر فتنة العلم الغربى التجريبى الذى طغى على العقيدة النصرانية فى الغرب ، وحاول المثقفون المتأثرون بأوروبا نقل الفتنة بحذافيرها الى الشرق الاسلامى ، ولم يتنبهوا الى اختلاف التصورين للعلم بين الاسلام والنصرانية ، وعلاقته بالعقيدة فى كل منهما .

ولم يعش الشيخ معنا ليرى انتصار الدين فى عصرنا هذا بعد انحسار موجة فتنة العلم ، وأصبح العلماء يتجهون الى الدين من جديد (وكذلك الساسة كما سيتضح لنا) بتواضع ومعرفة لاقدارهم .

ولكن يكفى الشيخ صبرى فخراً انه لم يخضع لموجة الفتنة ، ورفع رأسه عالياً شامخاً معتزاً بعقيدته الاسلامية المؤيدة بالعلم والعقل ، وأخذ يكافح المتشككين وعلمهم الحديث الذى اتخذوا منه دعامة لشكوكهم .

ومن العجب انه اعتبر منهج الشيخ محمد عبده يمثل باسم النهضة الدينية الحركة القهقرية أمام خصوم الاسلام الغربيين المتسلطين على كتابه[٢٧] .

---

٢٦ — نفسه ص ١٧٤ .

٢٧ — موقف العقل والعلم جـ ١ ص ٣٤٧
وتنبه الى أن معارضة الدين باسم العلم ليست عامة بأوروبا ، فان فى الغرب مسالك فلسفية ورجالاً آخرين كثيرين انتقدوا مذهب المادية الالحادية والاثباتية الوضعية انتقاداً شديداً ولم يوافقوهم على القول بمنافاة العقل والعلم للدين ص ٣٦٤ — ٣٦٥ .

كذلك أثار عجبنا الدفاع عن (علم الكلام) وربما نجد له العذر فى سيطرة الثقافة الاسلامية بالمناهج المعروفة آنذاك ، فظن أنه لابد للمدافع عن الاسلام من علم الكلام التقليدى ، لصد هجمات المثقفين ثقافة غربية .

ونعذره أيضاً لأن اطلاعاته الواسعة على كتب معاصريه ربما حجبت عنه قراءة منهج علم الكلام عند شيوخ السلف أمثال ابن حنبل وابن تيمية وابن القيم ، فضلاً عن تأثره بالاتهامات الباطلة الموجهة حينذاك لشيخ الاسلام ابن تيمية ، ولم تكن كتبه قد طبعت وراجت بمثل الرواج الذى نعرفه اليوم . ولو كانت هناك فرصة للاطلاع عليها ودراستها لأنصف الامام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بدل نقدهما واتهامهما بالابتداع !! .

من أقواله المأثورة :

★ فى الغرب نزاع وجدال بين العلم والدين ناشىء عن خصوصية دين الغربيين وليس فى الشرق هذا النزاع الا فى قلوب مقلدى الغرب الذين لا يعرفون الاسلام رغم أنه دينهم (جـ ٢ ص ١٨) .. وهذا الاسلوب المفرق بين العقل والقلب ينتهى الى القول بان الانسان يؤمن بالعقائد الدينية ولا يؤمن بعقله ، وهذا القول كما ينطبق على الدين المسيحى لكن الاسلام لايوجد فى عقائده مالا يقبله العقل (جـ ١ ص ٤٣٩) .

★ لا نعترف بان الأمم المتحضرة المتغلبة بانهم أعقل الأمم . نعم لعقولهم تقدم فى الماديات لا فى المعنويات . جـ ١ ص ١٢ ويقول (ان العقل الحر فى دائرة قوانينه الخاصة حسب المسلم نبراساً فى إنارة طريقة إلى اصول العقائد الدينية) جـ ١ ص ٣٢٨ .

★ ان السقوط الدينى للشرق الاسلامى أفظع عندى وأعظم خطراً وأكثر مساساً بكرامته من سقوطه السياسى جـ ١ ص ٣٥٩ .

★ لو قارنتم ما فعل السلف من علمائنا مع فلسفة اليونان ، بما فعل الخلف مع فلسفة الغرب لوجدتم الفرق بين قوة السلف وضعف الخلف هائلاً جـ ٢ ص ١١٢ .

★ من آثار الالحاد فى النفوس الخلاء الموحش بسبب فقدان الانيس الروحى الذى هو الدين جـ ١ ص ١٠٣ .

★ قال عندما اتهموه بالجمود (أذيب الجامد فنجم الجاحد) جـ ١ ص ١٠٣ .

★ ان استعمار القلوب أصعب من الاستعمار العسكرى. جـ ١

ص ٤٤٢ .

★ ان فى الشرق اليوم شخصيات وأسماء أكبرت واتخذت قدوة فى الزيغ عن محجة الاسلام جـ ١ ص ٤٥ .

★ ان ما يحدث فى تركيا تحت اكراه حكومتها تحصل بمصر فى هدوء وطواعية جـ ١ ص ٤٤٤ ويتلخص نقد الشيخ مصطفى صبرى لما كان يدور فى مصر حينذاك (مسامحة الوزارات المصرية فى أمر الدين وضعف التمسك به فى أوساط المثقفين الجدد المعتلين بتقليد المبادىء الغربية من ناحية ، وتقليد الشيخ محمد عبده من ناحية الذى أحدث بما أسرف من تأويلاته لنصوص القرآن مادية جديدة فى الاسلام ، أو باطنية جديدة متمشية مع مادية الغرب) جـ ١ ص ٣٢٣ .

وقد اعترض على طول الكتاب وعرضه على ابرز القضايا التى تفجرت فى عصره ، منها : كتاب طه حسين فى (الشعر الجاهلى) ، على عبد الرازق (الاسلام وأصول الحكم) . فللمسلم قوتان : قوة من دينه وقوة من عقله ، ولا قوة لمن لا دين له من دينه ، والمسيحى فى حرب مستمرة بين دينه وعقله المتعارضين .

★ أهمية العقيدة وضرورة العناية بها وتصحيحها : (مما يدل على عظم خطورة الناحية الاعتقادية فى الاسلام التى هى الناحية العلمية ، بالنسبة الى الناحية العملية ، مع كون الثانية أصعب من الأولى .. ان شارب الخمر بالفعل أو الزانى بالفعل مثلاً لا يكفر مادام يعد نفسه آثماً فيما يفعله ، ويكفر من لم يزن ولم يشرب الخمر ولكنه أباحهما) .

★ خشيته من التحول العصرى من النبوة الى العبقرية ويرى أن الكلام عن عبقرية النبى ﷺ يخفى عدم الاقرار بالنبوة (وخلاصة هدف كتاب العبقرية – باستثناء العقاد – جعل محمداً ﷺ نبياً عصرياً ان زالت زعامته للمسلمين كافة فلا يزال زعيماً للعرب) .

★ العناية بالعمل مع العلم :

وبانضمام العمل الى العقيدة يحصل الكمال فى الاسلام وينتفع المسلم الكامل بدينه فى الدنيا قبل أن ينتفع به فى الآخرة .

★ قال : بعد أن أورد أقوال شاهدين كبيرين من فضلاء المسيحيين هما صليب سامى باشا وصاوا باشا الرومى : (ان الاسلام له تشريع مستقل بنى على نصوص الكتاب والسنّة أو استنباط أئمة الفقه المجتهدين منهما . وهذا التشريع الاسلامى المنطوى على كل مانحتاج اليه فرداً وأمة ودولة ، نراه موجوداً بأيدينا وفى خزائن دور الكتب التى ورثناها من أسلافنا أثمن من كل كنز أثرى وغير أثرى يوجد فى الدنيا ، وقد عملت به الدول الاسلامية العظمى إلى أقرب عهد منا . فوجود هذه الشريعة المباركة الفسيحة الأرجاء التى يعجز عن الاتيان بمثلها بل بعشر معشار مثلها لو أعد له أكبر لجنة من العلماء القانونيين ، من حقه أن يكون أعظم مانع لنا من فصل الدين عن السياسة . .

★ الخلافة التى هى بمعنى الخلافة عن رسول الله ﷺ عبارة عن التزام أحكام الشرع الاسلامى ممن يتولى الحكم على المسلمين ، لأنه انما يكون بهذه الطريقة خليفة عن الرسول ﷺ .

★ ظل لفظ الأتراك يستعمل أجيالاً طويلة على لسان الغربيين كمرادف المسلمين .

★ تناقلت الألسن حكايات القضاة المرتشين حتى اتخذ منها أعداء الاسلام من الأجانب والمسلمين المتفرنجين دعاية مستمرة ضد المحاكم الشرعية ، إلا أن تلك المحاكم وقضاتها الشرعيين المفروض كونهم مؤمنين بالله وبقوانينه المنزلة لا يمكن أن يميلوا عن الحق أكثر من المحاكم غير الشرعية وقضاتها غير المربوطة رؤوسهم بحكومة الله .

★ نقد قاسم أمين فى تناوله لقضية المرأة منبهاً الى أن كتابه (قولى فى المرأة) كان أسبق من كتاب قاسم أمين . وأزعجه بداية الانهيار بسبب رفع الحجاب والرقص وضياع الحياء وفقد الغيرة على النساء .

★ ونقد الدكتور محمد حسين هيكل فى منهجه المتبع بكتاب (حياة محمد) ﷺ ، وموقفه من الأحاديث النبوية .

★ اعترض على كل من توفيق الحكم وأمين الخولى بمناسبة رسالة قدمت للجامعة المصرية تطعن فى قصة أصحاب الكهف .

★ كما انتقد اتخاذ الجامعة المصرية لشارة (الفرعونية) واعتبارها جامعة (لا دينية) فى مواجهة جامعة الأزهر .

★ قال : ان النهضة الفكرية المزعومة على أيدى المتفرنجين لا تخيف المستعمرين بل يخيفهم القرآن .

★ رأى أن أعظم الواجبات تصحيح عقيدة الخاصة كما يقال (حاميها حراميها – وهاديها معاديها) .

★ اعترض على زكى مبارك فى ثورته على الأمور الغيبية .

★ كما نوّه بأن شبلشميل هو ناشر فكرة الالحاد فى البلاد العربية

★ مع اعجابه بالأستاذ العقاد بكتابه (عبقرية محمد ﷺ) ونقده لباقى مؤلفى العبقريات ، يرى خطأ العقاد لتبنّيه فكرة تهيؤ الزمان والمكان لنبوة رسول الله ﷺ ويقول :

(القرآن هو سبب النجاح وليس التهيؤ المزعوم لظروف البيئة والزمان) .

★ هاجم الشيخ شلتوت لانكار الشيطان كما صوره القرآن شخصاً يرى ويسمع ويقول ويجادل ويتكبر فيؤمر بالسجدة لآدم ويعصى الله ويعد ويمنى وينسل ويعيش الى يوم الوقت المعلوم .. وهاجمه أيضاً بسبب انكاره رفع عيسى عليه السلام .

★ نقد بعض علماء الدين الجاعلين ديدنهم تهيئة الأدلة المتمشية مع أهواء المتعلمين .. أى اخضاع الشرع للتفسيرات العلمية المتغيرة بتغير العصور والاكتشافات فى حقول التجارب وأجهزة المعامل ، فتوسعوا فى داء التأويل وكان من الآفات الكبيرة فى التاريخ العقدى للمسلمين .

كما هاجم بشدة التأويلات المخالفة لتفسير السلف أو تكذيب الرواة .

★ نقد بشدة غلو فكرة القومية عند الترك وعند العرب ، وكان يفضل العرب على الترك ، لأن القرآن نزل على لغتهم ولغة العرب أفصح جميع اللغات وأفضلها ، ولأن فيهم – أى العرب – فضلاً عن محمد بن عبد الله ﷺ المبعوث الى الناس خاتم النبيين ورحمة للعالمين رجالاً ممتازين مثل أبى بكر وعمر ، لا يوجد ولايمكن أن يوجد نظيرهم فى الاسلام والانسانية فى غير العرب .

★ لم تنطل عليه تصريحات (ويلسون) رئيس الجمهورية الأمريكية السابق عن الحرية لكافة الشعوب ، لأنه انتهى الى وضع بلاد المسلمين – وهى التابعة للقوانين السماوية – تحت انتداب الدول الانجليزية والفرنسية العاملة بالقوانين الأرضية .

فكأنما أراد أن يجعل الأرض سماءً والسماء أرضاً(٢٨) .

★ نبّه الى تأييد الاستعمار لحركات التجديد الهدام للاسلام ومعاداة الحركات السلفية .

٢٨ – ويقول الاستاذ عبد الفتاح عبد المقصود بمناسبة مولد ميثاق (عصبة الأمم) عقب الحرب العالمية الأولى : كليمنصو النمر الفرنسي يتنكر ويتنمر . لويد جورج الثعلب البريطانى يستأسد ويزأر .

أما ويلسون فقد بدأ طريقه وهو صاحب دعوة ، ثم أنهاه وهو صاحب ادعاء . ووضعت مصاير الشعوب على مائدة المؤتمر كصحاف طعام بمأدبة ذئاب لقد تغير الشعار ، لم يعد (الحرية لكافة الشعوب) بل أصبح الأن (الويل للضعيف والويل للمغلوب) من كتابه : صليبية إلى الأبد ص ٢٢ – الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٧٥ م .

بعض الأسرار التى كشف عنها الكتاب :

فان علة اختيارنا لعنوان الكتاب يتصل بالاسرار التى كشف عنها مؤلفه وهى تستحق وقفة تأمل ودراسة لاستخلاص الدروس والعظات مما حدث ويحدث فى العالم الاسلامى بكافة أقطاره .

★ السّر العميق :

- ويؤيد ذلك ما نشر أخيراً من وثائق سمحت بها الحكومة البريطانية ، ومنها مانشرته جريدة (سنداى تايمز) عندما عرض أتاتورك على السفير البريطانى تولى رئاسة جمهورية تركيا !!
- ان أعضاء جماعة الاتحاديين والكماليين - وهم الحكام الجدد اللادينيون - تابعون جميعاً لمحفل الشرق أى من الماسونيين ، كذلك فان مؤيديهم من الكتاب والصحفيين أصحاب الأقلام (المستأجرة) من الجمعيات السرية النافذة فى العالم .

وقد أثبت ذلك بواقعة ثابتة حدثت أيام كان نائباً عن (توقاد) وسمعه هو ومعه من النواب أكثر من مائتين . حيث وصلت رسالة من طرابلس بليبيا قرأها صاحبها (وعيناه تدمعان) وفحواها أن جميع أحزاب ايطاليا آنذاك متفقة على احتلال طرابلس باستثناء (البنائين الأحرار) والاشتراكيين وحجتهم فى ذلك ما قاله أحدهم (**لا يجدر بنا أن نصول على الاتراك حال كون حكومتها فى أيدى (البنائين الأحرار) !! .**

- يوقفنا على سر آخر هام يؤيد به ويدعم استنتاجاته من واقع الحال التى عاصرها وشاهدها بنفسه - إذ لاحظ بيقين انه لم يسلم من اعتداء الكماليين والاتحاديين إلا اليهود . وفيما عداهم فقد وقع

الاضطهاد على كافة عناصر الأمة من الالبان والعرب والاكراد والروم والشراكسة والاتراك . لذلك فهو يحمل حكام تركيا باثارة العداوة بين المسلمين والنصارى مستدلاً بذلك على قوله تعالى (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا) المائدة .

ويرى تقصير المسلمين في التنقيب عن وقائع الفتن اليهودية منذ عصر الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم ومنبهاً إيانا الى منهج تعليمى تربوى خلاصته (إنا معاشر المسلمين الحاضرين لمقصرون فى التنقيب عن تلك الوقائع الهامة وتدريس مسائلها فى مدارسنا، لنعلم الطلاب والشباب قبل تعلمهم بتاريخ الاجانب تاريخ الاسلام وما يحوط بحياة النبى ﷺ وخلفائه من الشئون بتفاصيلها فيعتبر بها ويعتبر الطلاب والشباب ويتأدبوا بآداب الاسلام فى عصره الذهبى) .

كشف الستار عن أخطر الاسرار وأكثرها غرابة حيث وقف أمام هزيمة الانجليز وقفة تأمل غير مصدق انهم هزموا بعد انتصارهم فى الحرب العالمية الأولى ، فكيف يعقل أن ينسحبوا – وهم المنتصرون فى هذه الحرب – أمام مصطفى كمال أتاتورك فى أزمير ؟! إنهم لو أرادوا الانتصار عليه لتحقق لهم ما أرادوا ، ولكنهم وازنوا بدهاء بين انتصاره (المصنوع على أيديهم) وما رتبوه من نتائج ، وبين قبول الهزيمة أمامه ، واختاروا الاختيار الأول ورجحوه لما سينجم عنه من مكاسب كبرى تفوق كثيراً انسحابهم من (أزمير) .

وأعلن خطأ الظن بأن انسحاب جيوش انجلترا وفرنسا من استانبول كان بسبب الخوف من مصطفى كمال .

– ومن الأسرار الهامة التى كشف الستار عنها أيضاً ، ونرجو أن تأخذ طريقها إيضاحاً ونشراً بين الباحثين والمؤرخين ، ان جمال باشا (السفاح) كان قاتل العرب والترك معاً . وبهذه العبارة أوضح الشيخ مصطفى صبرى ان الاضطهادات التى وقعت على العرب كان بيدى أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقى – ومنهم هذا السفاح – وقد شملت اضطهاداتهم الاتراك والعرب جميعاً .

دور مصطفى كمال أتاتورك فى القضاء على الخلافة :

طال بنا العهد منذ حركة الانقلاب الكمالية على الخلافة العثمانية حتى نسى الجيل الحاضر انه كانت هنا أمة اسلامية واحدة تضافرت عليها القوى المعادية للاجهاز عليها .

والواقع ان معالجة الخلافة بالطريقة التى تدرس بها حالياً فى المدارس والجامعات ماهى إلا مجرد ترديد لآراء المستشرقين من اليهود والنصارى ذات القوالب التفسيرية التى تساوى بين الخلافة والاستعمار ، وتمجد الثورة العربية وغير ذلك من آراء غريبة لا يمكن لباحث مسلم — أو حتى محايد — أن يوافق عليها ، إذ تتضمن تزويراً للتاريخ وتشويهاً للحقائق ، لاسيما حينما تصور مصطفى كمال أتاتورك فى صورة البطل المنقذ .

فتتجاهل مثل هذه الأبحاث واقعتين هامتين :

أولاهما : رفض السلطان عبد الحميد بيع أرض فلسطين لليهود فقام أعضاء جمعية الاتحاد والترقى بحركة انقلاب ضده وأقصوه عن الخلافة وقدم له (قرصوه) وهو — يهودى — قرار العزل نكاية فيه وانتقاماً منه لرفضه اجابة المطلب اليهودى ، ثم شوهوا سمعته وأساؤا الى تاريخه فى صفحات الكتب .

وينبغى على كل من يتعرض لبحث العلاقة بين اليهود واسقاط الخلافة ان يقرأ مذكرات السلطان التى نشرت أخيراً[٢٩] .

الثانية : كان مصطفى كمال أتاتورك من طائفة (الدونمة) ذات الأصل اليهودى .

---

٢٩ — مذكرات السلطان عبد الحميد ، ترجمة د. محمد حرب عبد الحميد ط دار الانصار بالقاهرة ١٩٧٨ م .. وأيضاً مذكرات أخرى نشرت باللغة العربية .

ولمن شاء أن يعرفه ، فليرجع الى المدافع عنه وكاتب سيرته (أرمسترونج) .. الذى ضمّن كتابه كثيراً من الأوصاف التى تجعل منه منافساً لأعتى جبابرة التاريخ . والحق أن الكتاب بأكمله يعد وثيقة إدانة لا سجل شرف وفخر كما حاول أرمسترونج أن يفعل .

مثال ذلك قوله : (ولو انه وجد فى عصر جنكيزخان لبزّه فى عبقريته الحربية وعزيمته الجبارة التى لا تضعفها عاطفة أو رحمة أو وفاء ..)[30] .

ولِمَ يحتاج إلى المرحمة والوفاء .. وقد خلع رداء الاسلام فانقلب كالوحش الكاسر ضد الشعب التركى طاعناً إياه فى عقيدته ؟

فقد كان معروفاً للملأ إهماله للدين فى حياته الخاصة ، ومخالفته لكل قواعد اللياقة ، وسخريته من كل الأوضاع « المقدسة »[31] .

ولو مضينا فى تتبع أدوار حياته لخرجنا بفكرة صحيحة عنه .

---

٣٠ – أرمسترونج : مصطفى كمال ص ٢٤٤ ترجمة حلمى مراد .. دار المعارف بمصر سلسلة (إقرأ) ٤٠٧ سنة ١٩٧٦ م .. أو الذئب الأغبر .

٣١ – أرمسترونج = مصطفى كمال أو الذئب الأغبر ص ٢٠٦ .

كلمة عن الخلافة العثمانية :[٣٢]

إذا التزمنا بمنهج الدراسة التحليلية النقدية لتاريخ الخلافة العثمانية ، فانه ينبغى التدقيق فى بحث عوامل ثلاثة تشكل أعمدة هذه الدراسة وهى :

أولاً :

الالتزام بمنهج التصور الاسلامى فى نظرته للتاريخ ، حيث تتشكل أحداثه وتمضى حركته وفق قاعدتى :

(أ) المد والجزر :

ان المد والجزر فى تاريخ الاسلام وأحوال المسلمين تابعان للمد والجزر فى الايمان وقوة معنوياتهم التى تنبثق من الدين[٣٣] .

(ب) حقيقة الدفع بين أهل الحق وأهل الباطل :

قال تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين) من ٢٥١ البقرة .. أى لولا الله يدفع عن قوم بآخرين كما دفع عن بنى اسرائيل بمقاتلة طالوت وشجاعة داود لهلكوا .. كما قال تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا) الحج[٣٤] .

---

٣٢ – يسرنا التنويه بالموسوعة التى أصدرها الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوى تحت عنوان (الدولة العثمانية – دولة اسلامية مفترى عليها) فى ثلاثة أجزاء – مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤ .. ولكن لم نطلع عليها إلا والكتاب ماثل للطبع ، ولعلنا نعود إليها فى أبحاث أخرى بمشيئة الله تعالى .

٣٣ – أبو الحسن الندوى : المد والجزر فى تاريخ الاسلام ص ٩٢ – الشركة المتحدة بيروت – دمشق دار القلم ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

٣٤ – تفسير ابن كثير جـ ١ ص ٣٠٤ دار الفكر – بيروت ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

ومثل هذه النظرة تحذرنا علمياً واسلامياً من اقتفاء أثر كتابات المستشرقين الذين نظروا الى الخلافة نظرة حاقدة متحيزة ، سببها ماورثوه من آبائهم وأجدادهم عن الدور ا ى لعبته هذه الخلافة فى تاريخ أوروبا ، فقد كانت جيوشها بين كرٍّ وفرّ حتى طرقت أبواب (فيينا) . الى جانب خطأ وضع الخلافة فى مصاف الدول الاستعمارية وتشبيهها بها .

ولعلاج مساوىء هذه النظرة ، على الباحث أن يتحرر من نظريات المستشرقين وآرائهم ، لانهم مهما زعموا من خيدة فى البحث ، فان بصمات الحقد والعداء لابد وأن يظهر أثرها فى مؤلفاتهم .

على الباحث إذن البدء من التصور الاسلامى للخلافة كنظام للحكم ورابطة دينية وسياسية وحّدت المسلمين على اختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم فى إطار واحد ، فأوجدت روح التضامن بينهم ، وميزتهم (كأمة اسلامية) بصرف النظر عن تضارب المصالح أو ظهور الاختلافات التى لابد منها بين عناصر الأمة .

والدراسة طبقاً لهذا المنهج تقتضى بحث ما آلت اليه الخلافة العباسية بعد انحلال رابطتها على أثر سقوط بغداد عام ٦٥٦ هـ ، مع استمرارها فى شكل ولايات متناثرة — حافظت على اسم الخلافة — ثم قيامها مرة أخرى على أسس قوية بواسطة الأتراك العثمانيين الذين قاموا بفتح القسطنطينية — العاصمة الشرقية للدولة الرومانية — بواسطة محمد الفاتح . ولاينبغى أيضاً اغفال الدور الكبير الذى قام به السلطان عبد الحميد فى المحافظة على الخلافة فى وجه أعدائها .

يقول الدكتور الريس رحمه الله :

[ان تاريخ الخلافة الاسلامية فى الدول التى تفرعت عنها كانت سلسلة من أمجاد ، وحلقات من انتصارات ، ففى عهودها حدثت المواقع المجيدة : فى اليرموك والقادسية ونهاوند وأجنادين وبابليون والقيروان وغيرها ، ثم مواقع حطين وعين جالوت والمنصورة وأمثالها . فليت لنا اليوم جزءاً من قوة أو أمجاد الخلافة الاسلامية والدول الاسلامية التى كانت مرتبطة بها أو مماثلة لها][٣٥] .

ويحدثنا التاريخ بأن الخلفاء أو السلاطين العثمانيين الأوائل أبلوا بلاء حسناً فى رفع شأن دولتهم وفى نصرة الاسلام ونشر لوائه وظلت الخلافة مزدهرة ومؤثرة فى سياسة العالم فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، فكانت الدولة العثمانية (وهى تمثل الاسلام — أقوى الدول فى أوربا كلها ، وربما العالم)[٣٦] .

أما الانهيار ، فقد ظهرت بوادره فى القرن الأخير وقبل اعلان سقوطها بواسطة حركة الانقلاب العسكرى بواسطة أعضاء جمعية (الاتحاد والترقى) .

حيث أسهم أعضاء هذه الجمعية بالقسط الوافر فى انهائها ، وثبت أنهم لا ينتمون الى السلالة التركية العثمانية ولكنهم خليط من أجناس وأديان وقوميات مختلفة ، وقاموا بحركة الانقلاب ضد السلطان

٣٥ — د. محمد ضياء الدين الريس : الإسلام والخلافة فى العصر الحديث
(نقد كتاب الاسلام وأصول الحكم) ص ٢٨٤ .
منشورات العصر الحديث ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

٣٦ — نفسه ص ٤٠ — ٤١ .

عبد الحميد بسبب رفضه السماح لليهود بشراء أراضى فلسطين[٣٧] .

وفى هذا الصدد ، كتب السيد رشيد رضا فى مجلة (المنار) آنذاك يقول (وان ملاحدة الترك هم الذين يبثون الدعوة الى تشويه الدولة العثمانية ويبثون الدعوة الى الالحاد ويحرضون الزنادقة والمرتابين على ترك الاسلام واحتقار تشريعه وآدابه ولبس قلانس الافرنج واثارة الغيرة القومية والعصبية الجنسية .. وقلما ثبت لهؤلاء الملاحدة نسب صحيح فى الشعب التركى الذى صار عريقاً فى الاسلام ، بل هم أوشاب منهم الروسى والرومى والبلقانى واليهودى الأصل ، وقد سلطوا على افساد هذا الشعب بدعاية العصبية الجنسية وترجمتهم للقوانين الأوربية ولبسهم البرنيطة وان السواد الأعظم من الترك يمقتون هؤلاء الكماليين أشد مما كانوا يمقتون اخوانهم الاتحاديين)[٣٨] .

---

٣٧ – والآن ، وبعد نشر مذكرات السلطان عبد الحميد وظهور كثير من الوثائق التاريخية فضلاً عن واقع أحوال المسلمين بعد كسر شوكة الخلافة ومعرفة الاسرار وراء حركة الغائها – الآن ينبغى انصاف هذا السلطان المفترى عليه وكتابة تاريخ الخلافة العثمانية أيام سلطنته بأمانة وصدق لمحو آثار الاكاذيب التى أحاطه بها المؤرخون الغربيون من اليهود والنصارى لدوافعهم التى لم تعد خافية .

ولمناسبة حديثنا عن الخلافة ، فان الرجل – رحمه الله تعالى – كان بحكم موقعه يدرك تماماً أهمية هذا النظام السياسى الاسلامى وخشية الدول الأوربية منه : قال فى مذكراته [ولكن الدول الكبرى التى تحكم شعوباً مسلمة عديدة فى آسيا ، مثل انجلترا وروسيا ، ترتعد من سلاح الخلافة الذى أحمله ، لهذا السبب استطاعوا الاتفاق على انهاء الدولة العثمانية) .

ص ٦٧ من مذكرات السلطان عبد الحميد – ترجمة وتقديم د. محمد حرب عبد الحميد دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٨ م .

٣٨ – ينظر كتاب الأستاذ أنور الجندى (تاريخ الصحافة الاسلامية) الجزء الأول : المنار ص ١٤٩ دار الانصار بالقاهرة سنة ١٩٨٣ م .

لذلك يقتضى البحث الاستناد الى المصادر الاسلامية التى أبعدت عن عمد فى الكتب المدرسية وقدم بدلاً منها مصادر الدوائر الاستشراقية وتلاميذها .

ونقصد بالمصادر الاسلامية الكتب التى ألفها العلماء المسلمون المعروفون بالصدق والنزاهة العلمية ، والذين نذروا أنفسهم لخدمة الحق وتصوير التاريخ بمحاسنه ومساوئه[٣٩] .

ينظر نقّاد الخلافة من زاوية واحدة ويتجاهلون العوامل الآتية :

١ – روح العداء الصليبى واليهودى نحو الخلافة الذى ظل حياً لم يخمد ، وظهر فى أشكال المعارك العسكرية الضارية والغزو

٣٩ – ونقصد مؤلفات أمثال : الأساتذة الأفاضل :

مصطفى كامل بكتاب (المسألة الشرقية)

محمد فريد (تاريخ الدولة العلية)

مصطفى صبرى (النكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة والأمة)

موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين

الجزء الرابع

د. محمد ضياء الدين الريس (الاسلام والخلافة فى العصر الحديث)

(الشرق الأوسط فى التاريخ الحديث)

الموسوعات التاريخية للأستاذ أنور الجندى ومقالاته وكتبه عن الخلافة العثمانية موسوعة الدكتور عبد العزيز الشناوى [الدولة العثمانية – دولة اسلامية مفترى عليها] فى الثلاثة أجزاء .

وما كتبه عن الخلافة العثمانية أمثال الأساتذة :

د. فهمى الشناوى (لاسيما بمجلة المختار الاسلامى) والأستاذ سعيد الأفغانى والأستاذ فتحى رضوان ، والشيخ رشيد رضا والأمير شكيب أرسلان وينظر أيضاً مذكرات السلطان عبد الحميد التى نشرت حديثاً وصححت كثيراً من المفاهيم بعد أن فضحت التاريخ المزور فى العصر الحديث .

الثقافى المتواصل .

والقارىء لكتاب (الدولة العلية) كمثال يلاحظ أن الدول الأوروبية كثيراً ما فرضت الحروب على الدولة العثمانية فرضاً ، وكان معظم السلاطين يتفادون الحروب لاسيما السلطان عبد الحميد .

٢ – التفوق العسكرى الغربى الذى أخذ يعمل لتحقيقه منذ صدمة الغرب لهزيمته فى الحروب الصليبية فعاد بروح الانتقام والتصميم ، فطوق العالم الاسلامى بالسيطرة على المحيطات (انجلترا والبرتغال) .

٣ – لم يحقق أتاتورك أغراضه إلا بكسر إرادة الجماهير المسلمة التى خدعها فى البداية ثم تنمر عليها فقمع ثورات المسلمين وعلمائهم بأشد أنواع القوة والقسوة ، وتاريخ حركة الجهاد الاسلامية بقيادة الشيخ سعيد النورس تشهد بذلك .

وقام أتاتورك بقمع الحركات الاسلامية الشعبية بالقوات العسكرية والمحاكم الثورية الظالمة ، التى لا تحمل من حقيقة (المحاكم) إلا الاسم ، لأنها كانت تنفذ أحكاماً صدرت قبل انعقادها !! .

٤ – هذه العوامل وغيرها ينبغى ان تحفزنا الى دراسة ذلك كله بمنهج التفسير التاريخى . وبالنظر الى أحداث التاريخ بمنظار (التدبر القرآنى) فاننا نرى استمرار تدافع الحق والباطل ، ولكى نمسك بخيوط التدافع فى عصرنا الحاضر ، لابد أن نبدأ بالغزو الغربى وموجات الاصطدام بالشرق الاسلامى .

وأيضاً فان (النكبة) التى سببها أتاتورك مازالت تتفجر

لتهدم ولا تبنى .

٥ – البحث عن المخطوطات المدفونة فى المكتبات الشرقية والمنهوبة فى المكتبات الغربية واتخاذها كمصادر لأبحاث جديدة بدلاً من الحلقات المفرغة الدائرة فى فلك نفس المصادر المعتادة والتى روجها أعداء الخلافة العثمانية(٤٠) .

٤٠ – ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أن فى استنبول وهى العاصمة التى لم يتم غزوها وبالتالى لم يتم سرقة مخطوطاتها ووثائقها وآثارها من قبل المستعمرين .. ففى تركيا حوالى مليون مخطوطة ومائة مليون وثيقة !!

ينظر استطلاع سليمان الشيخ عن (اعادة كتابة التاريخ الاسلامى فى مركز الابحاث باستانبول) بمجلة العربى العدد ٣١١ أكتوبر سنة ١٩٨٤ .

العداء الأوروبى الصليبى :

لا يمكن إغفال العوامل الآتية فى أى بحث يريد النفاذ إلى قلب الحقيقة :

١ – الهجمات المتلاحقة من الدول الأوروبية بما تحمله من ضغائن للاسلام ودولته الممثلة فى الخلافة العثمانية حيث لم تفتر المعارك العسكرية فى ميادين القتال[٤١] ، واثارة الفتن والقلاقل فى داخل البلاد ، واذا حللنا عوامل الحركة العدائية نجد أكثرها وضوحاً فى التعصب الصليبى والعداء اليهودى .

أما عن الأول ، فان الأمير شكيب أرسلان يطلعنا بمقاله المسهب فى كتاب (حاضر العالم الاسلامى) على خفايا مذهلة بعنوان [التعصب الأوروبى أم التعصب الاسلامى] ؟ ، فقد لخّص فيه مضمون كتاب (المسيو دجو فارا) [مائة مشروع لتقسيم تركيا] .. أجل مائة مشروع تقدم به أوروبيون من أجناس مختلفة ومناصب ومهن متباينة ، منهم الأمراء والعسكريون والملوك ورجال الكنيسة . ومما يثير الدهشة أن منهم الفيلسوف ليبنتز صاحب المشروع الرابع والأربعين عام ١٦٧٢ م وقد أعده بغرض محو تركيا ، وظل يحرره أربع سنوات وقدمه باللغة اللاتينية الى لويس الرابع عشر ملك فرنسا ، وجاء ضمن اقتراحاته (انه اذا انتزعت مصر من يد الأتراك آل أمرهم الى البوار)[٤٢] .

---

٤١ – يقول باول شمتز (تلك الخلافة التى أجهزت عليها الدول التى قادت الحروب الصليبية) ص ٢٦ من كتاب الاسلام قوة الغد العالمية .

٤٢ – شكيب أرسلان : حاضر العالم الاسلامى جـ ٣ ص ٢٦٣ .

والقارىء لرسالته المتضمنة مشروعه يرى فيها – كما يصفها عبد الفتاح عبد المقصود (صورة مكتملة المعالم ، واضحة الظلال جلية الأضواء ، لأحلام الغرب الصليبي التى تداعب خيال الملك الفرنسى الكبير .. يستهلها الفيلسوف فيدعو العاهل الفرنسى « مولاى : الملك المسيحى » ، ويختمها مثيراً لجشعه الذى يشبعه المشروع المطروح ، فيقول :

[.. وانه لمشروع ميسور التحقيق ، خليق بأن يعيد الطريق تحت أقدام الفاتحين الغزاة ، لاستعادة أمجاد الاسكندر الأكبر] !! .

وفى تعليله (غزو مصر) يقول :

(لأنها وكر الدين الاسلامى ، وملاذ المسلمين الأشرار)(٤٣) .

وحتى (فولتير) الذى اشتهر بالالحاد والسخرية من الدين ، كان هو أيضاً ينظم الأشعار الحماسية لمقاتلة الترك(٤٤) .

وقال نابليون (من ملك القسطنطينية أمكنه أن يسود الدنيا) ، ووصفها مرة أخرى بأنها (مفتاح العالم)(٤٥) .

ومما يلفت النظر أن أحد هذه المشروعات تضمن نصاً يذكر فيه انه تقتطع من أراضى الدولة العثمانية ما سماه (المملكة العبرانية أى فلسطين)(٤٦) .

وخلاصة الأمر كله يجمله المسيو دجو فارا الوزير الرومانى بقوله :

---

٤٣ – عبد الفتاح عبد المقصود : صليبية الى الأبد ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥ م .

٤٤ – حاضر العالم الاسلامى جـ ٣ ص ٢٧٩ .

٤٥ – نفسه ص ٢٩١ .

٤٦ – نفسه ص ٣١٢ .

(مدة ستة قرون متتابعة كانت الشعوب المسيحية تهاجم الدولة العثمانية . وكان الوزراء ورجال السياسة وأصحاب الأقلام يهيئون برامج تقسيم هذه السلطنة كما تقدم وصف كل برنامج بعينه مما يناهز مائة)[٤٧]

وأضيف هاهنا بعض الوقائع البارزة الضرورية لاستكمال دراسة هذه القضية العظيمة الشأن والأثر فى حياتنا معشر المسلمين المعاصرين حيث كنا نظن أن زمن التعصب الدينى قد ولّى وانتهى أوانه ، ولكننا نقرأ ونسمع بما ينضح بالعكس تماما . وينبغى فى رأينا على حملة الأقلام التخلص من الأحكام المتسرعة فى تناولهم الكتابة على الخلافة العثمانية ونود لو قرأوا بعض المصادر التى فضحت حقيقة ما دار من مؤامرات لهدمها ، هذا الهدم الذى قصد به فتح الطريق لدول أوروبا للتغلغل فى بلاد المسلمين استعماراً للأراضى ونهباً للثروات وإذلالاً للشعوب . وليت الأمر توقف عند هذا الحد ، بل تعداه الى ما يذهل ويثير ، حيث لمسنا تفجر العواطف الشديدة التعصب – والمتوارثة منذ عصور الحروب الصليبية – لترتكب أبشع صور الجرائم فى القتل والذبح للنساء والأطفال والشيوخ وترسل الحملات تلو الحملات لارغام المسلمين على (التنصر) ، وكانت فرنسا وايطاليا وانجلترا على رأس الدول التى أتت بالمخازى والشنائع[٤٨] .

ولنكتفى بنبذة يسيرة لتصوير بعضها بينما المصادر مليئة لكل ما هو مشين ومخجل للزاعمين بأنهم أهل الحضارة والرقى :

٤٧ – نفسه ص ٣٢٣ .

٤٨ – ويعلل ذلك شكيب أرسلان بقوله (وهذا كله إنما هو راشح من بقايا المبادىء الصليبية القديمة التى لم يتمكن العلم العصرى من اقتلاع جذورها من رؤوس الأوروبيين .

فماذا فعلت فرنسا فى مسلمى المغرب ؟!

انها أصرت على تنصير المسلمين فبدأوا بهذه السياسة فى الجزائر ، وفصلوا بين الأمة البربرية والعرب وبثوا الدعاة والقساوسة وشادوا المستشفيات والمدارس الفرنسية بنية تنصير الأهالى وتعمدوا رفع التعليم الدينى الاسلامى بقدر الاستطاعة ، وبلغ الهوس بالسلطة الفرنسية بمنع أى مسلم عربى من دخول مناطق البربر وتركوا الرهبان يجولون فى بلاد البربر كما يشاؤون .

ومنع الحاكم الفرنسى سكان احدى البلاد من بناء مسجد وأعطى الأرض التى كانت مخصصة له للرهبان ليبنوا فيها كنيسة بينما لا يوجد بهذه البلدة (زمور) الا الحاكم الفرنسى .

وحدث ولا حرج عن القاء بعض السكان بالسجن لأنهم طالبوا بالابقاء على قضاتهم الشرعيين .. وغيرها وغيرها من اجراءات مخالفة لما تعهدت به فرنسا فى معاهدة (الحماية) التى نصت على (ان جميع الاصلاحات التى تقوم بها داخل المغرب لا تمس الدين الاسلامى فى شىء ولا تجلب أى ضرر على الحالة الدينية ولا تلحق أدنى مساس بنفوذ السلطان)[٤٩] .

وهناك فظائع أخرى ارتكبتها ايطاليا يتوقف القلم عندها متردداً من هول مايجب أن يخط ، وماهى فى الحقيقة إلا نزر يسير من جرائم تملأ مجلدات حيث ارتكب جنود ايطاليا موبقات طوال عشرين سنة فى طرابلس الغرب مما (لم يسبق له مثيل إلا فى القرون الوسطى وقد يكون من باب النادر فى القرون الوسطى نفسها) !! .

---

٤٩ – حاضر العالم الاسلامى جـ ٣ ص ٣٤٢ وتتضمن مافعلته ايطاليا من جرائم أيضاً ، وماخفى كان أعظم !! .

ويروى لنا شكيب أحد هذه الموبقات التى تتلخص فى اخراج ثمانين ألف عربى من الجبل الأخضر من أوطانهم وأسكنوهم فى صحراء قاحلة وأماتوا بذلك جانباً كبيراً منهم وجميع مواشيهم وارتكبوا فى هؤلاء المساكين من الفظائع والشنائع مالا عين رأت ولا أذن سمعت ، وأخيراً اغتصبوا من أيديهم أطفالهم من ذكور وإناث ممن فوق سن الأربع إلى سن ١٥ سنة وحملوهم إلى ايطاليا لأجل تنشئتهم فى الدين المسيحى(٥٠) .

خلاصة القول ان نظام الخلافة – ولو فى شكله الضعيف الأخير – كان كفيلاً بصد هجمات الغرب الاستعمارى الذى جاء غازياً بروح الحروب الصليبية فى القرن العشرين . وكان يكفى أن يعلن الخليفة الجهاد(٥١) حتى يهب العالم الاسلامى على قلب رجل واحد بسبب وحدة العقيدة والهدف والتماسك الوجدانى ، والخضوع لأمر رجل واحد هو الخليفة ، لعلمهم انه يمثل الخلافة الاسلامية منذ ابى بكر الصديق رضى الله عنه ، وكان أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ ، فالخلافة جمعت فى أذهان المسلمين وقلوبهم ذكريات الخلافة الراشدة ، وتاريخ الأمة ، وانهم أمة واحدة مهما اختلفت أجناسهم وألوانهم وأوطانهم ، استمرت هذه الرابطة حتى آخر حلقة من سلسلتها فقد كان للسلطان العثمانى فى قلوب المسلمين مكانة خاصة فى مشارق

٥٠ – نفسه جـ ٣ ص ٣٤٠ – والمآسى مازالت مستمرة وما مذابح صبرا وشاتيلا بلبنان منا ببعيد .

٥١ – مرّ بنا قول السلطان عبد الحميد (ولكن الدول الكبرى التى تحكم شعوباً مسلمة عديدة فى آسيا ، مثل انجلترا وروسيا ، ترتعد من سلاح الخلافة الذى أحمله ، لهذا السبب استطاعوا الاتفاق عا [illegible] ـولة العثمانية) ص ٦٧ من مذكرات السلطان عبد الحميد .

الأرض ومغاربها (فكانوا يرفعون أصواتهم مؤمنين على دعاء الخطباء يوم الجمعة حينما يدعون بالنصر لسلطان المسلمين ولوزرائه وقواده وعساكره فى البر والبحر الى يوم الدين ، قد كان السلطان هو المجاهد والغازى فى سبيل الله وحامى حمى الحرمين الشريفين)[٥٢] .

وأدرك نابليون ذلك فنّوه فى منشوراته بصداقة فرنسا للسلطان وانه جاء لتخليص مصر من حكم المماليك وارجاعها للسلطان .

ثم دار الزمن دورته ، وقامت الحرب العالمية الأولى ، وكان بوسع السلطان العثمانى اعلان الجهاد ضد الانجليز فيهب المسلمون فى الهند والبلاد العربية وغيرها من البلاد التابعة لانجلترا وفرنسا فقامت انجلترا بدهائها المعروف للحيلولة دون ذلك ، بأن اتصلت بالشريف حسين أمير مكة (لأنه يتوقف عليه دعم هذا الجهاد الاسلامى حيث كان عليه أن يرسل راية الرسول ﷺ -من مكة الى تركيا ، دلالة على بدء الجهاد ، وانضواء العرب والمسلمين تحت لوائها . وفضلاً عن ذلك فان شبه الجزيرة العربية تحتل مركزاً استراتيجياً يمكن ارسال حملة منه لافساد أى هجوم قد تشنه تركيا على القواعد الانجليزية فى مصر وغيرها من البلاد الأفريقية)[٥٣] .

وباق الرواية معروف حيث كان لمساعدة العرب - باعتراف الانجليز - الأثر الفعال فى كسب الحلفاء العرب وهزيمة تركيا وأسفر الغدر البريطانى عن اتفاق (سايكس بيكو) فى مارس سنة ١٩١٦

---

٥٢ - محمد سيد كيلانى : الأدب المصرى فى ظل الحكم العثمانى ص ١٨ ط دار القومية العربية للطباعة سنة ١٩٦٥ .

٥٣ - د ابراهيم أحمد العدوى : المجتمع العربى ص ١٤٣ مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٨ .

الذى نص فيه على تقسيم البلاد العربية[٥٤] .

وكان للانجليز الدور الأكبر فى هذه الجريمة النكراء ، حيث تعاون المكر الانجليزى مع (غفلة) بعض العرب فى دفعهم الى طعن أنفسهم بأيديهم قبل أيدى غيرهم .. وفى هذا المجال حقق (لورنس) — الجاسوس الانجليزى الثعلب نجاحاً يفوق الخيال ، حيث نجح فى تفكيك رباط الوحدة بين العرب والترك بعد معايشة كاملة للعرب فى بلادهم ، دارساً لعقائدهم وتقاليدهم وأحوال معيشتهم ونفسياتهم .. فضلاً عن ثقته الوثيقة بالشريف حسين ، وقد خلص من تجاربه الى القول بأن [نشاط الحسين مفيد لنا — أى للانجليز — إذ أنه ينسجم مع أهدافنا المباشرة وهى تفكيك الرابطة الاسلامية ، وهزيمة الامبراطورية العثمانية] .

ويصف العرب بالمقارنة الأتراك فيذكر (أن العرب أقل ثباتاً من الأتراك) ، ثم يحدد السياسة التى اتبعتها انجلترا ومازال الغرب حريصاً عليها كل الحرص الى أيامنا هذه ، والى أن يفيق العرب من سباتهم بعدما عانوه من كوارث وأهوال . قال : [فاذا تمكنا من التحكم بهم بصورة صحيحة ، فانهم سيبقون منقسمين سياسياً الى دويلات تحسد بعضها البعض ولا يمكن لها أن تتحد][٥٥] .

وليت الغرب اكتفى بالبلاد والعباد عقب انحلال عقد الخلافة ، ولكنه طمع فى تغيير دينهم كما بينا وكما تشهد به خطط التبشير الماضية

---

٥٤ — نفسه ص ١٤٥ .

٥٥ — عبد الفتاح عبد المقصود = صليبية إلى الأبد ص ١٨ .

قدما فى أنحاء البلاد الاسلامية[٥٦] .

ولكن ربما وجدنا العزاء فى بقاء الحق وأهله مهما حدث ، ولعل بعض أهل الغرب ممن ينصت لصوت العقل والضمير يلفت أهله لهذه الحقيقة ، لأنه منذ الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة وسقوط الخلافة الاسلامية فى شكلها الأخير ، اعتقد بعض الأوروبيين (أن سياج الاسلام قد انخرق بتمامه ولم يبق مانع من مد اليد الى دين المسلمين كما امتدت الى دنياهم . وهذا خطأ عظيم أساسه جهل الأوروبى بحقائق أحوال العالم الاسلامى مهما زعم انه مطلع عليها)[٥٧] .

---

٥٦ - وقد أصاب شكيب أرسلان فى مقاله عن (التعصب الأوروبى أم التعصب الاسلامى) حين قال : (ان الاستبداد المطلق لاسيما فى الدين هو منزع أوروبى محض ولا يقاس المسلمون بالأوروبيين فى هذا الأمر فى قليل ولا كثير) حاضر العالم الاسلامى جـ ٣ ص ٣٤١ .

٥٧ - شكيب أرسلان : حاضر العالم الاسلامى جـ ٣ ص ٣٣٧ .

الخلافة العثمانية ليست استعماراً :

يتوهم الكثيرون بسبب النزعة القومية والوطنية ، والاقتصار فى الحكم على الدولة العثمانية فى عصور انحطاطها والمظهر اللامع للتطبيق الديمقراطى فى شعوب أوروبا وأمريكا - القاصرة عليها وحدها دون شعوب العالم الثالث التابعة لها سياسياً واقتصادياً - يتوهمون بسبب كل هذا أن خلافة العثمانيين تقترن بالاستعمار الغربى بآثامه ومآسيه وفظائعه وأهواله التى مازلنا نعانى من آثاره الظاهرة والخفية .

ان عواطف التأثر بأزمنة الضعف والانحلال الأخيرة التى عانت الشعوب الاسلامية خلالها فعلا كثيراً من المظالم والآلام ، هذه العواطف تقودنا الى الوقوع فى الكثير من الأخطاء ، بينما الحكم على دولة امتد عمرها نحو ستة قرون يقتضى آفاقاً أبعد ، وتفاصيل أشمل .

يقول الأستاذ عبد الرحمن عزام -- أمين الجامعة العربية الأسبق (ولو كان الأمر كما يتصوره الذين ينخدعون بآثار دور الانحطاط من استخدام الطوائف والغيرة بين العناصر والبطش لتغطية الضعف ، لاستحال أن يدوم ملك آل عثمان ستمائة سنة ، منهما مائتان لايسندهم فيها إلا سيف مبتور)[٥٨] .

وكان يعبر عن الرأى المضاد الأستاذ محمد عبد الله عنان فى كتابه (مصر الاسلامية) الذى كال الطعنات للخلافة العثمانية ورأى أن مصر الاسلامية لم تعرف من الخطوب والنكبات نكبة أعظم من الفتح

٥٨ - من مقاله فى (الأهرام) بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٢٢ بعنوان [آخر الخلفاء] نقلا عن الكتاب الكبير للشيخ مصطفى صبرى جـ ١ ص ٨٦ .

العثمانى بسبب الضربة التى أصابت الاسلام من جرائه . وشبه تصرفات الترك بأعمال السفك والتخريب الهائلة التى بدأها هولاكو وبرابر التتار بسحق الدولة العباسية والمدنية الاسلامية واستأنفها تيمورلنك فى أواخر القرن الرابع عشر .

وأيضاً اعتبر مافعله السلطان سليم من بعثه العلماء ومهرة الصنّاع الى القسطنطينية – اعتبر ذلك (نفياً) لهم ، واعتبر نقل الكتب والآثار النفيسة الى الآستانة تخريباً[٥٩] .

ويتدخل الشيخ مصطفى صبرى ليصحح هذه المعلومات فيذّكر صاحبها بأن معظم الآثار كانت كتباً مخطوطة دينية وعلمية فنقلها السلطان إعجاباً بها واعتناءً بشأنها الى عاصمة ملكه ، بعد أن أصبحت مصر جزءاً من بلاد الدولة ، لا فرق بينها وبين الآستانة فى ذلك . فكيف يساوى بين عمل السلطان سليم وهولاكو الذى قذف بما فى خزائن بغداد من كتب الى الدجلة والفرات ؟! .

أما نقل علماء مصر وزعمائها ومهرة الصناع فيها ، فلا يعد نفياً ، بل ليكونوا من المقربين إليه ، وليصبح نفعهم عاماً لجميع البلاد ، إذ لا فرق بين المسلمين بسبب أوطانهم أو جنسياتهم . ولم يكن غرض السلطان سليم من الفتح إلا توحيد مصر الاسلامية بتركيا الاسلامية .

أما إذا اعتبره الاستاذ عنان انتزاعاً لمصر من حكم المماليك الشراكسة (فقد كانوا هم الآخرون انتزعوها من حكم المماليك البحرية الترك وهم مماليك هؤلاء المماليك ، ولم تكن مصر يومئذ تحت حكم فاتحيها العرب ، ولا المقصود من الفتح التحكم على الشراكسة والمصريين العرب)[٦٠] .

٥٩ – نفسه ص ٨٤ .
٦٠ – نفسه ص ٨٥ .

والحق أننا لانستسيغ هذه الصور من التنافس على السيطرة لأننا لا نضعها فى اطارها التاريخى التى حدثت فيه ، بينما هى فى الحقيقة تخضع للعرف الدولى (حينذاك) . ثم نعود فنتحفظ لأن هذا العرف يشكل قانوناً مستمراً ينظم العلاقة بين القوى والضعيف .

ودعونا نقوّم الواقع الدولى الراهن . هل يختلف عما كان يحدث فى التاريخ القريب والبعيد ؟ .. ان بلاد العالم الثالث مقسمة بين الدولتين المتعاليتين – روسيا وأمريكا – كل ماهنالك أن الدول فى العصور الماضية افتقدت وسائل الاعلام التى تصور الأشياء بغير حقيقتها ، ولم تكن عقول حكامها بنفس الدهاء الذى اخترع أشكالاً من الاستعمار والسيطرة تحت أسماء (الوصاية) و (الانتداب) وغيرهما !! .. أو وضعت نظماً شكلية باسم الاشتراكية والديمقراطية و (الكومنولث) لخداع الشعوب وإلهائها عن حقيقة أوضاعها ، وايهامها بأنها تحكم نفسها بنفسها ، والحقيقة أنها خاضعة خضوعاً تاماً للقوى الكبرى !! .

نعود لآراء الشيخ مصطفى صبرى التى أوردها دفاعاً عن الدولة العثمانية ، فاقتبس نصاً من كتاب (أ د . انكلهارد : تاريخ تطورات الدولة العثمانية) يذكر فيه ان (الاسلام الذى قد كان مؤسس الحكومة العثمانية بقى حاكماً مطلقاً فوق الحكومة ناظماً ، فقد كان القانون المدنى متحداً مع القرآن) ثم يفصح عن نوايا دول أوروبا المسيحية التى ظلت تعمل على تقويض الدولة العثمانية بالقوة طيلة خمسة قرون فلما فشلت اتبعت الحيلة لكى تحول حكومة آل عثمان (من الروحانية الى الدنيوية بتخليصها عن تأثير القوانين الدينية كما وقع فى العالم المسيحى)[٦١] .

---

٦١ – نفسه ص ٨١ .

وكان هذا هو السبب الرئيسى للعداء لأن أوروبا ظلت فى حالة حروب صليبية مستمرة منذ عهد السلاجقة الأتراك ، لتيقنها من حقيقة **دور العثمانيين فى الدفاع عن الدين وعن بلاد المسلمين الذين لا يفرقهم وطن ولا لون ولا جنس ولا قوم** . كل ماهنالك أن الحروب الصليبية المبتدئة منذ عهد السلاجقة الأتراك كانت فيها أوروبا مهاجمة والسلاجقة مدافعون ، وانقلب الحال فى أيدى الأتراك العثمانيين فأصبحوا مهاجمين ، وظلت أوروبا تعمل لهم ألف حساب **لأنهم يجمعون العالم الاسلامى تحت رايتهم ، ويصدون الخطر الاستعمارى الأوروبى الفادح** .

ليست إذن العلاقة مشابهة بين دولة مستعمرة (بفتح الميم) وأخرى مستعمرة (بكسرها) ولعل من أقوى الأدلة على ذلك انه بمجرد انفصال الدولة العربية بعد نجاح الثورة بقيادة الشريف حسين ، حتى انقلب (النجاح) وبالا على الشعوب ، لأن الثورة - ثورة العرب التى كسرت الحماية العثمانية ، أسهمت فى كسر شوكة القوة العثمانية التى كانت تقف فى وجه الاطماع الاستعمارية التى تدفقت بعدها كالسيول الجارفة تقضى على الأخضر واليابس ، أو كالوحوش الكاسرة التى ما إن رأت السور الحديدى الفاصل بينها وبين ضحاياها ينكسر حتى التهمتها فى ضراوة وقسوة !! .

ولنقارن بين الأحداث التى لحقتنا تباعاً ، وبين مافعله العثمانيون مع غير العرب من دول أوروبا ، ولنسأل أنفسنا هل يُعدّ مافعلوه استعماراً ؟ .. يقول الأستاذ عبد الرحمن عزام :

(لما وصل العثمانيون الى شرق أوروبا وكلها سجون أبدية يتوالد فيها الفلاحون للعبودية فكسروا أغلال السجون وأقاموا مكانها صرح

الحرية الفردية . فهم الذين قضوا على نظام الاقطاع والارستقراطية ليحل محله نظام المواطن الحر والرعية المتساوية الحقوق ، فوصل فى دولتهم الرقيق الشركسى والصقلى وغيره الى أكبر مقام فى الدولة كما وصل النابه من عامة الناس حتى المجهول الأصل الى مقام الصدارة العظمى والقيادة العليا ، وتعلمت أوروبا الشرقية على يد محرريها سيادة القانون على الأحساب والأنساب والطوائف والملل والنحل(٦٢) .

ان هذه القيم تنفى عن الدولة العثمانية تهمة الاستعمار تماماً . فما كان دور الغرب معنا ؟ .. لعلنا نصدم القارىء – كما صدمنا – بحقيقة تقييمه لنا . انها حقاً صدمة غير متوقعة لأنها صادرة عن (منتسكيو) صاحب كتاب (روح القوانين) الشهير الذى يقول :

[إذا طلب منى أن أدافع عن حقنا المكتسب لاتخاذ الزنوج عبيداً ، فانى أقول : إن شعوب أوروبا بعد أن أفنت سكان أمريكا الأصليين ، لم تر بدًّا من أن تستعبد شعوب أفريقية لكى تستخدمها فى استغلال كل هذه الأقطار الفسيحة . والشعوب المذكورة ماهى إلا جماعات سوداء البشرة من أخمص القدم الى قمة الرأس ، وأنفها أفطس فطساً شنيعاً ، بحيث يكاد أن يكون من المستحيل أن ترثى لها . ولا يمكن للمرء أن يتصور أن الله سبحانه وتعالى – وهو ذو الحكمة السامية – قد وضع روحاً – وعلى الأخص روحاً طيبة – فى داخل جسم حالك السواد] !!(٦٣) .

٦٢ – نفسه ص ٨٦ .

٦٣ – نص مترجم من الفرنسية بقلم الدكتور محمد عوض محمد بكتابه (الاستعمار والمذاهب الاستعمارية) ص ٣٧ دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٧ م .

آراؤه السياسية :

عدم الفصل بين الدين والسياسة :

لمّا يطو التاريخ بعد صفحة الفصل بين الدين والسياسة حيث نعيش آثاره ومآسيه ، إما فى كتابات البعض المقتفين آثار (الافرنج) ، أو فى واقع الأحوال حيث أبعد الاسلام عن الحكم والتشريع .

لذلك فاننا عندما نعرض لأفكار الشيخ مصطفى صبرى واجتهاداته ، فاننا لا نعيد للأذهان تاريخاً مضى وانتهت أيامه ، ولكن نذّكر أنفسنا والقراء معنا بضرورة تصحيح مفاهيمنا الاسلامية التى أصابها الكثير من (التشويش) بسبب المناهج الدراسية وأذناب الغرب وأبواق الدعاية المسمومة وحملة الأقلام من المتغربين والماركسيين .

ولكن نحمد الله تعالى لأنه قيض لهذه الأمة من يدفع عنها كيد الكائدين فيصحح عقيدتها ويأخذ بيدها الى الطريق القويم دائماً .

ونحسب أن الشيخ مصطفى صبرى منهم فى هذه المسألة بالذات ، نحسبه كذلك ولا نزكى على الله أحداً .

ونقسم البحث إلى بندين :

الأول : الرد على كتاب الأستاذ على عبد الرازق (الاسلام وأصول الحكم) .

الثانى : مبدأ عدم الفصل بين الدين والسياسة[٦٤] .

---

٦٤ – خصص له الجزء الرابع من كتابه الكبير (موقف العقل والعلم ..) .

أولاً : الرد على كتاب (الاسلام وأصول الحكم) :

كان أول من أثار المسألة نظرياً وألف كتاباً عنها هو الأستاذ على عبد الرازق بكتابه (الاسلام وأصول الحكم) وكان قاضياً شرعياً بمدينة المنصورة ، وأراد بتأليفه تأييد مافعله مصطفى كمال فى تركيا من إلغاء الخلافة – وإن لم يصرح فى كتابه بهذا التأييد – بل انه تجاوز مافعله الكماليون فى تركيا ، لأنهم كانوا يقتصرون فى نقد الخلفاء وتزييف الخلافة على التكلم فى مابعد عهد الخلفاء الراشدين على الأقل ، [فابتدأ قاضى المنصورة التزييف من خلافة أبى بكر مدعياً أن رسول الله ﷺ لم تكن له حكومة حتى يكون أبو بكر خليفة فيها ، وانما كانت له نبوة وهى لا تقبل الخلافة][٦٥] .

لذلك فقد ترجم الكتاب الى اللغة التركية بسرعة واستغله حكام تركيا الجدد فى أغراضهم اللادينية[٦٦] .

وقد قام علماء الاسلام الغيورون على دينهم حينذاك بواجبهم فى الرد على أفكار الأستاذ على عبد الرازق ، فاحتجوا وثاروا ودبجوا المقالات وألفوا الكتب لشجب بدعته التى شذ بها على اجماع علماء الاسلام فى طول العالم الاسلامى وعرضه وشماله وجنوبه منذ ظهور الخلافة كنظام للحكم فى الاسلام حتى العصر الحديث .. وكان منهم الشيخ الخضر حسين .

---

٦٥ – موقف العقل والعلم والعالم .. جـ ٤ ص ٣٦٠ .

٦٦ – ويقول فى تعليقه [والمسلم الجاد فى اسلامه تحترق كبده كمداً أن يرى مصر العربية فى حالة الزيغ يستغلها ملاحدة الترك الجدد ، بعد أن كان قدماؤهم المسلمون أخذوا دينهم من العرب جـ ٤ ص ٣٦٦] .

وقد اقتصر الشيخ مصطفى صبرى فى رده على مضمون كتاب (الاسلام وأصول الحكم) على تفنيد دعويين كل منهما مصادم للبداهة :

أولاهما : زعم على عبد الرازق ان الرسول ﷺ لم تكن له حكومة ، فكأنه لم يكن يأمر وينهى أو لم يكن مطاعاً فى أمره ونهيه .

الثانية : كانت لأبى بكر حكومة لكنها حكومة لا دينية أى حكومة زمنية لا صلة لها بالدين[٦٧] .

١ – حكومة النبى ﷺ :

لم يعترف الأستاذ على عبد الرازق فى كتابه بوجود حكومة النبى ﷺ ، وبالتالى لا تصبح حكومة أبى بكر بعده خلافة عن حكومته .

وعندما صدمته حقائق التاريخ عن جهاد الرسول ﷺ تضارب فى أقواله وتخبط فى تفسير آيات الجهاد والدعوة الى الله تعالى وعبادته وتوحيده ، فتارة ينفى أن رسالة النبى ﷺ اعتمدت على القوة ، وان كان قد لجأ الى القوة والرهبة ، فذلك لا يكون على سبيل الدعوة الى الدين وابلاغ رسالته الى العالمين بل فى سبيل الملك ولتكوين الحكومة الاسلامية ، ولاتقوم حكومة إلا على السيف ، وبحكم القهر والغلبة[٦٨] .

وتأول آيات الجهاد حيث أحصى الآيات الناطقة بأنه لا اكراه فى الدين ، وانه ﷺ ليس بمسيطر ، وانما هو نذير ، وماعليه إلا البلاغ ، إلى غيرها من الآيات الدالة على هذا الغرض[٦٩] .

٦٧ – موقف العقل والعلم والعالم جـ ٤ ص ٢٩٢ .

٦٨ – موقف العقل والعلم والعالم جـ ٤ ص ٣٦٨ .

٦٩ – نفسه جـ ٤ ص ٣٦٨ .

ولكن الشيخ مصطفى صبرى يرى بأن الآيات الآنفة قد نزلت فى أوائل عهد الدعوة حين كان المسلمون فى قلة وضعف ، ولعلها تسلية للنبى ﷺ ودفع الحزن عنه على عدم ايمان قومه ، ويستطرد قائلاً : [والأستاذ يعترض علينا بالتاريخ ونحن نعترض عليه بآيات القرآن الصريحة الحاثة على الجهاد فى سبيل الله تعالى أيما حدث ، فهل يمكن أن يكون الجهاد المذكور فى القرآن الموعود من الله الجنة ثمناً له ، عملاً غير دينى ؟[٧٠] .

وهكذا صرف جل عنايته لشرح غزوات النبى ﷺ لاثبات حكومته ، لأن هذه الغزوات ، كما قهرت الكفار وكسرت حضورهم – فهى تقضى على الكتاب ودعوى مؤلفه الباطلة .

ان مؤلف كتاب (الاسلام وأصول الحكم) يعترف بأن النبى ﷺ امتد بصره الى ماوراء جزيرة العرب ، واستعد للانسياب بجيشه فى أقطار الأرض ، وبدأ فعلاً يصارع دولة الرومان فى الغرب ويدعو الى الانقياد لدينه كسرى الفرس فى الشرق ، ونجاشى الحبشة ومقوقس مصر الخ ..[٧١] .

وسينتهى من تقرير كل ذلك الى أن محاربات النبى ﷺ كانت لتأييد زعامته لأمته وتقوية سلطته على الناس المبعوث اليهم لدعوتهم الى الايمان بالله وحده ، تلك السلطة التى يلزم أن لا يعوزها الأنبياء ، وأن يكونوا من ناحيتها أقوى وأملك من الملوك .

ويكتفى الشيخ مصطفى صبرى بهذا الاقرار لهدم أساس الكتاب[٧٢] .

٧٠ – نفسه جـ ٤ ص ٣٧٠ .

٧١ – نفسه جـ ٤ ص ٣٦٧ .

٧٢ – نفسه جـ ٤ ص ٣٧٣ .

ووقف الشيخ مصطفى صبرى – بمناسبة الحديث عن الجهاد – أمام ظاهرة لفتت نظره حيث رأى موقف على عبد الرازق وغيره من الجهاد الاسلامى موقف التهيب والهرب من تصوير الواقع ، وذلك ناشىء فى تعليله من قوة الغرب المتغلب على الشرقيين ، ورأى أن هذه العلة – أو العقدة النفسية – قد تغلغلت فى قلوب كتاب مصر وعلمائها عند الدفاع على استنكار الغربيين لحروب الجهاد ، بينما ينبغى رد الاتهام مضاعفاً الى أمم الغرب نفسها ، بل توجيه التهم الأقسى إليها لأنها تحارب للاستعمار واذلال الشعوب واغتصاب أراضيها وأموالها . ورأى أيضاً أن أعيب المعايب على أمة أن تحارب هى وتجوع غيرها ، إذ تحارب لغاية خسيسة منشؤها الشره المعيب الحيوانى ويتساءل [وأين هى بالنسبة الى حرب دينية يقصد بها إعلاء كلمة الله تعالى وسوق الناس الى مايرشدهم ويسعدهم فى الدارين ؟ .

هذا فضلاً على أن المحارب لله تعالى تمنعه مخافة الله عز وجل من أن يظلم فى الحرب ، وتجعل له فيها حدوداً لا يجاوزها أثناء المحاربة ولا بعد انتهائها بالغلبة ، وهذه الحدود لا تشبه مايسمى حقوق الدول التى هى ملعبة فى أيدى المتحاربين لا سيما فى يد الغالب][٧٣] .

لم يلق شيخنا اذن بالاً لمثل هذه الاتهامات الصادرة عن نفوس تحمل فى طياتها الحقد للاسلام وعقيدته وتاريخه وحضارته ، ورأى أنه من قبيل الهزيمة النفسية ايجاد تبريرات غير صحيحة وتأويل الآيات القرآنية تأويلاً يأباه التفسير الصحيح ويخالف حقيقة دور الأنبياء والرسل فى جهادهم لأعداء الله تعالى ، فذهب – على الضد من هذه الروح المنهزمة أمام قوة الغرب – ذهب الى التأكيد بأن القوة لازمة للدفاع عن الحق ، وكان ذلك دأب الأنبياء والرسل عليهم السلام .

---

٧٣ – نفسه جـ ٤ ص ٣٧١ .

٢ – بعد ذلك يصبح من السهولة بمكان اثبات أن حكومة ابى بكر الصديق رضى الله عنه كانت بدورها حكومة دينية .

والدليل على ذلك الواقعة التاريخية المدونة فى كتب التاريخ الاسلامى الموثقة ، اذ ان النبى ﷺ استخلف أبا بكر رضى الله عنه لإمامته فى مرض موته لأن يصلى بالناس نيابة عنه ، فقال رضى الله عنه فى خطبته بعد اختياره خليفة للمسلمين (أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فان عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم) .

ويعلق على ذلك بقوله :

[غاية فى الغرابة والشذوذ ادعاء أن يكون رئيس حكومة كهذا رئيس حكومة لا دينية ، فهل رأيتم أو سمعتم حكومة زمنية لا علاقة لها بالدين تدور رئاستها مع الإمامة فى الصلاة] ؟(٧٤) .

عدم جواز فصل الدين عن السياسة :(٧٥)

استأثر هذا الموضوع البالغ الأهمية بعناية الشيخ مصطفى صبرى ، فألف الكتاب الذى بين يدى القارىء ، كذلك خصص الباب الرابع بأكمله بكتابه الكبير لعرضه وتحليل أبعاده ومناقشة المعارضين من المتفرنجين المقلدين للغرب فى فلسفاته ونظمه وثقافته ، وكانت آراؤهم تنشر بالصحف والمجلات وفق حملة مدروسة ومنفذة بمعرفة بعض الدوائر الاستعمارية لتدفع عن مصطفى كمال تهمة الكفر والخيانة ، ولتغرى أيضاً وتشجع حكام البلاد الاسلامية على تقليده .

٧٤ – نفسه جـ ٤ ص ٣٧٤ .

٧٥ – يقتصر حديثنا على عرض آراء الشيخ مصطفى صبرى وهو يمثل الاجماع لدى علماء المسلمين .

كما صدر أول كتاب يدافع عن الخطوة الكمالية ويبررها وأحدث صدوره دوياً هائلاً ، وهو الكتاب المعروف بعنوان (الاسلام وأصول الحكم) للأستاذ على عبد الرازق .

ولكن لايفوتنا ملاحظة التطورات التى حدثت فى أوروبا – كعبة المقلدين منا والسائرين نحو الغرب وحضارته – ويدهشنا – ولكن لا يفاجئنا – أن أحد مبادئ الاسلام الاساسية المقررة منذ عصر النبى ﷺ – أى عدم الفصل بين الدين والسياسة – قد أخذ مكانه الآن على المسرح الأوروبى والأمريكى السياسى :

ففى أوربا (نجد نمو علاقة جديدة – بين الدولة الشيوعية وبين الكنيسة – بحيث تسمح للبابا أن يأتى ، فى عقر دارها ، ويخاطب (رعاياه الكاثوليك) فوق رؤوس الحكام خلال أزمة خطيرة بالغة التعقيد)[٧٦] .

وفى أمريكا قال رئيسها الحالى فى أحد خطاباته (ان هذا الكتاب المقدس – وكان يحمل فى يده الانجيل – يحمل الحل لكل مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية) .

وفى خطاب آخر قال (انه لا يوجد شيء اسمه الفصل بين الدين والسياسة لا يفهمون القيم التى قام عليها المجتمع الأمريكى . وقال أيضاً : ان الأخلاق القويمة لا يمكن أن تقوم إلا على الدين ..)[٧٧] .

---

٧٦ – الاستاذ احمد بهاء الدين : مقال (الفاتيكان والكريملين وبولندا من زاوية عالمية) جريدة المساء ١٩٨٣/٦/٢٩ م .

٧٧ – مقال للأستاذ نفسه بجريدة المساء تحت عنوان (الدين يقتحم السياسة فى أمريكا أيضاً) بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٤ .

ان مثل هذه المواقف تسلط الضوء على حقيقة التدين فى الغرب ، فالقول (بأن أهل أوروبا تخلوا عن دينهم ، فلنفعل نحن مثلهم قول فيه من الخطر أكثر مما فيه من الجهل ، فان نهضة أوروبا الحديثة نهضة قائمة على ثورة دينية سعت الى السيطرة على العالم ، لا بالآلات والأسلحة فحسب ، وانما بالفكر والارتكاز على المقومات الروحية للشخصية الأوروبية فى اطار الزمان والمكان)[٧٨] .

ووقف الشيخ مصطفى كما رأينا مجاهداً فى وجه أتاتورك وأعوانه لأنهم فصلوا بين الخلافة والسلطة أولاً ثم قاموا بنفى السلطان عبد الحميد وأسرته من آل عثمان وأبعدوا الاسلام عن الحكم وأحلوا محله القوانين الفرنسية .

ومن العجب أن هذا العمل الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخنا كله ، لقى من يمدحه ويحبذه – لا من حملة الأقلام المتغربين وحدهم – ولكن من بعض علماء الدين أنفسهم ، وكانت هذه هى القاصمة الكبرى التى أزعجت الشيخ أيما إزعاج ودفعته إلى شدة (النكير ..) على أتاتورك ومؤيديه ، وتجنيد قلمه فى كتابه الكبير لتجلية القضية ، ووضعها فى مكانتها بحيث ألحقها – لأهميتها القصوى وأثرها الخطير – ألحقها ببحوثه فى العقيدة الاسلامية ، حيث بدأ باثبات وجود الله عز وجل إثباتاً علمياً بحقيقة معنى الكلمة ، ثم عنى باثبات وجود رسل الله تعالى ومعجزاتهم ليكون مجىء الدين من قبل الله تعالى اللازم لكونه مسنداً للاخلاق فضلاً عن أن وجودهم لازم لوجود نشأة أخرى يحاسب الناس فيها على أعمالهم فى حياتهم الأولى محاسبة منطبقة على تبليغات الرسل .

٧٨ – د. عون الشريف : مجلة الدوحة ذو القعدة ١٤٠٣ هـ – سبتمبر سنة ١٩٨٣ مقال بعنوان (موقف الغرب من الدين) .

ويصل بعد هذا الترتيب المتسلسل الى لزوم أن تكون حكومة الأمة الاسلامية متدينة أى خاضعة للدين .

وفى نص جامع يقول الشيخ مصطفى صبرى :

[هذه فلسفة الايمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر ، فلسفة عقيدتنا نحن المتدينين التى تتوقف سعادة الدارسين للأمم على أن تركزها فى قلوبها أفراداً وجماعات وتنشىء أبناءها على مبادئها وآدابها . إلا أنها فى حالتها الحاضرة لا تتعدى أن تكون أقوالها مكتوبة فى هذا الكتاب أو بالأوضح حبراً على ورق] .

ويتساءل بعد ذلك : فمن ينفذها ويعمل بها وينشرها ويجعلها خطة مرسومة مطاعة إن كانت أقوالاً مقنعة مطابقة للحق ؟ .

وإذا تكلمنا عن الاصلاح ، هل يكون صلاح الأمة بحركات فردية أو بواسطة هيأة تتولى أمرها وتكون لها سلطة عليها ؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال لا تحتاج الى تردد ، فان الوضع الصحيح ان الحكومة هى التى تصلح الأمة إذ لو أمكن صلاح الأمة من تلقاء نفسها لاستغنت كل أمة عن اتخاذ حكومة ذات سلطة عليها !! .

ويقرر بعد هذا التمهيد المنطقى الدال على وضوح الفكرة وقوة أسانيدها ، يقرر أن مقتضى هذا الأساس [أن مبدأ الديانة إن كان حقاً مسلماً به وكان التمسك بالدين لازماً للأمة – لاسيما الأمم الاسلامية – وشرطاً حيوياً لكيانها ، فاللازم أن تكون حكومتها متدينة أى خاضعة للدين حتى يتسنى تدين الأمة ويسلم لها البقاء على دينها][٧٩] .

٧٩ – موقف العقل والعلم والعالم جـ ٤ ص ٢٩٠ – ٢٩١ .

ولكن ما السبب الذى دعا الشيخ الى إلحاق مسألة فصل الدين عن السياسة مع مسائل الألوهية والنبوة المتصلة بعلم (أصول الدين) — أى عقائد الاسلام ، بينما تتصل مسألة الفصل بناحية العمل ؟ .

يجيب على ذلك بأن مسألة فصل الدين عن السياسة ترجع إلى مسألة (وجوب نصب الامام) المعدودة من المسائل الكلامية . ووجوب الامامة فى اصطلاح علماء الاسلام يعنى مباشرة وتلقائياً انه لابد من تحكيم شرع الله تعالى .

بمثل هذا الفهم ، كان المدخل الصحيح لشرح المسألة — على خطورتها وأهميتها — والدافع الى ذلك ما رآه ورآه معه كل غيور على أهل ملته بعيون دامعة من تشتت شمل المسلمين وهبوطهم الى حضيض الذل والمسكنة منذ ضعف اعتصامهم بدينهم القوى القويم (فهم فى حاجة الى تدارك أمرهم بالرجوع الى حضانة الاسلام فيتربوا فيها ويبعثوا من جديد الى حياة الدنيا والآخرة . ولا ينفعهم البحث عن أسباب البعث فى حضانات أجنبية فينشأوا أمة ممسوخة لا شرقية ولا غربية ولا مسلمة ولا كتابية)[٨٠] .

---

٨٠ — نفسه جـ ٤ ص ٢٨٧ .

حقيقة فصل الدين عن السياسة :

مر بنا أن مروِّجى الفكرة صوروا المعنى على أنه مجرد فصل الدين عن السياسة ، بأن لا يتدخل كل منهما فى أمر الآخر .

ويتصدى الشيخ مصطفى لهذا التفسير فيفنده مستنداً الى شرح العلاقة بن الحكومة والدين ، والى تاريخ المسلمين منذ خلافة الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم ، والى النتائج التى ترتبت على هذا الفصل فى تركيا اللادينية :

١ — ان مسألة الفصل ترمى الى أكثر من هذا وأمرّ ، لأن السياسة التى تتولاها الحكومة التى تتخلى عن الدين ، معناه وضع الدين تحت أمر الحكومة ونهيها مع كل ما يدخل تحت سيطرتها ، ومجرد هذا الوضع ينافى عزة الاسلام الذى يعلو ولا يعلى عليه كل المنافاة ويوجب الكفر ، حتى لو احترمت الحكومة دين الأمة ولا تمسه بشىء من الاضطهاد مع كونها قادرة عليه ، من حيث أن سياسة البلاد بيدها لا بيد الدين .

ويضرب على ذلك مثالاً بوضع مصر تحت حماية الانجليز ، أى أن وضع الدين فى حماية الحكومة مثله كمثل وضع مصر فى حماية الانجليز ، فأيهما المسيطر على الآخر .

إن هذا الموقف بلا شك يمس كرامة الدين كما مس كرامة مصر ، فضلاً عن أن السائس كثيراً ما ينبغى على المسوس ، والسيد على المسود .

فأين هذا الوضع المعكوس من وضع الدين فى الدولة العثمانية (المرحومة ؟) .

ان حكوماتها وسلاطينها كانوا خاضعين للدين ويوضح ذلك أيضاً المثل التركى الذى معناه بالعربية [ان الرأس مربوط بالرئيس والرئيس مربوط بالشريعة][81] .

٢ - ويستخلص الشيخ مصطفى صبرى من تاريخ المسلمين الدليل القاطع بأن فصل الدين عن السياسة هو فى حقيقته تجريد الحكومة من الدين لتعمل بعقلها القصير متحللة من أوامر الدين وأحكامه ، وهذا ما لم يجرؤ عليه حكومة من قبل طوال التاريخ الاسلامى بل لم تكن الفكرة تطوف ببال أى حكومة من حكومات المسلمين مهما كانت فاسقة مستهترة بأفعالها .

ان الحكومات الاسلامية منذ عصر الصحابة رضى الله عنهم الى عهد أتاتورك يحكمن على الأمة ، ويحكم عليهن الاسلام من فوقهن ، فاذا خالفوا حكماً من أحكام الدين اعتبر ذلك إثماً وذنباً على الحكومة الفاعلة كما يقترف أحد من المسلمين إثماً متبعاً هوى نفسه خفق القلب من مخافة الله ومخافة الناس .

ولم يحدث قط فى تاريخ المسلمين وحكوماتهم المجاهرة بالخروج عن رقابة الاسلام ومحاولة فصل الدين وعزله عن السياسة - وهو فى حقيقته عزله عن حكمه على الحكومة - (ووضع هذه المسألة موضع البحث فى شكل مشروع جديد ومذهب اجتماعى جديد ومحاولة تقليد الحكومات الأجنبية عن

---

٨١ - نفسه جـ ٤ ص ٢٩٣ .

الاسلام فى ذلك)[٨٢] .

أما ما حدث فى هذه (السنوات النحسات) فانه إعلان حرب من الحكومة على الاسلام – كما هو المعتاد فى الحروب – تعلنها الحكومة ثم يعتبر ذلك إعلاناً من الأمة أيضاً[٨٣] .

٣ – لينظر من لم يفهم قبل الانقلاب التركى الكمالى مبلغ خطر فصل الدين عن السياسة على الاسلام وضرره به ، لينظر انهيار أحكام الاسلام وقيمه عقب ماحدث .

أما الذين فهموا فظاعة الفتنة اللادينية فى تركيا فقد توقعوا انفراط عقد الاسلام عروة عروة (فقد حذفت فى عهد مصطفى كمال الكلمة القائلة فى الدستور التركى القديم بأن دين الدولة الاسلام واستبدل معها القانون المدنى السويسرى .. وأمر بلبس القبعة وأبيح زواج المسلمات من غير المسلمين .. ومنع السفر لأداء فريضة الحج وغير ذلك حتى ترك الحلف باسم الله فى الأيمان الرسمية) !![٨٤] .

هل هناك من يزعم بعد ذلك أن فصل الدين وتبديل القوانين وحذف دين الدولة وغير ذلك هل يوجد من يزعم أن هذا كله لا يضر الاسلام ؟! .

---

٨٢ – موقف العقل والعلم جـ ٤ ص ٢٩٢
٨٣ – نفسه نفسه .
٨٤ – نفسه جـ ٤ ص ٢٩٤

ويرى الشيخ مصطفى بعدما آلت إليه الأحوال فى تركيا اللادينية – أن المروجين لفصل الدين عن الدولة أحد اثنين : إما مستبطن للالحاد ، أو جاهل بمعنى ما يقول لأن ترويج الفكرة لا يتفق مع الايمان بأن الدين منزل من عند الله عز وجل ، وأن أحكامه المذكورة فى الكتاب والسنة أحكام الله تعالى بواسطة رسوله ﷺ[٨٥] .

ولم يغب عنه ملاحظة ما بدأ يحدث فى مصر تقليداً لتركيا فان (فصل الدين واقصاؤه عن السياسة أخذ يعمل به من زمان قسما فى مصر وتماماً فى تركيا الجديدة)[٨٦] .

وحرص الشيخ – لشدة غيرته على الاسلام – على التنبيه الى ما بدأ يحدث فى مصر حينذاك من خطوات تمهيدية تهيىء الأذهان الى تكرار ماحدث فى تركيا ، فأخذ يعارض وينقد المروجين لفصل الدين عن السياسة بمصر ، ولم يلق بالاً لمن ينقده لأنه يتدخل فى شئون بلد آخر غير بلده (والعائب يرى الوطن فقط فوق كل شيء ، مع أن المسلم يرى الوطن مع الاسلام فهو يتوطن مع الاسلام ويهاجر معه) .

وبهذه العقيدة وقف بعنف لوجهة النظر القائلة بان (فى إمكان أى حكومة اسلامية أن تخرج عن دينها فتصبح حكومة لا دينية ، وليس فى هذا مانع من أن يبقى الشعب على إسلامه كما هو الحال فى تركيا الجديدة)[٨٧] .

---

٨٥ – نفسه جـ ٤ ص ٢٩٤

٨٦ – نفسه جـ ١ ص ١١

٨٧ – مكان صاحب هذا الرأى الشيخ المراغى – جـ ٤ ص ٢٨٥

ويدفع الشيخ مصطفى صبرى هذا الرأى بواقع الحال الذى آل اليه الجيل الجديد فى تركيا .

انه يرى ان ادعاء عدم لزوم الدين للحكومة بزعم أن فى دين الأمة كفاية ، يرى شدة الضرر الذى سيعود على الأمة من جراء ذلك لسبب بسيط واضح لا يحتاج الى كثرة الجدل ، إذ أنه من البديهى أن الحكومة تستطيع التأثير فى الأمة ولا تستطيع الأمة التأثير فى الحكومة مادامت خاضعت لحكمها (فليس فى مقدور الأمة التأثير فى حكومتها غير تغييرها . فاذا لم تغيرها أو عجزت عن تغييرها فلا شك فى تأثير الحكومة فيها وتمشيها على هواها وتنشئة أبنائها على مبادئها دون تأثير من الأمة فى الحكومة[٨٨] .

وأخذ ينبه أيضاً الى نوايا اسماعيل صدقى باشا الذى اقترح فى مجلس النواب توحيد القضاء فى مصر بادماج المحاكم الشرعية فى المحاكم الأهلية ، وهذا الاقتراح فصل مهم من مبدأ فصل الدين عن السياسة ، حيث عارضه النواب العارفون لحقيقة نوايا الباشا ، وأعلنوا ان الاسلام ليس دين عبادة فقط بل دين حكم أيضاً ، وادماج المحاكم الشرعية فى المحاكم الأهلية المتضمن لالغاء المحاكم الشرعية ، ينافى كون الاسلام دين حكم .

ويعلق الشيخ مصطفى على ذلك ساخراً بقوله :

[لكن دولة اسماعيل صدقى باشا الذى لا يجهل كون الاسلام دين حكم ، يريد الغاء هذا الحكم ، لكونه ممن لا يقبلون حكومة الدين على الناس ، وان شئت فقل حكومة الله – عز وجل – على الناس ،

٨٨ – نفسه جـ ٤ ص ٢٩١

وانما يقبلون حكومة الناس على الناس)[٨٩] .

يتفق الشيخ مصطفى صبرى فى موقفه مع إجماع علماء المسلمين أن الاسلام لا ينحصر فى العبادات (بل يعم نظره المعاملات والعقوبات وكل مايدخل فى اختصاص المحاكم والوزارات ومجالس النواب والشيوخ ، فهو عبادة وشريعة وتنفيذ ودفاع .. الاسلام ينطوى على كل ماتحتاج اليه الدولة والأمة من القوانين)[٩٠] .

ومادام الأمر كذلك ، فلا يصح تقليد الغربيين فى الفصل بين الدين والسياسة لعدم وجود القانون الالهى عندهم ، كذلك ليس لديهم علم الفقه المستنبط من كتابهم وسنة نبيهم ولا أصول الفقه ، فكيف نترك تراثنا التشريعى العظيم ونستورد قوانين من وضع البشر ؟! .

ان ضرورة المحافظة على استقلال المسلمين أيضاً أفراداً ومجتمعات

---

٨٩ – جـ ٤ ص ٢٨٢

كذلك ينبغى الانتباه الى خدعة اطلاق أسماء على غير مسمياتها للتمويه والتضليل ، وعلى سبيل المثال فان ماوصف اسماعيل صدقى لاقتراحه بأنه (توحيد للمحاكم) ، يشبه تماماً ما فعله مصطفى كمال من قبل ، حيث سمى الغاء الأحكام الشرعية توحيد للمحاكم وسمى منعه للعلوم الاسلامية وابطالها توحيد للتعليم التركى وسمى تفضيله للقوانين الأوروبية الأساس كقانون سويسره للأحكام الشرعية إيثاراً للأحكام الحديثة . وتحت زعم الحرية الدينية فانه يسمح بالحرية الدينية للوثنى أو اليهودى أو النصرانى ولا يسمح بها للمسلم ، حيث يجبر اجباراً على استباحة شرائع الاسلام من حلال وحرام .

(ينظر الجزء الأول من كتاب الأستاذ أنور الجندى تاريخ الصحافة الاسلامية جـ ١ ص ٢٣٤ (المنار) وصاحبها رشيد رضا دار الأنصار بالقاهرة سنة ١٩٨٣ م .

٩٠ – موقف العقل والعلم والعالم جـ ٤ ص ٢٩٥ .

تقتضى الامتناع عن تقليد الأمم الأخرى (والمسلم المتعلم إنما يكون مسلماً متعلماً بالاستقلال فى العقيدة الدينية ولا يجوز للمسلم المتعلم تقليد غيره من المسلمين فى العقيدة .. فما ظنك بتقليد غير المسلمين) ؟!(٩١) .

هذا فضلاً عن الفارق الكبير بين التشريع الالهى والقانون البشرى ، بل لا نسبة بينهما إذا بحثنا كيفية اصدار القوانين بواسطة المجالس النيابية . ويكفى أن نعرف ان النظام الديمقراطى يدار بأجهزة ومؤسسات لا تعبر تعبيراً صحيحاً عن الأمة ، وعلى سبيل المثال يمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلى :

١ – أن أكثر الآراء البشرية نسبية فى الوصول الى الحق أو معرفته .
٢ – العبرة فى النظام هناك بعدد الآراء لا بمدى قوتها وأصالتها ، ودعك من التلاعب وتضارب المصالح حيث تولد الاستبداد والافتئات .
٣ – الشبهات قوية فى صحة نيابة أعضاء هذه المجالس النيابية عن الأمة التى يمثلونها(٩٢) .
٤ – ان القانون البشرى يتخذ أداة لتقسيم الناس الى طبقة حاكمة وأخرى محكومة ، فتضيع العدالة(٩٣) .

فلا عجب إذن ان يظهر أحد المصلحين فى أوربا لينادى بضرورة

٩١ – نفسه جـ ١ ص ١٣ .
٩٢ – نفسه جـ ٤ ص ٣٣٢ .
٩٣ – نفسه ص ٢٤٥ .

إدخال الدين فى نظام الحكم ، فقد قال المصلح الشهير كلفن [الملك الذى لا ينشد مجد الله فليس بالذى يقيم مملكة وانما يقيم لصوصية][٩٤] .

أين هذا من الحاكم فى الدولة الاسلامية ، انه القانون بتمام معنى الكلمة لأنه القانون الإلهى وكفى ، والكل - حتى الخليفة - تحت حكمه وسلطته ؟ .. والحديث (قاضيان فى النار وقاض فى الجنة) يعبر عن الحكومة الالهية أصدق تعبير[٩٥] .

ولم يغفل الشيخ مصطفى صبرى الرد على المعترضين على تطبيق الشريعة الاسلامية ، وحججهم تتلخص فى رأيين :

١ - وجود الأقليات الغير مسلمة .
٢ - القانون السماوى يوجد امتيازاً لرجال الدين .

الأقليـات الغير مسلمة :

أما توهم كون غير المسلمين المتوطنين فى بلاد الاسلام لا يأمنون جور القوانين الشرعية ، فمردود عليه بالمفهوم الديمقراطى نفسه ، حيث يشكل المسلمون أغلبية تضمن لهم التغلب فى ظل القوانين الوضعية - منصفين أو جائرين - هؤلاء أنفسهم تمنعهم الشريعة الاسلامية إذا احتكموا إليها من الجور والظلم على غيرهم .

وكانت حافظة الشيخ مليئة بما يؤيد ذلك ، فانتقى منها واقعة

٩٤ - نفسه ص ٣٣٥ .
٩٥ - نفسه ص ٣٣٥ .

واحدة عاصرها وحدثت أمامه عندما كان نائباً عن (توقاد) حيث قام نزاع بين الأروام والبلغار العثمانيين على الكنائس الموجودة فى (مكدونيا) ، كانت حينذاك من أجزاء البلاد العثمانية وادعى كل من الفريقين استحقاقه لها ، فأحالت الحكومة موضوع النزاع الى مجلس النواب للفصل فيه ، فقام (آد يستيدى باشا) الرومى نائب أزمير خطيباً ، فقال :

[إن لهذه الدولة داراً للفتوى تفصل فى المسائل المعروضة عليها بموجب القوانين الشرعية فأحيلوا الأمر على رأى تلك الدار ونحن الأروام راضون عما ستصدره من القرار] .

من هذا نرى ان الباشا الرومى احتكم الى دار الفتوى وهو موقن انها حق وان الوزارة بسلطانها لا تقدر على استمالتها الى خلاف الحق[٩٦] .

والدارس لتاريخ الخلافة العثمانية لا يسعه إلا الاقرار بأن التسامح الدينى وحرية التدين كانت أحد الظواهر اللافتة للأنظار وتعكس حرص السلاطين على تنفيذ الاسلام بروحه ونصوصه .. قال المؤرخان لافيس ورامبو : [ان محمداً فاتح القسطنطينية كان كأثر سلاطين الترك والمغول بعيداً عن كل اضطهاد دينى . وكانت حكومة الترك لا تعارض أحداً فى دينه وكان الاتراك لا يمسون امتيازات الكنيسة الأرثوذكسية] .. ثم نقل هذانالمؤرخان من القرآن هاتين الآيتين الكريمتين : (وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) ثم : (لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى)[٩٧] .

٩٦ - نفسه جـ ٤ ص ٣٤٠ .

٩٧ - شكيب ارسلان : حاضر العالم الاسلامى جـ ٣ ص ٣٢٥ .

وحدث مرة أن السلطان سليما الأول أراد توحيد عناصر السلطنة واجبار المسيحيين على إحدى خطتين الاسلام أو الرحيل ، فقام فى وجهه شيخ الاسلام (ذنبيللى على أفندى) وقال له : (لا يحق لك هذا والمسيحيون واليهود متى خضعوا ودفعوا الجزية فقد عصموا منك دماءهم وأموالهم)[٩٨] .

ولا نظن أن هناك مثيلاً لهذه المعاملة الكريمة الراقية التى تعكس عدالة الاسلام حتى ولو أدى ذلك إلى حدوث قلاقل وفتن ، وقد فسر أحد مشاهير أساتيذ الحقوق والعلوم السياسية (المسيولويس دنول) علل أحد أعظم عوامل انحلال الدولة العثمانية بالحرية المذهبية والمدرسية للأمم المسيحية[٩٩] .

ويقول الأمير شكيب أرسلان :

[ولقد كانت فى السلطنة العثمانية عشرات ملايين من المسيحيين يعيشون وافرين مترفهين كاسبين متمتعين بامتيازات كثيرة مدة عمل

٩٨ – نفسه ص ٣٢٨ .

٩٩ – نفسه ص ٣٢٧

وينظر أيضاً كتاب الأستاذ عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها حيث عرض باسهاب لرأى المؤرخ الأمريكى ليبر الذى رأى انه لو نفذ السلطان سليم قراره لنجم عنه مزايا كبرى للدولة ، من بينها انها كانت ستنعم بوحدة العقيدة الدينية وسيحدث اختلاط وانصهار بين الرعايا المسيحيين والرعايا المسلمين وأيضاً فان وجه التاريخ فى الشرق الأدنى كان سيتغير تغيراً جذرياً .

ويرى الدكتور الشناوى أن رأى شيخ الاسلام يعتبر تحدياً للسلطان ورجوعاً الى الحق وتمسكاً بمبادئ الشريعة الاسلامية ودليلاً على شجاعته الأدبية جـ ١ ص ٤١٧ .

الأتراك بالشرع الاسلامى .

فلما جاءت الجمهورية التركية الحاضرة وبطل العمل بالشرع وأخذ الترك باوضاع الافرنج وقلدوهم فى كل شىء وعولوا على سياسة (التغرب) ، لم يبق فى جميع الأناضول إلا فئة قليلة جداً من المسيحيين عدة آلاف] .

ويقرر فى النهاية أن هذا برهان ساطع على سماحة الشرع الاسلامى وإمكان تساكن المسلم والمسيحى واليهودى فى ظله بالأمان والاطمئنان .[١٠٠] .

امتياز علماء الدين :

أما الظن بأن العمل بالقوانين الدينية يوجد امتيازاً لعلماء الدين على غيرهم ، فانه مردود أيضاً ، إذ الخطأ فى هذا الظن ناجم عن قياس علماء الاسلام برجال الكنائس ولا مجال للمقارنة بينهما . فقد كان رجال الكنائس يضعون القوانين الدينية من عند أنفسهم ، وكان الحال فى أوروبا – قبل فصل الدين عن السياسة – يتمثل فى استبدادهم بقوة التشريع – فانتقل هذا الاستبداد بعد الفصل الى رجال الحكومة الزمنية الناجحين فى انتخابات النواب .

والمقارنة – كما يرى الشيخ مصطفى صبرى – غير صحيحة وغير مطابقة بالمرة عن تناول الشريعة الإسلامية ، لأن علماء الاسلام المجتهدين – فضلاً عمن دونهم – لايرون لأنفسهم حق التشريع أبداً ، انما التشريع فى الإسلام لله تعالى ولرسوله ﷺ بوحى من الله عز وجل[١٠١] .

---

١٠٠ – شكيب أرسلان : حاضر العالم الاسلامى جـ ٣ ص ٣٢٨ .

١٠١ – نفسه ص ٣٤١ .

وهو الرأى الذى يذهب إليه أحد فقهاء الفكر السياسى الإسلامى فى العصر الحديث مطابقا لاجماع علماء الإسلام على امتداد العصور .

يقول الدكتور حامد ربيع (لقد درج المحدثون على فهم النظم الإسلامية من منطلق المفاهيم الغربية المتداولة ، وقد سبق ورأينا كيف أن سلطة التشريع فى التراث الإسلامى انما تعنى عملية تخريج الأحكام ، وليست مرادفاً لفكرة سن القانون بالمعنى المتداول)[١٠٢] .

---

١٠٢ –د. حامد ربيع : مقدمة كتاب [سلوك المالك فى تدبير الممالك] ص ١٣٢ الجزء الأول – ط دار الشعب بالقاهرة ١٤٠٠ ه – ١٩٨٠ م وأبحاث الدكتور حامد ربيع تشكل أحد الصخور الشامخة التى تتحطم على حافتها أمواج الفكر السياسى الغربى وتابعيه فى العالم الاسلامى ، كما ترسخّ جوانب الأصالة والامتياز والتفوق للتشريع الالهى التى عجزت الأنظمة المعاصرة عن اللحاق به !! .

معالم نظريته السياسية :

وله نظرية سياسية متكاملة قائمة على أنقاض النقائص الملاحظة عند التطبيق فى النظامين الماركسى والديمقراطى :

١ – فإن الماركسية تستند على الالحاد وتغرى الفقراء بالثورة على الأغنياء .

وعند التطبيق يتضح أن الطبقات الدنيا تعانى من كبت الحريات والمظالم التى تقع عليها من جانب رؤوس الحزب البلشفى .

٢ – وفى الديمقراطية ، يتحزب أصول الوطن الواحد ، وتتصارع القوى وتتضارب المصالح الشخصية .

والقاسم المشترك الجامع بين النظامين : البعد عن الدين والقيم الأخلاقية والسماح باختلاط الرجال بالنساء . والانحلال والتدهور الاجتماعى(١٠٣) .

أما الديمقراطية الإسلامية كما يراها الشيخ مصطفى صبرى فان أبرز معالمها هى :

١ – الإيمان بالله تعالى وتحكيم الشرع والخضوع للقيم الأخلاقية الثابتة .

٢ – عالمية الدعوة الإسلامية وتفوقها على الشيوعية من حيث اخضاع الناس لله رب العالمين .

ولكن من الضرورى أن يعمل علماء الإسلام على تضييق الهوة بين طبقتى الأغنياء والفقراء ومحاربة الترف وحث الأغنياء على أداء حقوق الفقراء فى أموالهم .

٣ – عدم الفصل بين الدين والدولة ، وهو متحقق فى نظام [الخلافة] ، التى هى عبارة عن كون حكومة ما نائبة مناب

---

١٠٣ – موقف العقل جـ ٤ ص ١٦ .

رسول الله ﷺ فى القيام باحكام الشرع الإسلامى ، فلها ركنان : حكومة ونيابة(١٠٤) .

٤ – مجلس الشورى للخليفة وله دوره كمستشار للخليفة مع بقاء الحكومة والاجراء فى يد الخليفة .

وقد حرص الشيخ على هذا الايضاح لكى يبين أن نزع أتاتورك لسلطة عبد الحميد – اخر الخلفاء – وتحويلها إلى (المجلس الوطنى) كأنه مجلس شورى ، هذا العمل كان فى الحقيقة اجراء استبدادى لا يمت إلى الشورى بصلة . ويردف ذلك قائلا ليرفع من شأن الشورى

[ولا يتوهم أن مذهبى تعظيم السلطان وتصغير الشورى على الاطلاق – كما هو دأب المشغوفين بالحكومات المطلقة ، إذ يعرفنى من يعرفنى ومناظرتى الاتحاديين فى البرلمان العثمانى ودفاعى الذى قضيت به حق الشورى .. الخ](١٠٥).

أما الزعيم بأن الحكم فى عهد أتاتورك حاكم الشعب فانه أبعد ما يكون عن الحقيقة والواقع ، فان (حكم الفرد اليوم بتركيا أشد بطشاً مما كان فى الماضى بآلاف أضعافه ..)(١٠٦).

---

١٠٤ – النكير ط بيروت ص ٣٩ .

١٠٥ – النكير ط بيروت ص ١٠٦ .

١٠٦ – نفسه ص ١٠٤ .

السلطان عبد الحميد (الخليفة المفترى عليه) :

هناك منهج لتقييم أعمال القادة والزعماء خاضع لفكرة خضوع حركة التاريخ السياسى لأعمال [البطل] المنفرد بمزايا عقلية وخلقية وقدرات خارقة للعادة ، ونرى هذا المنهج يغالى فى القاء الضوء على محاسن القادة والزعماء السياسيين فيظهرهم بمظهر المتفردين بصفات خاصة ، ثم يبالغ فيها ويغالى حتى يرفعهم إلى الألوهية ، وذلك كما فعل الشيوعيون إبان حكم (ستالين) .

ومع أن هذا المنهج قاصر علمياً حيث ظهر عقب وفاته أنه كان أحد فراعنة التاريخ الانسانى ، ولكن مع الأسف مازال متبعاً فى دول العالم الثالث .

هذه المقدمة لابد منها لبيان كيف اتبعنا هذا المنهج المنحرف فى الغلو فى شخصية (مصطفى كمال) ، وعلى العكس كيف صورنا خصمه (السلطان عبد الحميد) آخر الخلفاء الحقيقيين لدولة الإسلام .

ولابد أن تدور فى الذهن عدة تساؤلات عند دراسة هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا التى حدثت فيها الكارثة ، فاختفت الخلافة العظمى (وهى البقية الباقية من مجد الإسلام وعهد النبوة الأولى وهى العزاء الوحيد الذى كنا نتعزى بها فى نكبات الأيام وصروف الليالى) !![١٠٧] .

نعم ، هذه البقية الباقية من مجد الإسلام وعهد النبوة الأولى ، تسلط عليها (ثورى) مزعوم فأزاحها من طريقه ليحكم هو ، ومن ورائه جيش خليط من أعداء الإسلام ، وصورت الأقلام حينذاك – ومازال أغلبها

١٠٧ –كما وصفها الشيخ محمد شاكر (ينظر كتاب الاتجاهات الوطنية جـ ٢ ص ٣٨) .

يصور هذه الطامة الكبرى وكأنها مجرد صراع بين هذا (الثورى) وبين السلطان عبد الحميد الحاكم المستبد الرجعى .

فهل تعبر هذه الصورة عن حقيقة ما حدث ؟

سنحاول فى عجالة مناقشة بعض الأفكار السائدة الخاطئة عن السلطان عبد الحميد – لا لشخصه – ولكن لانطباع صورته فى الأذهان ممثلاً للخلافة الإسلامية فى آخر مراحلها .

إن حركة التاريخ لاتسير بمجرد الخضوع لأهواء الأفراد ورغباتهم مهما بلغت قدراتهم ومواهبهم . صحيح قد يكون هناك دخل للمواهب الشخصية للزعماء والقادة فى نجاحهم ، ولكنهم لابد ان يتحركوا فى الاطار السياسى والاجتماعى والدولى التى تتحكم فيه عوامل عدة .

فما سبب اخفاق السلطان عبد الحميد [١٠٨] ونجاح أتاتورك ؟

وكان السلطان عبد الحميد هو أحد الشخصيات الرئيسية التى دارت حولها أحداث الخلافة ، فألقيت عليه التهم جزافاً ، فوصفوه بالاستبداد وأنه (السلطان الأحمر) وغيرها من الصفات التى روجها أعداؤه وخصومه من الداخل والخارج ، ولاننسى ان وكالات الانباء والصحافة التى سيطرت عليها العناصر اليهودية والصليبية قد تزعمت حركة تشهير واسعة النطاق ، أخذت ترددها بتكرار والحاح حتى صارت وكأنها حقائق !! .

---

١٠٨ – من الدراسات المنصفة للسلطان عبد الحميد ماذكره الأستاذ محمد جميل بيهم فى كتابه (فلسفة التاريخ العثمانى) ان السلطنة حين جلس عبد الحميد على العرش كانت مثقلة بالمتاعب تواجه أشد الأزمات ، فشهدت فى عهده نشاطاً كبيراً فى العراق ، وامتدت السكك الحديدية فى ولاياتها الأوروبية والأسيوية ، واقيمت المرافىء المتعددة ، وانشىء الخط الحجازى بين دمشق والمدينة المنورة ، ولم يكن للاجنبى فيه صلات مالية) جـ ٢ ص ١٦٢ الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤ م .

ولكن مهما أوغلت المؤلفات الغربية فى الافتراء على السلطان فانها لم تتمكن من اخفاء دور الدول الأوروبية وراء الانقلاب ، أو اخفاء الهدف من ورائه وهو القضاء شخصية الخليفة الذى يمثل السلطة الدينية أى الإسلامية. يقول باول شمتز (لقد نظمت المقاومة ضد السلطة الدينية التى كان يمثلها عبد الحميد ، وتجمعت عناصرها - خارج حدود تركيا ، إلا أنها لم تستطع المبادرة ، بقيادة المعركة الفاصلة ضده ، بل جاءت هذه المعركة أولا من الداخل ، وعلى وجه التحديد من الجيش الذى أصابتة عدوى (الأفكار القومية)[١٠٩] .

ثم يستطرد بعد ذلك فيذكر سعى الدول الأوروبية للتقارب فيما بينها والتفاهم على تقسيم مناطق النفوذ ، ولكى تسد الطريق على السلطان عبد الحميد الذى كان يستفيد من الخلافات القائمة بينهم ، ففى سنة ١٩٠٦ عقدت روسيا والنمسا مؤتمراً لبحث مستقبل مقدونيا ، وبعد ذلك بعام انضمت روسيا الى حلف (التفاهم) المعقود بين انجلترا وفرنسا (وأعقب هذا التفاهم ظهور خطر مباشر على تركيا ، وفى هذا الجو تكونت مجموعة سرية - كانت أقوى المجموعات المناهضة لعبد الحميد - من المقدونيين للدفاع عن مصالحهم ، وكانت على اتصال بالمقدونيين فى سرايا الجيش ، وفى عام ١٩٠٨ كان استعدادهم كاملاً وتنظيماتهم على أهبة القيام بالثورة)[١١٠] .

نحن إذن أمام عوامل متشابكة يحسن وَضعها نصب أعيننا عند

١٠٩ - الإسلام قوة الغد العالمية ص ٩٢ ترجمة د. محمد شامة مكتبة وهبه ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م .

١١٠ - نفسه ص ٩٢ ثم يقول (فى يوليو سنة ١٩٠٨ هبت العاصفة ضد عبد الحميد وضد [**الأفكار السياسية**] التي كان يمثلها .

دراسة هذه الحقبة الهامة من تاريخنا ، فهناك مؤامرات داخلية ونزاع بين القوميات تغذيها قوى خارجية ، وأزمات اقتصادية ، ودول كبرى تنسى خصوماتها لتتفق على العدو المشترك .

وكان السلطان عبد الحميد على وعى بالمخاطر الخارجية ونوايا الدول نحوه فكيف يجابه هذه الدول بمفرده ؟! لقد استولى الروس على بعض ولايات آسيا الوسطى العثمانية ، واستولى الانجليز على الهند وسعوا لتأمين سلامة الطريق اليها ، كما ولدت أمريكا دولة فتية ، وانتظم يهود العالم وسعوا عن طريق المحافل الماسونية فى سبيل الأرض الموعودة .

أورد السلطان عبد الحميد هذه الحقائق حوله فى مذكراته ثم أعقبها بقوله [لم أكن استطيع الوقوف أمام هذه القوى بمفردى][111] .

وكان علم أيضاً بمساوئ الدولة الداخلية ، حيث أشاد السلطان محمود خان لأنه أزال غائلة الانكشارية ، وعالج الفساد والاختلال الناجمين عنهم ، كما أشار الى ادخاله مدنية أوروبا الحديثة الى الدولة ، وكانت الحالة الاقتصادية سليمة لأن (خزينة دولتنا حتى ذلك الوقت غير مديونة للخارج بقرش واحد ، ولكنه اضطر للاستقراض الخارجى بسبب نقض دول أوروبا لمعاهداتها مع الدولة العلية وبسبب الحوادث الداخلية والفتن التى تحركها أوروبا مما دفعه الى جمع عدد من الجنود فوق العادة – وحروب بلاد الصرب (يوغوسلافيا) والجبل الأسود حتى اضطر الى زيارة معسكراته فى جميع الجهات ، فوضع تحت

١١١ – مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٦٥ ترجمة وتقديم وتحقيق وتعليق د. محمد حرب عبد الحميد دار الأنصار بالقاهرة سنة ١٩٧٨ م .

ويقول ص ٦٤ (يمكن للصليب أن يتحد فى كل وقت ، لكن الهلال دائماً بمفرده) .

السلاح نحو ستمائة ألف عسكرى)[112] .

وعندما اعتلى العرش جابهته مشاكل كبيرة فى الداخل والخارج ، فقد سقط قبله فى شهور قليلة سلطانان ، استشهد أحدهما وجن الآخر ، وشارك كبار ضباط الجيش ورجال الدولة وأذنبوا فى هذا ، وكانت الدولة مثقلة بالديون بسبب الاعتماد على الاستيراد ، واضطرت الى الاعتماد على الأقليات فى وظائف الدولة فكان بعضهم – فى السفارات – يفضل اعلاء مصالح بلاده على مصالح الدولة العثمانية . وبينما كان الجيش والأسطول فى عهد عمه السلطان عبد العزيز قويين مما أرهب الروس والفرنسيين والانجليز فحاولوا بواسطة عملائهم إسقاط السلطان عبد العزيز فى نظر الشعب بالشائعات فنجحوا بذلك فى تمزيق الجيش والأسطول لتمزق العلاقات بين ضباطه حيث كان البعض يؤيد الأسرة المالكة والآخر يعارضها[113] .

جابه السلطان كل هذه المشكلات ، وجابهها وحده بحنكة وذكاء حتى اعترف له خصومه بالدهاء ، وكان يتحين الفرصة لكى تشتبك الدول الأوروبية فى حروب بينها وبين البعض فتسلم الدولة العثمانية

---

١١٢ – محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ص ٣٩٢/٣٩٣ .
مطبعة محمد أفندى مصطفى بمصر جمادى الثانية ١٣١١ هـ = ديسمبر سنة ١٩٨٣ م .

١١٣ – مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٦٣/٦٤ .
وكان السلطان عبد العزيز قد أعد الاسطول العثمانى اعداداً هائلاً بحيث جعله الاسطول الثالث فى العالم آنذاك ورفع القوات البرية الى سبعمائة ألف جندى وجهز الجيش العثمانى بأحدث الأسلحة .
(تعليق الدكتور محمد جرب عبد الحميد ص ١٣٥ من المذكرات) .

وعاش – كما يسجل ذلك فى مذكراته – سنوات حكمه مبقياً على هذا الغرض فى نفسه سراً لم يبحه لأحد . قال (جاهدت لكى لا يعزلوننى عن العرش طوال ثلاثين عاماً وجهادى هذا كان من أجل هذه الفرصة حبست الاسطول ولم أخرجه ولو للتدريب ، وحبسى له كان من أجل هذه الفرصة . تجاهلت الحرب اليونانية لكى لا أدع للانجليز منفذاً للاستيلاء على كريت ، وتجاهلى هذا كان من أجل هذه الفرصة)[١١٤] .

فلم يكن الرجل باحثاً عن مغنم شخصى ، ولكنه كان يعمل لصالح أمته ودولته لأن تصدع صفوف اعدائها وتمزق علاقاتها سيعيد للدولة العثمانية مكانتها فى مصاف الدول العظمى وتعود لتصبح مرة أخرى صاحبة كلمة مسموعة فى العالم[١١٥] .

وعندما قامت حركة الانقلاب ضده من [سالونيك] ، كان بوسعه أن يأمر جنود جيش الخاصة الذى يعسكر فى العاصمة على أكمل وجه من الاستعداد ، وكانوا جنوداً منتخبين مخلصين لمقام الخلافة ولشخصه . وبالرغم من أن بعض رجاله بايقاف جيش الحركة فى الطريق ، ولكنه رفض ، ولم يضطرب اطلاقاً لأنه كان يعلم أنه ليس من بين أعماله شيئاً يخاف منه ، وطلب بشدة ألا يخرج الجيش الموجود

١١٤ – مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٦١ .

١١٥ – نفسه ص ٦٢ .

وقارن السلطان فى مذكراته بيد رعايا الدول العثمانية ورعايا اليابان ، فأذهلته المقارنة لان سكان اليابان عنصر واحد بينما يتكون سكان بلاده من أكراد وأرمن وأتراك ويونان وعرب وبلغار . وكانت احدى المصائب الكبرى ان الذين حكموا البلاد بعده أزالوا الخلاف بين الدول المعادية وأوجدوها بين العناصر التى تؤيد الدولة بالداخل ص ٩٧ .

فى استانبول من ثكناته . وقد كتب فى مذكراته مسجلاً هذا الموقف بأمانة :

(لمَ أحب أن أريق دماء جنودى . كنت أرى أن الأمة لم تعد تثق بى ، وكنت سأنسحب من تلقاء نفسى وأدع مكانى عندما تسكن الأمور وتهدأ)[116] .

والقارئ لمذكرات الرجل يحس اخلاص الرجل وصدقه وتقواه واهتمامه بأمر أمته ، وكاد ينخلع قلبه حزناً وأسى عندما تكررت الأخطاء القاتلة للكماليين بعده . ففى عبارة موجزة يضع أيدينا على أحد الأسرار التى جهد الشيخ مصطفى صبرى فى كشفها ولاقى الأمرين عندما أعلنها فى بلاده يقول السلطان : [اسقطنى اتحاديو سلانيك عن العرش وتوصلوا الى اتفاقية مع الانجليز ، ودخلوا الحرب كحليف مع دولة تسود البحار ، وكأن المسألة حلم][117] !! ويعلق بعد ذلك على النتيجة المفجعة لأفعالهم بقوله (هاهم قد هدموا الدولة العثمانية)[118] .

وأعتقد أن الاستطراد فى ازالة الأفكار الخاطئة عن السلطان تحتاج الى بحث مفرد آخر ، ولكننا نود فى هذا الحيز إثبات الأغاليط التى نسجت خيوطها حول السلطان المظلوم ، ونكتفى بذكر بعض الحقائق التى لا لبس فيها :

١ – انه لم يأمر جيشه الخاص بالدفاع عنه محافظة على دماء جنوده وسعياً وراء حل الأزمات فى هدوء مراعاة لمصلحة الأمة . هذه

---

١١٦ – مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٩٧ .

١١٧ – المذكرات ص ٧٠ .

١١٨ – نفسه ص ٥٧ .

الواقعة الثابتة قد حرفت مع الأسف ، فصورها أحد الباحثين بصورة مخالفة تماماً ، حيث زعم أنه (جمع العلماء لاستصدار فتوى تحل له ذلك (أى الأمر لقواته بمقاومة الانقلابيين) ، فما كان من المجلس – الذى يعتبر أعلى مجلس شورى فى المسائل الدينية – إلا أن أصدر فتوى تحرم على المسلم أن يشهر السلاح فى وجه أخيه المسلم)[١١٩] !! .

٢ – عندما كان فى منفاه عقب خلعه عن السلطنة ، تقدم منه الجيش مطالباً إياه ممتلكاته – ولم يكن يملك إلا بعض المدخرات كيلا يقع أولاده فى الفقر . قال ساخراً فى بضعة كلمات تحمل دلالات كافية للرد على تهمة الاستبداد التى أطلقت عليه ظلماً [أطلقوا علىّ ذات حين لفظ (المستبد) ولم يخطر على بالى مطلقاً أن أمسّ حتى قشة يمتلكها أحد الناس طوال سلطنتى ، وهم يستصدرون قراراً حكومياً لكى يأخذوا ماتبقى من دريهمات ، فى يد سلطان سابق ، ثم يسمون هذا الفكر المشروطى وهى هذه الحرية والمساواة والعدالة التى أتوا بها)[١٢٠] !!

فاذا وسعنا دائرة المقارنة بين انجازاته وانجازاتهم يتضح الفرق هائلاً حيث كانت ديون الدولة حين توليه الحكم نحو ثلاثمائة مليون ليرة نجح فى تخفيضها الى ثلاثين فقط – أى إلى العشر – بالرغم من نفقات حربين وعدة تمردات داخلية . وجاء خلفاؤه

١١٩ – باول شمتز : الاسلام قوة الغد العالمية ص ٩٣ .

١٢٠ – مذكرات السلطان عبد الحميد ص ١١٢ .

من الكماليين فرفعوا الرقم الى أربعمائة مليون ليرة ، دعنا من الهزيمة النكراء فى الحرب العالمية الأولى التى دخلوها بغير هدف اللهم إلا لخدمة حلفائهم من الانجليز !! .

ان ماحققوه من نتائج يكفى فى تقدير السلطان عبد الحميد لكى يظهر الدور الكبير الذى أداه فى خدمة أمته . قال فى مذكراته (كانت نفقات عباد الله ، ووقودهم ، وأدويتهم ، لا تفارق تفكيرى أبداً . وأنا لا أذكر هذه الأمور فى معرض الدفاع عن نفسى ، لأن الذين حلوا محلى دافعوا عنى كثيراً بما فعلوه) ولكنه – لفرط شعوره بفداحة الكوارث – لا يمضى فى كتابته ليسجل باقى أعمالهم لأنه يتذكر فى أسى ما أصاب الدين والدولة على أيديهم فيمضى مستطرداً : (حتى انى كنت أشكرهم كثيراً على هذا ، **لو لم يظهر شبح النكسة التى أحلوها بدينى ودولتى**)[121] .

حقيقة مدحت باشا :

٣ – ويبقى الحديث عن مدحت باشا (أبو الدستور) كما وصفوه وأذاعوا عنه . وقصة اضطهاد السلطان عبد الحميد له مشهورة مدونة فى أغلب الكتب والمراجع وخلاصتها انه أمر بمحاكمته لاتهامه فى قتل عمه السلطان عبد العزيز ، وعندما أصدرت المحكمة حكمها باعدامه ، عفى عنه ونفاه الى الطائف ثم أمر بقتله هناك .

وقد نسج خصوم السلطان حول القصة خيوطاً كثيرة من

١٢١ – مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٢٤ .

نسج خيالهم للامعان فى اتهام الرجل بالاستبداد . ألم يضطهد المدافع عن الدستور ويأمر بقتله ؟ فماذا يريدون دليلاً أقوى من هذا ؟

وما أصعب مهمة الباحث عندما يتصدى لفكرة أو رواية شائعة ويتتبعها للتأكد من صحتها أو استبعادها ونفيها !!..

وإذا كان السلطان عبد الحميد قد دافع عن نفسه مبيناً صحة العلاقة بينه وبين مدحت باشا ، فهل نقبل كلامه كخصم ؟

أن من أوليات المبادئ فى البحث العلمى ألا نقبل كلام الخصم على علاته ، فكيف تظهر لنا الحقيقة من خلال دفاع السلطان عبد الحميد عن نفسه ؟ .

كل هذا صحيح لولا أننا عرضنا بعض مواقف على أحكام عقلية مجردة ، وبمنطق محايد ، فوجدنا أيضاً أن السلطان برئ !! .

وليقف القارئ معنا على ما استخلصناه من المذكرات نجملها فيما يلى :

أولاً : ارتكب مدحت باشا أخطاء قاتلة تمس الدولة وتقوض دعائمها فى الداخل والخارج . ففى الداخل عين ولاة من الأقلية فى ولايات الأغلبية فيها مسلمون ، وقرر قبول طلبة من الأروام فى المدرسة الحربية التى هى عماد الجيش ، ومثل هذه الأعمال تقوض الدولة من اساسها[١٢٢] .

وفى الخارج أراد الزج بالدولة فى حرب لا قبل لها بها بينما

١٢٢ – المذكرات ص ٤٤ .

كان يجهل قوة الجيش الذى سيزج به فى المعركة ضد كل من روسيا وانجلترا والنمسا والمجر والمانيا وفرنسا وايطاليا !![123] .

واكتشف السلطان عبد الحميد ان سلوكياته تنافى مبادئ الحرية التى يظهر بها أمام الناس ، اذ تدخل لدى السلطان طالباً إقالة ناظر المالية الذى عينه ومدحه ، وكان الطلب يدل بلاشك أنه يتنافى مع القانون الأساسى الذى يتزعمه .

أضف الى ذلك تطلعه للسلطة استئثاراً بها بمعاونة أعضاء (تركيا الفتاة) واشتراكه فى تهريب السلطان مراد من القصر وهو بملابس النساء توطئه لخلع السلطان عبد الحميد وتنصيب مراد بدلاً منه .

ودعنا من ثبوت صلته بالماسونية التى كانت دائبة على إثارة الفتن وتحركها انجلترا .

إذن لو استمر مدحت باشا فى منصبه بناء على هذه التصرفات لاهتزت الدولة من أساسها لاسيما ان مدحت باشا كان متعاوناً مع الانجليز . وإزاء هذا كله اضطر السلطان عبد الحميد الى اقصائه ودوّن فى مذكراته الكلمات التالية : [كنت أرى أن الصدر الأعظم – أى مدحت باشا – يؤيد الانجليز ويتعاون معهم ، سواء بدافع من ماسونيته أو بدافع من أسباب أخرى خاصة جداً به . ولم أعد أحتمل ، فاستندت الى صلاحياتى فى القانون الأساسى وعزلته عن الصدارة العظمى ، وأبعدته خارج الحدود)[124] .

---

١٢٣ – نفسه ص ٤٢ قدر عدد الجيش أولاً بمائتى ألف جندى بينما علم السلطان عبد الحميد من الغازى أحمد مختار ان لديه تحت قيادته ثلاثين ألف جندى فقط !! .

١٢٤ – مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٤٤ .

ثانياً : حقيقة صلة مدحت باشا بالانجليز – إما مباشرة أو عن طريق عونى باشا – وكان قائداً عسكرياً – حيث علم السلطان عبد الحميد من سفيره بانجلترا أنه أخذ من الانجليز أموالاً ، ظهرت آثارها المؤكدة فى الهدايا التى أغدقها عونى باشا على اصدقائه المقربين عقب عودته من أوروبا .

وذهل السلطان عبد الحميد لقبول قائد عسكرى لرشوة من دولة أجنبية ، وأثارت فى ذهنه خاطراً آخر ، حيث كان هذا القائد مشتركاً فى اقصاء عمه السلطان عبد الحميد ، وتفسير ذلك واضح وضوح الشمس ، فان رجلاً من رجال الدولة (يأخذ مالاً من دولة أخرى لابد وأن يكون قد تم لها خدمات ، ويعنى هذا أيضاً ان خلع المرحوم عمى السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد العرش بدله ، لم يكن حقداً فقط من حسين عونى باشا ، ولكنه مرضاة لرغبة دولة أخرى)[١٢٥] .

وقد ثبت تاريخياً أن مدحت باشا اتفق مع كل من رشدى باشا وحسين عونى باشا على عزل السلطان عبد العزيز[١٢٦] .

---

١٢٥ – مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٣٩ .. ويذكر أيضاً انه يسعى للسلطة باسم آل مدحت بدلاً من آل عثمان ص ٤٣ .

١٢٦ – تعليق الدكتور محمد حرب عبد الحميد ص ١٣٦ بنفس المصدر .
وكان السلطان عبد الحميد يشكو من أعوانه ، قال (ما استبدلت وزيراً بآخر إلا ورأيت من مساوىء الخلف ما أسفت معه على السلف ، ولا مناص من الصبر) أنور الجندى : العروبة والاسلام ص ٧٤ .. فماذا يفعل الرجل وحده ؟ وماذا تفعل أى طلائع أخرى مادامت القاعدة العريضة والصفوة الخاصة قد أصابها الوهن واستبدت بها عوامل الضعف والخيانة ؟ .

ثالثاً : فما تفسير ذلك ووقعه فى نفس السلطان عبد الحميد ؟ .. انه أمام تصرفات منحرفة لرجلين من كبار رجال الدولة فماذا يفعل ؟ .

كان وقع حصول حسين عونى باشا على أموال من انجلترا شديداً فى نفسه ومعه حق فسجل ذلك فى مذكراته بقوله :

[لم يهزنى شيء فى حياتى هزاً ضخماً قدر شخص يرتفع الى مقام قيادة الجيش أو الى مقام الصدارة العظمى ويقبل نقوداً من دولة اجنبية . هذا شيء أكثر من احتمالى] .

ثم يسجل نفس التأثير للصلة بين عونى باشا ومدحت باشا ولكن دور الثانى أكثر خطورة ، فاذا كان (مدحت باشا عابراً نفس الطريق ، فان هذا يعنى أن الدولة وقعت فى الشرك)[١٢٧] .

وزاد وقع ذلك فى نفسه انه عندما عزله لم يثر الشعب ولم يبحث عنه أحد حتى من أقرب المقربين إليه !! ، ولكن الذى تأثر وتدخل هى انجلترا فقامت الدنيا فيها وقعدت !! ، وكان السلطان يتوقع هذا (فمن الطبيعى – وقد تعاون مدحت باشا مع انجلترا وأيدها – أن تعاونه وتؤيده . كان الانجليز يعرفون ان الاصلاحات التى يوصون بها من شأنها أن تغرق الدولة العثمانية سريعاً ، تماماً مثلما أعرف أنا)[١٢٨] .

ويدهشنا مع هذه الأخطاء الجسيمة التى ارتكبها مدحت باشا فان السلطان عبد الحميد كان على استعداد للصفح عنه لأن السلطان عنده

١٢٧ – مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٤١ .

١٢٨ – نفسه ص ٤٤ .

يعنى العفو ولا يعنى توقيع الجزاء ولأن اصلاح الانسان أسمى من ألف خير . هكذا فهم روح الاسلام(١٢٩) .

ولكنه لم يستطع تجاهل اشتراك مدحت باشا فى قتل عمه السلطان عبد العزيز لما يحمله من دلالات الاجرام ضد الدولة والأسرة الحاكمة .

وعندما حوكم وأدين كان السلطان عبد الحميد أيضاً على استعداد للعفو عنه ولكن مدحت باشا قتل نفسه بنفسه . ونعنى بذلك القتل المعنوى لأنه كان قد لجأ للقنصلية الانجليزية فلما وجد القنصل فى عطلة لجأ الى القنصلية الفرنسية واحتمى بها .

ولنتصور وقع هذا التصرف فى نفوسنا قبل وقعه فى نفس السلطان عبد الحميد ، لقد كان الرجل فى حالة ذهول لما لهذا الحادث من دلالات فكتب يسجل ذلك بقوله : [لا يوجد مثيل لهذا فى تاريخ دولتنا بكامله . هذه الحادثة أحنت رأس العثمانى أمام الصديق أمام العدو . اغتمّت نفسى وأحسست بالمهانة عندما علمت بهذه الحادثة . ذلك لأن هذا التصرف الذى أقدم عليه أثقل وطئاً من الجريمة المدعى عليه فيها . انه تصرف لا يمكن الصفح عنه](١٣٠) .

ولكنه عندما تذكر للمرة الأخيرة خدماته للدولة خفف حكم الاعدام الى السجن !! .

---

١٢٩ – ويعترف السلطان عبد الحميد بان مدحت باشا كان يتمتع بميزات كثيرة فلم يكن مخطئاً على طول الخط !! ص ٤٥ من المذكرات .

١٣٠ – المذكرات ص ٤٦ .

وبعد ذلك هل نصدق رواية الأمر بقتله ؟!!

يأبى الفكر السليم تصديق ذلك لأنه كان بوسعه امضاء حكم الاعدام الذى اصدرته المحكمة ، فكيف به يأمر بقتله فينسب إليه القتل بعد أن كان بحكم المحكمة ؟!!

رواية لا يصدقها العقل ، لا سيما إذا تعمقنا فى التحليل النفسى للسلطان عبد الحميد الذى منع جنوده من مقاومة الكماليين كما تقدم ، والذى تعرض للاغتيال مرة أثناء ذهابه لتأدية صلاة الجمعة ، فساق جياد عربية بمفرده لا يلوى على شيء ، وكانت المشكلة – لا فى حياته التى تعرضت للخطر – ولكن الموتى والجرحى(١٣١) .

وتكررت محاولة اغتياله حيث أطلق عليه أحد الضباط رصاصة فى منفاه فأخطأته لم يخف من الموت ولكنه (اشمأز) من محاولة (اغتياله) فان الموت – هكذا كتب – وصال الانسان بلغ سن الشيخوخة ، **ولكن القتل كان مصدر نفورى طوال حياتى . والذين مارسوا الضغط على غالباً ما اكتشفوا فىّ هذا الاحساس)**(١٣٢) .

ونعتقد ان هذا التحليل يصل بنا الى استبعاد قتله لمدحت باشا تماماً ، ومع هذا فان السلطان عبد الحميد كان علم بالتهمة الموجهة إليه ولم يلق إليها بالاً . ولنقرأ معاً تعليقه الملىء بالتقوى والايمان ..

قال : (يريدون أن يلقوا على تبعة مسؤولية موته . فليلقوا ، فغداً عندما نمثل أمام رب العالمين سيكون وجهى أبيض ، وجبهتى ناصعة . وإذا كنت سأحاسب فى هذه المسألة ، فان ربى قد يحاسبنى لأننى

١٣١ – المذكرات ص ١٠٧ .
١٣٢ – المذكرات ص ١٠٧ .

عفوت عن صدر أعظم أهان دولته ، واني راض بجزاء الله في هذا السبيل)[١٣٣] .

تم بحمد الله تعالى ..

١٣٣ – نفسه ص ٤٧ .

بسم الله الرحمن الرحـيم

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً (٧٠) يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما (٧١) إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولا (٧٢) ﴾ الأحزاب

﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء ﴾ (٢٧) ابراهيم

﴿ ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين ﴾ (٦) لقمان

﴿ وكذلك جعلنا لكل نبى عدوا شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون (١١٢) ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقترفوا ما هم مقترفون (١١٣) أفغير الله ابتغى حكماً وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلا والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممترين (١١٤) . وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم (١١٥) وإن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون (١١٦) إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين (١١٧) ﴾ الانعام .

﴿ أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فإن الله يضل من يشاء

ويهدى من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون (٨) ﴾ فاطر

﴿ وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون ﴾ من آية ٢٥٧ الشعراء

وبعد : فمن المعلوم ما سبق للناس فى تلقى حادثة الخلافة والتفريق بينها وبين السلطة من أصوات التفنيد والتأييد . وقد دام صخب الخلاف بها فيما يقرب من مدة سنة حتى حق أن يقال تعريضاً على محدثى تلك الحادثة وموقعى تلك الجناية : يا اسفا على الخلافة قطعوا دابرها وابدلوا بها خلافاً . وهذا الخلاف المتولد من تغيير الخلافة لاهميته يناسب أن يعد ما انقلبت اليه الخلافة عبارة عنه قائما مقامها دون الخلافة الحاضرة التى لا أهمية لها ولو بقدر ذلك الخلاف .

وبينما حصل الحسبان فى أن حروب المناظرة والمناقشة التى جرت حول هذه المسألة قد وضعت اوزارها إذ انتشر فى الآونة الأخيرة كتابان متقاربا الموضوع والعنوان : احدهما للاستاذ البارع العلامة صاحب المنار وثانيهما ما صدر فى انقرة لكاتبه الذى التزم ان يبقى اسمه مجهولاً[1] عند قارئيه ومكتوما . فلو كان الفكر السائد فيما سيق له

---

١ - . من هو ؟ من المعروف ان اشهر الكتب التى أيدت حادثة الخلافة كتاب (الاسلام وأصول الحكم) للشيخ على عبد الرزاق ، وقد أحدث ضجة وقتذاك ، ولذا فمن المستبعد ان يعنيه المؤلف ، لاسيما وأنه رد عليه تفصيلاً بكتابه (موقف العقل والعلم والعالم - من رب العالمين جـ ٤ وربما دفع الكماليون - اتباع مصطفى كمال - بشخص آخر للدفاع عن تصرفاتهم كما فعلوا مع عبد الغنى سنى بك ، سيأتى نقد الشيخ مصطفى صبرى لكتابه الذى نشره فى مصر .

وعلى أية حال فان اخفاء اسم المؤلف يدل على الرغبة فى جس نبض الرأى العام

الكتاب الانتقاد دون التأييد والاستشهاد لأمكننا أن نتصور وجهاً معقولاً فى تستر المؤثر كان يحذر على نفسه وهو فى محل الحذر ممن يتعلق به الانتقاد وأما إذا كان الكتاب مسوقاً لتأييد حادثة الخلافة التى احدثت هنالك ، فالتزام المؤلف اخفاء اسمه لا يتضمن شهادة حسنة لكتابه ، ولا للدعوى التى نصرها فيه . وهذا أمر طبيعى يعقله اولو الالباب فكان المؤلف يحترز حينئذ من القراء أن يفتضح باسمه عندهم فى غابر الأيام . ولعله لم يكن من انذال المداهنين ، وله حشاشة من عزة النفس وفراشة من ماء المحيا ، فهو من الذين ﴿ يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطا (١٠٨) ، ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا (١٠٩) ﴾ النساء — هذا ، مع ما تضمنه الكتاب من البضاعة العلمية ومن الكلمات الحقة لولا اريد بها الباطل .

وأما كتاب صاحب المنار[٢] ففى غاية الافادة والاجادة كما يتوقع من مؤلفه الذى هو فارس خطير فى امثال هذا الميدان ، وقد وجه إلى الحكومة التركية الحاضرة انتقادات ووصايا ، ودعاهم إلى الصلاح والاصلاح ، وقدمهم فى الاستعانة والاستخدام لرقى الإسلام . فلله دره فى تحقيق المقام واجتهاده فى احياء منصب الخلافة الصحيحة ، مع

= دون تعرض صاحب الكتاب للغضب والسخط ، وهى وسيلة معروفة يقاس بها اتجاهات الرأى العام وتبنى على ضوئها السياسات .

٢ — وهو الشيخ رشيد رضا صاحب تفسير (المنار) ومجلة (المنار) ، وكان قد أيد مصطفى كمال أتاتورك قبل الغائه الخلافة وأحسن الظن به فى البداية ، فلما ألغاها هاجمه بشدة .

وعنوان الكتاب المشار اليه (الخلافة أو الامامة العظمى)

قطع النظر عن آرائه ومذاهبه التى تدور حول الأشخاص والأسماء وموازنة بعضهم ببعض لكن المهم المقدم على كل شيء ، وما يليق أن أقول فى كتابه والفت الانظار اليه ، أنه لم يصرح أصل الداء حق صراحته ، وان بالغ فى تعريف الدواء . والدليل على ذلك استمداده فى احياء منصب الخلافة من الذين خربوها وسعوا فى خرابها[٣] ، ونفسه معترف بتخريبهم لا بالسعى فى الخراب فأردت ان أكشف تمام الحجاب عن ذاك الباب ، ولأجل هذا عززت الكتابين بثالث ، ولفقته باعتراضات المعارضين على مقالتى التى نشرتها المقطم والأهرام قبل هذا بسنة ثم تعقبتها باجوبتها . وعقدة لسانى فى اللغة العربية أن كانت مانعة للقراء ان يفقهوا قولى كما شئت فمعذرة منى إليهم ، حيث عنت لى ضرورة مظاهرة الحق فى بلد[٤] انا والحق فيه غريبان ، يعرّف بعضنا بعضا ، ويتكيء بعضنا على بعض ، وكان خيراً لنا أن نعاب بنقصان البيان ولا نتزن بكل منافق عليم اللسان .

ثم انى قبل الشروع فى المقصود أرى من الواجب أن أذكر بالاسف كون أمر المسلمين منذ زمن بعيد بيد غيرهم ، فأكثر من خمسة وتسعين فى المائة منهم فى حكم الأجانب ، والباقى الأقل من خمسة فى المائة ، وهم من تعد أزمتهم بايديهم تحت غلبة اللا دينيين[٥] ممن تسمى

٣ – يقصد بذلك مصطفى كمال اتاتورك وأعوانه من الكماليين الذين فصلوا الخلافة عن السلطنة أولا ، ثم الغوا الخلافة نهائيا واعلنوا ان تركيا دولة (لا دينية) .

٤ – كان الكتاب المصريون فى اول عهدهم بحركة مصطفى كمال مخدوعين فيه ، يظنون به خيرا ، وأنه سيعيد مجد الاسلام والمسلمين من جديد ، ولكن انقلبوا ضده عندما ظهرت الحقيقة وكانت صدمة عنيفة للمسلمين المخلصين .

٥ – يقصد باللادينيين أعضاء جمعية (الاتحاد والترقى) والكماليين الذين قادوا حركة الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد ، وعندما تمكنوا من السلطة فى تركيا حولوها الى دولة (لادينية) وأصبح نصا فى الدستور حتى الآن .

باسماء المسلمين . والقسم الثانى حالهم افظع من الأول ، لأن اللا دينيين أشد عداوة لدين الإسلام من سائر اعدائه وادق مكيدة فى تخريبه وتحريفه كما قال الشيخ رشيد رضا فى كتابه الذى ذكرته : « ان المتفرنجين من المسلمين أعدى وأضر للإسلام والمسلمين المخلصين من غير المسلمين » . كيف لا وهم يخالطون المخلصين ويمازجونهم بين لحومهم ودمائهم ، ولهم اليوم سيطرة فى الاناضول مقرعين الإسلام على طول الاعصار ، يسعون بكل قوتهم وحيلتهم لفتح حصن الدين من داخله ، وان كانوا أقل عدداً بالنسبة إلى المخلصين ، لكنهم أقوى عدداً وآهب مدداً ، وقد ظفروا بتجريد الخلافة(٦) عن سلطتها ، وتذرعوا بذلك إلى تجريد الدين من سلطته والغاء حكمه ونفوذه ومنعه من التدخل فى شئون الدنيا والسياسة التى تدور(٧) رحالها عليها . والذى يفتت أكباد الغيرة الدينية أن الذين يريدون هدم أسس الدين لهم ابصار ترى النجوم فى النهار وقلوب اهدى من القطا فى ترويج خطتهم واشجع ، واكف اندى وارجل اسرع وادخل فى غمرات المخاطر ، وبينهم تساند فى الاعتصام بباطلهم أى تساند .

والمتدينون(٨) من المسلمين أصلحهم سجين فى بيت عزلته وعبادته

---

٦ — يشير الى الاجراءات التى اتخذها مصطفى كمال اتاتورك التى سيأتى ذكرها تفصيلا فى هذا الكتاب .

٧ — يفسر لنا هذا الفهم شدة خصومته للكماليين حيث رأى فى الفصل بين الدين والسياسة هدما للاسلام من اساسه لانه سيستبعد حكم الشريعة .

٨ — يقارن الشيخ مصطفى صبرى فى هذه الفقرة بين عزائم اللادينيين وتصميمهم على نشر أباطيلهم بكل الحيل والوسائل ، وبين المتدينين المتذرعين بالسلبية المؤثرين للسلامة بحجة العمل بأحاديث الفتن . ورأى الشيخ واضح فى هؤلاء ، انه يعيب عليهم قعودهم دون نصرة الحق مبينا خطأهم فى فهم الأحاديث النبوية ، حاثاً اياهم =

وراحته حتى تخرجه يد ابادت اخوته قبله وهو قاصر عن اغاثتهم واعانتهم ، فكأن الغافل فى سلمه والجاهل فى علمه يمتثل باحاديث الفتن التى عد فيها القاعد خيراً من القائم . وهيهات ذلك لا ينجيه من مسئوليته بين يدى الله على تهاونه فى واجبه وتوانيه ، فان ما ذكر فى تلك الأحاديث مقصور على الآونة والبيّات التى يلتبس فيها الحق بالباطل ولا يميز ذوو أحدهما من ذوى الآخر ، فعند ذلك يصير الاعتزال من الجميع أسلم من الخطأ واصلح . أما إذا تعارض الحق الصريح والباطل البين ، بل اختصمت الديانة واللا دينية العريانة أو الكاسية العارية وجرى التحارب والتصادم بينهما فالذى يضرب صفحاً عن النصرة لدين الله فلا يعذر قطعاً يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم . هذا حال خواص المؤمنين أجمعين الا من ندر منهم من المجاهدين المنتبهين لواجبهم ، وفضلاً عمن شايع اللا دينيين ووقف بجانبهم ، يحارب معهم الدين واهله ويشادهما .

وأما حال عوام المؤمنين فحياد يلزمهم الرقاد . أو ضلال يرجح بهم الباطل على الحق والاعداء على الأولياء ، أو معذرة كمعذرة الباخلين وهمة فى اسفل سافلين . وقد اطلعت عندما لذت بالعالم الإسلامى فى

= على مجابهة اللادينيين بنفس الطريقة التى اتبعوها . ثم يمضى الشيخ مصطفى فى الصفحات التالية فيبدى ألمه من ظاهرة السلبية التى عمت علماء الدين ، لا خوفا من الحكومات الجائرة بل خضوعا للعامة ، فقد نشطت الدعايات فى رسم صورة أسطورية لمصطفى كمال اتاتورك ، ولا بأس من الباسه ثوب (البطل الاسلامى) المنقذ للأمة ، وساعدت ظروف العالم الاسلامى السياسية على قبول هذه الصورة الوردية والفرح بها لظهور منقذ يعبر بالمسلمين الى النصر الجديد بعد الذلة والانكسار امام قوى الغرب العسكرية . وهكذا حدث (جريان فكرى للعامة) كما يقول الشيخ ، اذ انقادوا للعاطفة ، ولو استخدموا عقولهم لصدمتهم الحقيقة المرة ! !

خارج تركيا لأفر بدينى وحياتى من بغاتها اليهم واستعين بهم جهادى الذى جرى منذ ست عشرة سنة ضد الذين لا يألون جه فى استئصال الدين الإسلامى واهليه فى بلادنا ، وربما يتخذه المسلمون المقيمون فى غير بلادهم قدوة لهم فى افعالهم[9] ، وقد فاز باستئصال الدولة الإسلامية ، على أحوال عجيبة كادت توئسنى ؤ اجتناء النصر ، وتجعلنى كالمستجير بعمرو ، فرأيت علماء الدير وحلماء بلادهم يخافون ان يجهروا ببعض الحق لا خوفاً من سلطار جائر أو حكومة قاتلة وشانقة ، بل احجاماً منهم امام الجريان الفكرى الذى حصل فى العامة ، وقد نصحنى كثير منهم باخفاء ما أدين به مز بغضاء الكماليين[10] أعداء دين الإسلام الذين يحاربون أحكامه ويجتهدون فى ابعاده عن ساحتهم ، وارادوا بنصحهم ذاك صيانتى عن الأذى ، ومادروا انى لو اسكتنى مثل ذلك السبب عن الحق فلماذا وقع هذا الاغتراب من أوطاننا والاضطراب فى حياتنا ومعيشتنا وكيف يجوز لنا اهدار الشدائد التى مضت علينا فى هذه السبيل بما نرضاه من وضع سلاحنا فى آخر الأمر والعمر لاسباب اقتحمنا ما هو أعظم منها وأكثر[11] ، وهل وظائف العلماء والعقلاء مماشاة الجهال فى مذاهبهم

٩ – حدث مع الأسف ما كان يخشاه ، وقد أفرد المؤلف فصلا خاصا اورد فيه القوانين والقرارات التى اتخذها اتاتورك عندما انفرد بالسلطة وتحكم فى رقاب المسلمين بعد ان خدعهم فى البداية واستخدمهم لتحقيق مآربه !

١٠ – الكماليون = هم أتباع مصطفى كمال أتاتورك والداعون بدعوته ، وقد ثبت فعلا للمتابع للأحداث حينذاك انهم أعداء الاسلام والمسلمين ، فلا يحسبن القارىء انه مجرد اتهام بلا دليل .

١١ – فى مثل هذه الظروف ناضل الشيخ مصطفى صبرى وكان من القلة بين علماء عصره (وأشهرهم معه الشيخ سعيد النورسى) حيث فهم حقيقة ما دار فى تركيا حينذاك ، بينما خدع الكثيرون بدعايات اتاتورك ، بل لا تزال الخدعة تحيا فى عقول =

وعقائدهم ، أو ارشادهم إلى ما لا يهتدون له بانفسهم ، ويا للاسف ان كان يأتينى الأذى من المسلمين عند ما أجاهر السعى لدفع الأذى عن الدين ، إذن فالحياة ذميمة والداء عياء حيث أن الطبيب يتبع سقيمه ، ولا يبلغ من الدين الإسلامى اعداؤه القديمة الظاهرة ما يبلغ منه اعداؤه السرية الجديدة واصدقاؤه الحمقاء أو الجبناء .

ولو كنت مذ بانوا سهرت لساهر   لهان ولكنى سهرت لنائم

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا رأيت امتى تهاب الطالم أن تقول له إنك ظالم فقد تودع منهم)[١٢] وقال صلى الله عليه وسلم (ليأتين على الناس رمان يكذب فيه الصادق ويصدق فيه الكاذب ويخون فيه الأمين ويؤمن الخؤون ويكون فى الدنيا أسعد الناس لكع ابن لكع لا يؤمن بالله ورسوله)[١٣] أو كما قال . وهدا اوان الشروع فى المقصود ، فنقول وبالله التوفيق :

= الكثيرين الى يومنا هدا ، ولعلنا نسهم باخراج هذا الكتاب فى تصحيح المفاهيم بعد نقديم البراهين والأدلة على صحة آراء المؤلف وصحة توقعاته التى حدر بها العالم الاسلامى .

١٢ - الحديث رواه الامام أحمد فى مسنده والطبرانى فى الكبير والأوسط والحاكم والبيهقى فى (شعب الايمان) . قال السيوطى فى (الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير) : صحيح .

١٣ - الحديث (ليأتين على الناس زمان يكذب فيه الصادق ويصدق فيه الكاذب ويخون فيه الأمين ويؤتمن الخؤون ويشهد المرء ولم يستشهد ويحلف وان لم يستحلف ويكون أسعد الناس بالدنيا لُكَع بن لكع لا يؤمن بالله ورسوله « صلى الله عليه وسلم ») .

رواه الطبرانى فى الكبير عن أم سلمة وقال السيوطى فى (الجامع الصغير) : حسن .

ان[١٤] ما فعله الكماليون فى الخلافة والسلطة مخالفته للشرع الإسلامى أمر بديهى غنى عن البحث والمناظرة عند الفطرة السليمة ، وما كان يخطر ببالى أن يحتاج المسلمون إلى اثبات هذه القضية وايضاحها كواحدة من المسائل النظرية ، وإنما المحتاج إلى التنبيه والايضاح فى هذه الحادثة نقطة دقيقة يكاد المسلمون لا يهتدون إلى التفطن لها بانفسهم ، وهى أن مخالفتها للشرع لا يجوز أن تتلقى بالنظر العادى ولا تشبه بالأفعال الصادرة من المؤمنين المذنبين الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ورجوا ان يتوب الله عليهم ، بل هذه المخالفة أمر مقصود عندهم بذاته ، لأنهم يرمون بفعالهم هذه إلى التملص عن ربقة الشرع الإسلامى[١٥] .

حكومة لا دينية :

فلهذا ذكرت فى المقالة التى كتبتها من قبل فى المقطم والأهرام : أن ما ابتدعه الكماليون من تجريد الخلافة من السلطة[١٦] وايقاع الفرقة

١٤ – كان الكماليون عندما شرعنا فى تحرير الكتاب فرقوا بين الخلافة والسلطة مع مراعاة الاحترام اللفظى والظاهرى بمقام الخلافة وما اعلنوا الجمهورية بعد . ولم يعمموا الاستهانة بالخليفة ما بين قديمه الذى خلعوه وجديده الذى نصبوه ، فلم يفهم المسلمون وقتئذ ما فى فعال الكماليين من فرط الخطيئة والخديعة ولم يقدروها حق قدرها ، ولهذا خصصت جل اهتمامى فى هذا الكتاب بتدقيق مسألة التفريق بين الخلافة والسلطة .. وتوضيح ما تضمنه ذلك التفريق من الخروج على الاسلام . (م.ص) .

١٥ – وهكذا كان عارفا بنواياهم منذ البداية، ويبدو انه كان متيقظا تماما لحيلهم ، كاشفا لاسرارهم ، فلم ينخدع بحيلة واحدة من حيلهم، بل رأى وراء كل تصرف نوايا خبيثة ونية مبيتة لمحاربة الاسلام ، فأصبح غريبا وسط حملة الأضاليل والدعايات الكاذبة التى روجوها مؤديا واجب المجاهدين ، ناعيا على غيره من العلماء الذين آثروا الاعتزال ، بينما عرض نفسه للنفى والتشريد عملا بالحديث النبوى الذى ذكره أولا .

١٦ كانت الخطوة الأولى الممهدة لالغاء الخلافة الاسلامية فى تركيا هى نزع السلطة عن الخلافة ثم تحويل الخليفة الى مجرد رمز لا يملك سلطة ولا يأمر ولا ينهى ولا يحكم – بل لا حول له ولا قوة ، كما سيأتى .

بينهما أمر يرجع إلى ارتداد الحكومة التركية وانتزاعها عن لباسها الدينى ، وكان ذلك القول منى من قبل أن صدقنى فيه مندوبها فى (لوزان) وصرح بلا دينية الحكومة[17] فكأن الحكومة التى ترأس الناس فى دنياهم قالت للخلافة المتضمنة للرئاسة الدينية : هذا فراق بينى وبينك لأنى ما رأيت منك خيراً فى الأعصار التى جمعتنى فيها واياك بردة واحدة .

وما قلت ما فسرت به صنيع الكماليين هذا عن حدة الغضب ولا عن افراط فى الحكم ، كما ظنه من زين له سوء أعمالهم ، وقد كلف نفسه ابتغاء تأويله على صفحات الجرائد فى مقابلة ما فسرته به يومئذ ، وكانوا لما يصرحوا بعد بما قصدوه من فعالهم . لأن مصطفى كمال ما اخترع هذا التفريق لاصلاح الادارة التركية ، وما خطر ببال أحد قط أن صلاحها متوقف عليه ، بل وقع ذلك فى نظر العالم الإسلامى فلتة ، ولا شبهة فى أنهم تلقوه أولا بالعجب وأن تجشم بعده من تجشم منهم تصويبه وتأويله تعصباً لمصطفى كمال وتحبباً يعميه ويصمه فيه . ومما يوجب العجب ايضاً أن الكماليين بعد تبعيد السلطان وحيد الدين[18] وتوغلهم فى تشنيعه بايعوا عبد المجيد فى أمر الخلافة[19] المجردة

---

١٧ — صرح بذلك مندوبهم رضانور بك وسيجىء له مزيد من الايضاح . (م .ص) .

١٨ فى اثناء اجتماع الجمعية الوطنية ، عندما رأى مصطفى كمال أتاتورك الاتجاه لمعارضة قراره بخلع الخليفة (وحيد الدين) ، اقترح ان يفصل بين السلطة والخلافة فتلغى السلطنة ويخلع وحيد الدين ، ذلك لانه لم يجرؤ فى بداية الأمر على مهاجمة الخلافة لان من شأنه ان يمس الشعور الدينى للشعب بأجمعه . وكان وحيد الدين هو آخر سلاطين آل عثمان

(ارمسترونج = مصطفى كمال الذئب الأغبر ص ١٩٢

١٩ — بعد نفى السلطان وحيد الدين ، نودى بابن أخيه (عبد المجيد) خليفة للمسلمين ، خليفة فقط لا سلطانا . خليفة مجردا من كل سلطان ونفوذ . ـــ

عن السلطة بكمال الارتياح والاحترام ثم ما انقضت سنة حتى انتهكوا حرمته وبدلوا بها الاحتقار والاستهانة ، وكان هذا التبدل بلا سبب حدث من عبد المجيد ، وكل ما ذكرنا وعددنا معلوم لعامة المسلمين جرى تجاه اعينهم ، ولكنهم ما فكروا فى علل هذه الأمور الغريبة التى يناقض بعضها بعضا وكلها معلوم بمقتضى العقل والشرع ، وان انقسموا تلقائها إلى منكر مجهّل ومحبذ متأول . وليس مرمى الكماليين فيما فعلوه سوى غرضين ، أحدهما نشل السلطة من آل عثمان ونقلها إلى مصطفى كمال ، والتفريق بين الخلافة والسلطة ثم نقل السلطة أولاً إلى المجلس الوطنى كان عبارة عن التستر والابهام فى المغزى والمرام . والغرض الثانى إلغاء الخلافة وابطالها على التدريج ، روما لاخراج حكومتهم من أن تكون حكومة اسلامية . إذ لابد لكل فعل صدر من فرد عاقل أو هيئة عاقلة من حكمة ومصلحة تترتب عليه ، دينية أو دنيوية ، ولن يستطيع ناصر الكماليين ومتأول فعالهم أن يذكر لهذا الصنيع أى التفريق بين الخلافة والسلطة شيئاً من الحكمتين والمصلحتين اللهم إلا أن يتكلم فى عقولهم ، أو يكون ما ذكره حكمة ومصلحة لا دينية . وبين المصلحة الدنيوية والمصلحة اللادينية بون شاسع ، ففى المصلحة الاولى مجرد قطع النظر عن الدين ، وفى الثانية جعل اللادينية نصب العين .

= السابق ص ١٩٥

وربما يقصد بانتهاك حرمته ما قرره مصطفى كمال من أمره الى حاكم استانبول بوجوب الغاء مظاهر الأبهة التى تحيط بموكب الخليفة أثناء تأدية الصلاة ، كما خفض مرتبه الى الحد الأدنى وانذر أتباعه بوجوب التخلى عنه حيث لا ينبغى الا يبقى فى (القسطنطينية) رئيس دينى يتحدى حكومة (انقرة) . وفى الثالث من شهر مارس سنة ١٩٢٤ م تقدم أتاتورك الى الجمعية بمرسوم يقضى بالغاء الخلافة وطرد الخليفة [illegible] عن الدولة .

وهذه المصلحة اللادينية التى لا محمل لحادثة الفصل بين الخلافة والسلطة سواها ، تحتاج الى شيء من التبيين ، وهو ان الاتحاديين الذين لا يجوز عد الكماليين غيرهم عند من عرفهما وعرف اتفاقهما فى حب رجال وبغض آخرين من ابناء الوطن ، مازال يتعذر عليهم التأليف بين الدستور الذى اعلن قبل هذا وبين الشرع الاسلامى ولا يطمئنون الى ان يكون الأوربيون ثقة بمثل هذه الدولة المشروطة الاسلامية ، اذ لا تستوعب عقولهم كعقول الاوربيين انه كيف يمكن التوفيق بين الحرية وبين الدين المقيد ، وقيوده مستثقلة عندهم من جهة عدم موافقته للحكومات الزمنية الاوربائية ، ومن جهة معارضته لاهوائهم ومظالمهم فى داخل المملكة . فالدين يشق عليهم ويثقل أعناقهم دائماً ، لانهم فى تاراتهم وتطوراتهم اذا خضعوا لحكم الحرية وحاولوا ان يسيروا بسيرها فالدين لا يخيلهم ، لأن الحرية والحضارة عندهم عبارة عما يرى فى اوربا بمحاسنها ومساويها حذو النعل بالنعل ، واذا خلوا الى طباعهم الطاغية فالدين بكل قوته يمنعهم عن طغيانهم وعدوانهم ، فهو مانع يمنعهم فى حريتهم واستبدادهم . هذا موقف الدين منذ عدة كثيرة من سنين فى عاصمة تركيا ،غريباً فى وطنه بين أبنائهم الذين تربوا بلبان المعارف الاوربائية ، ولا سيما بعد تشكلهم فى شكلهم فى شكل سياسى يرمى الى هدف معين ظاهرهم الاتحاديون وباطنهم البنّاؤون الاحرار[20]. ومع ذلك فهم على طول حياتهم السياسية ما

٢٠ — البنّاؤون الاحرار هم الماسونية، والماسونية جمعية سرية يهودية يقال بأن تاريخها يرجع الى أيام اليهود الأولى ، وقد انشئت لخدمة أهداف اليهود وتسهيل عملية استيلائهم على عقول القادة والرؤساء ،.وتحطيم نفوسهم وتحويلهم الى عبيد يؤمنون بالماسونية ويكفرون بالله سبحانه وتعالى والقيم ، ويتنكرون لأئمتهم ويضعون انفسهم تحت تصرف القيادات الماسونية العليا — وكلهم من اليهود — لتستخدمهم كمعاول هدم فى كيان الشعوب والأوطان والحكومات غير اليهودية .

وقد احتفل فى فلسطين المحتلة بوضع الحجر الاساسى لاكبر محفل ماسونى فى =

كانوا ليتجرأوا على ان يجاهروا بمناوأة الدين ، فاجتزوا ببعض الحملات المختلسة فى ايام الهرج والمرج . ومن تلك الحملات التى تجدر بان نخصها بالذكر ما وقع فى الحرب العالمية من نقل رابطة المحاكم الشرعية عن المشيخة الاسلامية الى الوزارة العدلية فكانت تلك الواقعة صولة سرية على الدين ، لا يتعقل لها سائق غير هذا مع ان الامة تلقتها بالاستياء والاسف ولو ساعدتها نتيجة تلك الحرب بقهرهم وغلبتهم الاعداء لعقبها مجاهرتهم الدين ايضاً ، لكن لما انهزموا فيها واضاعوا اكثر البلاد تعيبوا حيناً فى عشهم مخذولين ومسئولين ، حتى اذا حصل لهم فتح ازمير (وما هى الا بعشر من معشار ما منحوه للاعادى) كان ذلك حسبهم فرصة عجيبة للقيام ،والبراءة من جميع الآثام ، ومن مبع هذا الشرف الذى لا ينفد ولو بدلوا منه الى يوم القيامة اسمدوا واكتسبوا قدرة وجرأة على الانتزاع من الدين الذى طالما كانوا يعدونه عبئاً ثقيلاً على كواهلهم ، ففتح ازمير . لهم اتخذوه جنة على ما تقدم وما تأخر ، فكأنهم فيل فيهم :

= العالم ، وتحدث فى هده المناسبه الحاخام الاسرائيلى فقال (ايها الأخوة الماسون من كل بلاد العالم : نحتفل اليوم بوضع الحجر الاساسى لاكبر محفل ماسونى فى العالم . وسيضىء الطريق امام الماسونية لتحقيق أهدافها . انا جميعا نعمل من أجل هدف واحد ، هو العودة بكل الشعوب الى أول دين محترم انزله الله على هده الأرض ، وما عدا ذلك فهى أديان باطلة ، أديان أوجدت الفرقة بين أهل البلد الواحد وبين أى شعب وآخر ... ونتيجة لجهوداتكم سيأتى يوم يتحطم فيه الدين المسيحى والدين الاسلامى ويتخلص المسلمون والمسيحيون من معتقداتهم الباطلة المتعفنة ويصل جميع البشر الى نور الحق والحقيقة) .

كذلك نشرت الصحف بعد حرب عام ١٩٦٧ م خبرا يفيد ان المحفل الماسونى البريطانى تقدم بطلب الى بلدية القدس يطلب فيه شراء المسجد الاقصى لاقامة هيكل سليمان مكانه ..

(ص ١٤/١٣ من كتاب (حكومة العالم الخفية) تأليف شيريت سبيريدوفيتش ترجمة مأمون سعيد .

فليفعلوا ما ارادوا   فانهم اهل بدر

فتح أزمير ذريعة لهدم الإسلام والشرع :

فكان حقاً لهم بمثوبة هذا الفتح ان اخرجوا الخلافة عن الحكومة وخرجوا عن الدين ، ولم ينكره عليهم اهل الاسلام ، وزادوا على ذلك ان حاولوا الغاء المحاكم الشرعية – وان وقع منهم احجام ما فى ذلك فيستمهلونه ان امهلهم الله ولقد كفى فى الدلالة على خبث نيتهم مجرد محاولتهم – وهى المحاكم التى كان الاتحاديون اكتفوا بنزع رابطتها من المشيخة الاسلامية ونقلها الى الوزارة العدلية ولم يتجاسروا على الغائها بالكلية فتجاسر عليه اخوانهم الكماليون[٢١] لانهم فاتحوا الازمير ، وكأنهم مأذونون

٢١ – يشير هنا الى كل من (الاتحاديين) و (الكماليين) . والاتحاديون هم أعضاء (جمعية الاتحاد والترقى) ، والكماليون هم أتباع مصطفى كمال أتاتورك ، ثم اجتمع الفريقان على أمر واحد مستندين الى قوة الجيش ، وقد انبعث جمعية (الاتحاد والترقى) منذ عام ١٩٠٩ م فرض سياسة (التتريك) ولو بالقوة الغاشمة ، وأخذت تتحدى الكرامة العربية فى أعز ما لديها من دين ولغة فهيأت هذه السياسة التربة الصالحة لبذور الحركة الانفصالية كى تنمو وتترعرع ، وهذا ما يعرف بـ (**الاتحاد الطورانى**) .

لذلك يبغى التمييز بين فترة حكم (العثمانيين) وبين فترة حكم هؤلاء (الاتحاديين) حيث كانوا أعداء للشعبين التركى والعربى معا كما سيوضح ذلك الشيخ مصطفى صبرى فى كتابه . وكانت الحقيقة البارزة فى تكوين هذه الجمعية انها (غير تركية) و (غير اسلامية) فمنذ تأسيسها لم يظهر بين زعمائها وقادتها عضو واحد من أصل تركى صاف ، فأنور باشا مثلا هو ابن رجل بولندى مرتد ، وكان (جاويد) من الطائفة اليهودية المعروفة ب (دونمة) و (كراسو) من اليهود الاسبان القاطنين فى مدينة سالونيكا . وكان طلعت باشا من أصل غجرى اعتنق الاسلام دينا . أما أحمد رضا – أحد زعمائه فى تلك الفترة – فكان نصفه شركسيا ، والنصف الآخر مجريا ، الى جانب كونه من أتباع مدرسة (كونت) الفلسفية .

(ينظر كتاب الدكتور يوسف القرضاوى : الحلول المستوردة ص ١٥٢) نقلا عن (ستون وتسون)

من طرف المسلمين عامة بمثوبة ذاك الفتح ان يهدموا قواعد الدين التى كانت هذه الدولة الاسلامية موضوعة ومبنية عليها حتى تنسلخ عن كونها دولة اسلامية ، وضمائرهم مطوية من قديم على المروق عن الدين فوجدوا فرصة الجرأة عليه بين اعين المسلمين وظهرانيهم فى خلال التصفيقات والتهانى التى نالوها منهم بذلك الفتح . فان لم يكن القصد هو المروق بحكومتهم عن الدين فاسألوهم ماذا قصدوه من تخلية الخلافة عن السلطة والتفريق بينهما عقب ما حصل لهم بطر الظفر بفتح ازمير وأى حاجة ساقتهم اليه ؟ واحتمال كون السبب الذى الجأهم الى ذلك التفريق استراقة السلطة من آل عثمان الى مصطفى كمال[٢٢] وعدم اجترائهم على

---

٢٢ – وقد ظهر الآن ، لكل باحث محقق منصف ، ان مصطفى كمال قام بتمثيلية محبوكة الأطراف لذر الرماد فى العيون حتى تمكن من الانفراد بالسلطة أخيرا ، فكشّر عن انيابه كما يذكر مؤلف كتاب (الذئب الأغبر) ومن ثم اصبح التقييم النهائى لانتصاراته العسكرية فى الخارج ، وأجراءاته فى الداخل ، انها لم تكن فى حقيقتها سوى تمرده وتنكره للاسلام والأمة ، وحمل لواء الطورانية ومحاولته جعل تركيا جنسا أوروبيا . حدث كل هذا وسط موجة من التزييف الكامل للحقائق واضطهاد لكل معارض على طريقة (هولاكو) و (جنكيزخان.) و (هتلر) – وكل جبابرة التاريخ .

وانقضت (المحنة الكمالية) ولتزيح الستار عن بداية المآسى الاسلامية ، حيث ظلت تتكرر بالتقليد والمحاكاة بصور او بأخرى فى بلاد العالم الاسلامى ، وأخذت الأمة على يد بعض المنتمين لها تقضى على نفسها بالتجارب الفاشلة تلو التجارب . ولكن جاء الشيخ مصطفى صبرى بكتابه هذا ليلفتنا الى انه من المستحيل قلب حقائق الفطرة الانسانية ، أو تغيير حقائق التاريخ ، أو تزييف البديهيات المقررة (وقد ينتصر هذا الزيف الفكرى لحقبة قد تطول وقد تقصر ، لكن النهاية المحتومة هى أن تنهزم الترهات ، وتخلد الحقائق الأصلية التى لا تتأثر بسيف رجل قوى ، أو مزاعم مفكر منحرف ، او افتئات فلسفة عرجاء) .
من كتاب د/نجيب الكيلانى : الطريق الى اتحاد اسلامى
مكتب النور – طرابلس – ليبيا ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢ م

استراقة السلطة والخلافة معاً ليس بشيء ، لان اغتصابهما معاً كان اهون من التفريق بينهما ، لان فيه استهانة بآل عثمان فقط ، وفى تجريد الخلافة عن السلطة استهانة بالدين بواسطة الاستهانة بالخلافة والغائها عن العمل كما سنوضحه ، واستهانة بآل عثمان ايضاً ، مع انه قد تبين انهم لا يجتنبون الاستهانة بهم بما لا مزيد عليه ، وقد احتاجوا اليها فى نزع السلطة عنهم ، ومن استهين به للسلطة كيف لا يستهان به للخلافة وهل هذا الا استهانة بالخلافة ؟

وقول من عارضنى بمقالته فى جريدة (اللواء المصرى) نصرة للكماليين : « ان فى هذا المنطق تضليلاً للعقول والافهام اىّ علاقة بين فصل احدى السلطتين عن الاخرى وبين الانصراف عن الدين الاسلامى ، وهل اذا اخذت الامة سلطة الحكم فى يدها حرصاً على مصلحة البلاد وقطعاً لدابر النكايا والدسائس التى طالما كان مقام الخلافة محوطاً بها واستئصالاً لشأفة شيخ الاسلام السابق وزمرته حتى لا يستعملوا نفوذهم الدينى على الخليفة لتحقيق مآرب واعراض لا تتفق مع الاسلام فى شيء ولا هى فى مصلحة البلاد » .

من لغو الكلام ، يمر بمنطقى الذى هو صخرة الوادى اذا ما زوحمت ولا يحركه عن موقعه فى نفوس أولى الالباب ، لانى ابحث فى تجريد الخلافة من السلطة واوجه انكارى على هذا التجريد والتفريق . فان كان مقام الخلافة محوطاً بدسائس الاسلام[٢٣] السابق فالواجب فى قطع تلك

٢٣ – يعنى نفسه ، ويعبر هذا الرأىعن أقوىالحجج فى وجه الطاعنين فى شخص كل من الحليفة وشيخ الاسلام مصطفى صبرى ، فلو أخلصت النوايا لقام مصطفى كمال بالتخلص منهما وحدهما دون المساس بالخلافة ، ولكن أعماله تفضح أغراضه اذ استهدف نظام الخلافة كله كاطار لوحدة المسلمين وتجسد لتاريخ أمتهم وبما يمثله من تميزها برسالة نيطت بها وحدها – أى حمل حلافة النبوة . ولمن يتشكك فى أهمية

الدسائس تبديل شخص هذا الشيخ وحده او تبديل الخليفة . وهذه غاية لا يتخطى الى ورائها بتبديل قاعدة الخلافة التى اسست فى الشرع مقترنة بالحكومة والسلطة ، ولو كان ذلك التبديل حرصاً على مصلحة البلاد ، والا كان هذا كالقول بتبديل دين الاسلام حرصاً على مصلحة البلاد . وهل غفل الشرع عندما اسس بنيان الخلافة على الحكومة والسلطة عن مصالح بلاد المسلمين ، ثم انتبه الكماليون لما غفل عنه الشرع ان هذا هو الضلال المبين ، وكأنى بهذا الضلال اصل كل خلاف وقع بيننا وبين الاتحاديين والكماليين . ثم انه هل كانت الاحاطة بالدسائس مقصورة على مقام الخلافة مع كون مقام السلطة مأمون الثقة فى ذلك حتى التزم الغاء الخلافة لاستئصال تلك الدسائس دون السلطة .

فصل الخلافة عن السلطة :

ولقد اتى المعارض بالعجب من فضول الكلام ، حيث بحث عن السلطتين ، والحال فى كلامنا فى جعل الخلافة فى طرف والسلطة فى طرف آخر ، فكأن احدى السلطتين فى الخليفة والاخرى فى المجلس

= هذا النظام للمسلمين ندعوه ليقرأ معنا احدى وثائق لورنس السرية حيث يقرر فيها ما يلى (مهما تمخضت عنه هذه الحرب = العالمية الاولى = فيجب ان تكون نتيجتها القضاء نهائيا والى الابد على السيادة الدينية للسلطان التركى)

وإذا سألنا : لم ؟ فسنجد الاجابة فى تقرير مسؤلين انجليزيين يقولان فيه بالحرف الواحد (من حق بريطانيا ان تنظر بعين الاهتمام الى سقوط الامبراطورية العثمانية الذى كان يعنى دعوة خطرة بالنسبة اليها - اى بريطانيا - خصوصا وان هذه الامبراطورية كانت عبارة عن وحدة دينية متماسكة يحكمها السلطان كخليفة للمسلمين ، وزعيم لمسلمى العالم) .

وهذا هو هدف الغرب كله الذى احتفل يوم اعلان الغاء الخلافة ! !

(ينظر « لورنس العرب » لزهدى الفاتح ص ٧٢/٧١)

اذا المرء لم يمدحه حسن فعاله   فمادحه يهذى وان كان مفصحا

ثم ان هذا المعارض زاد فى عجائبه بما يرد كذبه وسخافته على وجهه حتى صفحات الجريدة التى كتب عليها مقالته فقال : « لو ان اولئك الناس انسلوا من ديارنا ساكتين هادئين كما انسلوا اليها لما تعرضنا لهم بكلمة ولنفع فيهم ضعفهم ولاولنا سكوتهم بما فى قلوبهم من حسرة وندم على ما فرط منهم من حقوق مواطنيهم وعلى ما فعلت ايديهم الآثمة بمجد بلادهم لكنهم لم يفعلوا ولم يكن ما قوبلوا به من مظاهر الاستياء[٢٤] كافياً لحملهم على التزام الصمت والسكينة ، بل أبوا أن يغادروا مصر قبل ان الوطنى ، مع ان السلطة واحدة وهى فى المجلس وليس فى الخليفة شيء منها ، الا يرى ان الحكومة الكمالية تقضى باشد الجزاء على من توهمت انه يسعى لاحياء سلطة الخليفة عبد المجيد مثل لطفى فكرى بك المحكوم عليه فى محكمة الاستقلال بحبس خمس سنين ، ولكن المعارض توهم للخليفة سلطة لم يقرها له ساداته الكمالية وبنى كلامه على مقدمة لا نسلمها نحن ولا الذين اراد ان ينصرهم والدفاع عن فعالهم . ولو كان هذا

٢٤ – وانظر أيها القارئ المنصف مناقضة صاحب المقالة لنفسه فى قوله : (لو ان اولئك الناس انسلوا من ديارنا ساكتين لما تعرضنا لهم بكلمة) وقوله : (ولم يكفهم ماقوبلوا به من مظاهر الاستياء) . فيكفيه نفسه فى تكذيب كلامه ورد ملامه فضلا عن سائر المكذبات . وقد امتد اعتداؤهم علينا الى تلك الصبيحة التى فارقنا فيها مصر ، وماقابلناهم بعد بكلمة . ولنورد مثالا فى تلك الاعتداآت التى ما غادرتنا وقد غادرنا بلادهم ولينظره المنصف العزيز النفس الذى يحب لاخيه ما يحب لنفسه : ﴿ المهاجرون الترك . فى طريقهم الى مكة ﴾ ميناء القمح – لمكاتب الاهرام – مر بقطار الساعة السادسة مساء اليوم شيخ الاسلام السابق وحاشيته قاصدين مكة كما ذكره الاهرام فاستقبلهم الكثيرون . وقد علت اصوات الجميع بالسقوط والتصفيق والصفير الى ان قام القطار – الاهرام – السبت ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وفى ذلك اليوم كنت لم اقل بعدُ مقالتى التى كررت البحث عنها منتشرة فى المقطم والاهرام وكانت تلك المقالة اولى حملاتى على المصريين (م.ص) .

الرجل فى تركيا لعاقبته حكومة الكماليين بما عوقب به لطفى فكرى بك رغماً على كونه من انصارهم .

يتركوا فيها اثراً من آثارهم السيئة وقبل ان يلقوا بدسيستهم بين ابنائهم ، على أن الجبن الذى كان ولا زال ملازماً لهم منعهم ان يواجهوا الناس او يخاطبوهم وهم مقيمون بين ظهرانيهم بل أطلقوا أسهمهم وهم على الباخرة بعيدون عن سخط الناس ونقدهم ... » .

سبحان الله الم تكن هذه الشكوى جديرة بان تصدر منا ، وقد لجأنا الى قطر مصر ، لم نفه مدة مكثنا فيها بكلمة ، مع ان نفراً من الصحافيين لم يبرحوا أبواب منزلنا ولا ممر طرقنا ، ونحن فى شغل أنفسنا من متاعب السفر وشدائد الحال ، حرصاً على ان يستنطقونا ، وقد امطروا علينا كل يوم من صحفهم شتيمات وشماتات تظهر عن سوء خلتهم وجبلتهم حتى اجبنا اولئك الظالمين صبيحة مفارقتنا مصر فأن فارقناها بجثماننا فلم نفارقها ببرهاننا ، وفيه كفاية لطالب الحق ان يناظر بحجته لا بشتمته وشجته . ولا يلومننا احد بالجبن ان اجتنبنا المشاتمة والمسافعة فى شوارع اسكندرية ومصر لقاء احزاب من اهليهم موظفين لهذا الشان ونحن غرباء وهل جبن الذين اذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ؟

وما ساغ لنا ادامة السكوت من اول الامر الى آخره كأننا مجرمون ، وكيف نسكت وقد سلكنا من قديم هذه المسالك المحفوفة بالمهالك مخافة ان ندخل فى عداد الساكتين عن الحق . وكنا لم نلبث ان والينا مقالتنا الاول باخريات مدة اشهر مرت علينا بمكة لولا اشارة تلقيناها من صاحب الجلالة الهاشمية تسوقنا الى الكف عن المناقشة ، **ولكنى ارى من اهم الواجبات واقدمها فى هذا الزمان كشف القناع عن بطانة**

الاتحاديين والكماليين[٢٥] وتنبيه المسلمين على خطر يصيبهم منهم ، ولا

---

٢٥ - هم أعضاء جمعية (الاتحاد والترقى) كما تقدم ، ويجمع الباحثون على ان هذه الجماعة كانت تسيّرها اليهودية والماسونية واتخذت منها معول هدم الخلافة العثمانية .
(الصواف : المخططات الاستعمارية لمكافحة الاسلام ص ١٣٠)

وأعضاء هذه الجمعية من طائفة (الدونمة) وأصلهم من اليهود الذين هاجروا من اسبانيا والبرتغال على اثر خروج المسلمين من الأندلس ، فأخذ بعضهم منذ عام ١٦٨٣ م يزعمون الاسلام وكشف بعض الاتراك مخططهم فأطلق عليهم كلمة (دونمه) وهى تعنى (المرتد او الملحد او الزنديق) ويعيش الدونميون بوجهين ، اذ يصلون ويصومون ويحجون كالمسلمين ، ولكنهم فى الخفاء يقرأون التلمود والعهد القديم ويرتلونه بالعبرية ويتسمون باسمين : اسم ظاهر يعرفون به للعامة واسم خفى يعرفون به فى اوكارهم ، ومنهم مصطفى كمال اتاتورك ، وقرة صوه ، وخالده أديب
(عبد الفتاح عبد الحميد : يا مسلمى العالم اتحدوا ص ٨٧/٨٦)
دار الانصار بالقاهرة

أما عن اعتناق اليهود لدين آخر تظاهرا فانه أمر معروف عنهم ومصرح لهم به فى سبيل غايات كبرى ، وقد فعلوا ذلك فى العالم المسيحى وفعل يهود الدونمه ذلك فى العالم الاسلامى .

ونقدم للقارىء هنا احد الوثائق المثبتة لهذه الخدعة ، فقد نشرت مجلة البحوث اليهودية الفرنسية رسالة فى ١٤٨٩/١/١٣ م حيث كتب (شامور) حاخام مدينة أرل من مقاطعة بروفانس الى المجمع اليهودى القائم فى الآستانة يستشيره فى بعض الحالات الحرجة ومما جاء فى الكتاب (ان الفرنسيين فى اكس وارل ومرسيليا يهددون معابدنا فماذا نفعل ؟) .

فجاءه الجواب التالى :

- أيها الأخوة الأعزاء . بأسى تلقينا كتابكم ، وفيه تطلعوننا على ما تقاسونه من الهموم والبلايا ، فكان وقع هذا الخبر شديد الوطأة علينا ، واليكم رأى المرازبة والحاخامات :

- بمقتضى قولكم : ان ملك فرنسا يجبركم ان تعتنقوا الدين المسيحى . اعتنقوه لانه لا يسعكم ان تقاوموا غير انه يجب عليكم ان تبقوا شريعة موسى راسخة فى قلوبكم .

يخص ضرره بالاتراك ، وادنى المضار اعانتهم وتشجيعهم على ترويج مبدئهم اللاديني في بلادنا من حيث لا يشعرون وعدم شعورهم هذا لقد بلغ مبلغاً لا تقبل معذرتهم فيه ، لا سيما بعد ما ابلغتهم نصحي وتحذيري فيهم . وكنت صرفت شطراً من عمري في انذار المسلمين الاتراك ، فظنوا ان البلية لا تعمهم ، ولم يبادروا نهوضاً من هجوعهم حتى ساء صباح المنذرين ، وها انا اليوم اخيف عامة الاسلام من شرهم وشرر اضلالهم . وبعد المسافة لا يكون نافعاً على درك المملة بل مانعاً لادراك المهمة . ومن جوامع الكلم ومنابع الحكم قوله صلى الله عليه وسلم : «**لن يهلك قوم حتى يُعذروا من أنفسهم**»[٢٦]

وقال من عارضني في المقطم[٢٧] بعدد « ١٠٢٦٦ » : (عجباً ثم

– بمقتضى قولكم : انهم يأمرونكم بالتجرد من املاككم ، فاجعلوا اولادكم تجارا ليتمكنوا رويدا رويدا من تجريد المسيحيين من أملاكهم .

– بمقتضى قولكم : انهم يعتدون على حياتكم ، فاجعلوا أولادكم أطباء وصيادلة ليعدموا المسيحيين حياتهم .

– بمقتضى قولكم : انهم يهدمون معابدكم ، فاجعلوا أولادكم كهنة واكليرين ليهدموا كنائسهم .. الخ ..

.. سيروا بموجب أمرنا هذا فتتعلموا بالاختبار انكم بهذا الذل وهذه الضعة التي انتم فيها ستصلون الى ذروة القوة والسلطة الحقيقية .

توقيع : امير يهود القسطنطينيه

(من كتاب حكومة العالم الخفية ص ٢٧)

٢٦ الحديث (لن يهلك قوم حتى يعذروا من أنفسهم)

رواه الامام أحمد وأبو داود

قال السيوطي في (الجامع الصغير) : حسن

٢٧ كانت صحيفتا الاستعمار (المقطم) و (المقتطف) تهاجمان الدولة العثمانية وتشجعان الثوار والمطالبين بالاصلاح في تركيا على نشر المقالات العنيفة في مهاجمتها والتشهير بها . وقد ايد (كرومر) اعضاء حزب (تركيا الفتاة) من الاتحاديين الذين لجأوا الى مصر وأصدروا فيها صحفا تهاجم السلطان عبد الحميد .

الصلة واضحة بين كل المعادين للخلافة العثمانية حيث تربطهم المصالح المشتركة

عجباً يا سماحة الشيخ على حكومة الكماليين لم تعبأ بالخلافة ولن تتضمن تنفيذ الشريعة الاسلامية حتى جردت منها شخصاً موهوماً حكمت عليه بالردة مع انهم الذين نصبوا انفسهم الدفاع عن بيضة الاسلام ، وهل معنى الخلافة انه لا ينفذ الاحكام الا الخليفة وحكومته وان كانت حكومته وراثية وحكومة لم تنزل على ارادة المسلمين فيستبد معهم بامور الناس على رغمهم والله تعالى يقول : (وامرهم شورى بينهم) ويقول : (وشاورهم فى الامر) اللهم ان الكماليين قد اتبعوا الصراط المستقيم والدين القويم فلم يتركوك مع مولاك المخلوع تسترشدون وتأتمرون باشارات الاجانب وتحنون ظهور المسلمين لصعاليك اليونان . وان الكماليين رجعوا الى قواعد الشرع الحنيف فجعلوا اختيار امير المؤمنين بآراء المسلمين لا بالوراثة ولم يجعلوا الخليفة يتبع هواه فيوحى باحلال ما حرم الله وتحريم ما احل ... » .

قوله اولاً : « ان حكومة الكماليين لم تعبأ بالخلافة » . اقول نعم وقد حكمتُ عليهم بذلك قبل ما جهروا باقوال الاستهانة بالخلافة والخلفاء ولو كتب الرجل مقالته هذا اليوم لما جازف بمثل هذا الكلام . ولكنى حكمتُ عليهم بما صدقّنى فيه الزمان استدلالا بانهم لو عنوا بالخلافة لما انتزعوا السلطة عنها ونقلوها الى المجلس الوطنى ثم تركوها مجردة من العمل اعنى السلطة والحكومة فى شخص يسمونه خليفة لا سلطاناً ولا ملكاً ، وليس لهذا الشخص حظ فى حكومتهم ، لا ينصب أحداً ولا يعزله ، ولا يوقع قانوناً ولا يرفضه ، ولا يولى قاضياً ولا ينفذ قضائه ولا يأمر بشىء ولا ينهى عنه ، ولو فعل لكان لغواً ومن فضول الافعال ، اذ لا حكم له

= والعمالة للأجنبى فضلا من العداء للاسلام والمسلمين .
(د/محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر .
جـ ١ ص ٩٢/٩١

على احد .

هكذا نسقوا ادارة الدولة واخرجوا الدين عن الحكومة والحكومة عن الدين ، ولهذا فرقوا بين الخلافة والحكومة ، وكانتا من قبل متحدتين وكانت الخلافة عبارة عن الحكومة الدينية النائبة مناب حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم فى امته(٢٨) ، واذا كانت الحكومة هى القوة العاملة والخلافة عبارة عن اتصاف تلك الحكومة بصفة دينية ، فلا جرم صار اخراج الحكومة عن الخلافة اخراج الحكومة عن الدين ، اذ لم يبق فى الخلافة بعد اخراج الحكومة عنها غير صفتها الدينية . فان انتقلت الحكومة الى ما انتقلت اليه مع صفتها الدينية لزم ان لا يبقى فى الخليفة شىء لا حكومته ولا دينه وان انتقلت الحكومة فقط افترقت عن الدين(٢٩) .

هذا ما ادى اليه نتيجة العقل والمنطق عند حل حادثة الفصل بين الحكومة والخلافة . وان لم يقع من الكماليين شىء مما ذكرنا كما زعمه صاحب المقالة فحديث تجريد الخلافة عن السلطة الذى ملأ اسماع الانام اذن من اضغاث احلام تلاعب بها شيطان الحكومة الكمالية فى عقول اولى الالباب .

---

٢٨ - استخدم الشيخ هذا التعريف جريا على عادة العلماء المسلمين من الفقهاء والمتكلمين .

يقصد بذلك اقصاء الاسلام عن الحكم ، بينما يرى علماء أصول الفقه أن الحكم

٢٩ - هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين وأن الحاكم هو الله سبحانه وتعالى ومعرف أحكامه رسله بما يبلغونه الناس عنه ، وينتج عن ذلك انه لا حكم الا لله . وهذه قضية اتفق عليها المسلمون قاطبة .

محمد الخضرى : أصول الفقه ص ٢١/٢٠ ط التجارية ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢ م

وقوله : « الم تتضمن الحكومة الكمالية تنفيذ الشريعة الاسلامية »[٣٠] اقول نعم ، لانهم نقلوا الحكومة النافذة الى مجلسهم الذى سموه مجلساً وطنيا واختاروها لانفسهم وتركوا الشريعة الاسلامية مع الخلافة فى الخليفة مجردة عن النفوذ الذى ذهب مع الحكومة الى ما ذهبت اليه لان النفوذ يدور مع الحكومة والسلطة . فان لم يتركوا الشريعة فى الخلافة ونقلوها ايضاً من الحكومة كيلا تحرم نفوذها لزم ما قلناه آنفاً من تفرغ الخليفة من الدنيا والدين معاً . والحاصل ان تجريدكل من الخلافة والحكومة عن الاخرى افسدهما جميعاً : اما الخلافة فلانها فى اللغة عبارة عن النيابة ، وفى العرف بمعنى النيابة عن حكومة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أمته . فاذا جردت عن الحكومة أى عما تكون النيابة فيه تذهب الخلافة والنيابة فى الفضاء ولا يبقى معنى لهما ، مثل بقاء الصفة بلا موصوف والعرض بلا محل يقوم به ، او مثل تجرد النوع عن جنسه الذى تتكون

---

٣٠ – كان هذا الاعلان كخطوة مبدئية خشية مصادمة الرأى العام الاسلامى ، وبمعرفة الكماليين لسطوة الاسلام فى النفوس ، اضطروا للتمهيد لمشروعهم بفصل الدين عن الدولة ، فأعلنوا التزامهم بالشريعة أولا حتى تتهيأ الظروف للضربة الأخيرة ، وقد فعلوها فى النهاية .

يقول الشيخ محمد الغزال فى كتابه (ظلام من الغرب) :

ان الجيش التركى الذى طوح الغزاة فى البحر ، كانت مشاعر الاسلام وحدها هى التى تعمل فى نفوسه وصفوفه ، وان مصطفى كمال أرسله السلطان – وكان ياوراً له – ليقود المجاهدين فى الاناضول . وان الامداد والاعوان وآمال المسلمين فى كل مكان كانت تلتقى فى هذا الميدان الحاسم ، حتى ان العوام فى شوارع القاهرة كانوا يسيرون فى مظاهرات تردد نشيداً شعبياً مطلعه :

انهضى يا مصر كى تحمى الهلال   لبى نداء المصطفى الغازى كمال

فلما انتظم الامر له ، قلب ظهر المجن وأرى الاتراك والمسلمين وجها لم يعرفوه من قبل ، وسار فى أمته سيرة لم تربح الى اليوم شيئا يذكر

(ص ٩٤/٩٣ دار الكتب الحديثة – القاهرة)

ماهيته به لان الخلافة نوع من انواع الحكومة، كما ان المشروطية والمطلقية من انواعها ، فكما لا تتصور المشروطية او المطلقية مجردتين عن الحكومة فكذلك لا تتصور الخلافة بعد تجردها عنها . واما فساد الحكومة فلانها عند كونها مقترنة بالخلافة كانت حكومة مقيدة بالديانة الاسلامية ، **اذ لا معنى لكون الحكومة حائزة للخلافة الا كونها نائبة عن حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم ومقيدة باحكام الديانة الاسلامية** . وعند افتراقها عنها تصير غير مقيدة بها البتة لان افتراقها عن الخلافة فهو اما لاشتمال الخلافة على النيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم حتى لا تنوب عنه ، او لتقيدها باحكام الدين حتى لا تتقيد بها ، ليس الا ولا معنى لافتراقها عن الخلافة من حيث اشتمالها على النيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم حتى لا تنوب عنه ، اذ لا يحصل للحكومة من ذلك الاشتمال شيء يضرها او يثقل عليها الا الشرف الذى لا شرف وراءه. فتبين ان هذا الافتراق من حيث تقيد الخلافة باحكام الدين كيلا تتقيد بها ، حتى انهم للتخلص من هذا القيد رضوا بالتخلى عن ذلك الشرف واقتحموا احتمال نكير المسلمين . وهذا ايضاً ما افضى بنا اليه منطقيا فى قضية الفصل بين الخلافة والسلطة نظراً الى مجرد تلك القضية وارغاماً لمن استوصى بها او استخف ببأسها فى الدين . وربما وقع منهم بعد ذلك تصريح بافتراق الدنيا عن الدين[٣١] يغنينا عن هذه الاستدلالات المنطقية ، وان كانت هذه الدلائل اغنى عندنا من تلك الصراحات .

بقى شيء يحتمل ان يتشبث به كاتب المقالة بعد ما ضاقت عليه ارض المناظرة التى انتزعناها من تحت رجليه خطوة بعد خطوة ، ونحن

٣١ – وكانت هذه النتيجة المتوقعة هى كل ما يخشاه الشيخ مصطفى صبرى ، اذ تنبه الى ان ألاعيب الكماليين ما هى الا مقدمات لحصر الاسلام فى نطاق العبادات أو كأمر وجدانى بين الانسان ونفسه واستبداله كتشريع بالقوانين الوضعية الأوروبية .

نزيل هذه الشبهة ايضاً لئلا يبقى فى هذا المقام مجال مقال قائل ، فنقول هناك احتمال ان ينفذ الشريعة الاسلامية التى تولى امرها الخليفة بواسطة المجلس الوطنى الذى انتقل اليه الحكومة ونفوذها ، اذ ليس موقف المجلس بالنسبة الى موقف الخليفة كاحد المتخاصمين بالنسبة الى الآخر . وهما متعاضدان لا متضادان . لكن لنا ان نقول بعده وقد فرضنا كون المجلس والخليفة متفقين : خصت الحكومة التى هى مركز النفوذ بالمجلس واخلى الخليفة عنها عند توزيع القوى ، بدون الفرق بين شخص وشخص يقوم مقام الخلافة ممن اختاروه كعبد المجيد او امتاروه كوحيد الدين . هكذا اقتسموا القوى وكان امراً مقضيا فى التشكيلات الاساسية الجديدة رسما وعهداً . فلنفرض أن الخليفة والمجلس متفقان وليكن الحكم والنفوذ فى يد احد المتفقين ، فهل لا يكون الآخر كالطفيلى يجنب حليفه ، ان شاء يرفق عليه ويهتم بشأنه وان شاء يخذله ويذره على هوانه . على ان اطلاق اسم المتفق الحليف على هذا الطرف المتنازل عن حقوقه لفظ لا معنى له ومن قبيل الاغفال الذى يستمال به قلوب الاطفال . فمتى جعل من تولى الخلافة الدينية غير من بيده الحكم فى تقسيم القوى فمجرد هذا الاقتسام كاف فى مؤامرة المقتسمين على ضد الدين ، كيفما جرى الحال بينهما من وفاق او شقاق ، والذين اطمأنوا بموقف عبد المجيد فى مبدأ قبوله الخلافة المجردة عن السلطة بناء على الوداد والوفاق التام بينه وبين الحكومة الكمالية وقتئذ احسبهم احسوا خطأهم فى اطمئنانهم كلما مر يوم عليهم وعلى عبد المجيد والكماليين .

ويقرب من هذا ما اتخذته الصحف[٣٢] المصرية غاية افكارها فى تأويل

---

٣٢ – كثيرا ما كان يحمل المؤلف على الاتجاهات التغريبية فى الصحافة التى كانت تديرها الجهات الاستعمارية واعوانها كالمقطم والمقتطف ، ووصف صحافة مصر بأنها منحرفة عن الثقافة الاسلامية الى الثقافة الغربية .

هذه الخطيئة الكمالية ، وهو كونها عبارة عن تفويض الخليفة السلطة والحكومة الى المجلس وتوكيله اياه . ولك ان تزيد عليه وتكمله بقولك : « كما ان المشروطية اى الحكومة الدستورية كذلك من حيث ان الخليفة كان يفوض امر الاجراء فيها الى وزراء الدولة ، والاجراء هو الحكومة والسلطة بعينها ، فمتى كانت الحكومة الدستورية مشروعة فما فعلوه من فصل الخلافة عن السلطة يلزم ان لا ينازع فى مشروعيته ايضاً » والجواب ان هذا قياس مع الفارق الجلى ، وذلك لان الخليفة فى الدستورية يفوض وكالة الاجراء الى الوزراء مع بقاء الاصالة فى نفسه وهو مختار ومستقل فى بداية تفويض الوكالة من حيث ان نصب الصدر الاعظم وشيخ الاسلام بيده يختارهما ممن شاء ، وكذا نصب سائر الوزراء بدلالة الصدر الاعظم ، وسيطرة البرلمان عليهم من حيث ان له أن يضطرهم الى الاستقالة بنزع ثقته عنهم نفوذ منفى لا يؤثر فى تعيين احد للصدارة او الوزارة . والخليفة فى الدستور مختار وذو استطاعة ايضاً بالنظر الى النهاية لتمكنه من فسخ البرلمان ، وهو فيما ابتدعه الكماليون بخلاف ذلك كله ، وما انتقل منه الى المجلس الوطنى ليس بعبارة عن وكالة الاجراء بل اصالته ، حتى لم يبق فى الخليفة شيء يستدرك به ما فاته .

ولا يقاس ايضا ما فعله الكماليون فى الخلافة بحالها فيما سبق فى اعصر الخلفاء المستضعفين بناء على ان سلطة الاجراء انتزعت من ايديهم الى ملوك وامراء مع بقاء الخلافة فيهم . فنقول ان هذا من قبيل جعل الباطل مقيساً عليه . ثم الفرق واضح من وجوه :

أما **أولا** فلأن اولئك الملوك كانوا جعلوا الخلافة لانفسهم مع السلطة

= (مصطفى صبرى : القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون ص ٤١)

من اجل الرغائب لو امكن لهم ذلك من حيث حيازتهم بشرائط الخلافة عند انفسهم وعند المسلمين لا سيما شريطة القريشية(٣٣) البارزة فى الانظار مع قيام رجال متوارثيها من آل عباس الذين هم من اسرة قريش ومن سنامها ، والمسلمون يومئذ غير مستأنسين بخلافة غير قريشى . والحال ان الكماليين أخذوا السلطة لزعيمهم وتركوا الخلافة لعدم رغبتهم فيها لا لعدم مساعدة المسلمين لهم فى ذلك ، ولو رامها مصطفى كمال لنفسه لسارع المسلمون المؤمنون باستحقاقه للسلطنة فى تصديق استحقاقه للخلافة ايضاً(٣٤) ، وكيف يستكثرونها لمن سموه بطل

---

٣٣ – يأتى الاستدلال باثبات شرط القريشية عن طريق الحديث (الائمة من قريش ما بقى منها اثنان) ثم ثبوت احتجاج ابى بكر وعمر رضى الله عنهما به على الانصار فى اجتماع السقيفة فأذعنت عند سماعه . ويميل شيخ الاسلام ابن تيمية الى التغاضى عنه عند توافره ويرى أن من الفضائل التى يحض عليها الاسلام التباعد عن الفخر كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم (**انه اوحى الى أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغى أحد على أحد**) السياسة الشرعية ص ١

ويتساءل الجوينى (فماذا نفعل إذا تعذرت رعاية النسب ؟) .

أجيب على هذا بانه ليس من مقاصد الخلافة الاعتزاز بالنسب ، فلا ينبغى ترك امور المسلمين فوضى ونظل مترقبين قرشيا (بينما الخلق يتهاوون فى مهاوى المهالك ... فاذا عدم النسب لا يمنع نصب امام ثم ينفذ من احكامه ما ينفذ من احكام القرشى)

غياث الامم فى التياث الظلم ص ٢٢٦

ط دار الدعوة بالأسكندرية

٣٤ – ربما يعتمد المؤلف على واقعة رفض مصطفى كمال اقتراح نصبه خليفه ، فقد التمس بعض المعتدلين منه ان ينصب نفسه (خليفة) ، وجاء من الهند ومصر وفدان يكرران الرجاء ، لكنه رفض قائلا (فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب ان يذهبوا ، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب ان نستبدل بها محاكم وقوانين عصرية ، ومدارس رجال الدين يجب ان تخلى مكانها لمدارس حكومية غير دينية) .

ارمسترونج : مصطفى كمال (الذئب الاغبر) ص ٢٠٩/٢١٠

الاسلام ومنجى مجده ولم يستكثروا له ولاعوانه استهانتهم لمقام الخلافة مع انه لا يرى فرق بينه وبين رجل من آل عثمان فى اوصاف الخلافة ، وجودا وعدما ، سيما بعد افساد سمعتهم عند المسلمين بانواع الدعاية (بور بغنده) وقبائح السعاية . لكن الكماليين نقلوا ما احبوه من السلطة الى من احبوه ، وتركوا ما كرهوه من الخلافة فيمن كرهوه . **نعم انهم لم يلغوها دفعة تحرزا عن انكار عالم الاسلام فى الخارج وتمشيا على قاعدة التدريج** ، ولئلا يستفيد منها حكومة من الحكومات الاسلامية مع كونها مما يكرهونها لحكومتهم .

واما **ثانيا** فلأن هؤلاء الملوك الماضين كانوا يحتاجون الى تقلد النيابة والوكالة عن الخلفاء رسما وصراحة بحيث لا تعد حكوماتهم صحيحة ولا مشروعة بدون تلك النيابة والوكالة وكأنهم منصوبون من قبل الخلفاء . ولا وكالة فيما نحن فيه ولا نصب ، بل الخليفة عبد المجيد منصوب مصطفى كمال بالعكس ، ونحن نقدر على ابراز كثير من السجلات التاريخية الناطقة لتلك النيابة والوكالة ، ولا يقدر من ناظرنا على ابراز وثيقة رسمية مكتوبة موقعة من طرف الخليفة لوكالة مصطفى كمال والمجلس الوطنى ونيابته عنه ، كما انا غير خائفين من احتمال تكذيبهم ايانا بتدارك تلك الوثيقة بعد ما سمعوا منا هذه الكلمات بناء على ما سنذكره فى الوجه الثالث :

واما **ثالثا** فلأن وكالة الاجراء فى عهد الخلفاء المستضعفين كانت تحال الى الملوك والامراء حال كونها وكالة اجراء الاحكام الشرعية كما هو المنصوص فى السجلات التاريخية لتلك الوكالات وكيف يقاس على ذلك انتزاع الحكومة الكمالية من الخلافة لكيلا تتقيد بالديانة ، اى لكيلا تُجرى الاحكام الشرعية .

واما **رابعاً** فلأن ما مضى فى تلك الادوار من افتراق السلطة عن

الخلفاء كان وقوعه طيلة التاريخ على وجه التغلب العادى العارى عن قصد تفكيك الدنيا عن الدين والغاء ما له عليها من الحكم والنفوذ كما وقع اليوم بذلك القصد الخبيث الذى يرمى الى الخروج على دين الاسلام اكثر من الخروج على الخلفاء .

تقليد الثورة الفرنسية :

واما **خامساً** فلانهم قلدوا **فيما افتعلوا بنا الانقلاب الفرنسى الكبير القاضى بتفريق الحكومة[٣٥] عن الكنيسة ، يدل عليه تصريحهم بفصل الدنيا عن الدين** . وأكثر المسلمين وعلمائهم لما لم يعرفوا ذاك الانقلاب ولم يشتغلوا بدارسته لم يشخصوا مغزى الفصل بين الخلافة وبين الحكومة من أول الأمر . وما سبق فى تاريخ الخلفاء فهو بمعزل عن مبادىء الانقلابات الزمنية .

اما **سادساً** فلان اولئك الملوك كانوا بسبب تلك النيابة خلفاء عن

---

٣٥ – ينبه الشيخ مصطفى صبرى الى خطأ المقارنة بما حدث عقب الثورة الفرنسية لملابساتها الخاصة ، فقد كان الصراع فى اوروبا ضد الكنيســة للتخلص من نفوذها على الملوك والامراء والعلماء وقتذاك مثل اذلال البابا جريجورى السابع للامبراطور هنرى الرابع لاختلافهما على حق تعيين الاساقفة على اقطاعياتهم ، فأعلن حرمانه فاضطر الامبراطور الى الانتظار ثلاثة ايام متدثرا بالخيش وهو حافى القدمين وسط الثلج فى فناء قلعة تائبا .. وكان التعذيب فى محاكم التفتيش لكثير من رواد علم الطبيعة وعلم الكيمياء وعلم الفلك بتهمة الخروج على تعاليم الدين او ممارسة السحر الأسود . فظهرت الكنيسة بذلك سدا بين اوروبا والتقدم ، وظهر العلماء بمظهر الاستشهاد فى الدفاع عن مبادئهم وآرائهم حتى الموت أتاح الفرصة لدعاة التحرر الفكرى ، فهدموا الكنيسة وهدموا معها الدين ، فتحقق فصل السلطة الدينية ، وانكمش نفوذ البابا فلم يعد يجاوز طقوس التعميد والصلاة والزواج والجنائز ، واصبحت شئون الدولة وتدبير نظام المجتمع فى يد رجال السياسة .
(د/محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر
جـ١ ص ٢٥٤/٢٥٥

الخلفاء ، ففيهم السلطة والخلافة معا ، وقد تحقق بذلك حقهما من عدم قبولهم الفرقة ، وان كانت الخلافة المتصلة بالسلطة هنالك خلافة بالواسطة ، بل الخلافة انتقلت بالفعل إلى من تعهد ان يفعل فعل الخلفاء من اقامة الاحكام الشرعية ، وما بقى فى الخلفاء فعبارة عن الاسم البحت ، اذ لا تنفك الخلافة عن الفعل وماهيتها المتضائفة التى بمعنى النيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فيما فعله لمصالح امته تأبى الانفكاك عن الفعل الذى تحصل به النيابة ، ولذا قال الله تعالى : (يا داود إنّا جعلناك خليفة فى الارض فاحكم بين الناس) من آية ٢٦ (ص) . وبالنظر إلى هذا الأصل الذى لايجوز اهماله كانت خلافة هؤلاء الملوك اقرب الى الصحة من خلافة الخلفاء الفارغين عن العمل ، ولهذا ايضاً حكمنا فى مقالتنا المنتشرة قبل هذا بسنة فى المقطم والاهرام بعدم خلو الحكومة الاسلامية اية حكومة كانت عن الخلافة ، وسنزيد الكلام عليه . ثم لا يخفى على القراء انه لا يجرى شيء مما ذكرنا هنا لحكومات الملوك الاسلامية الماضية فى حكومة مصطفى كمال الآبية قبول نيابة القيام بالاحكام الشرعية قطعاً .

وبقى ما تمسك به بعض الصحف الكمالية المنتشرة فى انقرة باقلام من قام مقام العلماء مثل جلال نورى بك فى اصلاح هذه المسألة ، وهى مما افسده الدهر كدماغ جلال نورى بك : « ان هناك وظائف للخلافة لا الخليفة ، وان الوظائف التى نصت عليها الكتب الصحيحة هى وظائف الأمة لا الخليفة ، اذ لا يوجد نص بشأن الافراد ، وان كلمة (اولى الامر) صيغة جمع ، واننا (الترك) لانتنزل الى اقتفاء آثار الخلفاء الامويين والعباسيين .. » يعنى فى التزام الامام المنفرد ، وسكت عن الخلفاء الراشدين مع انهم ائمة منفردون ايضاً ، تسترا فى استحقارهم مع الامويين والعباسيين وهذا الرجل تقاصر عن شجاعة اخيه الذى صرح فى

مؤتمر (لوزان) عند مناقشة قضية الاقليات الغير المسلمة ، بان حكومة الاتراك اليوم حكومة لا دينية ، فلا وجه لقضية الاقليات التى يغاير دينهن دين الحكومة ، كما انتشرت هذه الواقعة فى جريدة (طنين) بعدد ١٧ وتاريخ ٢٣ ديسمبر ٣٣٨ وهى حسبى مصدقة لدعواى التى اجريت عليها فى مقالتى الأولى وفى كتابى هذا فى شأن الاتحاديين الكماليين ، ومكذبة لمدافعات المصريين عنهم (قد بدت البغضاء من أفواههم وماتخفى صدورهم أكبر) آل عمران أية/١١٨ . ولنسلم أن الوظائف للخلافة لا الخليفة وهى وظائف الأمة ،٠ فالأمة ان شاءت فوضتها الى شخص واحد وان شاءت فوضتها الى جماعة كاعضاء المجلس الوطنى ، ولكن لا ادرى أنا ماجدوى هذه المدافعات فى فصل الخلافة عن السلطة ، لأن الوظائف ان كانت للخلافة فيلزم أن لا تنفك عنها ، والخلافة لا تنفك عن الخليفة ينتج أن الوظائف لا تنفك عن الخليفة فهناك أمور ثلاثة : الوظائف والخلافة والخليفة ، لا ينفعك بعضها عن بعض فاذا كانت الوظائف للأمة وهى وظائف الخلافة ومنحها الأمة للمجلس الوطنى صارت الخلافة أيضاً للمجلس وصار الخليفة اياه نفسه ، وهذا خلف بالنسبة إلى بقاء الخلافة فى عبد المجيد ، وكونه خليفة وتفريق الخلافة عن السلطة . والذى يؤدى الى خلاف مفروضاتهم ، هكذا منطقهم السخيف فان خطتهم اللادينية لا يمكن أن تؤيد بالمسانيد الدينية .

وبهذا التحرير يسقط ما قاله خليل خلقى افندى نائب (سعرد) والياس سامى افندى نائب (موش) وكتب قولهما بعض صحف الاستانة من انه : « لا يقاس زماننا بزمان الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم وهم بانفرادهم كانوا اهلا للقيام بوظائف الخلافة متصفين باوصافها وكانوا عاملين بالمشورة غير مائلين الى الاستبداد برأيهم ، ولا يوجد فى زماننا رجل يستجمع اوصاف الخلافة ويؤتمن فى القيام

بوظائفها غير عادل عن احكامها وشرائطها » .

لأن بحثنا ونزاعنا معهم ليس فى كفاية شخص واحد فى امر الخلافة او عدم كفايته فى زماننا حتى يلزم تفويضها الى جماعة ، بل البحث كله فى تجريد الخلافة عن السلطة والتفريق بينهما سواء كانت الخلافة فى شخص او جماعة ، فهذا التفريق ادى الى انسلاخ الحكومة عن الصفة الدينية ، وأوجب تبعيد الشريعة الاسلامية عن ساحة التنفيد الى حضيض الاهمال فى ضمن تبعيد الخلافة عن تلك الساحة كما اوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه . وقضية عدم القيام بوظائف الخلافة فى زماننا وركون الخلفاء الى الاستبداد مسائل أخرى نتكلم عليها فى غير هذا الموضع . والذين اخرجوا الخلافة عن وضعها الاول لم يفعلوا ما فعلوه احتراماً للخلافة واعظاماً لشأنها عن ان يقوم وظائفها شخص واحد ، الا يرى انهم تركوها فى شخص واحد ايضا ، وهو عبد المجيد ، بل فعلوا ذلك اعراضا عن الخلافة واستهانة بها وتطهيراً للحكومة النافذة عن تدخلها ، فهم حصروا الاهتمام بالحكومة ، حيث ارادوا استقلالها عن الخلافة وحيث كانت هى التى نقلوها الى جماعة لا للخلافة فصنيعهم ينقض كلامهم لا ينطبق بصنيعهم والنائبان المذكوران فى صدد توجيه ما فعله سادتهما الكماليون من نزع الحكومة عن الخلافة ونقلها الى المجلس الوطنى ادعيا عدم كفاية الشخص الواحد فى زماننا لوظائف الخلافة ، فكأنهما قالا : « ولهذا نقلت الخلافة الى عهدة جماعة وهى اعضاء المجلس الوطنى » يعنى ان نتيجة مدعاهما المنطقية ان يقولا هكذا ، مع ان المنقول اليهم انما هى الحكومة لا الخلافة ، وهما ابانا عن مصير الحكومة على ظن انهما ابانا عن مصير الخلافة فالتبست عليهما الحكومة بالخلافة ، والذى اوقعهما فى هذا الغلط الصريح عدم انفكاك الحكومة عن الخلافة وعدم وجود وظائف

للخلافة غير وظائف الحكومة ، فانطقهما الحق على وجه يكشف عن باطلهما[٣٦] .

فان قيل ان الخلافة اخرجت قدما فى الدولة العثمانية عن اصلها لأن خلافتهما صورية قائمة بالتغلب لا حقيقية ، وان اكثرهم غير متحلين بشرائطها ، دعوا شرط القريشية المفقودة فى جميعهم ، فلا يستعظم ما افتعله الكماليون فيها من التغيير ، بل ان الحق يقال كما قال الشاعر التركى[٣٧] :

أول نه ايدى نه اولدى بيلمم ؟

قلت كلا ، ان الفرق عظيم وحقيق بالاستعظام جدا بين ان يعد الخلافة مما يتنافس فيه المتنافسون ، حتى يدعى من لم يستجمع شرائطها من ذوى السلطة أنه أهل لها ، ويدعى القيام بوظائفها من يكون مقصراً فيها . فهذا مع كونه مبنياً على الادعاء الغير الموافق لنفس الأمر بل عبارة عن تغرير الأمة يدل على أن مكان الخلافة بالنظر الى العقيدة الراسخة فى نفوس المغرر والمغررين فى غاية الرفعة والشرف من حيث اختصاصها بالرئاسة الدينية والنيابة عن رسول الله صلى الله عليه

---

٣٦ واعلم ايها القارىء ان الذين يعارضوننا باستبداد الخلفاء وتحكمهم على الامة ويحذرنها عنهم ويبذرون الكلام فى ذلك البحث مثل خليل خلقى والياس سامى هم الذين يسارعون فى الانضمام الى جانب كل مستبد فى اوانه ، وان اكثروا فى مذمة الاستبداد الذى مضى وقته ، فما هم باعداء الاستبداد وان انذروا الناس به بل اوليائه الخاصة وخدامه المتدربه . فاذا فتشت عنهم رأيتهم فى زمن الاتحاديين مع انور وطلعت وجمال ، واليوم مع مصطفى كمال ، من حيث انه المستبد الغالب على محمد الوحيد وعلى عبد المجيد ، وقبل اعلان الدستور احسبك تجدهم بين أنصار عبد الحميد ومداح طريقته . فرحم الله المسلمين ووقاهم شر كل منافق ذلق اللسان يدور مع الزمان . (م . ص) .

٣٧ – الشيخ غالب المولوى فى معراجيته . ومعناه « ماذا كان قبل فما صار بعده ؟ » . (م.ص)

وسلم فى حكومته ، فكيف تقاس هذه الحالة العقلية باعتقاد كون الخلافة مما ينبغى ان تعرض عنه الحكومة وتبعدها عن ساحتها ، ولا علة لهذا الاعراض والتبعيد غير كونها متضمنة لتلك الرئاسة والنيابة . هذا ، والعياذ بالله تعالى ثم العياذ به من العقيدة الثانية ومن قياسها بالعقيدة الاولى . وسيجىء منا زيادة تفصيل تتعلق بهذا البحث .

مذهبه فى الخلافة :

ولابد ان انص هنا على ما هو مذهبى فى الخلافة والخليفة : وهى ان الخلافة ليست عبارة عن صفة تمتاز بها احدى الحكومات الاسلامية بل هى عبارة عن كون حكومة ما نائبة مناب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى القيام باحكام الشرع الاسلامى ، فلها ركنان حكومة ونيابة ومتى[٣٨] فقد احد الركنين مثل الحكومة بلا نيابة كما وقع فى حكومة انقرة او النيابة بلا حكومة كما وقع فى نيابة عبد المجيد فقدت الخلافة ، لانه يكون بمنزلة وجود الكل بدون الجزء ، وهو محال . ولأجل أن حقيقة الخلافة عبارة عن ذلك قلنا فى مقالتنا الاولى التى كررنا البحث عنها ان صفة الخلافة موجودة فى جميع الحكومات الاسلامية المستجمعة لشرائطها على قدر الامكان وان كان العرف العام على امتياز واحدة معينة من تلك الحكومات بها ، لأنه إذا كانت هناك حكومة مع المراعاة بشرائط الحكومة الاسلامية ووظائفها فلا جرم توجد فيها النيابة التى ذكرنا ،

---

٣٨ – تقيد المؤلف بالتعريف الصحيح المتفق عليه بين علماء المسلمين عند حديثهم عن الخلافة حيث يعرفها الماوردى بانها (موضوع لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا) الاحكام السلطانية ص ٣ .

وحقيقة هذا المنصب عند ابن خلدون انه (نيابة عن صاحب الشريعة فى حفظ الدين وسياسة الدنيا تسمى خلافة وامامة ، القائم به خليفة واماما) المقدمة ص ١٣٢ ط التجارية .

وهى عبارة عن الخلافة بعينها . فاللازم فى تحقق الخلافة رعاية الحكومة لشرائطها الاسلامية فيكون اتصاف الحكومات الاسلامية بالخلافة على قدر تلك الرعاية ، وهى أى الخلافة لا تكتسب باعتبار المعتبر كالوراثة أو التوجيه من قبل شخص أو جماعة .

فان قيل ، وجود الخلافة فى جميع الحكومات الاسلامية يستلزم تعدد الخلفاء مع ان فى جواز تعددهم كلاماً . قلنا عدم جواز التعدد انما هو من جهة مزاحمة كل من الحكومات الاسلامية بالاخرى فتنتقص قوة الكل او لا يتكون شىء منها رأسا ، يعنى ان المحذور فى تعدد الخلفاء انما نشأ من تعدد الحكومة التى تتضمنها كل خلافة وهى التى لا تقبل التعدد اذا خليت وطبعها لا الخلافة الصرفة . الا يرى ان العلماء مورثة الانبياء(٣٩) على كثرتهم ، وانما الآبية عن التعدد هى الخلافة المقترنة بالحكومة ، وبذلك الاقتران تمتاز خلافة الخلفاء من خلافة العلماء . فاذا جاز تعدد الحكومات الاسلامية ، بل كان ذلك ضرورة ببعد الشقة ولم يمنع التعدد تكوّن كل منها برأسها فلا ما نع اذن من تعدد الخلافة والخلفاء . نعم ان الاصوب والانفع اتخاذ واحد منهم خليفة اعظم يعم نفوذه عليهم ويكون رأيه واجتهاده آخر مرجع لتوحيد الكلمة بين المسلمين وتحديد الخلاف .

---

٣٩ - جزء من حديث أورده ابن رجب فى رسالة له فى (شرح حديث ابى الدرداء فيمن سلك طريقا يلتمس فيه علما) ، فقال : (أخرج الامام احمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى كتبهم ان رجلا بلغنى انك تحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : أما جئت لحاجة ؟ قال لا قال اما قدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من سلك طريقا يلتمس فيه علما سلك الله له به طريقا الى الجنة وان الملائكة تضع اجنحتها لطالب العلم رضاء بما يطلب،وان العالم ليستغفر له من فى السموات والأرض حتى الحيتان فى الماء . وفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ، وان العلماء ورثة الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ، وانما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذه بحظ وافر) .

فى المسائل الاجتهادية ، والكلام على انه اهل للاجتهاد كما هو الواجب . وهذه الامامة والخلافة المتصورة على وجه يحيى به معناها الصحيح هى التى اتمناها مع الاستاذ السيد رشيد رضا ، ولكن لا ادرى هل يتيسر لهم ذلك ، وحالهم كما نرى ؟ !

واما ما قاله كاتب المقالة التى نقلنا فيما سبق بعض فقراتها من المقطم من ان الكماليين جعلوا امير المؤمنين بآراء المسلمين لا بالوارثة فكذب فاحش بجميع كلماته ، إذ لا امير للمؤمنين بعد نزع الامر منه . وما آراء المسلمين بآراء شرذمة اكثرهم لا يؤمنون بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وهل تدرى[٤٠] كيف انعقد مجلسهم بانقرة وكيف انتخبتهم الامة ولا يدريهم الاناضول التى هى محيطهم الادنى ؟ وقوله لا بالوراثة من تتمة الكذب ، وقد اراد الرجل بتكرار الوراثة تعريضاً بى ، والحال انى لم التزم فى مقالتى الخلافة الوراثية ولم آخذ الكماليين بخرق عادة الوراثة لانهم سلكوا طريقها اواستخلفوا عبد المجيد من محمد السادس وهو الذى يليه على مقتضى قاعدة الوراثة الجارية فى آل عثمان . ولو عدلوا الى خلافة أحد ليس من آل عثمان كمصطفى كمال مثلاً وكان أهلاً لها ولم يكرهها من حيث كونها صفة دينية واعطوه نفوذها وحقوقها لما انكرت عليهم

---

٤٠ — لا شك ان الشيخ مصطفى صبرى كان على بينه من أمور الانتخابات التى اجريت لتكوين هذا المجلس ، وكان من عادة مصطفى كمال التدخل فى تشكيل المجالس حسب خططه لاتخاذ أعضائها عوناً فى تنفيذ قراراته .

وكانت الانتخابات — كما يصورها ارمسترنج صاحب الكتاب المدافع عن اتاتورك كانت تصويرا لعدة مهازل تحمل فى طياتها دكتاتورية اتاتورك واستهانته برغبة الجماهير وتهديده لمعارضيه بالاغتيال . وكانت نتيجة هذه المسرحية ان جاء باعضاء يخضعون لارادته ولا يملكون معارضته حيث أخذ يسوقهم بسلاحى الرغبة والرهبة .

(ينظر كتاب ارمسترنج « مصطفى كمال — الذئب الأغبر » .

ص ٢٠٥ حزب الشعب والسلطة المطلقة ص ٢٠٩ اغتيال خصومه

ذلك . وأنا لا أنكر أيضاً خلافة عبد المجيد ولا اعترض عليه لشخصه ، بل اعترض على تنازله عن السلطة والحكومة اللتين لا يجوز تخلى الخليفة عنهما ولا تبقى الخلافة بدونهما . ولم ابر كلامى فى مقالة من مقالاتى على معاضدة شخص من أشخاص الخلفاء ومعاندة آخر لأن مكان الشخص يسع المناقشات ، بل تكلمت بتمحيص النظر فى مفهوم الحكومة والخلافة ومقتضى العقل والشرع[41] فان كنت فى

---

٤١ — وكما ان التزامى واهتمامى لا يتعلق بشخص معين من اشخاص الخلفاء فلو انحصر بغى الكماليين وعدوانهم على ذلك الشخص المعين لهان الامر ولأمكنهم يتأولوا صنيعهم بخلع خليفة وبيعة آخر . ولكن ما فعلوه كما قلت فى مقالتى الاولى خلع الخلافة نفسها وعزلها عن حكومتها . وليس هذا ايضا عزل الخليفة عن حقوقه حزما واحتياطا من الامة فى شخص الخليفة كيلا يستطيع الى استعمال ما حازه من القدرة والنفوذ فى هوى نفسه غير مصالح الامة ، لان ذلك الاحتمال يجرى ايضا فى المجلس الوطنى او شخص مصطفى كمال ممن نقلت اليهم الحقوق المنتزعة عن الخليفة ، فأى قوة تمنعهم من سوء استعمال القدرة المودعة الى ايديهم ، فان كان المانع رقابة الامة فلتكن هى مانعة منه حال كون القدرة باقية فى يد الخليفة .

هذا ، ومن يخالنى ملتزماً بنصرة الخليفة محمد وحيد الدين ومتعصباً له ضد عبد المجيد فمنشأ غلطة التزامى بنصرة الخلافة التى كان السلطان وحيد الدين هو الذى ثبت فى الاحتفاظ بحقوقها ولم يتنازل عنها الى ان ايقن الخطر على نفسه فبرح عرشه وقصره وبلده الذى ولد فيه ورضى ان يحرم نفسه حظوظها ولم يرض ان يحرم الخلافة حقوقها ، بخلاف عبد المجيد ، فانه صالح الكماليين على تعطيل الخلافة لينالها فكان كالقابض على الماء لم يحصل على غير البلل ، وسار مثلا فى اضاعة كرامة الخلافة بل اضاعتها بأرومتها ، فلقد سن سنة سيئة عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة .

وجهاد السلطان وحيد الدين ضد مبدأ الكماليين فى تجريد الخلافة عن السلطة وعدم استسلامه اليهم محمود جداً وبالغ الى حد الغاية من الاحسان ، وهو غنى عن البراءة والاعتذار من جهة معاداته الكماليين والاتحاديين ، وانما احتياجه الى ذلك من جهة انه لم يراع معاداتهم حق رعايتها متوجها اليها بكله متحاملا عليها بكلكله ، فعاملهم معاملة من لم يستكمل سوء ظنه بهم وابقى لاحتمال مجيء الخير منهم بابا =

شك مما ذكرنا فارجع البصر كرتين الى أية كان من مقالاتى حتى

مفتوحا ، فتركهم مسلطين على عباد الله المسلمين فوق تسلطهم على غيرهم وافات فرصة انقاذ البلاد والعباد من شرورهم وفتنهم مع كون تلك الفرصة ثمينة جداً لا يجود الزمان بمثلها ولا نتمنى ان يجود به ، مندمجة فى ضمن مغلوبيتنا العظيمة فى الحرب الكبرى اندماج اليسر فى العسر اللذين جعلهما الله تعالى بلطفه قرينين ، وجعل عظم احدهما على قدر عظم الآخر . وللانسان فى ديارنا الوان : فمن ظلوم منهوم لا يشبع الدماء التى سفكها ، ومن حليم يتجنب قتال القاتلين الظالمين حين ما ظفر عليهم مخافة ان يتشبه بهم ، ثم ينهض الظالمون فيستمرون فى جناياتهم ويسفكون من دماء المظلومين اضعاف ما اجتنب من دماء الظالمين ، ويتكرر الحال على الفريقين اى بدال الجدال بينهما مثل السجال ، وفى نتيجة كل دور يزداد الظالمون قوة وغيرهم ضعفا ، لما بينهما من فرق السيرة . فاذا كان من لا يظلم الناس يُظلم فما ظنك بمن يرحم من لا يرحم ، ولقد احسن القائل :

ان الذين نسوا برامة عهدنا سعدوا واوفانا به اشقانا

وذنوب السلطان وحيد الدين فى مسامحة الكماليين مما لا تعفوها له أرواح مظلوميهم فلئن عفت فيوشك ان لا تعفوها له روح الاسلام التى بغوا عليها وقد رام المسكين من فرط حسن نيته ان يحيط بكلا طريقى السياسة ويمكر الانجليز فجرى معهم بالسلم والاعتدال وبعث مصطفى كمال حتى يعد فى الاناضول قوة تقاومهم على اقتراحاتهم فان نجح طريق السلم فهو طريقه ، وان نجح طريق المقاومة فهى طريقة من بعثه وواضعه فى ذلك وناجاه ، فعاقبه الانجليز وعارضه فى امر المكر فطلب عزل مصطفى كمال من وظيفته واستعاده من الاناضول ،، والنجليز يومئذ محتل الاستانة عاصمة بلادنا بطِر بباكورة ظفره علينا فى الحرب الكبرى وسخطه المتولد منها متفق الكلم مع حلفائه فى ذلك ، فتعلل السلطان وتبطأ مدة شهرين حتى ا ضطر الى تنفيذ ما اقترحوه عليه فلم يستجبه مصطفى كمال بل خرج عليه ، والسلطان لم يكترث له فكأنه كان لا يؤمن بصحة الخروج عليه ويرجح ان يوجد فى الاناضول قوة عسكرية معدة لخدمة الوطن . ثم اقترح الانجليز حل تلك القوة القائمة الجامحة وازالتها حتى لا تقوم بامرها الدول بجنودهم ، بناء على احكام هدنة (مندروس) وهى كانت تريد ان تمشى على الاستانة لطرد القوات الاجنبية المحتلة بها منها وكانت وقتئذ لا تكاد تستطيعه ، بل لاتمام قضية الخروج على السلطان ، فتساهل فى التحامل عليها والاهتمام بنكايتها ، والدليل على ذلك أن الحكم على مصطفى كمال بانه عاص ما صدر رسمياً الا بعد مبدأ عصيانه ،

— وفى تلك المدة كم ولى الوزارة من يعامل مصطفى كمال باللطف واللين مثل على رضا باشا وصالح باشا ، وفى تلك المدة ايضاً وقع هجوم مصطفى كمال على جنود اليونان المحتلة بازمير فقط حتى هيجها فتوسعت فى الاستيلاء على بلاد الاناضول وهو كل يوم يصول عليها ثم يرجع امامها وقليلاً ما يلجئها الى التقهقر ، فصارت غاية هذا الجزر والمد الممتدين ان خربت بلاد الاناضول وقراها واكتسحت اموالها وانفسها ووصلت اليونان الى باب انقرة وظل نصف الاناضول تحت جنودها . وفى ذلك الحين كان لليونان بسطة ومكانة واضحة فى الاناضول ،كلفونا الدول معاهدة (سيفر) وهى شديدة فوق الطاقة تتضمن عقوبة علينا من جنايتين : الاولى دخولنا فى الحرب العامة ، والثانية نقضنا لهدنة (مندروس) واحداثنا حرباً لاحقة بالاولى المنقضية ثم كوننا مغلوبين فى كلتا الحربين . فلو لم يكن منا الدخول فى الحرب العظمى الذى هو كسب يد الاتحاديين لما غُلبنا ولما خنعنا الى هدنة (مندروس) الخاسرة المساعدة لاحتلال الاستانة والمبنى عليها احتلال ازمير . ولو لم يكن مصطفى كمال وحمله اليونان على التوسع فى داخل الاناضول لما شددت علينا معاهدة (سيفر) بتلك الدرجة . والرابطة بين الحلفاء لم نزل حتى ذلك الحين مصونة عن شوائب الانحلال ، سواء كانت الرابطة بين انجليز وفرنسيس أو بينهما وبين اليونان ،وفينزلوس مستقر فى مركز نفوذه عند محالفيه . ففى ذلك الموقف الذى رأى السلطان وحيد الدين انه لا يحصل من دوام الحركات الكمالية غير الخسار على الدولة والامة بازدياد تبعات الحرب وتضاعف المغلوبية فيها ، اصدر عليهم الحكم الرسمى بخروجهم عن الطاعة وامر بالتنكيل بهم ومع هذا لم يجر على مقتضاه بتمام الاهتمام ولا مدى الايام ، بل عاد بعد مدة قليلة الى طريقة التساهل والتسامح فيهم لا سيما بعد طروء التغير على سياسة الحلفاء مع اليونان وظهور آثار الحياة والمقاومة للكماليين امامها ، وكثيراً ما ترقت الحال من المساهلة والمسامحة ال درجة المعاضدة سراً وعلانية . ومضى على ذلك سنتاه الاخيرتان المنتهيتان بمغادرته الاستانة ، وفيهما وقع ما وقع من مساعى وزارة توفيق باشا على مرأى من الناس لنصرة مصطفى كمال على السلطان ، ومع انه الذى ولاه الوزارة وابقاه فيها الى ان لم يبق لنفسه امكان البقاء فى الاستانة بعد ما شهد عاقبة الشهيد على كمال بك الفجيعة . فصفوة الكلام ان السلطان اراد ان يكيد الانجليز بمصطفى كمال فتحول الحال فكاده الانجليز مع مصطفى كمال ، وهو لم يزل مقتنعاً ومعتقداً بانه يخضع لطاعته بعد زوال الملمة —

عن حقيقة الأمر ونزاهة الفكر وغير متعلقة بجوهر المسألة التى تدور عليها رحى المناظرة من آثار العجز والافحام . ومعظم اسلحتهم التى

الاجنبية .

واما مسامحته الكماليين سامحه الله فلو لم يشهد بها عليه شيء غير وزارة توفيق باشا لكان فيها كفاية وزيادة ، وقد اقامة فيها سنتين كما قلنا بل أكثر ، وفى تلك المدة كانت هيئة تلك الوزارة يسلون أنفسهم من الحكومة التى هى وديعة الله ووديعة الخليفة فى اعناقهم كما تسل الشعرة من العجين ويسلمونها بالتدريج الى الكماليين الذين هم اعداء الله واعداء الخليفة . والذى اشتغل بوظيفة المديرية العامة على البوليس فى زمن وزارة توفيق باشا وهو اميرلاى اسعد بك جعله الكماليون غداة استيلائهم على الاستانة والياً لها مثوبة لنصرته فيها لهم على ضد حكومة السلطان التى عينته لتلك المديرية . وتوفيق باشا هذا هو الذى كان من قبل سلم السلطان عبد الحميد الى ايدى بغاة السلانيك . ولا يكاد يتفق تكرر التاريخ بمثل هذا وبمساعدة من وقع عليه الاتفاق ، لله در من عكس قضية (اذا جاء القضاء عمى البصر) . هذا ما نال الكماليين من السلطان وحيد الدين فى اواخر امرهم وكم استفادوا من جاهه والانتساب الى جنابه فى اوائل نهضتهم . ومن عادة الله تعالى فى الكماليين والاتحاديين ان يكون اول من ينتقم منه بهم من احسن اليهم ، كما ان المرحوم ناظم باشا الذى اغتالوه فى صفة الباب العالى كان هو الذى سمح لهم بشفاعته وحمايته عند وزارة كامل باشا ، وكذلك كمال بك الشهيد الكبير الممزق بايديهم كل ممزق كان ممن سبق وزارة فريد باشا الى الاعتدال فى شأن الاتحاديين ، وكان مصراً فى عدم الرضى بسياسة القهر والقتل فى مقابلة جناياتهم حتى قتلوه بالخشب والأحجار وجازوه جزاء سنمار . واذا كان لكل غادر لواء يوم القيامة فهم احقاء بان يكونوا اعظم الغادرين لواء فى ذلك اليوم . هذا ، واذا انعمت النظر فيما حدث ببلادنا من الاذناب المترئسة والذئاب المفترسة ، ثم رأيت مواقع الشرف الممهدة لها عند المصريين فلا عليك ان تعد من معجزات احمد قوله :

اكلما اغتال عبد السوء سيده او خانه فله فى مصر تمهيد

وعلى الكلام فى السلطان وحيد الدين اذكر مثالاً لتحريف الصحف الكمالية الحقائق عندما تكلموا فيه ليعتبر به المعتبر : وهو ماقرأته فى جريدة (أقشام) بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٢٣ من احتجاج تلك الجريدة على الحكم الذى صدر فى عهد السلطان المشار اليه على الدكتور عبد الله جودت صاحب مجلة (الاجتهاد) بطلب السلطان بالذات . فذكرت (اقشام) التهمة المعزوة اليه بانها كانت عبارة عن كتابة لفظ

صالوا بها على شتوم غليظة ومفتريات تقاصرت مع تطاولها عن البراهين المنطقية المودعة فى مقالى . فكأن هاجسهم الذى يوسوس فى صدورهم لا يزال يقول لهم لا تسمعوا للحق والغوا فيه لعلكم تغلبون . وهذه شنشنة اعرفها من اخوانها الذين اذا خاصموا فجروا . وقد كرروا حين كروا علىّ ما تيسر لاقلامهم من مدح الكماليين بأنهم الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الاسلام وقدحنا بأننا خونة الوطن والدين ، ساء ما يحكمون وتحسبونه هيناً وهو عند الله

= الحديث النبوى فى مجلته ، وكانت وزارة السلطان نهتها احتراماً بالفاظ الاحاديث وصيانة لها عن ورقات الجرائد التى ربما يستهين بها الناس ويستعملونها فى خساس الاعمال – اصابت الوزارة فى هذا الفكر الاحتياطى او اخطأت وافرطت – ثم جرت (اقشام) انتقادها على ذلك ونددت الحكم الصادر على الدكتور المذكور ورأت المشى عليه اليوم مغايراً لخطة الحكومة الجمهورية التى اسست لابطال الاحكام اللائقة بالقرون الوسطى ، والحال ان القضية التى حكتها (اقشام) جرت بفرق عظيم مما ذكرته : وهى ان عبد الله جودت الذى هو من مشاهير السعاة اللادينية فى تركيا بحث فى مجلته عن غزوة بنى قريظه وشنع على حكم النبى صلى الله عليه وسلم فيهم بقتل اسراهم تشنيعاً ثقيلا. وأنى حاججته ورددت عليه كلامه بمقالة طويلة كتبتها فى جريدة (بيام صباح) ١٨ مارس ١٩٢٣ ثم طلب السلطان من الوزارة ان تؤآخذ بمادة قانون الجزاء الباحثة عن جرائم الطعن والهجاء على الانبياء عليهم صلوات الله وسلامه . وما نسيت (اقشام) كيف جرت القضية وما كادت تنساها مع كونها مصرحة فى الصحف بتفاصيلها ومناقشاتها العلمية ، ولكنه امرتها نفسها الامارة بالسوء بهذا التحريف البين تصغيراً لذنب عبد الله جودت فى اعين القراء حتى يحكموا بجور السلطان وحيد الدين عليه ولم يكترث فضاحة الكذب لدى اناس كثيرين يعرفون حقيقة المسئلة . وستنتقد بعد تمكن الادارة اللادينية فى تركيا وتمام ارتكازها على اصل القضية غير محرفة ، وتفصح عما تلوكه وتخفيه تحت لسانه من الانكار على مجازاة الطاعنين فى الانبياء عليهم السلام والحاقها باحكام القرون الوسطى .

(م.ص)

عظيم . وقد نبهت فى مقالاتى من قبل على بعض جهالات المصريين(٤٢) فى المسائل المتعلقة بسياسة الاتراك مثل قضية الفتوى وتعيين من افتاها فى ضد الكماليين مع كونها أعرف من أن يُجهل (ذلك مبلغهم من العلم ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بمن اهتدى) النجم آية ٣٠ .

وما اشبه عد موقفنا تلقاء البدعة الكمالية من جنس خيانة الوطن والدين بقول فرعون لموسى صلى الله عليه وسلم بعد قوله :(الم نربك فينا وليدا وليثت فينا من عمرك سنين) سورة الشعراء آية ١٨ ،.(وفعلت فعلتك التى فعلت وانت من الكافرين) سورة الشعراء آية ١٩ ، فكان من جواب موسى عليه السلام ، (وتلك نعمة تمنها علىّ ان عبّدت بنى اسرائيل) سورة الشعراء آية ٢٢ . ففرعون يوآخذ موسى بكفران واجبه لدى منشئه الذى ربى فيه وينسى تعبيد نفسه لبنى اسرائيل .

ثم ان الكتاب من علماء مصر فى قضية الخلافة والسلطة التى احدثها الكماليون ، لا يزالون بعيدين عن ادراك لب المسألة فشرقوا وغربوا واتهموا وانجدوا وجعلوا مباحثتها ذريعة لبسط علومهم الواسعة فى مباحث الامامة والخلافة وتاريخ الخلفاء، كل ذلك يحوم حول الاعتذار عما

٤٢ – يلاحظ القارىء الشكوى المرة من كتاب المصريين بسبب تاييدهم للكماليين وسوء الاستقبال الذى لقيه الشيخ مصطفى صبرى . ولكن السبب الحقيقى يرجع الى عاملين :

الأول : خضوع المصريين – كغيرهم من مسلمى العالم حينذاك – لتأثير النصر العسكرى الذى احرزه مصطفى كمال على اليونان فظنوا انه سيعيد مجد المسلمين من جديد وينقذهم من اعدائهم الغزاة كالانجليز والفرنسيين والايطاليين وغيرهم من أمم الغرب التى ذاق منها العالم الاسلامى ويلات الاستعمار .

ولكن عندما قام اتاتورك بالغاء الخلافة ، ظهرت موجة عارمة من الغضب الشديد عليه احتجاجا واستنكاراً لفعلته .

الثانى : قيام بعض الكتاب من عملاء الانجليز بمصر بكتابة مقالات ضد الشيخ مصطفى فى الصحف المعروفة بولائها للمستعمر كالمقطم والمقتطف .

فعله الكماليون كيلا يبقى مخالفاً لاصول الدين ، فكأنه ان لم يوافق الدين فعلى الدين ان يوافقه طوعاً أو كرهاً وإلا صار حال الدين كما قال الشيخ يوسف الدجوى من أكابر علماء الأزهر ، بعد أن لم يُبق معذرة ولا ممسكاً فى دين الاسلام من ناوأ مصطفى كمال كالسلطان وحيد الدين الذى اتهمه ببيع البلاد واظهار الفساد وازالة مجد الاسلام واشياعه : « اما أن نسلك طرائق سعادتنا حتى نكون أرقى الأمم ونقضى على كل من غش وخان وناوأ المجاهدين فى سبيل اعلاء الوطن والدين ، وإما ان نطرح هذا الدين الذى يؤخرنا ويجعلنا وراء الأمم جمعاء » . وبالنظر الى كون مراد الشيخ ممن جاهد فى سبيل اعلاء الدين مصطفى كمال واعوانه وممن غش وخان السلطان وحيد الدين وايانا سائر المخالفين للكماليين فيكون معنى كلامه خلاصةً : « اما أن يعترف هذا الدين بل يأمرنا بالحب والتعظيم لمصطفى كمال وبالحقد والنقد على مخالفيه واما أن نطرح الدين» ومفاد هذه القضية المنفصلة أن ثقته بطيب مصطفى كمال وصلاحه وخبثنا وفسادنا فوق ثقته بالدين ، كأنه يرتاب فى دينه ولا يرتاب فى مصطفى كمال[٤٣] نعم ان كان

٤٣ – كان خيراً لهذا الرجل الكفيف لو كف عن مثل هذا الحكم وعن محاكمة الدين وموازنته باحد ملاحدة الظالمين . ثم رضى الله عن الفقهاء . حيث عنونوا الشهيد فى بابه الذى افردوه لبيان احكامه بالشهيد الحكمى ولم يعنونوا بالشهيد الحقيقى معللين ذلك بقولهم : « الله يعلم من يجاهد فى سبيله » انظر الى حزمهم فى حكمهم وجرأة الرجل الذى هرف واسرف فى احسان ظنه واسائته كل الاسراف ، وتخيل الفكرة الاسلامية فيمن لم يرضاها قط ، انظر قول السيد الرشيد رضا فى كتابه الذى سبق ذكره عندما بحث فى خال المتفرنجين : « وحزبهم قوى ومنظم فى الترك وغير منظم فى مصر وضعيف فى مثل سورية والعراق والهند ، ورأيه انه يجب الغاء منصب الخلافة الاسلامية من الدولة واضعاف الدين الاسلامى فى الامة ، واتخاذ جميع الوسائل لاستبدال الرابطة الجنسية والوطنية بالرابطة الدينية الاسلامية ، والترك من هؤلاء اشد خصوم اقامة الامامة الصحيحة فى الدولة التركية وقد بثت ـــ

ما رأى الله تعالى من دين الاسلام ومن جاهد فى سبيل اعلائه ومن غش وخان عين ما رآه الشيخ فلزمنا ان نحكم بتلك القضية المنفصلة التى بنى طرفيها كما شاء (ولو اتبع الحق اهواءهم لفسدت السماوات والارض ومن فيهن) سورة المؤمنون آية ٧١ .

وانى اسلم لعلماء مصر كل ما ذكروا فى مقالاتهم المروجة لصنيع مصطفى كمال وكل ما ذكره صاحب الكتاب الصادر فى انقرة من الاحكام الفقهية والوقائع التاريخية المترقية الى صدر الاسلام ، وان السلطة حق الامة ان شاءوا اعطوها لواحد معين او جماعة معينة وان شاءوا اعطوا تمامها او بعضاً منها دون بعض ، وان السلطان محمد وحيد الدين لم يكن جامعاً لشرائط الامامة[٤٤] وكذا الكثير من السلاطين العثمانية بل الاموية

= جمعياتهم الدعوه فى الاناضول مهد النعرة الاسلامية ، الى العصبية العمية بالاساليب التى لا يشعر الجمهور بالغرض منها ، كان التركى هنالك اذا سئل عن جنسه قال : مسلم الحمد لله ، وبذلك يمتاز عن الرومى والارمنى . واما الآن فصار يجيب بانه ترك . وكان لا يفهم من وجوب الخدمة العسكرية الا طاعة خليفته وسلطانه فى الجهاد فى سبيل الله فبثت فيه فكرة القتال فى سبيل الترك لمجد الترك ، وقد اطلعنا فى هذه الايام على قضية (قميص النار) للكاتبة الاسرائيلية النسب التركية السياسة والمذهب (خالد اديب) وهى يهودية وزير المعارف فى حكومة انقرة ، وقد انشأتها لبيان كنه الحركة الوطنية فى الاناضول التى انشئت لمقاومة سلطة الاستانة واخراج اليونان من البلاد وتأمين استقلالها مصورة لما ذكرنا ، لم نر فيها كلمة تدل فكرة الجهاد الاسلامى ولا الروح الدينى الذى كنا نعهد » .

(م.ص)

٤٤ – وفعلا اقترح علية (رءوف) – وكان من اعوانه ورئيس الوزارة ، ولفيف من رجال السياسة – تكوين حكومة واحدة يصبح فيها السلطان ملكا دستوريا ويصير مصطفى كمال رئيسا لوزارة . لكنه أخفى نواياه الحقيقية عن محدثيه مقدمى الاقتراح ، فلم يكن يرغب فى ان يكون رئيسا لوزارة تخضع لسلطان دستورى وانما يرى ان تذهب السلطنة والخلافة وتنشأ جمهورية يستطيع فى ظلها ان ينصب حاكما مطلقا على البلاد (ارمسترونج = مصطفى كمال ص ١٨٩/١٩٠) . =

والعباسية ايضاً ، وان الخلافة كما يصح ان يتقلدها الملوك والسلاطين يصح ان يتقلدها من يرأس جمهور المسلمين ، حتى ان مصطفى كمال لو كان حائزا لاول شروط الامامة وهو التدين بدين الاسلام ولم يكن من اعدائه الذين يسعون فى الغائه يصح امامته وخلافته ، وقد اخذت الاقلام التركية تتوجه الى هذه الغاية كما يظهر من مطالعة الكتاب الانقروى المنشأ المجهول النسب . وان شئت قلت مع مؤلف ذلك الكتاب : ان الخلافة يجب ان تهمل وانها انقطعت منذ اعصار كثيرة ، والخلفاء الذين نعرفهم كلهم خلفاء صوريون » فصارت النتيجة ان الخلافة لا حقيقة لها ولا اهمية كأنها خرافة من الخرافات ، ولا ادرى ماذا يصير على هذا موقف عبد المجيد القريب العهد جداً بالمساعى المصروفه لتأييده . وها أنا ارخيت العنان لتسليم جميع ما ذكره هذا وهؤلاء وتصديقه ، ولكنى اقول لك ايها المخاطب المتبصر المتفكر : ما السبب الذى افضى الى تجريد الخلافة عن السلطة اولاً ثم اهمالها وابطالها بالكلية ، واية حاجة مست الى تلك الفعال الموجبة لانواع القيل والقال حتى سالت اودية باعناق اهل السباق ذوى العلوم المستفيضة فى انحاء الفقه الاكبر والاصغر وتاريخ الاسلام ؟ وجل اسفى على ان الباحثين سكارى ، بعضهم بهوى ابطال الشرق ، والاذن تعشق قبل العين احيانا ، بعضهم بسكر التعمق العلمى فى مسألة مهمة دينية وسياسية وتاريخيه ، ولا يدرى غير مؤلف الكتاب الانقروى اصل هذا الشغل الشاغل على مثال ما قاله بعض العارفين لواحد ممن يتفانى فى اوراد طريقته الصوفية : « شغلك الذكر عن المذكور » فيا ايها السائرون فى مجرى الكلام كأنكم سائرون فى المنام ،

= أما قوله (حتى ان مصطفى كمال لو كان حائزاً على أول شروط الامامة وهو التدين بدين الاسلام ولم يكن من اعدائه .. الخ ..) فهو يشير الى عرقه الدونمى اليهودى .

الهاكم التكاثر بما تعملون ، فاين تذهبون ، وقد سبق السيف العزل وتتقدم على الفتيا العمل ؟ مع انى الفت انظار العناية فى مقالتى التى كتبتها على المقطم والاهرام قبل هذا بسنة الى أصل هذا الشغل الشاغل ومنشئه السائق اليه ، وسألت الباحثين الخائضين فى اعماق التفحص لتوفيق الحادثة للشرع او تطبيقها على مثال(٤٥) سبق فى ماضى الاسلام ، **وقلت لهم اخبرونى اولاً اية حاجة او مصلحة دينية او قومية ساقت مصطفى كمال الى الفصل بين الخلافة والسلطة ، اكان هذا غاية فتح ازمير او مقدمة توقفت عليها هزيمة جيوش اليونان او الغلبة على وفود مؤتمر (لوزان) ؟ فما اجابنى غير صدى ندائى . والفت الانظار فيها ايضاً إلى أن هذا الصنيع ليس عبارة عن الاعتداء على اشخاص الخلفاء لازالة فسادهم على ما ادعوه ، لان فساد الاشخاص طريق ازالته تبديل المصلحين بالمفسدين ، وقد عزل خليفة السوء (على زعمهم) واقيم الخليفة المحمود شخصه ، فاى حجة بعد عزل الشخص الى عزل الخلافة عن منصب حكومتها واتخاذ الخليفة والخلافة ظهريين تركهما فى الاستانة الغير المصون محلها فى اعتقادهم ، حتى لم يروها جديرة لان تتخذ عاصمة** ، فهل لا يلزم فى مقر الخلافة العصمة التى تلزم فى مقر الحكومة كما قال العلامة السيد رشيد رضا ، ولكن السيد المشار اليه مع كونه من بين علماء مصر الذين خاضوا فى تدقيق هذا البحث وحيداً فى الاطلاع على طباع الحكومة التركية الحديثة والتنبه على خططهم منذ سنين كيف لم ينتبه لحل هذه العقدة التى ابداها نفسه او صفح عن

---

٤٥ – حقا أنها حادثة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الاسلام !

ويبدو الشيخ منطقيا فى تقديمه الحجة تلو الاخرى فى بطلان ما فعلوه كما هو ظاهر فى السياق لا سيما مطالبته التمييز بين الاشخاص والنظام ، وتساؤله (فاى حاجة بعد عزل الشخص الى عزل الخلافة ؟)

تقريعهم به ، وها انا اقول : لا تلزم العصمة فى مقر الخلافة والخليفة عندهم لانهم ملتزمون اهمالهما وابطالهما ولهذا كان عندى ما سألهم السيد المشار اليه من ايتاء الخلافة حقها ومنصبها المشروع — ومع ان ما اراده من حقها المشروع فوق ما انتزعوه منها — هدر او عبث لا يجوز صدور مثله عن مثله . وقد ذكر نفسه فى كتابه ان المتفرنجين الذين قسمهم الى حزب قوى منظم فى الترك وغير منظم فى مصر وضعيف فى مثل سوريا والعراق ، اعداء الديانة والخلافة ، وان عداوتهم اشد من عدواة الغير المسلمين . وليت شعرى كيف خفى على فراسة الشيخ العلامة ان الذين مسكوا بزمام الحكومة التركية من حزبى الاتحاديين والكماليين اولئك المتفرنجون المنظمون الاقوياء الاشداء العدواة للديانة والخلافة ، وفى رئاستهم الآن بطل الشرق بطل الابطال مصطفى كمال وقد جرى على بطالته فى خطة عدواته ؟

وبعد ما استثنيت صاحب المنار فكل من كتب وأفتى فى مسألة الخلافة من علماء مصر كان خبطه فى تطبيق الحادثة لما اسندت اليه فى الدين او التاريخ اشد من خبط عشواء ، كأن بطل الشرق شن بها على علومهم وعقولهم غارة شعواء ، والآيات والاحاديث التى اشتملت عليها مقالاتهم لتصيرن وبالاً عليهم لما حرفوا الكلم عن مواضعه واستعانوا به فى ترويج المعصية ، بل اللادينية ، ولو من حيث لا يشعرون لكونه فى محل لا يعذر فيه عدم الشعور ، ولزوم اخراج الحكومة من ربقة الدين ونفوذه لتفريق الحكومة عن الخلافة لتفريق الدنيا عن الدين لزوم بيّن لا يخلو عن معنى الالتزام . ولعمرى أن المسألة كانت جلية[٤٦] بحيث لاتخفى

٤٦ — حرص المؤلف منذ البداية على المجاهرة بأن ما فعله الكماليون مخالف للشرع الاسلامى وهذا أمر بديهى غنى عن البحث والمناظرة ، ولا يحتاج الى اثبات ، ولكنه عندما وجد التباساً عند الكثيرين ، اضطر الى الشرح والتوضيح كما نرى .

لبساطتها على عامة المسلمين ، لكن كثيراً من الذين جلسوا مواقع العلم لبّسوا الامر عليهم ، وليحملن اثقالهم واثقالاً مع اثقالهم وليسألن يوم القيامة عما كانوا يعملون . ولو تفكروا لوجدوا لهم عبرة وعظة فى لسان حال العلماء بالاستانة وهم فى محل الحادثة حيث لم يزالوا ساكتين ، ما شهد لمصطفى كمال فى هذه المسألة احد من المعروفين فيها بعلم الدين خلا صاحب الكتاب الذى اعد له طريق الرجعة والبراءة عند الناس وخلا شرذمة من جهلة المداهنين . وكنت فى مقالتى المبحوث عنها مراراً دعوت على المصريين المصرين فى مشايعة مصطفى كمال والمسرفين(٤٧) فى

٤٧ – كان ميل المصريين لمصطفى كمال فى البداية مستمداً من الرابطة الدينية التى ربطتهم بدولة الخلافة الاسلامية ، فقد امتلأت قلوبهم حزنا لمصير الآستانة – دار الخلافة – وقد اقتسمها الانجليز والفرنسيون والطليان ، ثم استيقظ الامل فى قلوبهم حينما علموا بثورة الاتراك فى الاناضول على قوات الاحتلال ، وتعلقت الآمال بأتاتورك لقيادته المتمردين فى قتال يائس مع اليونان الذين انتشروا فى قرى أزمير يدمرون كل ما يصل الى أيديهم ولا يرعون لشيء حرمة ، وكان ابتهاج المصريين بانتصار الترك بقيادة مصطفى كمال انما كان من وجهة نظر اسلامية خالصة . وعندما اعلن الجمهورية بعد ذلك واتخذ (انقرة) عاصمة لها مكتفيا بارسال ممثل لحكومة (انقرة) الجمهورية لدى (الخليفة) فى (الآستانة) ، حينئذ تباين مذاهب الناس فى هذا الانقلاب ، ولكن كثرتهم ايدت مصطفى كمال ورجت من ورائه الخير للمسلمين .

وعندما فاجأهم بالغاء الخلافة وظهرت حقيقة نواياه ، تحول التأييد الى هجوم عنيف فقد اصبح العالم الاسلامى للمرة الاولى – منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم – بلا خلافة ، فأخذ الذين ناصروا مصطفى كمال بالامس وأحسنوا به الظن ، يعتذرون عما ساقوا اليه من مدح ويبرءون من صنيعه ، ويبالغون فى ذمه ، عندما تأكدوا من انحرافه .

ومن أحسن ما كتب فى تصوير هذا الانحراف – كما يرى الاستاذ محمد محمد حسين – مقال لمصطفى صادق الرافعى ، نقتبس منه سطورا تصور وقع المأساة ، قال (وكانت هذه المعاملة الاسلامية الكريمة من هذا الطاغية – يقصد قبل انكشاف حقيقته – هى بعينها ربا اللفافة اليهودية فى مخه – مشيرا الى ما أشيع وقتذاك من ان ___

احسان الظن به واسائته فيمن خالفه – كما انهم كانوا كذلك فى شأن رجال الاتحاديين – ان يسلط الله عليهم او يحشرهم معه فى الآخرة ، ولو سألت الله فى كتابى هذا ان يبتليهم بمثل ما راق فى نظرهم من حال بلادنا فيجعل مصرهم فى عهد استقلاله وحريته مغرم ومغنم حزب افرنجى الاعتقاد بلشفى الاستبداد ، حزب الاحمرين الدم والذهب ، فيتغلب ويلعب بأموالهم وانفسهم ودينهم ولسان دينهم وشعائرهم وحريتهم واجتهادهم وانتخابهم ، يقعد لهم صراطهم المستقيم فينزع عنهم لباسهم ويذيقهم لباس الجوع والخوف ، يغشهم فى مصالحهم بانواع المضار ويمكرهم مكر الليل والنهار ، ولا يفكهم من نار الوغى الى نار القرى ، بل الى نيران حريق تكسح المدن والقرى ، حتى يجعل اوطانهم كالعهن المنفوش عاليها سافلها ويجعل من لا يتبعهم كالفراش المبثوث كأن لم يغنوا فيها ، ويجعل مع ذلك وزر جميع ما فعله عليهم ، ويرمى كل طائفة بسلاحها الخاص بها فيقرف احفظ الناس لدينه بخيانة الدين واعف الناس فى معاملاته ببيع الوطن ، والحال أن دين الشعب تحت قدمه وثمن الوطن فى جيبه ، وجيب من قرف عليه كفؤاد ام موسى فارغاً من ثمن ما ملكت يداه قديماً وغصبه القارف القاذف فضلاً عن ثمن المبيع ، الى آخر ما جرى فى بلادنا واجرى الدموع وفرّق الجموع وما لم يسمع منه اكثر من المسموع ، فلو سألت الله فى المصريين مثل ذلك لكان المصاب ومن وقع عليه العذاب خيارهم الابرياء على مقتضى قضية المماثلة ، فلم يشفنى دعائى من داء الاستياء ولم يكفنى مجازاة المصريين

= فيه عرقا يهوديا – تصلح باقراض مائة وفيها نية الخراب بستين فى المائة ، فانه ما كاد يتمكن من الناس ويعرف اقبالهم عليه وثقتهم به ، حتى طلبت اللفافة اليهودية رأس المال والربا ! !)

د/ محمد حسين = الاتجاهات الوطنية فى الادب المعاصر جـ٢ ص ٤١

جزاء الافتراء (فاذا رميت يصيبنى سهمى) . واذا تلقينا (خاصة) فى قوله تعالى : (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) سورة الانفال آية/٢٥ . وارداً على النفى وجدنا فى الآية الكريمة تصوير هذه الحالة المفجعة ، وان كان التبادر عكس ذلك اعنى كون النفى وارداً على القيد .

ثم انى يغلب على الضحك عندما رأيت العلماء المصريين يكررون البحث عن استبداد الخلفاء وتغلبهم(٤٨) على الناس ويجتهدون بذلك فى اثبات الحق لمصطفى كمال فيما فعله من تغيير امر الخلافة ، مع انه ما تغلب خليفة حق بعد المغفور له عبد الحميد ، انما وقع التغلب بعده على الخلفاء حتى عم هذا التغلب عبد الحميد ايضاً فى منتهى خلافته . ولقد انضم الى التغلب المتطاول على الخلفاء مفتريات تثلبهم وتستهين بهم ، وشارك المفترين من تكلم فى مسألة الخلافة من علماء مصر رجما بالغيب فى معصية الخلفاء وايمانا بالغيب فى طاعة المتغلبين الجدد مثل مصطفى

---

٤٨ – يصف الاستاذ انور الجندى هذا الاتجاه السائد الى الآن بقوله :

(لقد تأثرنا فى مصر والشرق فى كتبنا المدرسية وأبحاثنا التاريخية بوجهة النظر الغربية تجاه الدولة العثمانية ، وهى وجهة خاصة للغربيين ، نتيجة للتوسع التركى العثمانى فى اوروبا ، والمقاومة التى عرفتها مناطق البلقان وغيرها فى القرن التاسع عشر ، وقد نقل الاستعمار البريطانى فى مصر ، والفرنسى فى سوريا ، وجهة النظر هذه الى كتب التاريخ التى تدرس فى مدارسنا وجامعاتنا ، كما تأثر بها بعض مؤرخينا متابعة للنظرة الغربية ، او تحت تأثير الدعوات الاقليمية كالفرعونية والفينيقية . غير ان هذه النظرة تعمقت من بعد وبلغت اقصى غاياتها فى تجاوز الحقيقة ، على اثر ظهور الصحافة العربية التى حررها واخرجها اللبنانيون المارون خريجو معاهد الارساليات وأصحاب العداء الواضح للدولة العثمانية)

مقال = قضية الدولة العثمانية مجلة الاعتصام العدد العاشر ربيع الآخر ١٣٩٤ هـ/ مايو ١٩٧٤ م

كمال واسلافه ، **واولئك الخلفاء على علاتهم وخطيئاتهم بالنسبة الى هؤلاء الفجار من صلحاء الناس لا اقل من ان ينزلوا فى عداد العصاة المؤمنين .**

وماذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا

ومن المضحكات قول الدكتور المصرى حسين همت الذى بحث عنى وعن مصطفى كمال فيما كتبه على المقطم بالعدد الصادر فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٣ « رجل خدم الدولة والدين وانقذ الشرع الذى ظن مصطفى صبرى انه محصور فى شخص السلطان المخلوع واتباعه لانه جهل ان العالم يسير خطوات واسعة نحو الديمقراطية الصحيحة .. اذا كان يجهل حقيقة الاحوال[٤٩] فى العالم فليرجع الى روسيا ويرى كيف القى القيصر الى النار ، وكيف نبذ الالمان الامبراطور وكيف يهدد الاسبان ملكهم وما ذاك الا لأن هذه الامم ملت حكم الفرد المضر الاستبدادى الذى كان فيه هؤلاء القياصرة العظام يمثلون دور من يستمد سلطته من الاله » واقول للرجل ان كنت رأيت بى جهلاً فهو مما عفت حتى غثت نفسى من علومكم الحولاء التى تزين لكم مثل ما جرى فى الروسية البلشفية وتريكم الاشياء على غير ما هى عليه واذا سلب الله عقول امة **يظهر من بينهم امثالكم ممن ينفرهم عن الذين يستمدون سلطتهم من**

---

٤٩ — اثبت المؤلف انه — على العكس يعلم حقيقة الاحوال فى العالم آنذاك ، فلم تخدعه الالفاظ الرنانة والدعايات الكاذبة عن الديمقراطية او حرية الشعوب والعمل بمقتضى ارادتها التى اعلنها الكماليون ، حيث وقف بنفسه على ان هذه الديماجوجية تخفى وراءها اقسى صور الحكم المطلق ، فهم — على حد قوله — يعدون بالديمقراطية ثم يفعلون بالناس ما لم يفعله الجبابرة الاولى — ويتخذون من الجيوش أداة للحكم بينما ليس من مهامها ادارة الشئون السياسية .

لقد سبق الشيخ مصطفى عصره بمثل هذا الرأى ، وكانه يضع يده على علل بعض الأزمات السياسية المعاصرة فى دول العالم الثالث .

الاله ويدعوهم الى الذين يستمدون سلطتهم من الشيطان ثقة بالفاظ الكذابين الذين يعدون الديمقراطية ثم يفعلون بالناس ما لم يفعله الجبابرة الاولى ، ولا يميز من المعنى ولا الديمقراطية التى اتت خالصة من قبل الامة من مموهة تقسرهم عليها سيوف الجيش التى ليس من شأنها التدخل فى السياسيات . وبعد ذلك كله يغالى فى حماقته ويغبط الروسيين فى الادارة البلشفية التى هى اولى اثنتين من اعظم فتن الدنيا الحديثة . وثانيتهما الفتنة الكمالية والاتحادية . وماذا اقول انا فليجعل الله لمصرهم نصيباً من احوال مغبوطيه . وقد كشفت عن ماهية الديمقراطية الكمالية فى غير هذا الموضع من هذا الكتاب .

ومن المضحكات تصديق المصريين وثقتهم بصحة وجدية ما سنه الكماليون من قانون منع المسكرات ظانين ان ذلك وقع منهم لوجه الله او لمصلحة الامة وعادّية من محاسنهم ومناقبهم ، مع انهم نهوا ان يبيع الكؤل من شاء من الناس ليكونوا هم البائعين فيختص ربحها بهم وهو عظيم جداً . وكثير ممن فى تركيا يعلم اشتغال بعض اعضاء المجلس الوطنى بهذه التجارة واتخاذ بيوتهم معامل المسكرات ومخازنها . وكذا يعلم كل من فى تركيا ان مصطفى كمال أشهر مدمنى الخمر ، لايمر عليه وعلى اصحابه واحبابه وماسطيه يوم وليلة بلا مسكر[٥٠] .

ومن المضحكات الاليمة واللئيمة ما كتبه بعض صحفهم يصور الجمهورية التركية بما هو آية وغاية من الغفلة و الحماقة ولا يكاد يصدر مثله من غير المصريين ، يقول :

« فاز انصار التجدد فيى انقرة ونودى بالجمهورية التركية فاصبح يوم ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٣ علما من الاعـلام ويوماً من الايام المشهورة فى

---

٥٠ - يقول ارمسترونج (فقد عاودته آلام كليتيه وصارت تهاجمه بلا انقطاع فيغالبها بالافراط فى الخمر) ص ٢١١

تاريخ الشرق والترك والاسلام ، ففيه نودى بالجمهورية الشرقية المسلمة الاولى وفيه اعيد الحكم شوريا ديمقراطيا كما بدأه الاسلام من قبل بعد انقضاء الف وثلاثمائة سنة وسنة واحدة فمحا يوم انقرة يوم صفين ونقض مصطفى كمال ما اسسه ابن ابى سفيان ، فاعاد الامر شورى بعد ان جعله ذاك ملكا عضوضا »[٥١] .

ولابد للانسان فى رؤية التقلب التركى بهذا الشكل ان يبتلى بالعمى المصرى من حيث البصر والبصيرة ، ونحن نتأدب ونستحيى ان نوازن رئيس الجمهورية التركى بالخلفاء الراشدين ، وهو الذى الغى الحكومة الاسلامية فى تركيا ، ولا نقول ذلك بالنظر الى شكل الجمهورية ولا الى شكل ما تقدمها بل النظر الى معنى الاسلام وروحه ، وفضلا عن الجمهورية الاسلامية فى عصرها الذهبى فان هذه الجمهورية لا تعدل الجمهورية الافرنجية فى جدتها واخلاصها وابتنائها على آراء شعوبها ثم انا نستحى ايضاً ان نعدل رئيس الجمهور التركى بادنى قلامة ظفر لابن ابى سفيان لا فى الروية ولا فى العدالة ولا فى الاحترام بكرامة الأمة

---

٥١ – يذكرنا هذا الاعلان بالحملات الاعلامية الطنانة ، المحشوة بالاكاذيب والأغلاط لتخفى وراءها الحقائق ، وتمهد لقرارات مصيرية ضد الشعوب ومصالحها وعقائدها ، ويكفى قراءة تعليق الشيخ مصطفى صبرى عليها ليتضح لنا تعمد التزوير التاريخى وتشويه الحقائق والتمسح بالاسلام وأمجاده لاخفاء حقيقة النوايا المعادية للاسلام نفسه ، وقد تجرأ أتاتورك على مالم يجرؤ عليه حاكم قبله او حتى مجرد التفكير فيه ، اذا يروى لنا الاستاذ مصطفى السعدنى انه عندما كان قنصلا فى استانبول عام ١٩٥٢ – علم أن مصطفى كمال كان يفكر جديا فى أن يلغى الدين الاسلامى وأن يجعل الديانة المسيحية ديانة الدولة التركية ، ولكن بعض أعوانه حذروه من مغبة ذلك الاجراء الخطير ! !

مصطفى السعدنى : الفكر الصهيونى والسياسة اليهودية ص ٢١٦/٢١٧
المجلس الاعلى للشئون الاسلامية = القاهرة يناير ١٩٧١ م

وحريتها مع كون هذا رئيس الحكومة الجمهورية الديمقراطية فى الكلام وكون ذلك رئيس الحكومة المطلقة وصاحب الملك العضوض ، وهو الذى أوصى عند موته ان يوضع فى عينيه من قلامة أظفار النبى ﷺ التى كان يدخرها ويدفن معها ، وهذا الرئيس لو وقع فى يده رسول الله ﷺ حيا لهم بأن يقتلع اظفاره ! ! .

وقد اتبع هذه العماية المصرية امير شعرائهم شوقى بك حيث قال فى قصيدته التى عنونها بقوله (الاستانة تعزل وانقرة تكلل :

ان الذين توارثوك على الهوى بعد ابن هند طالما كذبوك(٥٢)

والخطاب للخلافة ، فكان الخلفاء صدقوا الخلافة فى نصف نصف عصر من ثلاثة عشر عصراً ونصف عصر ثم كذبوها فى مدة تبلغ أضعاف ما صدقوها فيه بخمسين ، حتى جاء مصطفى كمال فصدقها مرة ثانية . فاذن مايعبر عنه تاريخ الاسلام فاثنان من مائة جزء منه صادقان وثمانية وتسعون منه مملوءة بالكذب ، ثم استؤنف الصدق بمصطفى كمال ، وهو الذى الغى الخلافة حيث أخلاها عن العمل لئلا

---

٥٢ – وذلك عندما كان شوقى مخدوعا = كغيره من المسلمين – كما بينا آنفا – حيث كان يظن أنه ينتصر للاسلام ، وذلك فى مثل قوله :

الله أكبر كم فى الفتح من عجب يا خالد الترك جدد خالد العرب

فلما ظهرت الحقيقة ، بكى الخلافة كما فعل المسلمون ، وقال فى قصيدته التى مطلعها :

عادت أغانى العرس رجع نواح ونعيت بين معالم الأفراح
كفنت فى ليل الزفاف بثوبه ودفنت عند تبلج الاصباح
ضجت عليك مآذن ومنابر وبكت عليك ممالك ونواح
الهند والهة ومصر حزينة تبكى عليك بمدمع سحاح
والشام تسأل والعراق وفارس أمحا من الأرض الخلافة ماح

د. محمدحسين : الاتجاهات الوطنية فى الادب المعاصر

وفتحى رضوان : مصطفى كامل ص ٢٤٦ (اقرا) العدد ١٩٧٤/٣٩٠ م دار المعارف

يختلط الدين بالدنيا ولا يكون له سلطة عليها . وليت شعرى ان الحديث النبوى الذى أشار الى تغير صفوة الخلافة بعد ثلاثين سنة لماذا ترك الاشارة الى هذا الاستئناف بعد ثلثمائة سنين . **وعندنا ان كان بعد الثلاثين بدأ الملك العضوض فعهد مصطفى كمال مبدأ الملك العقور .**

ومضحكات المصريين المناقضة لحقائق الوقائع كثيرة لا تحصى[٥٣]

---

٥٣ – ومن العجائب ان هذه المضحكات تقع من المصريين عن غيرة وحمية ووفاء منهم للاتراك ، بناء على كونهم دولة الخلافة ، لكن تلك الحمية جاهلية بتمام معنى لفظة الجهالة ، الا تراهم يؤيدونهم حتى فى الغاء دولة الخلافة وقلبها الى الدولة اللادينية . ثم انهم على حفظ العهد والوفاء للترك ماذا يريدون بالترك ، هل هو من يتكلم بالاضافة الى الترك ويجيد فى صنعة الدعاية الى اسمه وان كانت تلك الدعاية لنفس الداعى ونفس الداعى بالنسبة الى الترك والاسلام ، او كان متغلبا على الاتراك لا بالمعنى المعتاد للتغلب بل بالتغلب الذى تثير الفتنة على دينهم واموالهم وانفسهم ويكون اعظم مضاره وادومها عليهم من بين الاقوام الذين مازجوهم وعايشوهم لا مكان قطع علاقة السائرين عن المتغلبين بصورة ما ، ولهذا تجد الاتراك افقر واخسر من الشعوب التى افترقن منهم فى نتيجة سنى الحروب مع كون تلك الشعوب فى الاكثر على الثغور التى جرت الحرب بساحتها . وتغلب الادعياء على الاحقاء والتباسهم بهم صارآفة على الترك اى آفة ، فمن سخط من جنايات الادعياء يلعن الترك على الاطلاق ، فلما يتحمل كلفة التمييز بين الجناة واضدادهم او يصب فى تمييزه ، ومن دام على غيرة الترك ومحبته يجعل غيرته وقفا على الادعياء وعونا لهم فى كل فعالهم ولو كان فعالهم ويلا للترك نفسه .

وقد رأيت مقالة فى جريدة (الرأى العام) البيروتية الغراء لصاحبها الفاضل وتبعه صاحب جريدة (البرق) الغراء فى معاتبة ابناء العرب الذين لا ينتهون عن محبة الاتراك بعد ما ازوروا عن الجامعة الاسلامية وعوضوا بها الجامعة الطورانية حتى اجتهدوا فى اقامة احاكمها وشعائرها مقام الاحكام الاسلامية وشعائرها لكنى اعيذ هاتين الجريدتين وصاحبيهما الفاضلين ان يقعا فى الغلط ويأخذ الامة التركية البريئة المسكينة بذنوب الاتحاديين والكماليين ، وحسبها ما قاسته منهم ولا تزال تقاسيه من انواع المصائب والدواهى القاضية على دينهم ودنياهم . فارحما مصابهم الذى ما اصيبت بمثله امة من الامم ولا تحثوا الملح على جرحائهم ، فان انقذها الله وفيها ___

حتى لم يخل منها السيد رشيد رضا ايضاً مع سعة اطلاعه ودقة فهمه

= حشاشة نفس بقيت قبل ان اجهزوا عليها فتجدانها على العهد القديم من محبة اخوانها المسلمين ما خانته وما نكثته وهى تلعن الخائنين والناكثين قبل ما تلعنان وفوق ما تلعنان ، وها انا واحد من تلك الامة ومثال حى : جاهدتهم قبلكما وجاهدت من يتعصب لهم من اخوانكما بالعصبية العمياء قبلكما حتى انتقضنى واحد منهم فى جريدته بانى اريد التقرب الى غير جنسى ، فانتما تلومان الاتراك على صدودهم واجتنابهم وهو يلومنى على اقترابى ، مع انه هو الذى اراد ان يقترب الى غير جنسه وملته ان كان هو مسلما ، لان الذين تعصب لهم رفضوا الاسلام منذ زمان . واما انا فلا افهم من دعاوى الجنسية شيئاً يرتاح له قلبى ويلتذ به فى اية جنسية كانت ، وما هجرت جنسى وما صرمت قومى الاتراك المسلمين وانما صرمت فئة بغت عليهم وعلى الخلافة الاسلامية واحبت اللادينية على الايمان والجنسية فى الاسلام ، فان فعلت العرب كذلك وفضلت جنسيتها على اسلامها فسأصرمهم ايضاً .

ثم أن رأس الخطأ الذى يسوق اليوم بعض اخواننا العرب(٥٤) الى قلى الترك بامتهاورمتها =

٥٤ – ونلاحظ انه يدعو اخوانه العرب للتمييز بين الشعب التركى المسلم الحريص على اسلامه وبين الاتحاديين والماليين ، فأن هذا الشعب يعانى – مع اخوانه العرب – من انواع المصائب والدواهى القاضية على دينه ودنياه ، ويبدى دهشته– وهو محق – لأنه عندما اجاهدهم اتهم بأنه يريد التقرب الى غير جنسه ، فلا ينبغى اذن على العرب أن يخلطوا بين الشعب التركى وحكامه الجدد الادينين .

وعندما ثار العرب على الحكم التركى – بسبب هؤلاء الطغاة – ابتلوا بالمستعمرين من الاوروبيين اليهود . وعلى سبيل المثال : نقتبس هنا بضعة أسطر من رسالة وجهها الوفد السورى فى جينيف الى ممثل فرنسا التى استعمرت سوريا واستولت عليها عقب انحلال الخلافة – والرسالة مؤرخة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ قال فيها :

(لقد مضى ثمانية عشر شهرا والحرب مشتعلة نيرانها فى سورية وبلاغات حكومتها الرسمية تذكر بالمباهاة خسارة الثائرين وقد بلغت ١٦ ألفا (ستة عشر ألفا) حتى الآن – ما عدا النساء والأولاد ! ! فان هذه البلاغات تتجاوز الالماع عنها بالطبع ..

لقد دمر نحو خمسمائة قرية ، وأصبح قسم من مدينة دمشق خرابا ! ! وباتت سورية فى حالة شقاء لا توصف ! !

اوجين يونغ : الاسلام وآسيا امام المطامع الاوروبية ص ٨٣

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر سنة ١٩٢٨ م

حيث قال : « ان الحكومة الحاضرة التركية الغت السلطة الشخصية بتمامها » . قاله حين يئن الاتراك تحت قهر السلطة الشخصية الكمالية .

وبين تلك المضحكات كلمة تدمع منها عين الانصاف ، وقد اكثروا التفوه بها عند ذكر السلطان وحيد الدين ، وهى كلمة الباحثة عن فراره من الاستانة والتجائه الى حماية الانجليز ، كلمة اتفقت فيهم السنتهم يتنقصونه بها ملأ افواههم ، فهل كانوا يودون ان لا يبرح الاستانة

= غلطهم فى هوى الترك قبل قلاها لانهم احبوا الاتحاديين والكماليين على ظنهم امة الترك وعززوهم بنية الامة حتى ابطروهم وابصروهم يكفرون بنعمة الاسلام ، وهذا الذى يرونه منهم من الإسائة جزاء ذاك الغلط اعنى غلطهم فى موضع المحبة . ثم انى اعيذهم بالله من الغلط مرة ثانية فى موضع السخط ، والا يدوم التباس الحق بالباطل فيتجنى على المظلوم بجناية الظالم . وليس من العدل ولا مقتضى العقل ان تحب الحكومة الاتحادية او الكمالية التى تضيق على الامة التركية وتخنقها وتعد تلك المحبة الممنوحة للذين هم المصيبة الموبقة المسلطة على امة الترك محبة الترك ، ثم يُسخط على الترك بما فعله المسلطون على الترك قاصمى ظهرها فيستفيد اولئك المسلطون من المحبة الموجهة نحو اسم الترك وينزلوا السخط المتولد من فعالهم على الترك ، والامة كما انها مظلومة فى حالة السخط فهى ما انتفعت من حالة المحبة بل اصيبت بها ايضا من حيث انها عززت الداهية الاتحادية والكمالية وسلطانها عليهم . والذى اريد ان ابينه هنا ولا تسعفنى مقدرتى فى اللغة العربية كما اردت فما ينبغى لاخواننا المسلمين الذين لهم آصرة على الترك ثمينة يعز عليهم انصرامها ان يشغلوا به جانبا خطيراً من الدقة والاهتمام .

عديرى من لسان اعجمى يضيق معرباً عن رحب نحبى
وقد انطقته حتى إذا ما تناهى طوله انطقت قلبى

(م.ص)

= والخطاب = كما يرى القارىء الكريم – يتحدث بنفسه ولا يحتاج الى تعليق . فقط نود ان نسترعى انتباه الباحثين الى طرف من المآسى التى احدقت ببلاد المسلمين – وما فلسطين منا ببعيد – لكى يقارنوا بين الحكم العثمانى – حتى فى أسوأ حالاته فى عصوره الأخيرة – وبين الاستعمار الغربى الذى لا يعلم الا الله تعالى متى الخلاص من آثار الاستعمار العسكرى التى مازلنا تحتفل بذكرى أعياد التخلص منه ! ! .

ويصاب بما يصاب به المرحوم على كمال بك ، وكيف كانوا يفعلون لو وقعوا موقعه وايقنوا التهلكة ، فأحكموا بالعدل والانصاف ولا تحرموا عليه ما احل الله لعباده ، ولا يجر منكم شنآن الانجليز على ان لا تعدلوا فى الحكم على الخليفة وحيد الدين وانتم علماء الدين امناء الله فى ارضه مع ان المفرور منه وهى الشركة المستبدة المستولية على بلاد الاتراك المؤلفة اعضاؤه النافذة من المتفرنجين اشد حقداً وأسوأ نية وقصداً فى الاسلام والمسلمين من الملتجى اليه ، لا تعلمونهم نحن نعلمهم . وأنتم مسؤولون عند الله ومناقشون فى الحساب يوم القيامة اشد المناقشة مما حدث فى بلادنا منذ سنين من الاحوال المدهشة والألاعيب المرتبة لقبض روح الاسلام فى محياه ، وكنتم انتم عونا للمعتدين القابضين فى كل ملمة توقع عليه مغطاة بالهرج والمرج ، ولما انكم سماعون للكذب ونظارون فى الأشياء بالعيون الغير الصحيحة لا تزالون توجهون فى المعارك السياسية المستحدثة بين الاتراك سهامكم المسمومة بالشماتة الشنعاء الى من ترونهم ضعفاء من الذين اجتنبوا الطاغوت ان يعبدوها متظاهرين عليهم بالاثم والعدوان ، وتصطفّون مع الذين يؤمنون بالجبت والطاغوت (وتقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا) اية النساء/٥١ ، والله ربنا هو اعلم من جاء بالهدى ومن تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون ولعل الالتحاق بمن غلب خلة طبعت عليها مصر وكان فيها من قبل قد قيل للناس هل انتم مجتمعون (لعلنا نتبع السحرة ان كانوا هم الغالبين) آية الشعراء/٤٠ .

فان كان كبرت عليكم معاتبتى وألفيتموها شديدة بل سيئة فاعذرونا فانا قد اصبنا منكم ومن اوليائكم من الاتراك الاتحاديين والكماليين ظلما وهضما وانه لايحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم . وانا رأيناكم اجراء الناس على الفتيا حسب ما يقضى الهوى فى القضايا ، فلم تحاجون

فيما ليس لكم به علم وتجادلون فى الحق بعد ما تبين ، الم يكفكم فى رؤية الحق والحقيقة مسألة الخلافة الحديثة حتى تحريتم لها مساغا فى شرع الاسلام ومثالا فى تاريخه ، ولن تجدوا حتى تقوم الساعة مساغا ومثالا فى الاسلام لتجريد الحكومة عن الخلافة لتجريدها عن الدين وبعبارة صريحة نطق بها مندوبهم فى مؤتمر (لوزان) : لتكون حكومة لادينية . فكيف تشهدون لاناس شاهدين على انفسهم بالكفر ، تؤولون وتقربون الى الدين افعال الذين يريدون التباعد منه ، ما هذا بخدمة لهم ولا للدين (ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة ام من يكون عليكم وكيلا) ؟ آية النساء/١٠٩

اختلاط الرجال بالنساء :

ولم يكفكم بعد مسألة الخلافة ما قد افتى مصطفى كمال لنفسه ولحكومته فى مسألة اختلاط النساء بالرجال[٥٥] ومقابلتهن بمن يلقين من الرجال بزيهن اوزيهم . ولله در السيد رشيد رضا حيث قال فى اثناء بحثه عنه : (وقد صرح فى مسألة النساء وما سيكن عليه فى الامة التركية الجديدة ما لا يرضاه كله رجال الدين والمتدينون) . وقد امرت حكومته بازالة الحواجز الفاصلة بين مقاعد الرجال والنساء فى الترامات والسفن وسائر المراكب والسينمات والتياتر ، فازيلت فاستاء الناس منه وسأل عنه بعض النواب فتهكم وزير الداخلية فى الجواب قائلا ان الحكومة لاحظت فى رفع الستائر فائدة صحية . وكتبت جريدة (اقشام) مقالة بتوقيع فالح

---

٥٥ —أجبر مصطفى كمال نساء انقرة على نبذ الحجاب ، وخرجت زوجته سافرة ترتدى مثل ثياب الرجال ، وتحرض نساء انقرة على المطالبة بمساواتهن بالجنس الآخر .
(ارمسترونج : الذئب الأغبر ص ٢٠٦

رفقى بك كاتب تلك الجريدة واحد النواب ذوى الشأن فى مجلس انقرة يدافع عن الحكومة قائلا ان الجمهورية التركية ليست بجمهورية اسلامية وهذه الواقعة محكية ايضا فى جريدة (البرق) البيروتية الصادرة فى ٢٥ ك ٢ سنة ١٩٢٤ .

ثم الم يكفكم مشروعهم الناهى عن تعدد الازواج ، وقد احله الله فى كتابه على مثنى وثلث ورباع[٥٦] ومشروعهم الناهى عن زواج ابناء وبنات سنين اقل من سبع عشرة او ثمانى عشر حتى اقتفت حكومتكم المصرية اثر هذه السنة السيئة التى تتضمن سوق الشبيبية عند التوقان الى السفاح ، وكانت شريعتنا الحنيفية تجعل النكاح المسنون غى اصله فرضا عند ذلك .

---

٥٦ – وقد راجعت جريدة (الوطن) التركية العودتية فى هذه المسألة الى الآراء والاصوات فهى تستمر وتوالى فى نشر مقالات بتوقيع رجال ونساء من اهل الاستانة منددين على تعدد الازواج وناعتيه بالنعوت القبيحة . ولقيت واحدا ممن يعد نفسه من كبار علماء العرب وفقهائهم بصدقهم فى هذه المسألة ويعد تعدد الازواج عيبا على المسلمين ويستدل على مذهبه بشرط العدالة التى قيده الله بها فى القرآن ثم يحكم بامتناع تحقق ذلك الشرط بقوله تعالى : (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) وعندى ان فى تعييب ما شرعه الله خطراً عظيما ، واستدلاله بالآية الكريمة فى غاية السخافة لانه يؤدى الى القول بان الله تعالى ابطل ما شرعه من نكاح ما طاب من النساء مثنى وثلاث ورباع وجعله عبثاً ولغوا وان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وكل من جمع بين الازواج من علماء الاسلام غلطوا فى فهم معنى القرآن الكريم وخفى عليهم امتناع رعاية العدالة المشروط بها جوازالجمع . ثم انى قد وفيت بحول الله تدقيق هذه المسألة فى كتابى الذى سميته (دينى مجددلر) – مجددو الدين – الذى صادرت الحكومة الكمالية على نسخه المطبوعة وفى ذاك الكتاب الجواب عن شبهة الاستاذ المار ذكره وعن شبه غيره .

(م.ص)

فكرة القومية :

ثم الم يكفكم ما نشر فى الاهرام لليوم ٨ ديسمبر ١٩٢٣ بقلم كاتب مصرى على الوجه الآتى نصه : « ان فى انقرة بضعة رجال تشيعوا بفكرة القومية[٥٧] على وجه قل من يعرف كنهه فى العالم الاسلامى ، فان يوسف اقشورا بك مثلا ما برح قبل اعلان الدستور العثمانى بسنين ينشر دعوته بين رجال تركيا الفتاة الى نبذ الجامعة الاسلامية[٥٨] واضمار العدوان والاخذ بفكرة الجامعة الطورانية المبنية على التأليف بين الناطقين

٥٧ – تستمد القومية الطورانية أساسها الفلسفى من افكار ضياء ألب (مولده ١٨٧٥ م أو ١٨٧٦ م ووفاته ١٩٢٤ م) حيث اعتبرها كأساس دولى عالمى ورأى فيها عوضا عن الخلافة الاسلامية وقد دعا بكل قوة الى سلخ تركيا من ماضيها القريب ، وتكوينها تكوينا غربيا قوميا خالصا ، وايثار الحضارة الغربية على أساس انها امتداد للحضارة القديمة التى ساهم الاتراك فى تكوينها وحراستها فهو يرى ان هناك عصرا طورانيا قبل العصور القديمة لأن سكان آسيا الوسطى القدامى كانوا أجداداً للاتراك ثم رقى الأتراك المسلمون هذه الحضارة ونقلوها الى الاوربيين .

(ابو الحسن الندوى : الصراع بين الفكر الاسلامية والفكر الغربية ص ٤٧

٥٨ – والآن ، بعد ظهور الحقائق التى كشفت عنها بروتوكلات حكماء صهيون (ولم يكن الشيخ مصطفى فى الغالب قد اطلع عليها) لا يدهشنا نبذ رجال تركيا الفتاة للجامعة الاسلامية واحلال الجامعة الطورانية محلها ، اذ ينص البروتوكول الخامس على ما يلى : (وقد خلقنا الحزازات بين المصالح الشخصية والقومية للأغيار – أى غير اليهود – عن طريق استثارة العداوات الدينية والعنصرية التى غذيناها فى قلوبهم مدة عشرين قرنا)

ومهما كانت حقيقة هذه التعاليم – كما يقول هنرى فورد – فانها تتفق مع ما هو واقع الآن !

ولذا فاننا نضع امام القارئ دليلا جديدا على دور اليهود فى القضاء على الخلافة بواسطة نفوذهم طيلة القرن التاسع عشر الى أن وضح الى ثورة تركيا الفتاة فى القسطنطينية

(هنرى فورد : اليهودى العالمى ص ٧٢

منشورات المكتب التجارى = بيروت = تعريب خيرى حماد ١٩٦٢ م

باللهجات التركية اولا ثم تكوين اتحاد حلفى منهم ومن الامم التى اصلها طورانى مثل المجر (هنغاريا) والبلغار وفنلندا . فهو يرى الاتفاق مع هؤلاء طبيعياً ومفيداً اكثر من فكرة الجامعة الاسلامية . وهذا الرجل وامثاله يعتقدون ان الدين الاسلامى هو عبارة عن احتلال عربى بسط سلطانه على الترك ودخل بيوتهم وجعل لنفسه سيادة على نفوسهم ومن الواجب الخلاص منه باى حال . ويقولون ان الوضوء وسائر القواعد الاسلامية وضعت لامم تسكن البلاد الحارة والمعتدلة . اما الترك وامثالهم من ابناء الامم الباردة فلا تلائمهم هذه القواعد » .

هؤلاء الرجال ليس لهم كل السلطة فى انقرة اليوم ولكنهم من رجالها المحترمين فيها على كل حال . بالرغم من ان الداعين الى الجامعة الطورانية كثيرون فان الذين يضمرون العداوة منهم للاسلام اقلية . غير اننا نقول بكل اسف ان هؤلاء لم يكونوا موجودين من قبل فصاروا الان موجودين وان عددهم على ازدياد ولهم تأثير لا يمكن انكاره . واذا كان هذا التأثير ليس هو كل شيء فى تركيا فانه اذا لم يقاوم واذا لم يقف عند حد سيكون له شأن غير شأنه الآن فهم يعتبرون الدين مظهراً من مظاهر القومية العربية ومفخرة من مفاخرها ورجال الاسلام(٥٩) هم امجاد الامة العربية

٥٩ – أضاء الاسلام قلوب الاتراك فيمن أضاء من قلوب الامم ، واشترك التركى مع العربى جنبا الى جنب دفاعا عن العقيدة ، وقام الاتراك بدور مجيد فى حمل رسالة الاسلام والدفاع عنه طيلة نحو ستة قرون بشهادة المؤرخين المنصفين .

ولكن لما لعبت الايدى الخفية من وراء الستار ، واثارت القلاقل مستغلة بعض انحرافات الولاة وتعسفهم واخطائهم التى لا يخلو منها قط أى نظام للحكم – حينئذ ظهرت تيارات سياسية مختلفة بين صفوف العرب ، يصنفها الدكتور محمد بديع شريف كالآتى :

راى يعتنق فكرة ايجاد خلافة عربية تقوم مقام الخلافة التركية ، ويمثله عبد الرحمن الكواكبى .

اما الترك فهم – فى نظر هؤلاء – لا علاقة لهم بكل ذلك وخير لهم ان **يحيوا ذكرى عقائد الجاهلية التركية كالوثن التركى القديم (بوزقورت) : (الذئب الابيض) ولهذا الوثن اناشيد يترنمون بها وهو مصور على بعض طوابع بوسطة حكومة انقرة »**

« قلنا ان هؤلاء ليسوا كل رجال انقرة ، واذا كان فى انقرة عدد كبير غيرهم من دعاة القومية فانهم لا يشتركون فى الفكرة القومية لنفسها إلا فى مقاومة الاسلام » .

« ثم ان فى مقابل هؤلاء واولئك فئة تقول بالجامعة الاسلامية ليس من الوجهة السياسية بل من الوجهة الاجتماعية وهؤلاء من دأبهم مقاومة يوشف آقشورا بك وضيا كوك آلب بك وجلال نورى بك واغا اوغلى احمد بك وحمد الله صبحى بك وغيرهم من دعاة الطورانية ويبينون مقاصدهم ويحذرون الأمة من خططهم التى لا نهاية لها » .

« اما عامة الشعب التركى ولا سيما فى الاناضول فانه متدين بلا شك ولا يوافق على اى تغيير فيما الفه من الشئون الاسلامية . غير أن رأيه هذا قاصر عليه فلا يصل الى منصات الاحكام ومواد القوانين وخطط الحكومة » .

= ورأى يقول بابقاء الخلافة فى آل عثمان ويرمى الى وحدة اسلامية شاملة ويمثله جمال الدين الافغانى .

ورأى متطرف يرمى الى استقلال البلاد العربية وتخليصها من حكم الاتراك .

وآخر يقول بابقاء البلاد العربية مرتبطة بالدولة العلية بنظام اللامركزية .

ويتبين من هذه الآراء جميعا حرصها على نظام الخلافة الاسلامية .

أما الرأى الذى لعبت فيه الدسائس الأجنبية فهو القائل بوضع البلاد العربية تحت حماية دولة أجنبية ، وقد مهدت لهذا الرأى دولتا فرنسا وبريطانيا .

ولا نشك فى عمالة من دعا الى ذلك !!

د/محمد بديع شريف : الصراع بين الموالى والعرب ص ١٧٧ ، ٢٠٤

ولا ازيد شيئاً على هذه المقالة وهى تعبر عن الغاية التى تقاد اليها تركيا بتقلباتها المتوالية غير ان الكتاب المصريين كأن عليهم يمينا ان لا يتكلمون بتمام الحقيقة ، ولهذا فات هذا الكاتب الصادق الخبرة ان يبوح بان خطة يوسف آقشورا واغا اوغلى احمد وضيا كوك آلب[٦٠] وحمد الله صبحى وجلال نورى وامثالهم من المتطرفين انما هى خطة مصطفى كمال نفسه وهو الذى يحميهم ويشجعهم ويجعلهم نوابا لبلاد لا يعرفهم اهلوها ولا يرضون مبادئهم وليس من حدهم ان يجاهروا بدعوة مسلمى الاناضول الى الانفكاك عن الجامعة الاسلامية لو لم تتفق دعوتهم تلك ومرضاة مصطفى كمال ولم يكن من ورائهم هو وجيشه ولهذا يظفر المتطرفون فى كل قضية بمعارضيهم وان معارضيهم مخذولون وممنوعون من التشكيل والانتظام فى شكل حزبى . فلو كانت الفكرة الطورانية الجاهلية عبارة عن مجرد افكار من عده الكاتب المصرى مثل يوسف اقشورا

٦٠ – ينظر تعليقنا برقم ٥٧ . مع العلم بأن هؤلاء جميعا يعبرون عن الاتجاه القومى المتطرف اى (نظرية القومية التركية الطورانية) وشعارهم عدم التدين واهمال الجامعة الاسلامية الا اذا كانت خادمة لنفوذ القومية الطورانية حتى قالوا : نحن أتراك ، فكعبتنا طوران ، وهم يتغنون بمدح جنكيزخان ويعجبون بفتوحات المغول ولا ينكرون شيئا من أعمالهم .

ويقابلهم المعتدلون أصحاب نظرية (القومية العثمانية الاسلامية) ويميل اليها الفئة الكبرى من العلماء وينفى بعضهم وجود أدنى صلة بين الترك العثمانيين والمغول ، ويصفون اعمال جنكيزخان وهولاكو وقومهما بمثل ما وصفها به مؤرخا العرب والفرس والافرنج ، حتى قال احدهما وهو طاهنر المولوى : ليس للترك ان يفخروا بمثل هؤلاء المفسدين فى الأرض العابثين المدمرين الذين كانوا علة انحطاط الشرق عن الغرب ، واعظم بلاء وقع على الانسان ، واذا اراد الاتراك المسلمون ان يراجعوا صحيفة حسابهم فيراجعوا تاريخ آل طولون بمصر وتاريخ السلاجقة وآل زنكى والدولة العثمانية . وقال جلال نورى صاحب التصانيف الاجتماعية العديدة : الترك العثمانيون هم مسلمون أولا ترك ثانيا .

شكيب ارسلان : حاضر العالم الاسلامى جـ١ ص ١٥٧/١٥٨

وزملائه لما علا الذئب الابيض الذى حكاه على بعض طوابع بوسطة الحكومة[61]

ثم الم يكفكم ما اشتمل عليه برنامج حزب الخلق المحيط بجميع اعضاء المجلس الوطنى الجديد (وهو حزب مصطفى كمال ، واسم الخلق من الاسماء المختلفة) من ان خطتهم ازالة التقاليد القديمة ووضع القوانين بالحرية التامة . وقد انتقدت على ذلك البرنامج جريدة (توحيد افكار) المنتمية الى الصبغة الاسلامية واضافت اليه اعتزال رءوف بك عن رئاسة الوزارة وهو على تعريف تلك الجريدة ممن يبالى الفكرة الدينية وتتقيد بها . وسلام على قوم يتعهد بالواجب دفاعهم عن دينهم، جريدة (توحيد افكار) وتأبى ما فعله طائشوهم حمية رءوف بك الدينية وامثاله .

---

٦١ وفى جريدة (ايلرى) الصادرة فى ١٢ كانون الثانى ١٣٤٠ مقالة اهتمت الجريدة بشأنها وهى توصى بتوسيم الراية التركية بصورة هذا الذئب وتفضله على نسر الالمانيين وفيها انتقاد وتأسف على ما عوده الاتراك منذ اعصار من اقامة اسماء العرب كعثمان ومحمد وعمر وفاطمة وعائشة مقام اسمائهم التركية كتيمور وجنكيز وآلب وبيكسوم وايلخان . ومثل هذه الكلمات لا تروج قطعاً بل لا تجد مساغاً لنشرها بين الاتراك المسلمين الذين يفدون محمداً وعمر وعثمان وفاطمة وعائشة بانفسهم فضلاً عن تيمور وجنكيز وما اشبههما . وقد استقصيت البحث والتنديد على فكرة القومية وعلى تأليفها بالفكرة المدنية والحكمية فضلا عنْ تأليفها بالفكرة الاسلامية فى كتابى المسمى (دينى مجددلر) — مجدد الدين — وكان مسلمو الاناضول ، — والآن كما كانوا — لا يبلغ قوم مبلغهم فى افناء عواطفهم الجنسية تحتَ العواطف الاسلامية . وهذه العقيدة المكتسبه المتوارثة لهم من آبائهم المسلمين صارت خاصة جنسية وملكة راسخة فيهم . فان صح ما ذكر لهم فى اصولهم الأقدمين فهم نسوه واماتوه فى الجنسية التى تأسست بعد الاسلام ، والمجددون المرتجعون يكلفونهم باحياء ما مات واماتة ما حى فيهم ، وانشاء تخلق لهم ضد خلقهم ورغمه .

(م.ص)

الغاء المحاكم الشرعية:

ثم الم يكفكم ما كتبه (احمد اغايف) وهو اكبر كتاب الجمهورية الانقرويه وسياسيها[٦٢] من مقال فى جريدة اقشام) يندد فيها بالقرآن والتعاليم الاسلامية ويعتبرها من التعاليم التى لم يعد يمكن تطبيقها فى سنة ١٩٢٤ على ما نقله صاحب الجريدة (الرأى العام) الغراء فى عددها ٣٤٤٢ . ثم قال : « وقد بلغ – يعنى احمد اغايف – من استثقاله للتعاليم الاسلامية ان هزأ وسخر وتهكم فى مقاله كثيرا مما لا يمكن ان يؤمل صدروه من رجل مثله كان بالامس يعلم فى الكلية الكبرى بالاستانة دروس فلسفة الدين الاسلامى ، فلا تعرف كيف نسى ما كان يقوله بالامس عن هذا الدين الحنيف وفضائله » ؟ ! ، وانى لا اعرف منه فى زمن الاتحاديين ايضاً الا الخدمة لمبدئه ومبدئهم اللادينى وإن لم يكن جاهراً به فى هذه الدرجة ، لا جل ما عرفه مصطفى كمال بمبدئه هذا ومسعاه قربّه منه واعطاه فى حكومته منزلة عظيمة . فلئن كان يقول بالامس عن هذا الدين الحنيف وفضائله ثم تحامل عليه من مركزه فى

٦٢ – عندما بدأت تظهر نوايا الكماليين فى عدائهم للاسلام،وذاع فى كل مكان ان حكام انقرة الجدد كفرة ملاعين ، فصار الوعاظ يندون بهم فى المساجد والاسواق ، وخاصة بزعيمهم مصطفى كمال ووزعت النشرات والصور الكاريكاتورية التى تهاجمه اشد الهجوم ، والتفت المعارضون حول الخليفة (عبد المجيد) فى القسطنطينية ينشدون الامان فى حماه ، اذ لم يجل بخاطرهم ان الغازى يجرؤ يوما على ان يمس الخليفة بسوء . وعندما ادرك مصطفى كمال خطر الحركة الاسلامية ضده فى القسطنطينية – حيث اكثرية الشعب تكرهه – حينئذ عجل باستخدام العنف وتقدم بمرسوم بالغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة .

محمد جلال كشك = حوار فى انقرة ص ٢٠٦ وما بعدها

ط المختار الاسلامى ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م

ويرى الاستاذ جلال كشك ان الخلافة العثمانية كانت الحاجز القانونى الذى أخر سقوطنا فى الاستعمار الغربى (ص ٣٦)

الحكومة الكمالية فما هو الا من خواص تلك الحكومة وفضائلها ؟ ؟

ثم الم يكفكم مسألة الغاء المحاكم الشرعية[٦٣] مع انها بسيطة وصريحة فى الدلالة على النزوح والمروق عن الاسلام . فالى متى تحامون عنهم وتقرون عليهم ما صدر منهم مما يضيق عنه نطاق التأويل ، والى اى شيء تحتاجونه فى الاطلاع والاقتناع بخطتهم الكفرية فهل انتم ماكثون حتى تعترفوا بانهم كافرون ، وقد وقع ذلك منهم ايضاً حيث صرح مندوبهم فى (لوزان) وغيرهم ، بان حكومتهم لا دينية ؛ وكذا صرحت جريدة (اقشام) المترجمة عن خطة الحكومة فى اثناء دفاعها عنها حين امرت برفع الحواجز بين مقاعد الرجال والنساء فى المراكب العمومية كما سبق بيانه بان الجمهورية التركية ليست بجمهورية اسلامية . ولعلكم تعتذرون عنهم بأنهم قالوا لا دينية او غير اسلامية ولم يقولوا كافرة ، كاعتذار من آجر نفسه للدفاع عنهم فى الصحف العربية ويعنونه هكذا : « نزيل القاهرة متصرف اللاذقية سابقاً والسكرتير العام بولاية بيروت ع . سنى » . عند ما ارادوا الغاء المحاكم الشرعية وقد ابلغته التلغرافات بعبارة « الغاء المحاكم الدينية » قائلا ومجيباً عن سؤال واحد طلبه من الازهر :

---

٦٣ — هذه الخطوة من سلسلة الخطوات التى اتخذت فى الاتجاه اللادينى وفصل الدين عن الدولة كالغاء المحاكم الشرعية ، وقانون الشريعة الاسلامية والعمل بالقانون المدنى السويسرى ، والقانون الجنائى الايطالى والقانون التجارى الالمانى ، وادخال الاحوال الشخصية فى القانون المدنى الأوروبى ، منع التعليم الدينى وتعطيل مراكزه ، ومنع الحجاب وتقرير السفور والتعليم المختلط والغاء الحروف العربية وابدالها بالحروف اللاتينية ، ومنع الاذان بالعربية وجعله بالتركية وتغيير اللباس والزام لبس القبعة .

الندوى/الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية فى الاقطار الاسلامية ص ٦٩

« محاكم شرعية ، لا محاكم دينية فى تركيا »

« ان الترجمة الفرنسوية لغة برقية المراسل سببت هذا الشكل ، لانه لا توجد فى تركيا محاكم عنوانها (محاكم دينية) بل محاكم شرعية كما هو موجود فى مصر . وهذه المحاكم تقبل مراجعة اى كان من الناس ، دون ان تنظر الى اديانهم ومذاهبهم ، اذا كانت قضاياهم من نوع القضايا الداخلية وصلاحيتها » .

« فقد كانت المحاكم العثمانية ايضاً عزمت على الغاء هذه المحاكم قبيل الحرب الكبرى ولكن حالت دونها الحوائل » .

« ان فكرة من قالوا بتوسيع نطاق القانون المدنى (المجلة) وجعله موافقاً للظروف الحاضرة بعلاوة الاحكام الشرعية المطابقة لروح العصر الحاضر عين الصواب والحقيقة » .

« وقد كانت تحصل قبلا ويحصل اليوم ايضاً من الاختلافات والمتناقضات بين المحاكم الشرعية والنظامية مما تؤول الى ضياع الحقوق والاوقات دون جدوى ولا حكمة طبعاً فى وجود محكمتين مختلفتين بادارة دولة واحدة اسلامية يستنبط قوانينها من الاحكام الشرعية (الاهرام) ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٣ » .

وهذا الرجل موكل من حكومة انقرة ليفرغ كل ما فعلته فى صورة الحق ، ويديم غفلة المصريين الظانين بها خير ، ولم ار مثله غير خائف من الله ولا مستحى من الناس عند الاستهزاء بعقولهم ، ولكن الكماليين المتسرعين والمترقين كل يوم فى درجات الكفر والالحاد لابد أن يسبقوه ويتركوه ورائهم مع تأويله مذموما مخذولا .

وسبحان الله ما سمعنا قبل هذا ان المحاكم الشرعية غير المحاكم الدينية ، ودليله ان تلك المحاكم تقبل مراجعة اى كان من الناس دون ان تنظر الى

ادیانهم ومذاهبهم ، فهل ينافی مراجعة من شاء من غير المسلمين الى تلك المحاكم ثقة بعدالة الشرع الانور وتمنع كونها محاكم دينية اى محاكم تحكم على اصول الدين الاسلامی . ومغالطة الرجل تقتضی انها لو كانت محاكم دينية لما قبلت مراجعة من لم يكن على دين الاسلام ، والحال ان من يطلق عنوان (المحاكم الدينية) على (المحاكم الشرعية) من الاجانب الذين يترجمون (الشرع) (بالدين) – ولا يخطؤن فی ذلك – يطلقها بالنظر الى ما يجرى من الاحكام الدينية الاسلامية ، ولا بالنظر الى دين من يراجعها ، ومن اين عرف الرجل ان دين الاسلام يتولى الحكم بين المسلمين ولا يتولاه بين من عداهم .

وما صدق الا فی قوله : « فقد كانت المحاكم العثمانية ايضا عزمت على الغاء هذه المحاكم قبيل الحرب الكبرى ولكن حالت دونها الحوائل » على ان يكون مراده من المحاكم العثمانية العازمة على ذلك الحكومات العثمانية ، وهو صحيح ومصدق لما بينا فی اوائل كتابنا من ان الاتحاديين لما قبضوا زمام الحكومة كان من اخص آمالهم او امانيهم الغاء المحاكم الشرعية ، لكون عقيدتهم مستقرة على ان الجماعات المدنية الراقية تساس بالقوانين التى وضعوها فيما بينهم بآرائهم وعقولهم لا باحكام خيلت انها نزلت من السماء لكنهم لم يتجاسروا عليه واجتزؤا بازالة رباطة تلك المحاكم عن المشيخة الاسلامية وكان ذلك صولة سرية عليهما وعلى الدين حتى تيسر الجهر بهذه الشجاعة المدنية لاخوانهم الكماليين لكونهم ابطالا فوقهم ، وهم فاتحو الازمير . ولو ظفر الاتحاديون فی الحرب الكبرى لكان فی اغلب الاحتمال الغاء تلك المحاكم بايديهم . وهذا مراد الرجل بقوله : « ولكن حالت دونها الحوائل »

ويؤيد كلماتی هذا ما كتبه امامهم وشاعرهم (ضيا كوك آلب) ابان الحرب من ابيات شعره الذى يعدونه قرآن الترك :

مشيخت

بر دولت دكه حقوقنى كندى دوغورماز
قانوننه « كوكدن اينمش ، دكيشه مز » دير ،
او ، اصلا بر دولت دكل ، مستقل دورماز
ده كيشمه ين بر وارلغى طاشيبا ماز ير
حاكم اولان ملتميدر ، مشيختميدر ؟
ملى مجلى ، مبعوثا نمى باب فتوامى ؟
مشروطيت بر حيلهء شر يعتميدر ؟
حربر ملت اولد يغمز يوقسه رؤيامى ؟

تعريبه : « ودولة لا تلد علم حقوقها بنفسها وتقولَ فى قانونها : « انها نزلت من السماء ، لا تتبدل » فما هى بدولة اصلاً ولا يدوم لها استقلال والارض لاتحمل موجودا غير متبدل »

« ومن هو الحاكم فى تلك الدولة ، الامة ، او المشيخة الاسلامية ؟ والمجلس الملى هل هى دار المبعوثين (النواب) او باب الفتوى ؟ وهل الدستور عبارة عن حيلة شرعية ، وكوننا امة احراراً حلم من الاحلام ؟ » و (ضيا كوك آلب) هذا كان نبى الاتحاديين وداعى الاتراك الى صراط الطورانية . وقد عظمت منزلته عند الكماليين ايضا ، وهو اليوم نائب (ديار بكر) فى المجلس الوطنى . ونشرت جريدة (توحيد افكار) صورته وكتبت تحتها انه اول رجلين اسسا بنيان الجمهورية التركية لمصطفى كمال ، وثانيهما اغا اوغلى احمد .

والذى ذكره الرجل (نزيل القاهرة) من الفكرة الملتزمة لتوسيع نطاق القانون المدنى (المجلة) وجعله موافقا لظروف الحاضرة بعلاوة الاحكام الشرعية فهى غير الخطة القاضية بالغاء المحاكم الشرعية ، وانما الموافق لخطة الالغاء خطة ضيا كوك آلب . على ان توسيع نطاق المجلة بما يستوعب

مصالح العصر ويدور بين المذاهب المعتبرة الاسلامية غير مختص باحدها بان يجعل المرجع فى الدين هى الادلة الاربعة الشرعية كانت خطة حسنة راقية ، ثم ضاع حسنه وصارت ملعبة مبكية فيى يد الحكومة المتغلبة الاتحادية فتولى تلك الوظيفة الخطيرة غير اهليها وكان الواجب ان يستقل بها مجلس يجمع من اكابز علماء الدنيا ، والحال انه لم يستعن فيها بعدُ من كبار العلماء المعروفين بالاستانة بل احيلت الى لجنة قليلة العدد والعدد يرأسها من لاثقة بدينه وعلمه مثل سيد بك نائب ازمير الان فى المجلس الوطنى ووزير العدلية وكان من الاعيان العثمانية وقبله نائب ازمير ايضا فى البرلمان المجتمع عقب اعلان الدستور ، وكلا المجلسين جمعنى واياه . ومن كلامه الذى فاه به فى البرلمان بين ظهرانى النواب والسامعين من الناس وهو يومئذ زعيم حزب الاتحاد والترقى فى اثناء جدال جرى بين نواب ذلك الحزب ومعارضيه : « لا تتعبوا انفسكم فان الدولة تزول ولا يزول حزب الاتحاد والترقى »(٦٤) . ثم العجب العجاب ان هذا الرجل بعد هدنة الحرب الكبرى قال فى رسالة كتبها الىّ من المعتقل يستشفعنى الى وزارة

٦٤ — اذا كررنا تذكير القارىء بطبيعة هذه الجمعية واهدافها ، لم يعد لدينا شك فى صبغتها اليهودية وظهور اعضائها بمظهر التحدى عندما صارت مقاليد الامور بايديهم ، حيث طغوا وتجبروا ، وتكفينا العبارة اعلاه لنفهم منها ذلك .

ونضيف اليها ما قاله جواد رفعت فى كتابه (اسرار الماسونية) :

(وفى الواقع ان جمعية الاتحاد والترقى التى خلعت السلطان عبد الحميد عن عرشه هى التى اقامت الاستبداد بعد ذلك ، وشهدت البلاد من المآسى مالم تشهده خلال ثلاثة وثلاثين سنة من حكم السلطان .. ولفظ مواطنون مخلصون كثيرون أنفاسهم الاخيرة على اعواد المشانق التى نصبت فى مختلف انحاء البلاد)

ص ٥٩/٦٠ ط المختار الاسلامى ١٩٧٥ م

وكانت المظالم التى وقعت على العرب ايضا فى عهدهم لهدف مقصود ، حيث اشاعوا الفرقة بين العرب والترك ، فقام الشريف حسين بالتعاون مع الانجليز للدخول فى الحرب ضد تركيا . وجاء الاستعمار الاوروبى . ليحتل بلاد العرب مكافاه لهم على مساعدتهم العالمية الاولى .

فريد باشا : « اني لم احضر عضواً لحزب الاتحاد والترقى ولو يوماً واحد الا فى مركزهم ولا مجلسهم العموميّين ولم اشارك زعمائهم فى مفاوضاتهم السرية والعلنية ولو مرة واحدة ، وهم كما هو معلوم لحضرتكم كانوا يعدوننا من الاجانب ، وانا لم ازل منتقدا عليهم ومؤاخذا بما عثرت عليه من افعالهم الذميمة » وانى لا اعلم منه مع جميع الاتراك الذين يعلمونه الا كونه من صناديد الاتحاديين ومحاميهم فى المجالس والمحافل الرسمية وغيرها الخطيب المتشدق المهذار والمتفقه المتفيهق الثرثار . وكيف يدعى انه لم يشارك زعمائهم فى مفاوضاتهم مرة واحدة وكان نفسه من زعمائهم طول سنين . ثم لم يسمع اعتزاله منهم او انتقاده عليهم فى مسألة من المسائل مثل ما انتقد احمد رضا بك فى مجلس الاعيان . ومن كلمات سيد بك التى لا تنسى وتدل على انه لا يحجم على الجهر بالباطل انه لما كانت الحكومة الاتحادية احدثت فى واحدة من ميزانية الدولة مستشارية فى الوزارة العدلية وارادت ان تعين لها (كونت او ستورلغ) الايطالي فعند ما نوقش فى تلك المسألة بالبرلمان قال سيد بك : « **ان الكونت لا يوجد فى عاصمة الخلافة رجل عالم باصول الفقه فى درجته** » فعينوه لها ، ثم سمعنا ان بيته اتخذ محل اللهو والطرب وسائر المشتهيات لرجال الاتحاد . هذه الجملة مترجمة من تولى وظيفة تعديل (المجلة) وانا لا احب التعمق فى الشخصيات لكنى ذكرتها عبرة للمعتبر وهداية للمتأمل فى سجايا الاتحاديين والكماليين وخباياهم ، مع انى لم افش من اسراره الا قوله فى رسالته متبرأ من حزب الاتحاد والترقى ، اما قولاه اللذان فضل فى احدهما الحزب على الدولة وفى احدهما الكونت الايطالى على علماء الاسلام وفقهائه فمنطوق بهما كليهما على ملأ البرلمان .

واما قوله نزيل القاهرة : « وقد كانت تحصل قبلا ويحصل ايضا من الاختلافات والمتناقضات بين المحاكم الشرعية والنظامية ماتُأوِّل الى ضياع

الحقوق والاوقات دون جدوى . ولا حكمة طبعا فى وجود محكمتين مختلفتين بادراة دولة واحدة اسلامية يستنبط قوانينها من الاحكام الشرعية » فمن الاكاذيب التى لا ينطق بها السان دون ان يحمر الوجه من الحياء ، فاين الدولة الاسلامية بعد تفكيك الحكومة عن الخلافة وجعلها حكومة لا دينية او دنيوية بحته ، واين قوانينها المستنبطة من الاحكام الشرعية (٦٥) وقد فصلوها عن الخلافة لتحريرها من الاحكام الشرعية ، وهل يوجد فى هذا الكلام اثر من المنطق إلا وقت ان يلغى ما عدا المحاكم الشرعية وتبقى هى وحيدة ثم لا تبقى الحاجة الى توصيفها بالشرعية لعدم وجود محاكم غيرها والا فلوكانت قوانين الدولة مستنبطة من الاحكام الشرعية فلا يكون ذلك سببا لالغاء محاكمه الشرعية بل تلبيتها ، لكن موقف الرجل فى تأويل افعال الكماليين ليس الا كما قال الشاعر :

اذا المرء لم يمدحه حسن فعاله فمادحه يهذى وان كان مفصحا

فهم يريدون ان يُلغوا هنالك وهو يَلغوا بالقاهرة دفاعا عنهم .

وحقيقة المسألة ان محاكم الدولة الاسلامية لا تكون الا شرعية ، وهكذاكانت الدولة العثمانية فى قديم الزمان ، قد احدثت المحاكم النظامية لما طرأ على الدولة الضعف وأثر تغلب الدول الاجنبية فى استقلالها ، فقُلبت تلك المحاكم فى اساسها بالضرورة واجتهد فى تأليفها بالشرع ايضا مهما امكن ، افلح فى ذلك او لم يفلح . فالحاصل ان وجود تلك المحاكم فى الدولة مع قبولها وتأسسها فيها كانت لا تخلو من ان تعد اجنبية ، ولا كلام فى وجود المحاكم الشرعية ولا فى بقائها ، وربما كان يدور فى خلد

---

٦٥ – حقا اين الدولة الاسلامية بعد هذا كله ؟ لقد قضى عليها تدريجيا ، وكانت كل تحذيرات الشيخ مصطفى صبرى تدعو المسلمين الى اليقظة ومعرفة ما يراد بهم ، لأن الاجراءات التى بدأها مصطفى كمال تعنى فصل الدين عن الدنيا ، ومن ثم يصبح الاسلام كدين مجرد عاطفة وجدانية فردية .

الاسلام توسيع وظائف المحاكم الشرعية والغاء المحاكم النظامية عندما عاد الى الدولة عزها واستقلالها ولا يخطر بباله الغاء المحاكم الشرعية حتى عاين تلك الفضيحة وقت ما اصبح المسلمون مشغولين ومشغوفين بتهنئة الدولة على اعادة الغزو والاستقلال .

فصار كالمتمنى ان يرى فلقا   من الصباح فلما ان رآه عمى

فلذلك عاين الفضحية ولم ينكرها حق انكارها .

الارتداد عن الدين :.

وحادثة الغاء المحاكم الشرعية وان كانت مسألة مستقلة ذات خطورة عظيمة بحيث تكفى وحدها فى تغيير الدولة الاسلامية واخراجها عن اصلها الا انها من مستتبعات التفريق بين الحكومة والخلافة ومؤيده لما ذكرنا فيما عمدوا اليه فى ذلك التفريق ، لانهم لما نزعوا الحكومة من الخليفة لاجل كونه خليفة له رئاسة دينية ومن واجبه ان يجعل دين الاسلام حاكما فى حكومته قاعدا لها بالمرصاد حتى يستقلوا برأيهم ويفلتوا من قيد ذلك الحكم والرصد ، **فلا جرم التزموا الغاء المحاكم الشرعية الممثلة لحاكمية الدين فى المملكة**[٦٦] ، **ومن جراء ذلك جزمت انا ابان افتراق الحكومة التركية الحاضرة عن الخلافة بانه ارتداد عن الدين** ، واكثرت العجب والاسف على ان كثيراً من العلماء لا سيما

٦٦ – كانت خطوة الغاء المحاكم الشرعية من الخطوات التى خفى على أغلب المسلمين اثرها على (حاكمية) الدين . وها هو المؤلف يصفها بانها ذات خطورة عظيمة وان بدت فى الظاهر مستقلة ، لانها فى النهاية تعنى تحكيم الكماليين لآرائهم ونزعاتهم الالحادية بواسطة تحكيم القوانين الأجنبية فى شئون الدولة بدلا من جعل الاسلام حاكما .

ونميل الى الاعتقاد بان الشيخ مصطفى جدد استخدام لفظ (الحاكمية) تعبيرا عن هذا الركن الاساسى فى الاسلام ، وهو لفظ متداول لدى الاصوليين سواء بلفظه او بمعناه .

المصريين كيف لم يقدروه حق قدره ، وان من ابى منهم تجوبوه كيف توقف فى حد الاباء العادى . واذا لم يوصلهم علومهم الى الادراك بحقيقة هذه المسألة ومرتبة خطرها فى الدين ففيم ينتفعون بعلومهم مع اتساعهم فيها .

وما انتفاع اخى الدنيا بناظره اذا استوت عنده الانوار والظلم

ولعمرى لا توجدن مسألة ادعى الى استنهاض علماء الدين لواجبهم من هاتين المسألتين اعنى تفكيك الحكومة عن الخلافة والغاء المحاكم الشرعية ، وانهم لما لم يحيطوا بهما علما ما برح اعدلهم يرد بعضا من شدة ما قلته فيهما الى ما بينى وبين الكماليين من شدة الخصومة والشحناء مع ان الاجدر بهم ان تتلقوها حجتين بالغتين فى ان الحق معى ومع من انحاز الى مذهبى فى خصومتهم .

فان قلت ان الحكومة الكمالية ما الغت المحاكم الشرعية بعد ، فما وجه هذه الشكايات والنكايات . قلت انهم وان لم يلغوها بعد فقد هموا بها قطعاً – وسوف يبرمونه ان أملى لهم الله فاطال عمر سلطتهم – ومن جراء ذلك بادر الى تحبيذ مشروع الالغاء لسان دفاعهم فى مصر اعنى متصرف اللاذقية السابق ونجمت فكرة تقليد الحكومة التركية فيه من بعض المصريين فاحدثت بحثاً فى صحفهم . ولقد كفى بل زاد على الكفاية فى اثارة أسفى همهم به ، وماذا ينفع تعنيف من مثلى بعد ما وقع الالغاء .

ومن قرآنهم الذى انزل على ضيا كوك آلب ونقلنا آنفاً منه قطعتين

علمى بيراق كليه يه ، عدلى دولته
سن ساده جه ديانتك نشرينه جاليش
مراد كسه نائل او لمق حقلى حرمته
عصره اويان وظيفة كى يا بمغه جاليش

يقول مخاطباً للمشيخة الاسلامية التى كانت تحمى العلوم الاسلامية

ورقيها وتعمل المحاكم الشرعية وظائفها تحت نظارتها : « اتركى العلم للجامعة والعدل اى الحكم والقضاء للدولة واشتغلى بنشر الدين فقط ، ان اردت ان تنالين الاحترام الذى تستحقينه فاجتهدى فى وظيفتك التى تتفق مع العصر الحاضر » . والرجل اغش واكذب من مسليمة لانه لا يكتفى بنزع الحكم عن المشيخة الاسلامية بل يأمر بنزع العلم عنه أيضاً ، ولكن مشيخة اسلامية كهذه كيف تنشر الدين ؟ والدعوة الى سبيل ربنا تكون أولا بالحكمة وهى تحتاج الى **العلم** ، **فيكون نشر الدين والدعوة اليه بلا حكم ولا حكمة مقتصراً ومتنزلا الى دركة التضرع والاسترحام** . والكثيرون من امثال الرجل فينا وبينهم رجال يشتغلون بالتدريس فى الجامعة العالية يقولون : « ان من شاء من الامة يتمسك بدينه ويتعبد على مقتضاه الا ان الكنيسة يلزم ان لا تداخل فى شئون الحكومة ولا يكون لها شىء من السلطة والنفوذ » **ويريدون بالكنيسة ما يشمل مسجدنا وبسلطتها ونفوذها سلطة الدين ونفوذه اذ لا معنى لسلطة المساجد ونفوذها ، واخذوا هذه الفكرة من اوروبا لا سيما من انقلاب فرنسا ، ولذا عبروا بلفظ الكنيسة عيناً لكن دين الاسلام له احكام فردية واجتماعية وسياسية تتعلقان بالحكومة وانه يلزم ان يكون له نفوذ على المسلمين ، واقوى النفوذ ومنتهاه نفوذ السلطة واليه يراجع فى امور العامة عند ما وقف قوة المنطق والاقناع ، وبه يؤتمن على اعلاء كلمة الله العليا ، فذلك يأبى هذا الدين الا ان تكوم تلك القوة فى يده ، ومن لا يرتضيه له فما هو الا عدوه (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون) من آية ٤٤ المائدة .**

ونلفت الانظار هنا الى الهذيان الذى خرج من بعض الافواه اولا ثم راج بين الكماليين فتلقاه دعاتهم وشياطينهم الذى يوحى بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا بقبول حسن وتمسكوا به كالعروة الوثقى فى

الدفاع عن بدعة الخلافة المجردة عن السلطة واهتموا بنشره وتعميمه بين الناس ، وذلك الهذيان كون الخلافة بعد افتراقها عن السلطة تكاملت وحصل امكان تأسيس علاقات لها بالشعوب الاسلامية الخارجة عن الحكم التركى فعم نفوذها وتعالت منزلتها ، وقد ترنم فى الايام الاخيرة بهذا النغم المزيد فى الطنبور مأمورهم ومأجورهم بالديار المصرية متصرف اللاذقية السابق(٦٧) فبنى عليه كلامه المنشور بالصحف ، وكفى مصر وعلمائها عارا وشنارا ان يسمع بين ظهرانيهم صوت هذا الشيطان المرذول الذى تأبى نخوة الانسان ان يضل بتسويل مثله وهو الذى ادعى بان المحاكم الشرعية ليست محاكم دينية كما سبق مع ما يستحق من تزييفه . وحديث تكامل الخلافة المتجردة عن السلطة ايضاً كما عبرنا هذيان محض لا يمكن ان يصغى اليه فى غير مصر من البلاد الحرة الاسلامية لانه مع قطع النظر عن ان كون الخليفة الذى له حكم وحكومة فى بلده اقل نفوذا فى العالم الاسلامى من الخليفة الذى لا حكم له حتى فى بلده المقيم فيه غريب جداً فاللازم المتحتم للخليفة قبل كل شيء وقبل شمول نفوذه ان تكون خلافته صحيحة . وقد اثبتنا على طول هذا الكتاب ان الخلافة لا تصح

٦٧ – وهو عبد الغنى سنى بك ، وقد نسب اليه كتاب (الخلافة وسلطة الأمة) ، ويذكر الدكتور محمد حسين أن لجنة من الترك قد وضعته باشارة الكماليين وأن حكومتها هى التى اشرفت على تأليفه وأعانت على نشره .

(الاتجاهات الوطنية فى الادب المعاصر) جـ ٢ ص ٦٤

وينظر الفصل الآخير من كتابنا (نظرية الخلافة فى الفكر الاسلامى) ط دار الدعوة بالاسكندرية حيث عرضنا لمضمون الكتاب بشىء من التفصيل ، وهو يتبنى الدفاع نظريا عن خطوة أتاتورك فى الفصل بين الخلافة والحكومة ، ولهذا تعرض له الشيخ مصطفى صبرى بالنقد العنيف .

غير اننا نتوقف لنتأمل ظاهرة (تنظير) أعمال الساسة وصياغة افعالهم فى ثوب (فلسفى) ، واضفاء طابع الاصالة الفكرية على اناس ليسوا من أهلها ، والا فمتى كان (مصطفى كمال) مفكرا او فيلسوفا او حتى صاحب رأى ؟

لقد أثبت الشيخ مصطفى صبرى بأنه كان صاحب هوى ! !

مجردة عن الحكومة بل هى عين الحكومة ونوع من انواعها بمعنى الحكومة التى تنوب عن حكومة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاذا اخليت الخلافة عن الحكومةفلا يبقى فيها شيء من آثار الوجود ولا لوجودها معنى من المعانى . كما انه لا يرى النظر الصحيح معنى لوجود الخليفة عبد المجيد منذ سنة وبضعة اشهر ، وكان ينبغى للمصريين ان يسألوا نزيل القاهرة اعنى متصرف اللاذقية السابق عما اشتغل به الخليفة فى الاستانة على امر تلك المدة الطويلة وماذا يحتمل ان تكون مشاغله ووظائفه التى لا **يفتشون يبحثون عنها مُحالة عقد مؤتمر اسلامى(٦٨) يعينها خارجة عن مشاغل الحكومة ووظائفها فلنفسرها على التقريب بوظائف الارشاد**

---

٦٨ – لقد ثبت صحة رأى الشيخ مصطفى بقوله ان عقد مؤتمر اسلامى لا يقوم مقام الخلافة ، قد ينظم الروابط بين الشعوب الاسلامية المتفرقة ، نعمْ ، ولكن الخلافة أو الامامة العظمى تجمع شملهم وتجعل منهم أمة واحدة – كما أراد لها الله عز وجل .

ولم يعش الشيخ معنا ليرى كيف انعقدت مؤتمرات اسلامية وانفضت بلا جدوى !

وفى الوقت الذى كان فيه مصطفى كمال ينفصل من مسئوليات الخلافة ويترك العالم الاسلامى فريسة سهلة لدول أوروبا ، فى هذا الوقت بالذات عقد مؤتمر (الايمان والتنظيم) فى لوزان ، فكتبت جريدة (الاكسيون فرانسيز) عنه فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٧ ما يأتى :

(ان ممثلى الكنائس الأرثوذكسية الشرقية – روسيا ورومانيا وأرمينيا وسريا وبلغاريا – وممثلى بطاركة الاسكندرية وانطاكية واورشليم وقبرص وآثينا – اشتركوا فى البحث فى لوزان مع الانكليكان واللوثيريين والمصلحين ، على أنه مع تعارض الآراء والنظريات ، قرر ممثلوا جميع هذه الكنائس توجيه رسالة عامة الى جميع المسيحيين يبينون فيها ضرورة وشروط الوحدة المسيحية « وهى الخطوة الأولى نحو هذه الوحدة »

يونغ = الاسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية ص ١٣١

والآن نتساءل : لمصلحة من تجزئة الدول الاسلامية بعد ان كانت موحدة فى اطار الخلافة ؟ وكان بالامكان الابقاء على النظام مع اصلاح المفاسد ان صحت ادعاءات الكماليين ؟ !

والدعاية وتنظيم الروابط بين الشعوب الاسلامية ولنفرض استطاعته لها باكمل وجه ، مع تسليم اهميتها العظيمة لكنها ليست بوظائف الخلافة الصحيحة مهما عظمت اهميتها وعم نفعها ، بل وظائف الخلافة المصنوعة التى انشأها بمخيلته من يجهل دين الاسلام بل لا يدين به ويجهل الخلافة والامامة العظمى وما وضعت هى له فى شرعة الاسلام . وليعلم اولئك الجهال ان تلك الوظائف التى عدوها وما يحتمل ان يعدوها ، على عظم نفعها واهميتها وظائف علماء الاسلام الذين هم خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم وورثته ، وانما الفرق بين خلافتهم والخلافة التى بمعنى الامامة العظمى فى كون الامام جائزا للحكومة ، ليس الا . فاذا جرد عنها يصير واحدا من العلماء ان كان له علم ، ولا يبقى الفرق بينه وبين غيره قطعاً . هذه هى الحقيقة الناصعة الباهرة وما ورائها عبارة عن التعليلات والتسويلات التى يدبرها ويزورها شياطين المتفرنجين استهزاء بعقول المسلمين وعلومهم فدعوى التكامل فى موقع الخليفة عند تجريده عن حكومته بحجة أنْ تلك الحكومة منحصرة ببلاد الترك . مع عدم الامكان لتحقق ماهية الخلافة بدون الحكومة باطلة جداً وغريبة بمنزلة أن تعكس قضية (مالا يدرك كله لا يترك كله) ويقال مادام الخليفة لا يمكنه الحكم والحكومة فى عامة المسلمين فلتنزع عنه أيضاً حكومته فى بلاد الترك . ولنختم الكلام هنا بتذكير قوله تعالى الآتى تأييداً لعدم انفكاك الخلافة عن الحكومة : (**يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله**) سورة ص آية/٢٦ .

ومن عجائب فقدان الحياء أن (ع سنى)[٦٩] أيضاً ذكر قضية مالا

---

٦٩ — وهو الذى كتب له الكماليون كتابا يتضمن مغالطات تتصل بالخلافة موضوعيا وتاريخيا ونشروه باسمه للدفاع عن أنفسهم تحت عنوان (الخلافة وسلطة الأمة)

يدرك كله .. فى مقالته التى اشرت اليها وهذه عبارته فى الاهرام ١٤ نوفمبر سنة١٩٢٣« واقول ردا على بعض المترددين والقائلين فى ان الخليفة اذا كان حائزاً على الصفة السياسية والادارية فلا تكون صفة الخلافة فيه تامة صحيحة. نعم ان الخليفة يجب أن تكون عنده الولاية العامة على جميع المسلمين فى ادارة شؤونهم الدينية والدنيوية من سياسية وادارية واجتماعية وغيرها ولكننا يجب أيضاً أن لا ننسى أن هذا الشرط كان ممكناً تطبيقه فى أيام الخلفاء الراشدين اذ كانت البلاد الاسلامية كلها تحت لوائه وحكمه ولكنه أصبح عديم النفاذ بعد أن انقسمت البلاد الى ممالك مستقلة وقد كنا نرى خليفتين فى وقت واحد . هذا عدا الملوك والآمراء الذين لا يذعنون لأمر الخلفاء وبما أن العمل بالشيء خير من ابطاله فيمكننا الان أن نقول أن الخليفة يفوض قسماً من واجباته الى الملوك والامراء والحكومات وهى السياسية والادارية ويستبقى ما يمكن تنفيذه حسب ظروف الزمان . ولو أن هذا التفويض لم يقع قولاً ولكنه واقع فعلاً كما يقال ما لا يدرك كله لا يترك كله . وهذا مطابق لأحكام الشرع الشريف وطبعا العقل والحكمة يقتضيان قبول الممكن وأهمال المتعذر » .

وعلى مذهب الرجل كل من الشرع والعقل والحكمة يقتضى قبول كل شيء وقع لما انه هو الممكن وخلافه المتعذر ، اذ لو لم يكن ممكنا لما كان واقعا . وعلى هذه القاعدة ينبى الرجل قبول الغاء المحاكم الشرعية والغاء مسمى الخلافة ، فلو اتبعه الكماليون الغاء اسمها ايضاً لتقبله ايضاً ورده الى اساس كون العمل بالشيء خيراً من ابطاله وان ما لا يدرك كله لا يترك كله جاعلا امثال هذه القضايا المتعارفة عليها سافلها عند تطبيقها بالحادثات . وانى اقول للرجل قل ما بدا لك فانت فى مصر ولن تبور تجارتك وتحور بضاعتك فى سوق العميان . وقد بنى كلامه هذا على ان الواجب ان تكون الخلافة حائزة للولاية على المسلمين فى شئونهم الادارية

والسياسية التى تندرج تحت تعبير الحكومة وبها يحصل كمالها وقوتها الا انه لم يمكن ذلك فى هذا الزمان فاقتصرت الحال على ما امكن ، مع انه ادعى فى صدر مقالته ان نفوذ الخليفة ازداد بتجريده عن السلطة فساغ له هذا التناقض مع قرب مكان المتناقضين . وغاية ما يستنبط من كلامه ان الواجب اما أن يكون للخليفة حكومة وولاية على المسلمين فى جميع البلاد أو لا يكون له ذلك حتى فى بلده وقاعدة مالايدرك كله .. معكوسة الدلالة عنده . فكأن عبارة تلك القاعدة (مالايدرك كله لا يترك كله) ولم ادر ما معنى قوله : « ولو أن هذا التفويض لم يقع قولاً ولكنه واقع فعلاً » أو اسئلوه لماذا لم يقع التفويض قولاً أو لماذا وقع ذلك فعلاً . وقد سبق منا ان لا يقاس ما فعله الكماليون بما وقع فى ادوار الخلفاء المستضعفين وسبق أيضاً رأينا فى تعدد الخلفاء .

تصريح صحفى لأتاتورك وتفنيده :

ولابد ان نبحث هنا فى كلام فاه به فى الايام الاخيرة مصطفى كمال عند مقابلته الكاتب الفرنسى (موريس برنو) وقد نشر فى جريدة (الوطن) التركى فى عددها ٣٠٢ يقول فيه : « ان اسعد ادوار الترك التاريخية مرحلتين لم يكن سلاطينهم خلفاء . ثم بذل واحد منهم نفوذه وثروته لحصول نفسه على الخلافة وكان ذلك من آثار الصدفة والاتفاق وان نبينا امر تلاميذه ان يدعوا الامم الى دين الاسلام ولم يأمرهم ان يتولوا حكوماتهم ، وما دار فكر كهذا فى خلده قط » ثم قال : « إن الخلافة عبارة عن الحكومة والسياسة . اذا اراد خليفة ان يقوم بواجبه ويسوس جميع الشعوب الاسلامية فكيف ينجح فى ذلك . وتصور خليفة يقوم بواجبه الدينى الذى تقتضيه ولايته على جميع الامم الاسلامية فكر مستنبط من الكتب لا من الحقيقة . ولم يخضع لخلفاء الاستانة الايرانيون

ولا الافغانيون ولا مسلمو افريقيا . نحن ابقينا الخليفة حرمة للتقليد القديم المحترم[٧٠] نؤمن له ولعائلته معيشتهم وما يحتاجون اليه والترك هى الامة الوحيدة بين العالم الاسلامى فى تحمل نفقة الخليفة . والذين يدعون العموم والشمول لجميع شعوب المسلمين فى العلاقة بالخليفة جانبوا الى الان كل اشتراك فى الخليفة فماذا يدعون الان ، وكيف يجوز ان تحمل امة الترك اعباء الخلافة وترعى وحدة نفوذ الخليفة وسلطته ، ان هذا إلافرط » .

لا يخفى أولاً ما ادعاه من كون الخلافة شقاء على سلاطين الاتراك ناشىء من زعمه الذى ارتكز فى نفسه لكراهيته الخلافة الاسلامية . وما اشقت الخلافة احدا من آل عثمان سوى عبد المجيد الثانى . **وتعبيره بالتلاميذ عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم** ينبىء عما فى ضميره من عده صلى الله عليه وسلم كشيخ زاوية او استاذ مدرسة او يدل على انه اخذه من تعبيرات النصارى حيث يعبرون عن حواريى سيدنا عيسى صلى الله عليه وسلم بالتلاميذ[٧١] . ثم ان قوله عن نبينا صلى الله عليه وسلم وما بعده إن حمل على ظاهره **فلا يخلو عن فساد**

---

٧٠ – كانت الخطة تقضى اتباع أسلوب (المراحل) كما عرفنا خشية رد الفعل الناجم عن مصادمة الشعور الاسلامى . وقد صح وصف احد كبار الاستعماريين آنذاك عندما صور الخطوات الجزئية التدريجية بفعل مصطفى كمال ، قال (فلنتجنب) التزوير فى التاريخ ، لأن الستار لم يلق بعد على آخر فصل من رواية تركيا مصطفى كمال)

مقال بقلم رينية دابرياس = ينظر ص ٤٤ من كتاب الاسلام وآسيا امام المطامع الأوروبية

٧١ – يبدو الفهم العميق للمؤلف وحرصه على التزام ضرورة الدقة فى الألفاظ ، ويدل أيضا على غيرته الاسلامية التى تملى على كل مسلم ان يضع الصحابة رضوان الله عليهم فى مكانهم اللائق بهم ، وما نيل من الاسلام الا منذ تجرأ البعض على الصحابة ، وهذا منهج متبع للآن لمن يحلو له الطعن فى الاسلام وتاريخه وحضارته .

كبير فى نفسه وتناقض بين طرفيه وابهام يجعله كهذيان المحموم . ورأيت تعريبه فى بعض الصحف العربية فلا محصل له ايضا ولعل الصحف روته غير فاهمة او غير محسنة فى تفهيمه ، وانا عربته من عبارة (الوطن) بحرفها .

وتوجيه كلامه عندى بما يخلصه من حيص بيص انه اراد ان يقول ان الخلافة المضافة الى جميع الامم الاسلامية لفظ لا معنى له ، لان الخلافة عبارة عن الحكومة ولا تكون للخليفة حكومة وسلطة على شعوب المسلمين المنفضين فى مشارق الارض ومغاربها ، والنبى صلى الله عليه وسلم امر بنشر الدعوة لا بتوسيع الحكومة الى كل ما يصل اليه انتشار الاسلام . فاذا كانت الخلافة العامة الولاية عبارة عن لفظ لا يتحقق معناه فنحن ابقينا ذلك الاسم حرمة للتقليد القديم وتحملنا نفقته ونفقة عياله ، ومازالت امة الترك تحمل هذه المؤونة دون سائر الامم الاسلامية ، فليس من حقهم ان يتدخلوا فى شأن الخلافة وينكروا علينا نزع سلطة الخليفة ونفوذه . وتكليف الترك الحاملة لنفقة الخليفة بتحمل سلطته ايضا فرط وشطط . هذا تلخيص مراده من كلامه وغاية توجيهه ، ولو لم نفسره هكذا لكان اشد اضطرابا وفسادا . **وبعد هذا لايخفى انه يطالع الخلافة بنظر التاجر السلانيكى لا بالنظر الاسلامى** فضلا عن نظر عظيم وزعيم الاسلام . ولذا يُكثر البحث عن نفقة الخليفة . وليرَ المسلمون بطل الشرق وبطل الاسلام الذى ولدته امس امواج الزمان ورفعته كما يرفع اضطراب الماء سفالته ، واليوم يمن نفقة الخليفة عليه وعلى الامم الاسلامية . واستدلاله فى ازالة سلطته ونفوذه غريب جدا حيث بناها ايضا على مسألة النفقة وقال ان امة الترك يحملونها فلا يحملون سلطته ... **فمن لى بان يقول له اى لمصطفى كمال : فكيف تحمل امة الترك سلطتك ونفقتك التى لا تقل عن نفقة الخليفة ؟** فان تبجح

بكونه افاد الدولة وربّحها ولاية او ولايتين فقد خسرها اضعاف ذلك حين كان قائد الجيش فى الحرب الكبرى[٧٢] ، مع ان بيت آل عثمان – والخليفة من ذاك البيت – بنى كيان تلك الدولة المشتملة على ما ربّحه مصطفى كمال وخسّره وغيرهما . واذا جازيناه فى مطالعته الاقتصادية **فقد ركبت على الترك بعد البدعة الكمالية سلطة مصطفى كمال التى هى اثقل وانكى من سلطة السلاطين** نفقته التى تعدل نفقة الخليفة ثم نفقة الخليفة العاطل الباطل الخلافة .

وقد اعترف فى كلامه هذا بان الخلافة عبارة عن الحكومة حين اراد ان ينفى علاقة الخليفة بسائر الامم الاسلامية لعدم امكان ان تشملهم حكومته . ويلزم على كلامه ان لا تصح علاقة الخليفة بامة الترك ايضا بعد زوال حكومته بالنسبة اليهم ايضاً . ولأجل هذا قال : « ابقينا الخليفة حرمة للتقليد » وفسرناه بابقاء اسمه ، وهو الذى تقتضيه حقيقة الحال وسياق كلامه . **وفى اعترافه ايضاحجة بالغة على ان الخلافة لا تفترق عن الحكومة وهو الذى اتخذنا اثباته موضوع كتابنا** ، والذين ناهضونا فى هذه القضية من علماء وكتاب بمحض العبودية لمصطفى كمال فيريهم ذاك الاعتراف منه ان حجتهم داحضة عند ربهم وكنا نحن نؤمن بيوم (تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب) سورة البقرة من آية/١٦٦ . وما كنا حاسبين ان مصطفى كمال يتبرأ فى قريب العهد من الذين اتبعوه واجهدوا فى تأييد باطله . وكان تبرؤه منهم بعد أن لم تبق حاجته اليهم ، لانه اتم مسألة تجريد الخلافة عن السلطة وحصل فيها على النجاح بمعونة هؤلاء المصدقين والمحبذين ، وهو

---

٧٢ – هذا حق ، فقد اقتسمت دول الغرب ميراث الخلافة العثمانية ، وانحصرت تركيا داخل حدودها واصبحت من دول العالم الثالث – تابعة بعد ان كانت متبوعة – الا تفوح من تصرفاته رائحة الخيانة ؟

الآن فى حاجة أخرى وهى منع تدخل الأمم الاسلامية فى قضية الخلافة ، ولقضاء هذه الحاجة الثانية يلزمه القول بان الخلافة لا تنفك عن الحكومة بل انها عبارة عن الحكومة على خلاف ما قال به اولا وفعل . **فالخلافة فى يده كدوامة الصبيان يلعب بها ويدورها كما يقتضيه هواه : ففى معاملته مع أمة الترك لا تلزم الحكومة الخلافة فلهذا جردها عنها ، وفى معاملته الأمم الاسلامية فى خارج الترك فالخلافة لا تنفك عن الحكومة بل هى عبارة عنها** ، ولما لم يكن للخليفة حكومة عليهم ولم تمكنه فلم تصح علاقته بهم لان الخلافة عبارة عن الحكومة . وأيا ماكان فقد حثا هذا القول بان لا علاقة للخليفة بامة لا حكومة ولا سلطة له عليهما التراب فى أفواه كثير من مجابيه ومحاميه . لاسيما فى فم (ع سنى) متصرف اللاذقية السابق الذى ادعى ازدياد نفوذ الخليفة وازدياد علاقته بالشعوب الاسلامية لما تجرد عن سلطته وحكومته ، ولكنه مستخدم مأجور لمصطفى كمال فى مصر لا خادم أية مسألة دينية أو سياسية كمن قال أنا عبد سيدى لا عبد الباذنجان ، فلا بأس أن كذبه سيده وأخجله مع أن (وقاحة المرء سلاح الفتى) وهما أى السيد والمسود يتلاعبان بينهما ويتلاعب كل منهما بالاسلام والمسلمين . وانما الرزية كل الرزية فى خجلة المحامين المتطوعين بدافع الغفلة والحماقة وربما يتناهون حماقة ويظنون ان الدافع حمية الدين عندما ينصرون اللادينيين .

شعار الذئب الأغبر :

ورأيت اليوم فى جريدة (السياسة) المصرية دفاع (ع سنى) عن الحكومة الكمالية فى قضية الذئب الابيض – أو الاغبر – الذى صورته فى مطابع البريد والذى ارتقت الروايات الى تقديسه والدعاء باسمه . وهو

يتعزى فى كلامه بان ذلك الذئب[٧٣] لم يكن معبودا للترك القديمة ويستعين بمقالة نشرت فى جريدة (ايلرى) التركية باحثة عن قصة الذئب وذلك على ذكر شعار الجمهورية التركية الموضوع موضع البحث والمذاكرة فى مجلس انقرة . وهذه فقرة (ايلرى) :

« وعلى ذكر الشعار اقول انه لا حاجة هنا الى المناقشة لانه يوجد شعار للترك مولود من اساطيرهم وانهم اتخذوه دهرا . واسطورته انه لما انسحب الترك الى (اركنة قونة) بعد انهزام اصابهم ، بقوا فى تلك البقاع المحاطة بالجبال المسلسلة ، ثم انهم لما تكاثروا على مرور الزمن تحروا لهم مخرجا منها . وكان القوم اضرموا نارا ذات يوم على سفح جبل ، فصادفت فلذا من الحديد واذابته فانفتحت منه فوهة ، وكان اول من مر على هذه الفوهة ذئب اغبر . فمشى القوم على اثر هذا الذئب وخرجوا وفتحوا بعده الدنيا وشادوا ملكهم العظيم . ومنها صار الحديد والذئب محترمين مكرمين عند الترك وكان على رايات الامراء والخواقين القدماء من الترك شعار يدل على الذئب . وكانوا يركزون على اعلامها رءوس الذئب » .

---

٧٣ – يقصد المؤلف رمز الأتراك القدامى ، أى (الذئب الأغبر) وكان مصطفى كمال قد بعثه من مرقده ليقوى نزعة القومية الطورانية ، وكان ذلك بداية مشجعة لرفع شعارات الوطنية والقومية ، كالفرعونية فى مصر ، والفينيقية فى الشام ، والاشورية والبابلية فى العراق ، والبربرية فى المغرب . وكان الحرص عند بعث هذه القوميات من رقادها ان تكون محلية ومرتبطة بالغرب وبأوروبا المسيحية ومقطوعة الصلة بالجامعة الاسلامية او الخلافة . يقول الدكتور محمد رشاد سالم (وقد تعاون المبشرون مع الاستعمار فى الترويج لهذه القوميات فى حين أنهم حاربوا كل قومية ترتبط بالاسلام)

المدخل الى الثقافة الاسلامية ص ٣٨ دار القلم الكويت – ١٣٩٧/١٩٧٧ م

وينظر كتاب (التبشير والاستعمار فى البلاد العربية) الدكتور مصطفى خالدى والدكتور عمر فروخ من ص ١٧٢/١٧٨ عن الحركة القومية فى الامبراطورية العثمانية والتبشير والحركات القومية – المكتبة العصرية/صيدا بيروت ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م

وانا اقول ايا ما كان اصل الاسطورة فالترك القديمة لم تكن مسلمة ولم تكن تعبد من يعبده المسلمون ، بل كانت مشركة على ما نسمعه فان لم تكن تعبد الذئب فهى كانت تعبد ما يشبهه من ما سوى الله ، ولو علم دعاة الطورانية للترك القديمة المنطمسة الشعائر شيئاً كانوا يعظمونه فوق هذا الذئب لقلدوهم فيه وفضلوه اليوم على شعار الذئب . على ان القصة لا تدل على عدم اتخاذهم اياه معبودا ، لان كل امة اتخذت شيئا من الأشياء او نوعا من الحيوان الها فلا بد من ان لها فى ذلك قصة او خرافة ساقتها الى ضلالها وكانت منشأ ذلك الضلال ومبدأه . **ثم انه لا حاجة الى تأمينه القراء فى ان امة الترك المسلمة لا تتخذ الذئب معبودا ، ونحن على امن من ذلك ، حتى ان دعاة الطورانية الظاهرين كيوسف اقشورا وضيا كوك آلب واغا احمد وجلال نورى وحمد الله صبحى وغيرهم والسريين كمصطفى كمال نحن على يقين فى انهم ايضا لا يتخذونه معبودا مع عدم كونهم مسلمين ، وهم لا يعرفون الها ولا يعبدون الا المنفعة المادية الدنيوية الذاتية** ، وانما مرماهم فى اعادتنا الى شعائر آباءنا القدماء الذين قطع الاسلام انتسابنا اليهم وعلاقتنا بهم ، الى تبعيد الامة باية صورة كانت عن شعائرهم الاسلامية وروابطها التى تكرهونها قدر ما تحبون منفعتهم المادية الذاتية والى تعويدها بشعائر الجنسية وعواطفها لما ترون فى احيائها من أقوى ذريعة الى انساء الشعائر الاسلامية وعواطفها(٧٤) . وفى مقالة (ايلرى) التى استعان بها(ع سنى) فى الدفاع عن الحكومة الكمالية انتقاد وتأسف على ما اعتاده الاتراك منذ

---

٧٤ – ملأت القومية رؤسهم فسعوا بكل الطرق لبث الروح القومية فى أبناء الترك وارجاعهم الى الجنوهم الأولى حتى ولو الى الوثنية الطورانية ، ومن ثم التخلص من العقيدة الاسلامية ومحوها .

د/بديع الشريف = الصراع بين الموالى والعرب ص ٢١٣

اعصار من اقامة اسماء العرب كعثمان ومحمد وعمر وفاطمة وعائشة مقام اسمائهم التركية كتيمور وجنكيز وآلب وبيكسوم وايلخان . وقد ذكرنا هذه الفقرة مع ما تستحقه من المقابلة فيما سبق ، ومحامى الكماليين فى مصر عندما ذكر مقالة (ايلرى) لم يبحث عن هذه الفقرة .

ومما كتبه ع سنى فى تلك المقالة : « وهل خلت امة من الاساطير والخرافات المتداولة بين ابنائهم منذ احقاب ، واية أمة لم يكن لها من الروايات الخرافية التى لا يقبلها العقل السليم ولكنها راسخة فى الحافظات يتوارثها هؤلاء عن جد ولا تضر فعلا بعقائدهم واديانهم » ثم ناقض نفسه من حيث لا يشعر وقال فى المقالة نفسها : « لنأت الى قصة الذئب الأبيض الذى جعله غير الترك معبودا لهم وهؤلاء يجهلون ما عزى اليهم كما يجهلون نفس الذئب . نعم ان الذئب الابيض وقصته مجهولة عند الترك ولم يسمع حتى الان خبراً ولا رواية ، وانا – وقد مضى نصف عمرى فى تركيا وهى بلادى وولدت بعاصمتها ونشأت فى مدارسها الابتدائية والثانوية والعالية لم اسمع كلمة عن هذا الذئب فيها ولا بحث واحد من اساتذتى عنه ، وكان معلمنا فى المدرسة الملكية العليا لعلم التاريخ المؤرخ والكاتب الشهير صاحب المؤلفات القيمة فى هذا العلم وصاحب جريدة (ميزان) المعرفة (مراد بك) لم يبحث هذا الاستاذ الكبير ايضاً مطلقاً عن هذا الذئب المخيل . وأؤكد لكم انى لما رأيت طابعاً للبريد التركى لحكومة انقرة لاول مرة فى بيروت سنة ١٩٢٢ عند احد غواة الطوابع عجبت منه ولم افهم مغزاه . وسألت كل أصحابى الاتراك الموجودين يومئذ هنالك عنه فلم يجبنى احد منهم واظهروا جهلهم التام فيما يعنيه » .

وانا اشهد ايضا – مع انى عشت تمام عمرى فى تركيا سوى ما مضى لى من بضع سنين فى خارجها حين ما فررت مرة من الاتحاديين واخرى

من اخوانهم الكماليين وولدت فى سرة الاناضول ببلدة (توقاد) وابى وامى وكذا ابواهما وابوا ابويهما وهكذا دواليك كلهم اناضوليون ذوو نسب عريق فى الترك – بانى ما سمعت هذا الذئب ولا رأيته لا فى طابع بريد ولا فى شىء اخر من طارف او تليد حتى زمن الاتحاديين والكماليين . ولكن ماذا يجدى هذا الذى اشهد به ايضا وكل تركى لحكومة انقرة التى تسعى لجعل هذا الشعار الجاهلى المجهول عند الترك معروفا ، وماذا يجدى نفعا لمتصرف اللاذقية السابق الذى يبرر الكماليين فى كل ما ابتدعوه حتى لو دخلوا جحر ضب لدخله معهم . واطنابه فى اثبات مجهوليه هذا الذئب عند الاتراك لا ينفعه بل ينقص ما قاله اولا عند تأسيه بكل امة لم تخل من الاساطير والخرافات التى لا يقبلها العقل السليم ولكنها راسخة فى الحافظات ، لان خرافة الذئب ما مرت بحافظة الترك المسلمة فضلا عن رسوخها فيها كما يستشهد بنفسه التى جهلته الى سنة ١٩٢٢ وانما تحاول الحكومة الكمالية انشاء هذه الخرافة فى حافظة الترك مع كونها مما لا يقبله العقل السليم كما تشهد به نفسه ايضا ومع انه يجب ان تكون الحكومة تمثل عقل الأمة السليم وتعمل بمقتضاه لا أنها تذهب بهم من محجة العقل السليم الى تيه الخرافات التى جهلوها ، والمتوارث من آبائهم انما هو جهلها أو نسيانها بحيث توحشهم اعادتها أو احياؤها . وبهذا يفترق ويمتاز ذئب الترك الغائب من الخارج ومن حافظة الترك عن أبى الهول المصرى الذى يصادم الأبصار فى مصر بالأوضح من مصادمة مصر ، وقد اجتهد المحامى فى التأسى بهذا القياس أيضاً مع وجود الفارق الجسيم جسامة أبى الهول .

ولا ينفع الرجل ايضا ما ذكره من انه : « يذهب قسم كبير من اكابر مصر واغنيائها الى الاستانة فى اوائل فصل الصيف كل سنة ويقيمون فيها اشهراً ثم يرجعون ، وهل سمع احد من هؤلاء من روى هذه

القصة عن الترك وعن عبادتهم او تقديسهم الذئب الابيض[٧٥] . وجوامع مقر الخلافة حافلة بالمصلين العابدين المخلصين لله ايمانا من هذه الامة المسلمة المؤمنة الموحدة والمحترمة لدينها وشعائرها، لا تقل عن غيرها من الامم الاسلامية بل اكثر صلابة فيها واكثر تمسكا بها » . **بل يؤيد ما ذكرنا من براءة الترك ونزاهتها عما ينكره من الشعائر الجاهلية او البدع اللادينية وكون الحكومة الكمالية تقودهم الى مثل تلك المنكرات وتكلفهم بها ضد الفتهم وفطرتهم** ، لكن الرجل يريد التدليس فى كلامه والتلبيس على القراء بين امة الترك والحكومة فيدلهم بديانة الاولى وشهرتهم فيها على الديانة الثانية كالقائس المغالط الذى يخدع فى الحد الاوسط المتكرر بين صغرى القياس وكبراه ولا يكرره بعينه . **والذين يقيمون الصلاة بالجوامع التى ذكرها انما هم الامة الاصلية لا الكماليون الذين يدافع عنهم الرجل والذين يريدون قطع علاقة الحكومة بالجامع تقليدا للمبدأ الذى وضع فى الانقلاب الكبير الفرنسوى من قطع علاقة الحكومة بالكنيسة**[٧٦] . وامة الترك فى ديانتها وارتباطها بالشريعة

---

٧٥ – مازال المؤلف يحدثنا عن اتخاذ مصطفى كمال لصورة (الذئب الأغبر) رمز الاتراك القدماء كأحد العلامات الوطنية ، وذلك ضمن الاجراءات التى أجبر عليها الشعب ، ومنها لبس القبعات بالقوة وبواسطة (محاكم الاستقلال) التى حكمت على مئات بالشنق والرمى بالرصاص والسجن ، لا لسبب الا لرفضهم لبس القبعات ! !

ارمسترونج = مصطفى كمال ص ٢٢٥/٢٢٦

ولعل اسهاب الشيخ مصطفى صبرى فى هذا الموضوع يرجع الى حرصه على توضيح دور الاسلام فى قطع الصلة بين الأمة التركية وتاريخها قبل اعتناقها الاسلام ، مؤكداً أن الاتراك لا يرضون بغير الاسلام بديلا بالرغم من كل ما اقترفه مصطفى كمال فى حقهم من جرائم لصرفهم عن عقيدتهم بشتى الطرق .

٧٦ – يقصد بذلك ما حدث على أثر الثورة الفرنسية ، ويرى خطأ القياس بين الظروف التى حدث فيها الفصل هناك فى أوروبا وبين أحوال المجتمعات الاسلامية التى لم يحدث فيها مثل النزاع الذى نشب هناك بين (رجال الدين) والعلماء .

ولكن من الخطأ الظن بأن دول الغرب تخلت عن الكنيسة (فان انجلترا لم تفصل ـــ

الاسلامية – وهى ضاربة المثل القائل « شريعتك كسديگى بارمق آجيماز » ومعناه : « **لا تتألم الاصبع التى يقطعها الشرع** » والقائل : « باش باشه باغلى ، باش شريعته باغلى » ومعناه « **الرأس مربوط بالرأس والرأس مربوط بالشريعة** » – غنية عن شهادة هذا الرجل الذى آجر نفسه وجعلها وقفا على خدمة القاضين على دين الترك والقاصدين قطع ذلك الرأس المربوط بالشريعة الاسلامية مع ان اسهاب الكلام فى ديانة الترك لا يُبين الا عن زيادة جناية الحكومة الكمالية المعتدية على دينهم والناصرة المروجة لمساعى المعتدين عليه .

وانظر الى قوله : « يتخذ هؤلاء المفترون على الترك ظلما وبهتانا سندا لاقوالهم ما يصدر من بعض الطائشين الترك ممن لا صفة لهم او من الذين خولتهم الصدف عضوية المجلس الكبير ويبنون عليها العلالى والقصور ويلصقونها بالامة التركية ولم يكن عند اغلبيتها الساحقة علم عن كل هذا » . **ونحن نعلم ونسلم بل نصيح ان الصاق تلك الفضائح بالامة التركية ظلم ولم يكن عند اغلبيتها المسكينة – لا الساحقة بل المسحوقة – علم عنها ، وانما هى فعل الحكومة الطائشة الباطشة الكمالية** . وظلم الرجل للامة اشد من ظلم الذين عاتبهم على الصاقهم التهمة بها من حيث انه يجتهد بكل قوته وحيلته فى اخفاء المتهمين الحقيقين ونفى الذنوب من اصلها وهي مثبتة مشهورة فترجع الى ذمة

= الكنيسة عن الدولة بل هى حامية (البروتستانت) . كما أن فرنسا ابنة الكنيسة الكاثوليكية وحامية (الكثلكة) فى العالم .

- الشيخ محمد الغزالى/ظلام من الغرب ص ٩٤

ولكن اذا طالب المسلمون بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وتحكيم شرع الله تعالى ، وصفهم (المتغربون – او المتفرنجون باصطلاح الشيخ مصطفى) بانهم (رجعيون) ، ولا يصفون اوروبا – كعبتهم وقبلتهم = بهذا الوصف مهما كان الدين متغلغلا فى احشائها اجتماعيا وسياسيا ! !

الامة . ومن قلة حيائه وكثرة ثقته بسهولة اغفال المصريين يعد عضوية الطائشين المتطرفين فى المجلس الكبير من خول الصدف ، وهو يعلم من خوّ لهم تلك العضوية ، **ويعلم انه ليس فى قدرة أحد فى تركيا ولا قدرة الصدف ان يخول احداً عضوية المجلس الكبير غير مصطفى كمال وحزبه . وسعر العضوية للبرلمان مع كون مرتبته دون مرتبة المجلس الكبير ارفع واغلى من ان يترك تخويلها الى الصدف فى اى بلاد الدنيا لا سيما فى تركيا ، حتى انها لغلائها لا يترك تخويلها الى الامة أيضاً .** والمرحوم مراد بك الذى اطرى الرجل علمه وتعليمه وشهرته بهما فى تركيا لم يأل جهدا فى الحصول على عضوية البرلمان ولم تأل الامة جهداً فى تأييده فما نجح بسبب مزاحمة الحكومة الاتحادية الى ان مات مقهورا . ولو عاش اليوم لزاحمته الحكومة الكمالية ولكان فى خارج تركيا مثلنا ولّما يطره (ع سنى) وقد اعتقل الله سبحانه لسان الرجل عن ان يعزو تخويل الطائشين عضوية المجلس الكبير الى الامة فعزاه الى الصدف . وذلك افصح شاهد على ان الامة التركية برآء من انتخاب اعضاء المجلس الكبير برائتهم من الحركات اللادينية التى حدثت فى تركيا . ثم ان عضوية المجلس المذكور لجديرة – بالرغم من انكاره – بان يبنى عليها العلالى والقصور فى كل البلاد لا سيما فى تركيا ولا سيما عضوية الطائشين فيها ، كيف لا وقد بنى عليه قصر رئاسة الجمهورية لمصطفى كمال ؟ .

ولنرجع بعد طول الكلام الى قول من كتب فى المقطم رادا علىّ :

وقد تشبث صاحب المقالة بذيل الشورى المذكورة فى كتاب الله تعالى وتحكم بها فى احكام الخلافة[٧٧] مع انه لا يمكن عد ما ابتدعه الكماليون

---

٧٧ – وكذلك كل من رأيته من المصريين المتكلمين فى شأن الحكومة الكمالية نثراً او نظما يبحثون عن الشورى ويمتدحونها بها وبالغاء سلطة الفرد . وهذه غفلة عظيمة لا يصر عليها تجاه الاحوال التى جرت فى الاناضول وأجرت دموعا ودماء الا من له عماية =

= مصرية . لان شورى الامة او المجلس الوطنى الكبير او الجمهورية او الحكومة الديمقراطية او الغاء حكم الفرد وامثال ذلك من الالفاظ والاسماء المجردة المموهة العذبة ان كفت فى تغرير المصريين فلا تكفى فى تعزيز الاتراك الذين تتجلى مسميات تلك الاسماء عليهم باضدادها . اذ لا بد لتحقيق تلك الالفاظ كلها ان تكون مستندة الى ارادة الامة واجازتها الناشئة من محبتها ومرضاتها ، والحال ان الامة لم تنتخب هؤلاء النواب الذين انعقدت بهم الشورى او المجلس الوطنى الكبير بطوعها وطيب نفسها ، بل لا تعرف بهم ولم تر وجوههم ، ولولا سلطان السيف المشهور المجرب فى اعناق مآت والوف من كبار ابنائها وصغارها لما قبلتهم نوابا عنها ، وهم انكر الناس اليها وابغضهم ، فنيابتهم عنها فضولية بتمام معنى الكلمة واضافة شوراهم اليها غير صحيحة قطعاً . وقد اطلع على هذه الحقيقة واعترف بها جميع اهل البسيطة الا المصريين ، ولن يذعنوها حتى يحل بهم ما حل بالاتراك من سفهائهم ولصوصهم من البلايا والمصائب التى خربت بلادهم وانفسهم واموالهم وجعلتها كرماد اشتدت به الريح فى يوم عاصف . ثم ان الامة التركية التى طالما يبحث عن سلطتها واستقلالها كذبا وافتراء كما انها لم تستقل بانتخاب نوابها فكذلك هؤلاء الذين يدعون بالنواب ما استقلوا ببيان آرائهم واعلان اصواتهم فان سمع من نفر قليل منهم فى الندرة صوت ضئيل يدافع عن الدين او شيء غيره من الحقائق فهو مقضى عليه بان لا ينفذ ، وصاحب الصوت يعرف ذلك ويعرف ان مصطفى كمال هو الذى عينه للنيابة ليخدم هواه لا الامة ليخدمهم ، فلا يلج فى صوته واقتراحه والا انتهى الامر الى فقد نيابته أو رأسه كما جرب ذلك فى شكرى بك نائب طربزون قتله طوبال (٧٨) عثمان من اللصوص الذى يستخدمهم مصطفى كمال وعثمان قُتل عند القبض عليه ، والآمر بالقبض رءوف بك الذى كان رئيس الوكلاء وقتئذ ، وكان ذلك من اسباب حدوث الانشقاق بينه وبين مصطفى كمال وتنحيه عن دست الاجراء بل ومن منزلته فى المجلس الوطنى وحزب الشعب . فاذا فتشت عن خفايا ذلك المجلس من اصل نشأة الاعضاء الى أحوالهم الراهنة عثرت على تضاعيف الجبر والاكراه ، والذى يعبر عنه المصريون ملأ افواههم =

---

٧٨ – ينظر هذه الواقعة بكتاب ارمسترونج (مصطفى كمال او الذئب الأغبر) حيث يقول (كان يرهب خصومه ، فقد كلف شخصا باغتيال أحد معارضيه ، القى أحدهم خطبة أيد فيها الخليفة ، فهدده بالشنق) ص ٢٠٩

= بشورى الأمة كناية عن مجلس انقرة اذا نظرنا فكل واحدة من كلمتين لا مصداق لها لان الامة بمعزل عن تلك الشورى لكونها مكرهة فى تعيين اعضائها اكراها ملجئا ، والشورى ما صحت شورى فى نفسها لكون اعضائها ايضاً مكرهين فيما بينهم فهم كذئاب تسلطن على غنم(٧٩) – كما ان شعارهم الذئب الابيض – ولا يأمن بعضهن بعضا فيما بينهن . فكل ما وقع فى تركيا منذ سنة وبضعة اشهر من تجريد الخلافة عن السلطة الى اعلان الجمهورية ما هو بصنع الامة بل صنع تلك الذئاب التى تغلبت على الامة وتغلب بعضها على بعض . فبعداً لها من جمهور مقهور ومن ظن خديعة اللصوص حقيقة راقية فلم يجعل الله له نوراً فماله من نور .

واما حديث محق الفرد والغاء حكمه فقد آمن به المصريون فوق ايمانهم بالله ورسوله (ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا) سورة لقمان آية ٦ . ومع ان حكم الفرد اليوم فى تركيا اشد بطشاً مما فى الماضى بآلاف اضعافه ، الا ان اسمه الان حكم الشعب كذبا وافتراء عليهم . فالشعب تحت ظلم ذلك الفرد الذى ليس القتل والشنق العاديان بمنتهى عقوباته وتحت نسبة ظلمه اليهم ، مكابدون برزيتين ان يظلمهم الفرد وان لا يعد هو فاعل الظلم بل الذين ظلمهم كأنهم ظلموا أنفسهم . والاستبداد القديم لا أقل من انه براء من هذا الافتراء . والفرق الثانى كون حكم الفرد اليوم انتقل من رأس الى ذنب ومن عادة الى عجب ، ولست بمائن فيما قلت للمصريين :

اين محق الفرد بل من عدم اوجدوه وهو كالقرد مهين =

---

٧٩ – لقد اكره الأعضاء اكراها على الموافقة على اقتراح مصطفى اتاتورك بفصل السلطنة عن الخلافة ، ويروى لنا كاتب سيرته ما حدث بالجمعية الوطنية كالآتى (فتبين مصطفى كمال ان الاتجاه الغالب يميل الى رفضه .. وكان أنصاره مسلحون ، وصاح مصطفى كمال وفى صوته رنة التهديد بينما وضع أنصاره أيديهم على مسدساتهم « انا واثق من ان المجلس سيقبل الاقتراح باجماع الآراء ، ويكفى أخذ الأصوات برفع الأيدى .. فلم ترتفع غير أيد قليلة ، لكن الرئيس أعلن النتيجة بقوله « اقر المجلس الاقتراح باجماع الآراء » فقفز نفر من النواب فوق مقاعدهم محتجين صائحين « هذا غير صحيح .. نحن لم نوافق »

ارمسترونج/مصطفى كمال او الذئب الأغبر ص ١٩٤

والحكومة اليه وبقاء الخليفة مقطوع العلاقة عنهما وعما انتقل اليه المجلس الوطنى او مصطفى كمال .. ولو فرض كون هذا المجلس مجلس شورى فليس مستشيره الخليفة ولا هو مستشار له لعدم المناسبة بينهما اصلا .

= تعقيباً لقول شاعرهم :

« محق الفرد والغى حكمه ان حكم الفرد مرذول لعين

وليت شعرى ما قول المصريين فى قضية التضييق الذى وقع باخرة على صحافى الاستانة والحكم على لطفى فكرى بك بسجن سنين . ولو وقفت موقفه فى محكمة الاستقلال حين سئله حاكمها عن كونه على ضد الادارة الجمهورية لقلت نعم ومذهبى حكم الفرد واستبداده اقتداء بمذهب الجمهور الذى اختاروا الاستبداد والقضاء على حرية الفكر والاجتهاد لما قبلوا قانون الخيانة الوطنية الذى يحكم باشد الجزاء على من يقول بضد الجمهورية او يكتب فجمهوريتنا ليست بجمهورية حرة كجمهوريات العالم وبسلطة الشعب فينا عبارة عن السلطة والضغطة على انفسهم بحجزها عن حرية الفكر والاجتهاد . هذه ماهية تلك الالعاب غير خافية على اولى الالباب . ولكنها ضلالة مصرية لا تزول بارشاد النصيح ولا تقبل التصحيح ولا ينكشف غطاء اعينهم وان مسها المسيح . وحديث محكمة الاستقلال المنعقدة بالاستانة ذو شجون[٨٠] وسنبحث عنها فى موضع آخر ايضاً . فان كان القراء طالعوا الجرائد التركية المنتشرة فى ايام المحاكم المالئة صحائفها بما نطق به المتهمون والمحامون عنهم والنائب العمومى للمحكمة لرأوا عجائب ولا سيما عجيبين وهما القضاء على الدين وعلى الحرية . فمن اقام بينات ووثائق من حاله وماضيه على انه لا يفكر بغير الفكرة الجمهورية وانه لا دينى المبدأ والمرمى فقد نجا . حتى ان رضا نور بك =

---

٨٠ – نعم ، انه حديث ذو شجون ، فقد صار أى اجراء او نقد شفوى للحكومة يعد خيانة عظمى تعاقب عليه محاكم (الاستقلال) بالموت فورا حيث قرر أتاتورك محاكمة معارضيه الذين كانوا من أخلص أعوانه ، فأصدرت حكمها عليهم جميعا بالشنق ، بغير مراعاة لقواعد المرافعات والاثبات المقررة فى القانون ، ومن بينهم (عارف) صفيّه القديم ! !

وكانت محاكم الاستقلال فى الاقاليم تنشر الارهاب الدموى ، فتحاكم المعارضين وترسلهم الى المشنقة من أجل أتفه الانتقادات .. وحين كان القضاة انفسهم يظهرون ترددا او ضعفا كان (الغازى) يهددهم بأقسى عقاب !

ارمسترونج/مصطفى كمال ص ٢١٨/٢١٩

ولم تقع حتى الآن مفاوضة بينه وبين ذلك المجلس فى امر من الامور ولا مراجعة ما منهم اليه يستأذنونه او يستفهمون رأيه فى مصلحة من المصالح . فهل يكون هكذا حال المستشير مع شوراه . ومجلس الشورى للخليفة يلزم ان لا يصعد فوق كونه مستشاراً للخليفة فى حكومته مع بقاء الحكومة والاجراء فى يد الخليفة . هذا معنى المشورة ومقتضى ماهيتها اللغوية والشرعية . فاذا صعد مجلس الشورى حده الى حد الحكومة والسلطة وتخلى الخليفة عنهما خرج الشورى عن ان تكون شورى والخليفة عن ان يكون خليفة . وهل يصح بعد هذا ان يقال لمجلس الكماليين مجلس الشورى والخليفة الذى رضى بهذه القسمة الضيزى خليفة .

ولا يتوهم ان مذهبى تعظيم السلطان وتصغير الشورى على الاطلاق كما هو دأب المشغوفين بالحكومات المطلقة اذ يعرفنى من يعرفنى ومناظرتى الاتحاديين فى البرلمان العثمانى ودفاعى الذى قضيت به حق الشورى عند البحث والمناقشة على المادة الخامسة والثلاثين من مواد الدستور . وكان الاتحاديون يومئذ ساعين فى اغتصاب حقوق المجلس ونقل قوته تماماً الى السلطان على ضد مسعاتهم اليوم ، يحلونه عاما ويحرمونه عاما ، وانا اليوم كما كنت أمس ومذهبى ايتاء كل ذى حق حقه .

ثم انه لايقاس تنازل الخليفة الجديد أعنى به عبد المجيد عن حقوق

= وزير الصحة السابق التزم عند شهادته لوليد بك ان يبحث عن عدم اعتقاده بصحة الدين وان حاباه وحامى عنه فى جريدته – توحيد افكار – لينفعه ذاك البحث . وكان رئيس المحكمة يرتاح بمثل هذه الاقوال ويوسع له الى ما شاء قائله ، كما يضيق على من اعرب عن فكرة دينية وتكلم عن حميته منتقدا على انتهاك حرمته مثل ابراهيم ادهم افندى . ومما يملأ القلب اسفا ان الصحف ايضاً بغت وسعت عليه متفقة الكلم ولم تشفع له عند المحكمة كما شفعت لمن عداه ولم تأل جهداً فيها فاسفرت عن عدم تعلقهم بمبادئ الحرية ، مثل عدم تعلقهم بالمبادىء الاسلامية .

(م.ص)

الخلافة على ماتقوله الاتحاديون الكماليون قبل هذا على الخليفة محمد السادس من ضياع نفوذه تحت يد الانجليز المستولية على الاستانة لانه **ضياع اضطرارى حصل باضطهاد الاعداء لا باضطهاد الاحباء ونحن لم نرض بذلك الاضطرار ولم نسببه بل انتجته غلبة الدول الائتلافية فى الحرب الكبرى التى دخلها الاتحاديون على خلاف مرضاتنا** . وكنا نحن معاشر المخالفين عند احتلال الأجانب بالاستانة نائين عن اوطاننا مثل ما كنا اليوم أو معتقلين فى أيدى الاتحاديين منذ زمان تقدم مبدأ الحرب . وقد أمضى عقد الاحتلال فى (مندروس) وزراء مصطفى كمال ويداه اليمنى واليسرى (فتحى ورؤوف) وكان وقتئذ معظم جيش الدولة المقهقر تجاه جيش الانجليز البرى تحت قيادة مصطفى كمال . **فاؤلئك الابطال لماذا رضوا بالذل وخضعوا بهدنة (مندروس) التى هى بمنزلة الاساس المعد لكل مصيبة وملمة بعدها ومن تلك المصيبات والملمات احتلال أزمير** ، ولماذا لم يمنع مصطفى كمال صديقيه الصادقين له من عقد تلك الهدنة أو لم يهجم عليهما وعلى هدنتهما ان لم يصغيا اليه بجيشه الذى يقوده كما فعل ذلك بمعاهدة (سيفر) لكن الفرق بين الحالتين من حيث أن الحكومة المركزية كانت بيد الاتحاديين فى احديهما فاطاعها وبيد المخالفين فى الاخرى فبغى عليها .

نعم كان ماكان من سوء اعمالهم واحتل جنود الأجانب بالاستانة وضاع بعض نفوذ الخليفة ، ولكنه كما قلنا ضياع اضطرارى يزول بزوال الاضطرار . وماستقر عليه آراء المجلس الوطنى الكبير من تجريد الخليفة عن حكومته وعن جميع حقوقه ونفوذه (٨١) فهو ضياع كلى اختيارى وقع عليه

٨١ – مع ان الكماليين كانوا ابان نهضتهم فى الاناضول غروا الناس وقادوهم اليهم بوعد انقاذ الخليفة من الاسر وانقاذ نفوذه من الخسر .

(م.ص)

التواطؤ بين الخليفة وبين صناديد الكماليين واتخذ دستوراً ناطقاً بافتراق الحكومة عن الخلافة التى كانت تكسوها صفة دينية فصارت حكومة لادينية بالضرورة . والاّ اى ولن لم يكن المرام هو اللادينية.أعنى عدم تقيد الحكومة بالقيود الدينية التى تتقيد بها الخلافة،فما الذى دعاهم الى هذا التفريق ؟ اسأله عن علماء مصر مرة ثانية فليسئلوه عن سادتهم الكماليين ان كانوا ينطقون ، هل هو عدم أهلية محمد السادس للحكومة ، فان كان السبب ذاك فليبدلوه وقد بدلوا بها عبد المجيد واعترفوا باهليته ولكن لم يعيدوا اليه سلطته . وان كان السبب الاهتمام بالشورى فقد عرفت حال الشورى الكاذبة وانقلابها عن ماهيتها بتصاعدها فى حد السلطة مع **أن الشورى كانت موجودة ومرعية فى الدستور الذى أبطله المجلس الوطنى الكبير ولقبوه بالكتاب الأسود وأقاموا مقامه التشكيلات الأساسية الجديدة وكان مكتوبا فى ذلك الدستور القديم أن دين الدولة الاسلام وأن من حقوق السلطان اجراء الاحكام الشرعية والمحافظة عليها** . وكنت أستفهم أنه هل استحق ذلك الدستور القديم لقب الكتاب الأسود بما احتوى على مثل هذه المواد ، وأسائل المصريين أى مواد جديدة أقيمت مقامها ، لولا معرفتى بجهلهم بقديم شأننا بعد أختبار شأنهم .

نعم قد انتهز الكماليون أيام كونهم مرتدين برداء الرثاء الدينى فرصة الصولة على الدستور القديم من حيث احتوائه على عدم مسئولية الخليفة ، والعجب أنى مع اخوانى الذين صحبت بعضاً منهم فى سفرى هذا ، وبعضهم خلفتهم فى الاستانة والأناضول والله أعلم بحالهم وبعضهم **شنقهم الكماليون** كالمغفور له الحاج مصطفى أفندى مفتى آقشهر ومن العلماء الأفاضل والمغفور له الحاج عبد الوهاب أفندى — نائبى قونية وبولى — جادلنا الاتحاديين الذين ليس الكماليون الا منهم لاجل هذه

القضية فى لجنة الدستور المنعقدة فى البرلمان ، ولم نأل جهداً فى تغيير تلك المادة فلم نستطع ، وكان المانع المنعة الاتحادية التى هى صبغة الكماليين الأولى ، يعرف ذلك رجال أذكرهم بأسمائهم ، وكفى بالله شهيدا . ثم العجب أن المادة القائلة بعدم مسئولية الخليفة هل تبدلت بعد ماابطل الكماليون الدستور الذى احتواها وغدت قائلة بمسئولية الخليفة ؟ كلا ، انه لم يبق للخليفة بعد تجريده عن الحكومة شغل رسمى حتى يسئل به ، فعدم مسئولية العامل ماهو بأشد غرابة عن مسئولية الممنوع من العمل .

ومن تقولات من كتب فى المقطم الذى نقلنا اشطرا من كلماته فيما سبق واسهبنا فى جوابها : « هؤلاء المصريون هم الذين يقولون والأسف ملء قلوبهم والدموع ترقرق فى عيونهم أنكم ومن على شاكلتكم من أسلافكم أنتم الذين فرقتم شمل الامبراطورية العثمانية الضخمة التى مدت ظل الاسلام سيوف السلاطين الفخام . »

وأنا أقول يامصرى وياأزهرى (إذا لم تستح فاصنع ماشئت)[٨٢] وقل ماجرى على لسانك ، وإلا (فلا تقف ماليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) الاسراء آية ٣٦ . إن كان كل ماتعلمه هكذا .

تقويم سياسة الاتحاديين والكماليين الداخلية والخارجية :

فما البيض الا السود والنور ظلمة   وذو الجهل دارٍ والضرير بصير

فالذين فرقوا شمل الامبراطورية العثمانية الضخمة هل هم نحن أو الذين

٨٢ – والحديث بالكامل : عن ابى مسعود عقبة بن عمرو الانصارى البدرى رضى الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان مما ادرك الناس من كلام النبوة الأولى اذا لم تستح فاصنع ما شئت) « رواه البخارى » .

قضينا حياتنا السياسية وديوننا الوطنية والاسلامية بمخالفتهم ومجادلتهم ومخاصمتهم وهم الاتحاديون الكماليون[٨٣] الذين وضعوا ايديهم على تلك

---

٨٣ وقد جربنا من اول كتابنا الى آخره على الحكم بعدم الغيرية بين الكماليين والاتحاديين ، وهو الحق الذى لا شبهة فيه لنا ولا لاحد يتعرفهما من قريب ، بل هما عبارتان عن شرذمة مختلفى العروق والاجناس اتفقوا على اختلاس سلطة الدولة العثمانية وحصرها وحكرها لهم بقصد المنافع الذاتية ، اياما اصبح الحال فى نتيجة ذاك الحصر والحكر ، ولو اضمحلال الدولة وخراب بلادها وضياع نفوس امتها ، وقد اتسموا الى نهاية الحرب الكبرى بعنوان الاتحاد والترقى وانساقوا خلف اشخاص مثل طلعت وانور وجمال . وبعد الهدنة جمعوا شملهم المشتت فى حاشية مصطفى كمال فتسموا بالقوى الملية والكماليين وجمعية مدافعة الحقوق وحزب الخلق وتناسوا اسم الاتحاد وتناكره ، وها هم باعيانهم ، ولم يدغ واحد من الفريقين شيئا من التغاير والتنافر بينهما ، بل هما =

٨٣ – ينظر تفاصيل حركة الانقلاب على السلطان عبد الحميد بواسطة اعضاء جمعية الاتحاد والترقى وآثارها على الشعب التركى – بكتاب ارمسترونج السالف الاشارة اليه ص ٣٧ وما بعدها حيث يقول (وكان الشعب التركى يتهم الحكام الجدد بالالحاد واعتناق المبادىء الباريسية الهدامة ، كما يتهمونهم بأنهم **يهود وماسونيون وليسوا أتراكا ولا مسلمين** ، وكل ما يهدفون اليه هو القضاء على الاسلام والخلافة) ص ٣٨/٤٠

ويفرز الدكتور محمد بديع الشريف أعضاء هذه الجمعية فيذكر ان العدد السائد فيها على الترتيب : الاتراك ويشكلون الاكثرية ، ويليهم اليهود فى الكثرة ، ثم تأتى بعد ذلك الأجناس الأخرى . وهم كما رأينا أصحاب حركة الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد .

(الصراع بين الموالى والعرب ١٩٧)

وقد تنبه الشيخ مصطفى صبرى مبكراً جداً – ربما اول من تنبه الى تلك الحقيقة = اى نفوذ اليهود الفعال داخل الجمعية واستخدامهم لباقى الأعضاء فى تحقيق مآربهم حيث يخربون بيوتهم بأيديهم ، آسفا على اعضائها من المسلمين الذين استخدمتهم القلة اليهودية فى تحقيق مآربهم ! !

باجمعهما حصرا كل جهدهما فى معارضة المخالفين المنسوبين الى حزبى الحرية والائتلاف ومخاصمتهم اشد الخصومة .

نعم حدث بوسيلة فسخ المجلس الوطنى بانقرة وعرض اعضائه الجديد فى معرض =

الامبراطورية العثمانية الضخمة قبل بضع عشرة سنة وتسلموها من يد المغفور له عبد الحميد خان وهي اذ ذاك تمتد من بصرة الى سراي بوسنة ومن اليمن والحجاز الى طرابلس الغرب مع ما لها من الجزر الكثيرة فى بحر ايجة فتصرفوا فيها كما يشاؤون ولم يقبلوا نصيحة ولا شركة رأى من أمة أو خليفة مع كون حكومتهم مشروطة فى الادعاء ومن جهة الاسماء ، واساءوا المعاشرة مع أبناء الوطن فاوقدوا نار الحرب فى داخل المملكة وبين عناصرها

— الانتخاب اللفظى حديث الخلاف والمنافسة بين الاتحاديين والكماليين ، كانهما غيران منذ كانا ، حتى شنع الكماليون على الاتحاديين ورموهم بجنايات ثقلية وطنية طالما كان يرميهم بها معارضوهم القدماء . فمن ذلك ما كتبه (فالح رفقى بك) نائب (بولى) وكاتب جريدة (اقشام) من مقالة رئيسية يصول فيها على حسين جاهد بك كاتب (طنين) وصاحبها الاتحادى الشهير قائلا :

« ان حزب الاتحاد والترقى بعد ما محا السلطنة العثمانية فر بالمدمرة الاجنبية من طريق (بوسفور) وسلم الامة الى الاعداء (جنود انجليز والفرنسيس والايطاليان واليونان ، يحكى ما وقع فى منتهى الحرب الكبرى عقب هدنة « مندروس ») وهذا الحزب هو الذى اشقى الاستانة فى معاهدة لوزان وتركها مع المضايق من غير دفاع (يعنى الذى سبب حصول الاضرار الى عقد الصلح بذاك الشكل هو هذا الحزب من حيث دخوله الحرب الكبرى التى هى راس كل خطيئة ورزية) وعليه مسئولية اخرى قرية احترقت بساحل نهر « سقاريا » (الجارى تحت انقرة وكان غاية ما امتدت اليه معركة اليونان فى الاناضول) ولو علم يتامى الحرب اين الان ذلك الحزب لحق لهم ان يسئلوه ابآئهم الذين قتلهم وهم مئات الوف بدل ان يسئلوا الحكومة الفقيرة سعادتهم ، وكل ضجرة او شقوة اقلقت بلادنا مثل عطالة موظفى الحكومة من الاعمال والوظائف وضيق المعاش والمعيشة العام واضطرابات الحرائق وشدائد المجاعة وسائر ادوائنا التى تنتقد على الحكومة بعدم مداواتها فمسئولها الحقيقى هل هو فى انقرة أو فى حزب الاتحاد » .

« ان البحث عن مسئولية الاتحاد والترقى حق مؤبد لكل احد ، وان ذلك الحزب المسئول المجرم بهذين الوصفين مبحث مهم ومستقل فى تاريخ الترك العمومى » .

اقشام ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣ .

وهذا اول اعتراف وقع من الكماليين بذنوب اخوانهم الاتحاديين مع ما يرون —

من البانها واكرادها وسراكسها وعربها بل واتراكها . ثم انهم كما أساءوا وأفسدوا المعاشرة فى الداخل أفسدوها أيضاً فى الخارج فبدلوا فى عشر سنين أكثر من عشرة أصدقاء واعداء لهم من الدول حتى دخلوا الحرب الكبرى من غير ضرورة وغُلبوا فيها الى أن سلموا الاستانة وهى عاصمة الامبراطورية الى عساكر الأعداء ، ولم يبلغ سائر الدول المغلوبة

= انفسهم برئاء منهم ومن ذنوبهم . ولكنا نقوم لهذا الاعتراف اهمية عظيمة ونسجله حجة قاضية على الاتحاديين والكماليين معا ، ضاحكين من ادعاء برائة الكماليين من الاتحاديين وافعالهم فلقد تأخر الكماليون فى تصديق جنايات الاتحاديين تأخرا يكفينا للبرهنة على أنَهم شركاؤهم فيها ، بل همْ انفسهم المتناسخون عنهم ، آلآن اجرم الاتحاديون على الوطن وضحوه فى سبيل اغراضهم واهوائهم ؟ او قبل هذا بعدة سنين ، سيما وقت دخلوهم فى الحرب العظمى ووقت خروجهم عنها واقتراف ما هم مقترفون فى غضونها ، فوقعت منهم تلك الواقعات ومرت عليها السنوات ، حتى كاد ينسى آثامهم واسمائهم ، فهل صدرت الى هذا الآن ممن تسموا باسم الكماليين كلمة اعتراض او حركة معارضة على الاتحاديين مسوقة الى ايقافهم عن مسيرهم الذى لم يكن يخاف انتهاؤه الى هاوية البوار . فاين مصطفى كمال وفتحى ورأفت ورءوف وعصمت وكاظم قرة بكر وغيرهم من الذين تخضع لهم رقاب الامة وتتقلب بين اصابعهم الدولة ، ان شاءوا اعصوا السلطان وبغوا عليه وانزلوه من عرشه وعزلوا جميع آل عثمان من السلطنة وتلاعبوا بالخلافة الكبرى الاسلامية وخلوها من نفوذها ... ولماذا لم يعصوا الاتحاديين ولم يخرجوا عليهم عندما رأوهم يجرون على الوطن مضرات وخسارات اعترفوا بها بعد خراب البصرة وبغداد والشام وحلب وبيروت والموصل والحجاز وطرابلس غرب وبعدما ماأحلوا القوات الأجنبية الاستانة والدردنيل بالفعل وازمير بالقوة ، مع ان انتقال مسئلة ازمير فقط من القوة الى الفعل فى زمن السلطان وحيدد الدين عد كافيا فى جزائه واخزائه قبل الاتحاديين ، والحال ان آفة ازمير جزء من معشار ما اكتسبته ايديهم ، كما سنو ضحه بتمامه . وهل كل اصحاب الايدى الاثيمة التى فعلت هذه الافعال الجسيمة عبارة عن طلعت وانور وجمال فقط ، كلا ، بل زعماء الاتحاد كهؤلاء فعلوا ما فعلوه مستندين الى قوة الحزب الكامن بين القواد العسكرية ، وهو عين القوة التى يمثلها الان مصطفى كمال . واقول

مبلغنا فى اضاعة النفوس والبلاد لم يصل الاعداء الى عاصمتهم ، ومع هذا فهم لم يروا غير الخضوع لاحكام المغلوبية اسلم وانفع لسياستهم ، وبينهم الالمانيون الذين علت اسماؤهم فى الحرب الكبرى وغلت قيمتهم الحربية حتى صاروا مثلاً سائراً فى فنون الهجاء . ولا يتجاسر رجل من رجالات السياسة والدولة وهو يتعمق فى محاسبة نفعها وضرها ويعد خساره خسار

= لفالح رفقى بك ما ادراك بجرائم الاتحاد والترقى اين انت من ذكراها الى هذا الان، ، واين كنت فى زمنهم ، الست منهم حين قضيت شباب عمرك ما عمروا فى خدمتهم عامة وخدمة جمال باشا قاتل العرب والترك خاصة كما احتللت الان وتوغلت بخدمة مصطفى كمال باشا ، وكيف نسيت باشاك القديم بباشاك الجديد حين يقول الامة رحم الله الباشا الاول والنباش الاول .

ولكل احد حق البحث والتفتيش عن جرائم الاتحاد والترقى كما قال (فالح رفقى بك) الا نفسه والا الكماليين لانهم ليسوا بغيرهم ، وكفى مفهما له بان الكماليين ليسوا غير الاتحاديين كون فالح رفقى بك نفسه من الكماليين . ومن كلامه : « لو علم يتامى الحرب اين حزب الاتحاد والترقى ... » فاين الان حقيقة ذلك الحزب الاعظم وما هو بعبارة عن حسين جاهد بك فقط ، اين تغيبت اركانه واعضاؤه وافراده التى كانت تبلغ الملايين من الملاعين . وانا اذكر هؤلاء اليتامى انهم يلفون فى حزب الاتحاد والترقى ان تحروهم فى حزب الكماليين كما الفوا فالح رفقى بك فيه . وقد بحث فى مقاله عن هدنة (مندروس) واراها كحجة الاعدام على الاتحاد والترقى ، ولم يذكر من عقد تلك الهدنة ووقعها ، ونحن حائرون فى ان رءوف بك رئيس الوكلاء السابق لحكومة انقرة وفتحى بك رئيس الوكلاء ثم رئيس المجلس الوطنى الكبير هل هما اتحاديان أو كماليان ؟

ومع هذا الاختلاط والامتزاج الصميم والعميم بين رجال الكماليين والاتحاديين لا فرق بينهما من حيث المبدأ ، مع ان التمايز بين الفرق السياسية انما يكون باختلاف المبدأ مثل ما كان بينهما وبين مخالفيهما فى حزبى الحرية والائتلاف . فكلاهما متفق فى نزع السلطة عن الخلفاء والسلاطين ومنحها لصناديده تحت ستارة منحها للامة . بل كلاهما جمهورى كما اتضح عما جرى من الاقوال عند محاكمة صحافى الاستانة فى محكمة الاستقلال ، وكلاهما لا دينى يتراأى للناس تارة بوجه طورانى متعصب =

نفسه ان يضع الوطن على خطر حرب جديدة ضد الدول اللاتى حاربونا وغلبونا واعترفنا تجاهم بالغلوبية بتوقيع هدنة (مندروس) وتسليم العاصمة الى جنودهم مع أن هذه الحالات والخسارات كلها وقعت بايدى الاتحاديين والكماليون معهم فى ذلك . حتى لما فروا عقب الهدنة من الاستانة وتركوا الوزارة فتولاها مخالفون العائدون من المنافى والمهارب

= الجنسية وتارة بتقحمات البلشفية ، وتارة كالمجاهد فى سبيل الاسلام ومنجيه وكلاهما مفرط فى دعوى الحرية بلفظه وقاتلها بفعله . وكلاهما مولع بالحرب والقهر وطرائق الهرج والمرج غير باذل فى كل ذلك عن نفسه وماله ، بل مثل ما جدح جوين من سويق غيره ، غير متضرر ولا مستحى من ضيره ، ولكن محرز القدح المعلى من خيره . وكلاهما خائض فى غمرات الظلم والبغى وان عيرا خصومهما بسياسة الشدة والتدمير والحال ان عهدهما هو الذى امتلأ بهما وفاض . ويعلم الله وكل واحد فى تركيا ان غيرهما لم يأت بعشر عشر عشر من معشار ما اتيا به من الشدة والتعسف ، حتى ان الذى غلبّهما على معارضَيهما عدة مرات هو عدم شفقتهما على معارضيهما ورفق معارضيهما بهما .

ومن حديث الدلائل على انهما متحدان انتهاء محاكمة الصحافيين فى محكمة الاستقلال بالبراءة ولو كان الاتحاديون من غير الكماليين او من أهل الديانة حقيقة (كالوليد) لقضى عليهم . وما رأينا كاهتمام اهل الاستانة بتلك المحاكمات وقلقهم للاطلاع على نتائجها ان صح ما كتبته صحفها ، كأنها اول محكمة استقلال انعقدت فى تركيا وكأن اخواتها الكثيرة لم تشنق قبلها من اعيان البلاد وابرارها مئات والوف ، وكأنه لم يوجد فى تركيا من يعبأ بهم وبحياتهم ومماتهم غير حسين جاهد بك ووليد بك ، حتى ان محكمة الاستقلال لما حكمت ببرائة ساحتهما صارت اعدل المحاكم بالرغم من اسرافها فى قتل نفوس آخرين ، وحتى حكم بعدالتها فى ذلك ايضاً .

ورأيت ابان المحاكمة مقالة فى (طنين) لفاضل احمد بك يعرف فيها نفسه بانه يعبد الحضارة ويتجنب التعصب من اى نوع كان ، ثم يطرى فى فضائل حسين جاهد بك ووليد بك ، وما سيقت له المقالة اعاذتهما عن خطر الحكم ، عليهما ويغيب عن مقالة فاضل احمد بك وان لم يغب عن نفسه انهما كانا فى زمنهما وهو زمن الاتحاديين لا يهتز قلوبهما بقتلى المحاكم العرفية ظلما بل يشجعان حكوماتهم باقلامهم الى امثال =

فوجدوا البلاد فى جرف هار واولادها جرت بلا جدوى من دمائهم الانهار . فلا جرم بعد معاينة الحرب والمغلوبية فيها حال كونهما كسب ايدى الاتحاديين رجحوا خطة الصلح والاستسلام مثل كل واحدة من الالمانيين والنمساويين والبلغار بين زملائنا فى الحرب والفشل فيها ، وقالوا :

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم   وما هى عنها بالحديث المرجم

= تلك المظالم .

وصفوة الكلام ان الكماليين ليسوا باغيار الاتحاديين ، وان النهضة الكمالية مرتبة ومدبرة لاحياء مبادىء الاتحاديين بل لاحياء اشخاصهم الذين كانوا قد ماتوا عندما اماتوا الدولة العثمانية الكبرى فى الحرب العالمية ، وان الاتحاديين الذين هدموا الامبراطورية العثمانية على ما اعتُرف به لدى الكماليين لو لم يكن الكماليون منهم ومعهم فى افعال الهدم على ما بينا ثم لم يزيدوا عليهم بهدم الخلافة الاسلامية ايضا كان لهم حق التبجح على الاتحاديين . وكلا الحزبين فى الحقيقة من جنس واحد ، وكلاهما غير مستند الى القوة المشروعة التى يستند اليها الاحزاب السياسية وهى القوة الغير المسلحة اعنى بها قوة الشعب وقوة الانتخاب المبنى على المحبة العامة ، بل منبع القوة فى كليهما عبارة عن الجيش ، وكثيراً ما يؤكد ذلك بقوة اللصوص ، بيد ان العسكر كان فى زمن الاتحاديين بمنزلة الآلة وقوة الظهر لسياستهم ، فترقت تلك الآلة فى الدورة الكمالية وغدت عاملة بنفسها ، وربما كان يشام فى زمن الاتحاديين بعض من علامات المنافسة والمطاولة بين فرعيهم العسكرى والغير العسكرى فينظم الميزان بحذاقة طلعت ، والآن رجحت كفة العسكريين ، فلعنة الله على الاتحاديين ، انهم ادخلوا السياسة فى الجيش فسنوا هذه السنة السيئة فينا وصاروا آفة على الدولة ، ثم صار الجيش آفة على الدولة وعليهم . وتدخل الجيش وتحكمه فى سياسة الدولة هى الطامة الكبرى والبلية التى لا يقاس عليها بلية ، بمنزلة ان لا ينقاد سلاح المرء له ويصير عاملا بنفسه ، فان شاء يستأخر عن صاحبه وان شاء يتقدمه وان شاء يتوجه الى خلفه فيصيب صاحبه . والجيش عند استقلاله مثل هذا السلاح ذو حركة عمياء . واذا كان يصدر منه فى حين من الاحيان ما يعجب الناظرين روائه فلا يدرون ما يتضمنه ورائه . ومن ذاك القبيل فتح ازمير لانهم مع ما خربوا فى سبيله من البلاد وخربوه نفسه طاشوا وعتوا بذلك الفتح واستكبروا وخرجوا على الخليفة والخلافة باخراجها عن وضعها الشرعى =

نعم كان عند ذلك طريق آخر وهو احداث حرب ثانية دائرة بين تلافى بعض مما ضلع فى الاولى او اتمام المحو على الباقى مع كون الاحتمال الاول بعيداً والثانى مؤيداً بالحرب الاولى التى افادت علماً تجريبياً لما بعدها وافنت القوات الموجودة عند الدخول فيها . فلا بد لتجربة هذا الطريق الذى هى عبارة عن تجربة المجرب – وضحية التجربة الاولى ضاجعة ملقاه

= وعلى الحكومة بجعلها لادينية ، واصبحوا آفة على الدين والدولة وافراد الامة من المسلمين وغيرهم ، ولا تحسبن الآفة انحصرت على غير المسلمين لانضمامهم الى اليونان ومن المسلمين على من التحق بهم لفساد جبلتهم ، وهم بعض الاتراك واكثر الشراكسة . كيف يكون هذا الحال ، وكيف تؤمنون باتفاق المؤمنين افرادا وافواجا مع الكافرين ، اولئك الشراكسة المتوطنون فى الاناضول وهم من اهل السنة والجماعة ورابطتهم بدينهم اقوى واقوم من رابطة الكماليين السلانيكيين بلا شبهة كيف يتصور منهم باجمعهم او اكثرهم ومعهم علماؤها من سكان المدن والقرى أن يغتالوا دولة الاسلام ويتحزبوا مع اليونان . وحقيقة الامر انهم وكذا من ثار على الكماليين من الاتراك الاناضولين من اهالى (يوزغاد) و(بوزقير) و(زغفرا نبولى) و(كرمدة) و(دوزجة) و(كيوه) و(بكبازارى) و(نعللوخان) و(وقوجكير) و(مودرنى) و(قونيه) مع ١٤ من بلدانها ما اطاقوا ان يصبروا على طيشهم وبطشهم واعتدائهم على الاموال والانفس واحسوا حركاتهم اللادينية باسم الحركات الملية وخروجهم على السلطنة العثمانية والخلافة الاسلامية فثاروا عليهم وانتصروا منهم ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون فى الأرض بغير الحق .

والظلم والبغى مردودان على صاحبيهما وان كانا مؤولين بوقوعهما فى سبيل فتح البلاد ، وبعد فتح لاحق لاحد ان يمتطى رقاب الناس ببطر الظفر ويتعدى على دينهم ودنياهم ويكرههم على السكوت عن الحق ويسلب عنهم حرية الكلام والاجتهاد والانتخاب لان المقصود من الفتح اعلاء كلمة الله وكلمة الحق واسعاد العباد واعزازهم ، فاذا كان الفتح مخلا بهذه المقاصد وهادما لها فضلا عن ان يخدمها وجرّأ الظالمين على تشديد الظلم والتضييق على عباد الله فوجوده أشأم من عدمه واثمه اكبر من نفعه . واعتداء الكماليين فى الاناضول قبل الفتح وبعده على الاموال والانفس مما شاع وذاع وبلغ حد التواتر ، ومع ذلك صار سببا لازدياد من يتبعهم . =

امام أعينهم — من رجل لا تجل به الندامة عند يخبة التجربة الثانية ، لكونه مجازفاً غير تام العقل او العلاقة بالدولة والملة ، حتى انهما لو كانتا ملكه لامكن ان يعذر ما فعله بهما على التهور وسماحة النفس ، ولا كذلك سياسة الدولة التى هى مبنية على المصالح العامة ومتعلقة بحقوقهم التى هى ودائع الله .

= ومن يقف اثار الهزبر ينل به طرائح حمر الوحش اذ هو راتع

ونحن نعلم – ويعلم غيرنا – ان كثيرا من الضباط العسكرية والاحتياطية بعد الهدنة ارتحلوا الى الاناضول والتحقوا بمصطفى كال لاكتساب الغنى والتخلص من ضيق المعاش الذى طالما أقلقهم فى الاستانة فنالوا ما أرادوا . ومما كان سببا لخذلان حكومة السلطان وحيد الدين عدم اشباعها الضباط العسكرية من اموال دولة خربت وافتقرت ، الا ترى ان الحكومة الكمالية عينت جل اموالها لهم وزادت فى ماهياتهم بما لا تسمحه الحكومات الملية فضلا عن الحكومة التى هى وامتها وموظفوها الغير العسكرية فى اضطراب ومضض عظيم من الفقر والمجاعة ، هذا مع كون اغلب النواب فى المجلس الكبير الوطنى من اولئك الضباط .

والكلام فى انه لا يأتى الخير من حركة الجيش بارادة نفسه . والتمرد العسكرى كم اعى الدولة واعجزها فى تاريخها باسم (يكيجريلر) ودامت بليتهم ومعصيتهم فى عهد كثير من السلاطين حتى استأصلهم السلطان محمود وخلص الدولة من فتنتهم . وكانت الغاية المطلوبة من التشكيلات العسكرية فى كل مملكة وجود صنف متعهد لخدمة حراستها وحراسة اهلها باموالهم وانفسهم وحريتهم وسائر حقوقهم السياسية والمدنية من تعرض الاعداء ، فاذا اخذ العسكر يتحكم ويتعدى على الامة انقلب الخادم حاكما وصارت الأمة جهزت اعدائها بأيديها على ظن انهم حرسوها من الاعداء . فالعساكر الذين اعددناهم واستأجرناهم لصيانة انفسنا واموالنا اذا هم اول المعتدين علينا بأسلحتنا ، وهم الذين كنا رجونا بهم حفظ استقلالنا واموالنا وحريتنا وعزتنا وامننا فاذا مقدساتنا تلك العوبة بايدهم ونحن اذل فى اسرهم من كل ذليل ، قال الشاعر :

وكنت اعدك للنائبات فها انا اطلب منك الامان

والحاصل ان الجيش العثمانى اخذ يتفسخ بمرض السياسة فى زمن الاتحاديين وبلغ التفسخ غايته فى زمن الكماليين ، وان الدعوى المستحدثة المنبئة بالمتغايرين الكماليين =

والذين يعرفون الاتحاديين – ومنهم الكماليين – يعرفون انهم متى اضطروا الى الانسحاب من دست الحكومة يجعلون اقوى عُدة لهم ووسيلة لاسقاط من خلفهم واسترداد ما فاتهم من دست الحكومة اغراء الدولة والامة بالحرب ، فان خاف من تولى الحكومة ان تخسر الامة والمملكة فى الحرب فاجتنبتها يعدون هذا المنهج ذنباً عليه مفسراً بتفسيرات مختلفة

= والاتحاديين دعوى باطلة لا تسمع . فان كان بينهما فرق فما هو من حيث خبث الاتحاديين وطيب الكماليين بل من حيث ان الكماليين اخبث واشنع من الاتحاديين وبلية على الدولة والامة اشد منهم ، فالاتحاديون كانوا ظالمين وسفاكين من الدماء المحقونة ، والكماليون اظلم واسفك ، وكان الفريق الاول مستبدين متغلبين على آراء الامة فى عهد حريتهم ، والكماليون اشد استبداداً وتضييقاً على الامة فى عهد السلطنة الملية ، فكان تناقضهم مع الامة واستهزؤهم بها فوق تناقض الاتحاديين واستهزائهم ، وكان الاتحاديون لم يزالوا غاصبى الوزارة والكماليون ترقوا الى غصب السلطنة ، وكان الاتحاديون لادينيين متدرجين غير مجاهرين ، الكماليون متسرعون ومجاهرون فى الالحاد ، فهم اضر منهم بدنيانا وديننا ، واما الفرق بين الفريقين من حيث ان الاتحاديين سببوا اضاعة ازمير والكماليون استردوها فانما هو امر تنخدع به النظرة الحمقاء ، لانهم كانوا مع الاتحاديين حين ضيعوها كما ذكرنا ، ثم انهم حين استردوها استردوها لهم انفسهم لا لدولتنا ولا ملتنا ، دولتهم غير دولتنا وملتهم غير ملتنا ، ولسنا منهم وليسوا منا ، وستسمع منا مزيد تشريح وتوضيح فى مسألة أزمير .

ونتيجة هذا البحث ان حديث الغيرية بين الاتحاديين والكماليين على ان الاتحاديين من شرار الناس هادمى الوطن والكماليين خيارهم خادمية غلطة من الغلطات وترهة من الترهات ، وحقيقة الحال كما قال الله تعالى : (فمالكم فى المنافقين فئتين) وانه اعُترف بجنايات الاتحاديين من قبل الاتحاديين ولات حين منفعة لذلك الاعتراف ، فليته وقع ابان ايقاع الاتحاديين تلك الجنايات فكفهم عنها او عن بعضها . ومما ينبغى ان يذوب لمثله القلوب من كمد ان كثيراً من المسلمين لا سيما المصريين لم يعترفوا بجنايات الاتحاديين إلا بعد ظهور الكماليين وتبعاً لاعترافهم بها ، فبعدا لهم وماذا عليهم لو لم يختاجوا فى الأذعان بالحقائق وتغرس الشر والضر إلى حدوث ماهو أشر وأضر فيذعنوه بعده ، مع أن الخليق بطبيعة الانسان أن يذكر أهون الشرين بعد ظهور أشدهما بخير ، كقضية النباش الاول ، وهم بعكس القضية

من العجز واحتمال الذل وتتصاعد الى خيانة الوطن وبيعه ، فلا يفلح تحت هذه التهم فيتدهور . وان دخل الحرب فالجمعية السرية المؤلفة من ضباط الجيش وقواده المرتبطة بهم لا يبذلون جهدهم فى الحرب للحصول على الظفر بل يسعون للهزيمة معاكسة ومحادة لمن اخذ بيده زمام الحكومة من شخص او حزب حتى تكون الحرب وبالا عليه كما كان اجتنابها وبالا . وهم جربوا هذه الحيلة ذات الوجهين مرتين فنفعهم كلا وجهيهما فى خذلان خصومهم . لانهم قضوا على وزارة المرحوم الغازى مختار باشا والمرحوم كامل باشا بالدخول فى حرب البلقان ، وعلى وزارة المرحوم داماد فريد باشا بل وسلطنه محمد وحيد الدين باجتناب الحرب بعد هدنة الحرب الكبرى . ونحن نعلم ما يعلمه غيرنا ايضاً من ذوى الخبرة فى تركيا انهم كيف اجتهدوا ابان حرب البلقان فى افساد الجيش من داخله وخارجه حتى دخل فيه (طلعت) بالذات متطوعا . ومن المعلوم المجزوم عندنا وعند اصحاب الدقة ان ضباط الجيش المنسوبين الى الشركة الاتحادية التجارية انما يحاربون لنفع شركتهم لا للدولة ، حتى ان الحرب

يعظمون الشر والظلم ويقدسونه حال كونه شراً وظلماً بالفعل ويقبحونه بعد انطفائه وانقضاء أوانه ، فكأنهم أسخطهم انقضاؤه وسقوطه عن العمل ، ألا يرى أنهم يبجلون بعده ما هو أشر منه ، واظلم ويطرونه ، أو كأنهم اسقط الأولين عن أعينهم تفوق الاخرين عليهم فى الظلم والعدوان وهذا غاية فى الضلالة والركون إلى الظلمة الذى شدد الله تعالى فى نهيه وقدحه العياذ به . وقد كان المصريون قبل هذا يعبدون رجال الاتحاد مثل الانور والآن اعرضوا عنهم وعدلوا الى الكماليين فسيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا كما كفروا بعبادة الاتحاديين ، ولكننا نستعيذ بالله من تجدد آلهتهم مرة أخرى ، حيث لا يصير ذلك الا بعد استيلاء رجل على بلادنا اظلم واطغى من مصطفى كمال . ولعل للمصريين حالة مرضية مزمنة توارثوها من تاريخهم القديم يعجبهم كل فرعون علا فى الارض (وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح ابناءهم ويستحيى نساءهم) . سورة القصص آية/٤ .

(م.ص)

التى اصبح اجتنابها بعد الهدنة تهمة عظيمة وويلا وثيلا على المرحوم فريد باشا والسلطان وحيد الدين لو دخلوها لما عززهما وما نصرهما هؤلاء الضباط فى طريقة الحرب بل اجتهدوا فى مخاذلتهما وتخجيلهما عند الامة بايقاعهما هاوية الهزيمة الحربية مثل ما فعلوا بالمرحومين الغازى مختار باشا وكامل باشا . وانا لا نرتاب فى هذا الحكم ولا نبالغ ، وان هذه النقطة كانت مما يجب ان لا تغفل عنها الوزارة التى خلفت وزارة الاتحاديين بعد الهدنة ورأت نشأة الكماليين المتحدين مع الاتحاديين مثيرى الحرب الجديدة وسائقى الدولة اليها . واطاعة كثير من الضباط العسكرية وصداقته للاتحاديين او الكماليين دون غيرهم لا تعد مزية لهم ونقيصة لغيرهم بل هى وليدة جناياتهم العظيمة من ادخال السياسة والتحزب مع الاحزاب السياسة فى الجيش ، ولذلك تراهم متى تولوا الحكومة ينثرون أموال الدولة الفقيرة ويبذرونها فى تزييد ماهيات الضباط العسكرية ويقتلون الامة والموظفين الغير العسكريين مع الافراد العسكريين من املاق ، والحكومات المؤلفة من سوى الاتحاديين والكماليين لن يمنحن بهذه الدرجة ولن يمنعن بالضرورة . فهم وشركاؤهم فى مناص الحكم والنفوذ عند الجيش اتخذوا الدولة والامة برقبتيهما ملكا لهم وتجارة ان اختصوا بهما فبهما ونعمتا ، والا فالدمار والخراب عندهم اولى لهما .

وهكذا كان موقف وزارة المخالفين عقب هدنة الحرب العالمية لقاء رجال الدول الغالبة الذين قرروا فما بينهم احتلال حليفهم اليونان بازمير وكلفونا المطاوعة على قرارهم جزاء بما كانت اليونان وقفت بجانبهم ووقفنا نحن بجانب اعدائهم فى الحرب التى دخولنا فيه فعل الاتحاديين الكماليين وحادثة ازمير وليدة فعلهم ذاك عريقة النسب وكانت الدول فى ذلك الحين مجمعين ومتماثلين فى تلك الحالة النفسية من التحبب والبغضاء ، وتقلب افكار الفرنسيين امر حادث بعد تقلب الحال فى اليونان بين فنزيلوس

وقسطنطين . وبعد هذه التحولات المساعدة لنا ومع ان اقامة اليونان بازمير لم تكن امراً باتاً ليس لأحد ان يدعى ان استردادها منها لم يكن ممكناً بوسائط سياسية خالية عن التخريبات الحربية الهائلة الشاملة لنصف الاناضول ، ويؤيد ذلك ان رجال الدول الائتلافية قرروا فيما بينهم قبل فتح ازمير بعسكر مصطفى كمال رده الينا واخراج اليونان من اناضول ، حتى ان شيوع مقرر الدول المذكور بين عساكر اليونان آيسهم واخل بقواهم الروحية ، وكان تأثير ذلك فى انهزامهم — مع الخطأ الفاحش الذى وقع فيه قائدهم العام من سوق خمسين الفا من جنودهم التى فى الاناضول الى جهة الروم ايلى — اكثر من استبسال مصطفى كمال ، وهم قد وصلوا قبل ذلك ظافرين الى فناء انقرة . ومما يجب ان ينبه عليه ان مصطفى كمال كان يذكر اسمه بالتعظيم ايضاً حين ما تأهب للفرار والتقهقر عن انقرة ، وهذا يدل على ان الذين انشأوه ليحمد ويعظم مطلقاً على حد قوله :

فهم صدوا دنوا وصلوا جفوا غدروا وفوا هجروا رثوا لضنائى

ثم انه لو لم يخطأ اليونانيون فى السياسة وادارة الحرب ولم تنقلب الغلبة عليهم باسباب يؤول جلها الى التصادف وقد عدت الصحف الكمالية غلبتنا من المعجزات التى لا يجوز الدخول فى مهالك الحرب ثقة بها فكيف كانت بنا الحال والعياذ بالله من تمام الاضمحلال . وهذا الاحتمال يجب ان يهتم بشأنه ولو بعد وقوع خلافة معجزة او مصادفة عند من له علاقة صحيحة بما ينفع وطنه او يضر ، فيتقى كل الاتقاء ان يركب به الخطر لا عند من يعود اليه شرف الظفر ولا يتصل به ضرر الهزيمة ، لما قلنا فى اولى مقالاتنا من انه كالمقامر بمال غيره ، فله جرأة فوق جرأة رب المال ، ومن ذاك القبيل مصطفى كمال واياك ان تغلط فى القياس بين هذا الرجل المقامر وبين البطل المغامر بل انه مظفر على كل حال ، فان لم يظفر بالغلبة على اعداء الوطن فله الظفر باغتنام الاموال المنهوبة فى سبيل

تخليصه ، فان لم ينزل بعد الحرب قصور السلاطين فله النزول بلكندات اوروبا التى لا تقصر عن تلك القصور زينة ورفعة ، كما وقع لرؤساء الاتحاد الذى ولد الكماليين ومن يشابه أبه فما ظلم .

ثم انى ارى من الواجب ان اقضى حق التدقيق فى مسألة أزمير التى عليها مدار فخرهم وتبجحهم ، فاقول زيادة على ما قلت فيما سبق اولا :

ان ما سفك فى سبيل هذا الفتح من دماء المسلمين فنحن احق بها وهى اقرب الينا منهم وكذا كل حرب دخلتها الاتراك وجدت اكثر النفوس المستهلكة فيها من غير الاتحاديين والكماليين[٨٤] وان كانوا هم البادئين بها والحاثين عليها ، واذا فتشت ايضا وجدت لكل من خالفهم شهداء من انفسهم واقاربهم ، ولا تجد ذلك من الاتحاديين والكماليين السلانيكيين ، ومن جراء هذا تراهم بعد الحروب التى تركت الامة ضعفاء اقوياء وتراهم دائما مشغوفين ومشغولين بالحرب . مثلا : ان الحرب العظمى التى ساقنا اليها الاتحاديون حسبنا ان فى عاقبتها الاليمة خزيهم واندراسهم فاذا هم اعزة وذوو قوة وثروة فوق ما كانوا عليه قبل الحرب ، ومن هذا يعلم انهم يكنزون لانفسهم حياة مدخرة لما بعد الموت حين ما يسوقون الناي الى الموت ، فهم لا يموتون فى الحروب بل يميتون الناس ليعيشوا بعدها .

واقول ثانيا لمن هذا الفتح ولماذا هو ؟

٨٤ – هل هى حروب مصطنعة للقضاء على خصومهم ؟

نترك الاجابة لاساتذة التاريخ ، فان تاريخنا المعاصر بالذات يحتاج الى اعادة كتابته لاظهار الحق وكشف التفسير المزور المكتوب على اعين الاستعماريين واعوانهم .

ولم نذهب بعيدا وقد وصف الشيخ مصطفى دخول تركيا الحرب العالمية الاولى بأنها (رأس كل خطيئة) ؟ لقد احس بان وراءها أيد خفية كانت تريد تحقيق مصالح ذات بال – لاسيما انجلترا .

وقد رأى بعض المحللين ان تركيا (أرغمت على خوض غمار الحرب الى جانب أعداء بريطانيا ، وضد مصالح تركيا الخاصة بالذات) ! !

زهدى الفاتح = لورنس العرب على خطى هرتزل – تقارير لورنس السرية ص ٧٢

فتح أزمير ذريعة لهدم الدين

(١)

فان كان للدولة العثمانية التى كان مصطفى كمال واصحابه ممن تربى بنعمتها ووضع نفسه تحت امرها ونهيها فهم عصوها وبغوا عليها ثم هدموها وأرادوا أن يمحقوا اسمها ورسمها حتى ان واحداً منهم اقترح سن قانون يأمر الامة[٨٥] بتجريد طربوشاتهم عن زر معلق عليها لكونه من آثار الدولة العثمانية . فان اوجب كل فتح فاز به قائد جيش حق البغى والوثوب على دولته المتبوعة له واميره المعظم شأنه فويل للدول من القائدين الفائزين ، وانى اتعجب من المرشال (فوش) و(اللنبى) وامثالهما لماذ لم يتحكموا ولم يبغوا على دولاتهم . فان قلت ان مصطفى كمال واصحابه عصوا دولتهم قبل فتح ازمير لكونها آمرة بالصبر على احتلال اليونان بها ، ومن اجل انها ساقت عليهم الجيش كاليونان وحكمت عليهم بالاعدام . قلت اولا : ليس من حق الجيش وقائده ان يحكم فى سياسة دولته ويعمل برأيه على خلاف رأيها لان موقف الجيش[٨٦] فى الدولة انما هو موقف اداة الاجراء لا

---

٨٥ – يشير الى ارغام الشعب التركى على ارتداء القبعات ومحاكمة الرافضين للبسها بواسطة محاكمات صورية غاشمة سميت (محاكم الاستقلال) ، والأصح تسميتها (محاكم الاذلال) فقد اتخذها مصطفى كمال سوطا رهيبا يلهب به ظهور كل معارضيه . وقد سخط الناس على ما أرغموا عليه من لبس القبعة الأوربية مما سخطوا من أى أجراءآخر اتخذته الحكومة الجمهورية .

جب = وجهة الاسلام ص ٢٠٩

٨٦ – اعتمد مصطفى كمال على الجيش فى تنفيذ اغراضه . وقد مر بنا الشيخ مصطفى صبرى (ان المعسكر كان فى زمن الاتحاديين بمنزلة الآلة وقوة الظهر لسياستهم ، فترقت تلك الآلة فى الدورة الكمالية وغدت عاملة بنفسها) ، وكان شيخنا سابقاً لعصره بمثل هذا الرأى حيث ذهب الىأن حكام تركيا الجدد لا يستندون الى الشرعية =

مصدر الاحكام والآراء ، وان كان رأى دولته متضمنا لما يشق احتماله على الامة . الا يرى ان جيش الالمانيين مع كونه اقوى بكثير من جيشنا ما خرج عن طاعة حكومته التى عقدت معاهدة (فرساى) مع كونها فى غاية الشدة والثقل على اعناق الامة الالمانية . وثانيا ان خروج الكماليين عن طاعة امير المؤمنين لم يتولد من مقاتلتهم والحكم بالاعدام عليهم بل تولدت مقاتلتهم والحكم بالاعدام عليهم من خروجهم عن الطاعة . حتى انهم توجهوا وهجموا على الاستانة قبل التوجه الى ازمير

= ويعنى بها الاحزاب السياسية المعبرة عن ارادة شعبية حقيقية ، فاستخدموا الجيش أولا كأداة ثم تولى رجاله بعد ذلك الأمور بأنفسهم ، وهو اسلوب الانقلابات العسكرية التى انتشرت فى دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، فهل هى مجرد مصادفات ؟ ام أن وراءها مخططات مرسومة بعناية ودهاء ؟

نعود الى اتاتورك الذى احتال للجمع بين القوة العسكرية والشرعية المستندة الى ارادة شعبيه فهداه تفكيره الى انشاء (حزب الشعب) الذى أخذ يحكم باسمه ، فكيف تكون هذا الحزب ومن هم أعضاؤه ؟

يجيبنا على ذلك أرمسترونج بقوله (انه يطمع فى أن يصير دكتاتورا ، ولكن — علام يعتمد فى بلوغه غايته ان الجيش الذى يؤيده اليوم سوف ينسى انتصاراته وأمجاده غدا حين يتقادم به العهد فى أحضان السلام والفقر وحفنه من انصاره من النواب المستعدين لتأييده بمسدساتهم ، لن يستطيع أن يرهب بهم الجمعية والبلاد كل حين ، واذن ينبغى ان يكون له سند غير القوة .. أن يخلق آلة سياسية محاربة يتخذها سلاحا له . وهنا فكر فى لجان المقاومة المحلية التى أنشأها فى الاقاليم بمعاونة رءوف ورفعت سنة ١٩١٩ ، والتى كانت نواة المنظمات الشعبية للمجندين التى طردت الانجليز واليونانيين من البلاد وقادتها الى النصر .. ولما كانت هذه المنظمات التى يلتهب افرادها وطنية وحماسة ذات صبغة عسكرية ، اى تخضع لأمره مباشرة فقد قرر ان يحملها الى آلة حزبية منظمة يخضع لاشرافه وتصبح الحاكم الفعلى لتركيا .. وفى وسعه ان يطلق عليها (**حزب الشعب**) ويمنح كل لجنة منها سلطة اختيار عمدة القرية وواعظها وناظر مدرستها ومدير شرطتها وبريدها وكنّاسى شوارعها .. ومن هنا ترتبط اللجان به ارتباطا شخصيا بحيث ينعكس على كل منها نجاحه أو فشله .

(المصدر نفسه ص ١٩٦/١٩٧)

فقوتلوا بعد ذلك . على انه لو كان هذا الخروج لاسترداد ازمير ولم يكن مقصوداً لهم بذاته لانتهى وزال بحصول امر الاسترداد .

(٢)

وان قلنا ان ذلك الفتح للاسلام ولإعلاء كلمته فهم فارقوا الاسلام بعد ذلك لما انهم فرقوا بين حكومتهم وبين مقام الخليفة وجردوه عن نفوذه ، وقد بينا ان ذاك التفريق تضمن تلك المفارقة ، لأن الخلافة صفتها المميزة عبارة عن الرئاسة الدينية التى تستتبع الحكومة الدنيرية الجسمانية وبعبارة اخرى كون المسلمين تحت حكومة رجل وكون ذلك الرجل تحت حكومة الدين لنيابته عن الرسول صلى الله عليه وسلم فى حكومته بين امته ، فلما جردت الحكومة عن الخلافة وصارت حكومة عادية زمنية ولم يكن فرق بينها وبين حكومة الخلافة الا كونها غير مقيدة بقيد النيابة وحكومة الدين عليها فلا جرم صار معنى افتراق الحكومة عن الخلافة إفتراقها عن الديانة . ومع ذلك انهم كثيرا ما قد صرحوا بان تجريدهم الخلافة عن السلطة والتفريق بينهما انما وقع بقصد التفريق بين الدنيا والدين وكان فتح ازمير عملاً واجتهاداً فى سبيل تلك الدنيا التى جردوها عن الدين لا فى سبيل الدين ، وليس فى ذلك الفتح نصيب للدين الا تجريده عن نفوذه وتبعيده عن حكومته[٨٧] . فهم بما أفادهم فتح ازمير من القدرة والجرائة اظهروا خلتهم اللادينية ، والغافل يستدل به على دفاعهم عن بيضة الاسلام ، مع انهم الذين ترقبوا فرصة لافتراس دين الاسلام بادعاء احتراس الاسلام ، وقد وجدوها فى فتح ازمير . فلو كان كل من

٨٧ – هذه هى القضية الرئيسية التى خصص لها المؤلف أكبر عنايته فى كتابه ، لأن نزع (الحاكمية) عن الاسلام حولته الى عاطفة فردية وسلوك شخصى ، وقضى على شوكته وسلطانه فى المجتمع والدولة .

حل بازمير واحرزه ناصب نفسه للدفاع عن بيضة الاسلام من غير ان ينظر الى حال الفائز ظاهره وباطنه وما صدر منه لكان اليونان الذين احتلوا قبل هذا بازمير ناصبي انفسهم للدفاع عن بيضة الاسلام . واذا كان مصطفى كمال لما تغلب على ازمير تغلب على دين الاسلام فماذا يعود من هذه الغلبة للاسلام وماذا يعود للمسلمين بصفة انهم مسلمون ، ولئن كانت ازمير شر ذريعة وشر قوة فى ايدى الكماليين لهدم ما كان للدين من الحكم على الحكومة فى تركيا فلعنة الله على ازمير وعلى فتحها واستردادها (. وإن الذين كفروا لو أن لهم ما فى الأرض جميعا ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم) سورة المائدة/٣٦ . وان قومى الاتراك ان نالوا شوكة وقوة وعدموا دينهم فلا تؤسينى قوتهم بل تضاعف اسفى لانهم ليسوا اذن بقومى بل اعداء دينى ، ولا يسرنى قوة الاعداء(٨٨) .

٨٨ – تلخيص الكلام انه لا شبهة لأحد من المسلمين فى داخل تركيا أو خارجها أن الكماليين وحكومتهم تلاعبوا باحكام الدين واتوا ما يدل على استخفافهم بها من قول او فعل وقلما يمضى يوم الا ويخبر عنهم الصحف بشيء من ذلك ، ولعل القراء المسلمين المخلصين المستبقين لهم مودة وعاطفة الى الحكومة التركية منتقلة من ماضيها الى حالتها الحاضرة ، بعد ما رأوا ان لا مندوحة عن تصديق ما قلته فيهم يودون لو كنت اجتزأت فى نقدى عليهم بالانتقاد الدينى والعلمى غير مجاوز به من مسلك النصيحة الى معرك السياسة ودون ان اناضلهم فى تلك الساحة ، لكنى اعلم ان الامور منتهية الى السياسة ومنها يستفيد كل خير او شر قوة الوجود فى الخارج ابتداء وبقاء ، وان المساعى المتعلقة بمصلحة العامة ان تجردت عن السياسة تذهب هباء وهواء ، وكل نصيحة لا تؤيدها السياسة فهى بمنزلة تضرع العاجز ان شاء المنصوح له يسمعه مع كون المسألة اهم من ان تكون معلقة على نصفته او سماحته وان شاء يضحك من عجز الناصح وربما يعاقبه عليه ان لج . والذين جردوا الدين فى ديارنا عن السياسة كانوا هم او اخوانهم لا يرون الاشتغال بالسياسة لعلماء الدين بحجة انه لا ينبغى لهم وينقص من كرامتهم ، ومرادهم حكر السياسة وحصرها لانفسهم ومخادعة العلماء بتنزيلهم منزلة العجزة فيقبلون ايديهم ويخيلونهم بذلك انهم محترمون =

ومما لا يجوز ان يغر به العاقل بل يدل على تلاعبهم بالافكار الاسلامية تصريحهم عند اعلان حكومتهم الجمهورية بان دين الدولة الاسلام . وليس معنى ذاك التصريح مرجعة منهم الى الاسلام بل مراجعة جديدة الى مخادعة المسلمين فى اقاصى البلاد الذين استاؤا من مروقهم عن الدين ، لكن ذلك فرية ما فيها مرية وقول يناقضه فعل بل ينقضه اقوال ، وقد

— عندهم ثم يفعلون ما يشاؤن بدين الناس ودنياهم محررين عن احتمال ان يجيء اليهم من العلماء امر بمعروف او نهى عن منكر الا ما يعد من فضول اللسان ويكمن فى القلب وذلك اضعف الايمان . فالعلماء المعتزلون عن السياسة كأنهم تواطئوا مع كل ساسة صالحيهم وطالحيهم على ان يكون الامر بايديهم ويكون لهم رواتب الانعام والاحترام كالخليفة المتنازل عن السلطة وعن نفوذ سياسى . ولما ان الله تعالى هدانى من قديم الى التنبه لمكائد السياسيين ذوى المبادئ اللادينية وواجب علماء الدين لقائهم ما تنحيت عن المجاهدة فى غمرات السياسة لا على اتخاذ الدين آلة للسياسة بل على جعل السياسة آلة للدين مستخدمة فى تعزيزه وتنفيذه لكونها أقوى الآلات ممثلة لقوة الحكومات . فإن فاتنا الظفر فى زمان اصبحت فيه نصرة الدين مهلكة أو متعبة واصبح هو وناصره غريباً فلا يفوتنا جهد المقل فى الواجب المعضل ، على أنا موقنون بأن الظفر النهائى لنا ، فإن لم يكن فى الدنيا ففى الآخرة .

ورأيت فى بعض الصحف العربية منشوراً لجماعة من علماء الاسلام الذين جمعهم البيت الحرام من بلاد وأمم اسلامية بموسم الحج الشريف فى السنة الراحلة ، يصفون فيه حالة المسلمين فى أمسهم الدابر ويومهم الحاضر ويدعونهم إلى الاستمساك بعرى الشريعة السمحاء ويرون ان العلة فى انحطاط المسلمين هى تركهم العمل بدينهم ونبذهم كتاب الله وراء ظهورهم واهمالهم سنة نبيهم والسير على هديها ويستشهدون على ذلك بتاريخهم المجيد فقد سادوا الدنيا وشادوا أيام استمسكوا بهذا الدين حتى جبيت لهم الأرض ودانت لعزهم فى طولها وعرضها فلما تولوا ازاغ الله قلوبهم واذهب ريحهم وحاقت بهم اسباب الانحطاط والمذلة .

نعم ما قالوا وحبذا ما فعلوا من اذاعة ذلك المنشور الذى لم يعرب الا عن الصدق والحق ولم ينبىء الا عن نية طيبة وفكرة شريفة ، ولكنى لا ارى لهذا السعى المحترم عظيم جدوى عملية ان لم يتبع اولئك العلماء الكرام عملهم ذاك باستعمال الادوات —

صرح مندوبهم فى لوزان وغيره ان حكومتهم لا دينية وان جمهوريتهم ليست بجمهورية اسلامية فكيف يتفق هذا مع ذلك . ومؤسسو هذه الحكومة الجمهورية هم باعيانهم مؤسسو الحكومة التى تقدمها وهى حكومة المجلس الوطنى التى فاتها هذا التصريح عند انشائها بل اقترنت بها التفرقة بين الخلافة والحكومة التى هى بمنزلة التصريح بضد

= السياسية لتنفيذ ما اوصوا به المسلمين فى منشورهم من الخطط التى يريدون ان ينتهجها المسلمون ، لان اشد البواعث على المفاسد او اقوى الموانع من المصالح فى الامم انما هى الحكومات المتولية عليهم . وخطاب هؤلاء العلماء الكرام الذى يكون تعلقه بحال الفرد اكثر منه بحال الجمعية يلزم ان يتوجه الى تلك الحكومات (٨٩) فما دام لم تساعدهم الحكومات على ما يستهمون المسلمين به فى منشورهم فذلك المنشور لا يسمن ولا يغنى من جوع ولا ينهض بالمسلمين من الهجوع . وصفوة الكلام ان الاحوج الى النصيحة انما هى الحكومات ولكنهن لا يقبلن نصيحة لا توجد ورائها سيطرة . فالواجب للعلماء ان يغرسوا فى الامم الاسلامية تلك السيطرة الرشيدة التى تهتدى بها حكوماتهم طوعاً وكرهاً الى صراط مستقيم لا تفضلا منهن ، والا فيتمادين فى اهوائهن وتتدهور الامم من ورائهن الى مهاوى الانحطاط والضلال او تنجم فى الامم سيطرة جاهلية تبذر بذورها شياطين الانس فتهدى الامم وحكوماتها الى هاوية البوار .

(م.ص)

---

٨٩ — ويتصل ذلك برأيه عدم فصل السياسة عن الدين كما بينا . والى هذا الرأى ايضا يذهب الزعيم المصرى الشاب مصطفى كامل الذى وضع نصب عينيه طوال حياة خدمة القضية المصرية باستثارة الحمية الاسلامية فى النفوس ، ولم ير غرابة اذا تكلم على (المسألة المصرية من الوجهة الدينية الإسلامية ، فان السياسة لا انفصال لها عن الدين . وبالاحساسات الدينية تقاد الأمم أسهل ما تقاد بالاعتبارات السياسية) .

وقد فجر الزعيم الشاب بهذا الرأى قنبلتين لعلهما يثيران رواد الفكر السياسى والمؤرخين ، فقد حسم النزاع حول فصل الدين عن السياسة ، ووجهنا الى (اسلامية) الثورة المصرية سنة ١٩١٩

(مصطفى كامل = المسألة الشرقية ص ٢٧٩)

مطبعة الآداب بمصر سنة ١٨٩٨ م

الإسلام وابيت هذه التفرقة ايضا فى الحكومة الجمهورية على حالها . ولان مناقشة الديانة وضدها مازالت تجرى فى صحفهم حال كون الذين يختارون الخطة اللادينية عبارة عن انصار الحكومة الجمهورية ومؤسسيها مثل جلال نورى بك واغا اوغلى احمد بك وضيا كوك آلب بك . والذين يلتزمون الخطة الدينية مثل صاحب جريدة (توحيد افكار) فى جانب المعارضين للحكومة . ويجب للمصريين ان يتذكروا هذه المناقشة والإختلاف التى طالما بحثت عنها صحفهم وتبحث الآن الا ان الصحف المصرية لا تصرح كون الحكومة فى هذا الاختلاف متفقة بل متحدة مع اصحاب الخطة اللادينية تصريحاً تاماً وتحيل ذلك الى امكان تفهم الحقيقة بتصنيف الرجال المختلفين فى هذه المسألة وتعيين مواقعهم فى داخل الحكومة او خارجها ، فبينما دام الخلافة والمناقشة مع كون الحكومة وانصارها فى جانب اصحاب الخطة اللادينية اذا اعلنت الجمهورية بغته مع التصريح بالديانة على عكس ما ينتظر ويستدل من جريان المباحثات ، فثبت ان هذا التصريح ليس بمبنى على الحقيقة والاخلاص ، بل جعل ذلك ضم ايلاف الى وحش الجمهورية مسوقا لتحسينها فى الاسماع ، فقد دلت المناقشات التى تقدمت اعلانها على مشروعين : الجمهورية والالحاد يدعو لهما فريق ويضادهما فريق فالفريق الاول لما رأوا صعوبة فى قبول مشروعيهما معا اجتزوا باعلان احدهما واضمار الآخر اضمارا وقتيا ، مع انه اعلن ذلك ايضاً من قبل فى ضمن تفريق الحكومة عن الخلافة وفى صراحة اقوال وأفعال . وليست هذه المناداة بالديانة رجوعاً منهم الى الايمان بعد الكفر كما ذكرنا ، بل من قبيل ما دل عليه قوله تعالى : (قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا و لما يدخل الايمان فى قلوبكم) سورة الحجرات آية/١٤ .

وتؤيد كل ما ذكرنا مقالة رئيسية انتشرت فى جريدة (ابلرى) لسان

خالن مصطفى كمال فى الاستانة بتاريخ ٢٤ شباط ١٣٤٠ وعنوان المقالة : (التضاد وادارة المصلحة) والشطر الثانى من العنوان يطلق فى اللغة التركية على قول او فعل يراد به قضاء الحاجة الوقتية ولا يقترن بدافع الصدق والاخلاص . وفى تلك المقالة هذه الكلمات نصها عُنينا بتعريبها لتكون عبرة للمعتبر ويقظة للغافل الذى ابطأ فى يقظته كل الابطاء: « ان مجلس الامة فصل بين الخلافة والحكومة وما باله حتى الآن لم يلغ الوزارة والمحاكم الشرعيتين . نريد ان نعيش عيشة لا دينية ثم نبحث فى قانون الاسرة عن الازواج الاربع . كلما تواصينا بفك الدنيا عن الدين جرينا على عكس ذلك المبدأ او نقع فى مهاوى التضاد ، فاذا نظرنا الى آخر شكل لقانوننا : (التشكيلات الاساسية) الذى كتبناه بمديد تنقب وتأهب وشجاعة فاول تضاد يصادم النظر فيه: (١) ان دين الدولة الاسلام (٢) ان اهالى تركيا يسمون بالترك (٣) ان فى جمهورية التركية حرية الوجدان . فلنقف عند هذه الاسس : نفك السلطنة عن الخلافة ثم نبحث حتى الآن عن دين رسمى ، فما هذه الحمية وما مخلل الملفوف ذاك[٩٠] فاذا كنا نمشى على التضاد وادارة المصلحة والجبانة فلا نمشى عليها فى دورة الجمهورية والا فالعالم يضحك منا لا يثق بجدنا واخلاصنا ، فهل نحن نخدع انفسنا او نخدع العالم ؟ ».

ولا يكون دين الحكومة دين الاسلام بمجرد ان يقال ان دينها كذلك ، مع ان القرائن الماضية والحالية كلها قائمة على خلافه ، ويأباه التفريق بين الخلافة والسلطة قبل هذا وابقاؤهما الآن مفترقتين ، لان كون الحكومة متدينة بدين الاسلام لا يتحقق الا بجعل الدين عاملا وذا نفوذ فى الحكومة ، والحال ان الحكومة خرجت عن ربقتها وقطعت تدخله فيها بتفريق الخلافة عن السلطة كما اثبتنا ذلك وأوضحناه فى هذا الكتاب على

٩٠ – تعريب مثل تركى . (م.ص)

طوله ، والحاصل ان ديانة الامة تتصور لها جهتان وحيثيتان[٩١] الاولى كون افراده منتسبين اليها ومقيدين بها باختيارهم التام غير مخاطبين فى ذلك بامر احد او نهيه يبلغ درجة السلطة ، فهذه ديانة الامة بالنظر الى احوالهم الانفرادية . ثم ان لهم حالة الجمعية وحالة الحكومة ، ودين الاسلام لما لم يعزب عن عنايته ورقابته حال الافراد وحال الجمعية معا ، بل كان شديد العناية والعلاقة بالاحوال الاجتماعية والمدنية فلا جرم كان شرطاً لصحة ان تعد الامة امة مسلمة اسلام فردها الحكمى وشخصيتها الاجتماعية والسياسية كاسلام افرادها الجزئية بكون هذا الفرد الحكمى ايضا منقادا لاحكام الشريعة الاسلامية ومعترفا بها . فان اذعنت الامة لاحكام الاسلام وحدانا ولم تذعن لها فى حالة الجمعية والحكومة التى تمثل فرد الامة الحكمى ما صح اسلامها . واذا اختارت الامة حكومة لاتعترف بكونها تحت مراقبة الاحكام الشرعية ، بل تكون حرة مطلقة العنان كما صرح بذلك فى برنامج حزب الخلق اعنى حزب مصطفى كمال وكما تمناه ضيا كوك آلب امام الاتحاديين وواضع اساس الجمهورية الكمالية وانكر خلافه حيث قال :

فالامة بمجرد اتخاذهم بطوعهم حكومة لهم كتلك ينخلعون عن بردة الاسلام عندى قطعا ، وينخلع عنها من ارتاب فى ذلك ايضا ولا ينفعهم ديانتهم من حيث افرادهم ما لم يقروا بحكم الدين و حكومته عليهم ، بل يكون ذلك ارتداداً منهم بجملتهم كما حكمنا به قبل هذا بسنة فى مقالتنا التى نشرناها بالمقطم والاهرام ولا نفتؤ نحكم به .

---

٩١ – فتقّت تصرفات الحكومة الكمالية ازاء (الخلافة) هذه المسألة الهامة التى = نظن أنها لم تبحث فى العصر الحديث قبل الشيخ مصطفى لافتقاد الداعى لها . اما وقد حدث ، فأن رأيه غير مسبوق اليه فيما نعلم ، اذ اشترط لاسلام الأمة شرطين : الأول : كون افرادها مسلمين ، والثانى : حكم الدولة بالاسلام

فان قلتم ان الحكومة التى وضعت نفسها تحت قيود الدين كيف تكون حرة ومستقلة ، وهذا السؤال مماس للداء العضال الذى حدا المتفرنجين الى الفصل بين الحكومة والدين ، لكنا نقول بحول الله وتوفيقه انا اذا اعتقدنا ان دين الاسلام نعمة للمسلمين وسعادة لهم فى دنياهم واخراهم وانه داخل فى مشخصات شعوب المسلمين الذين يشعرون بها انفسهم ويعدونها من مزاياهم النفسية ، فلا ينافى حريتَهم واستقلالهم كون حكومتهم ممنوعة من التخطى الى ما وراء حدود الدين كما ان كونها ممنوعة بالطبع عن العمل بما يغاير الوطنية والشعائر الملية لا ينافى الحرية والاستقلال .

وهنا مزلقة فكرية يجب ان ننبه عليها : وهى انا اذا احببنا الحرية واطرينا مكانها عند النفوس الشريفة فلا بد ان نريد بها حرية الامم تجاه الحكومات لا حرية الحكومات فى القيام بامور الامة ، **حتى ان الزيادة فى حرية الحكومة تضر بحرية الامة وتنقصها** ولهذا يُحَب جدا ان تكون الحكومة فى معاملاتها مع الامة مقيدة بقوانينها ، والادارة القانونية مثل سائر فى الترق والتمدن ، والمراد بها ان تثبت الحكومة لقاء الامة وتبر فى عهدها الذى تضمنه قوانينها وان تتجنب التزحزح عنها او التلاعب بها . ثم ان هذا الثبات وعدم التزحزح وان كان عبارة عن ان لا تخرج الحكومة فى اعمالها عن قوانينها الى ان تبدل تلك القوانين وكان فرق بين ذاك الخروج عنها وبين الاكثار فى تبديلها ثم المشى الجديد على القوانين الجدد الا ان الثانى ايضا لا يخلو من ان يكون تلاعباً بالقوانين ، ولا يوجد عظيم فرق بين تخطى القوانين باهمالها وبين تخطيها بإبدالها ، ولا يجوز ان يجعل القوانين المسنونة لتحول بين النفوس واهوائها آلات بيد الحكومة لاجراء الاهواء . وكون التبديل باختيار الامة لاقترانه بآراء نوابها غير مجد فى استئصال المحاذير ، اذا لم يكن آراء النواب فى الحقيقة آراء الامة بعينها وان

عدت كذلك ، دعوا آراء النواب فى تركيا لانهم ليسوا بنواب الامة فضلا عن ان يكون آراؤهم آرائها ، بل ابحث عن النواب الحقيقيين ، ولهذا يحتاج فى بعض البلاد الى توثيق القوانين الصادرة من البرلمان بعرضها على الامة ، مع ان الامة نفسها ايضا يحتاج الى رقيب من نفسها ودساتير اولية فكرية وادبية ارتكزت فيها تقيها الخطأ والزلل فى اجتهادها الذى تبنى عليه قوانينها[٩٢] . وبعد ذلك ربما يتقاصر اكثر افراد الامة ان يراقب القوانين ويماشيها لا سيما اذا جعلت عرضة للتبديل او سنت على خلاف طبيعتها الاولى او الثانية . ويذكر هنا مثالا من قوانين حكومة انقرة : فقد حكمت على لطفى فكرى بك بمقتضى قانون

٩٢ – تتضمن هذه الصفحة وما بعدها نظرات ثاقبة للمؤلف ، تتناول نقد النظام البرلمانى حيث لا يوثق فيه بالقوانين الصادرة من المجالس النيابية لأنها قد لا تعبر تعبيرا صادقا عن رأى الأمة ، فضلا عن عجز سلطة المراقبة فى التنفيذ ، فهل تنبه الى احدى ازمات الأنظمة الديمقراطية فى هذا الوقت المبكر ؟

وهنا تصبح المقارنة مفيدة إذا اطلعنا على رأى الفيلسوف المسلم المعاصر (رجاء جارودى) حيث وضع يده على احدى ازمات النظام السياسى الغربى ، متتبعا اياه منذ نشأته كفكرة فلسفية عند (روسو) الى تطبيقاته العملية فى شكل انشاء أحزاب وقيام برلمانات . يقول جارودى :

(وقد انطلق جاك روسو فى (العقد الاجتماعى) من مفهوم مجرد حول (الفرد) ولم يكن يستطيع تصور عملية اندماج الفرد بالمجتمع إلا عبر هذه الاسطورة التى سماها (الارادة المشتركة) وقد تجلت تاريخيا فى برلمانات وأحزاب لم تحقق الا الوصاية على الشعب والمزيد من الاستلاب ، لتصل الى (ديمقراطية) كاريكاتيرية ليست مشاركة الشعب فيها الا وهما وخديعة ! !

جارودى (ما يعد به الاسلام) ترجمة قصى اتاس وميشيل واكيم دار الوثبة — دمشق سنة ١٩٨٢ م

واذا صح هذا بدول اوروبا حيث لا ينكر احد درجة الوعى والثقافة واليقظة التى بلغتها الشعوب هناك، فمادا يمكننا القول فى البلاد (النامية) ؟ . ان وصف (الكاريكاتورية) الذى أطلقه جارودى على الديمقراطية الغربية يصبح هنا أكثر انطباقا ! !

الخيانة الوطنية السالب حق الانتقاد على بعض مبادئها ، وكيف ذهل عنه فكرى بك مع كونه نقيب المحامين بالاستانة ولم يتقدم عهده ليطرأ عليه النسيان ، حتى استمد عند الدفاع عن نفسه فى محكمة الاستقلال من تفسير القانون بانه لا يمنع حرية الكلام ولا يكون به ان يمنعه ، وانى الفت النظر الى ان واضعى ذلك القانون بحجة حرية الحكومة فى سن القوانين كيف اضطهدوا الحرية . ورأس الخطيئة ان تعد الحكومة بل الامة نفسها حرة فى سن اى قانون شاءت .

فاذا كانت غاية القوانين وزع الامة او الحكومة عن النزوع الى اهوائها فمستبعد جداً ومستغرب وزعها بما تستقل فى سنه وتبديله متى شاءت .

فنحن ندعى ان كل انسان يجب ان يكون تحت امر القانون وحكمه مع ان القوانين من موضوعات الانسان فايهما يحكم على الآخر ؟ وهل الذين يضعون القوانين خارجون من نوع الانسان الذى حكمنا بلزوم كونه تحت حكم القانون حتى عندما يضع القوانين التى تساس بها البلاد ، فيلزم أن يكون لسن القوانين حدود يوقف عندها ، وبعبارة اخرى يلزم ان يوجد قوانين اساسية لا يتخطاها نُظّام القوانين ولا يسوغ لهم تبديلها حتى تنتهى القوانين الموضوعة فيها ويستفيد قوة الوزع منها ، وتلك القوانين الاساسية اكملها ما كانت سماوية لما ان تغييرها ليس فى وسع البشر[٩٣] ، فهى احرى ان تكون تخوم الاستناد وتتخذ آخر مفزع

٩٣ – حجة قوية من حجج الشيخ مصطفى التى يتحدى بها خصومه لا سيما القائلين بأن (الحريات مقدسة ما دامت لا تتعارض مع القانون) ، فيسخر سخرية لاذعة من هذا المبدأ المصطنع بقوله (اذا ترك الطاغية فانه يضع قانونا يحطم به الحريات) ! !

كذلك يتهم اللادينيين بأنهم كاذبون فى دعوى الحرية اذ يضمرون الرغبة الاكيدة فى كبت الحريات وفرض ارادتهم على الجماهير . ويرى انه مادام الأمر متروكا للانسان ليضع القوانين والتشريعات فسينتهى الحال بأحد الطغاة الى ان يضع بيده قانونا يقضى على الحرية ! !

لاصلاح الفساد الناشيء من انفسهم ومنهم نظام القوانين . ويذكر الطبيعيون بدل القوانين السماوية القوانين الطبيعية ، مع ان وازعيتها غير تامة لخلوها عن القوة التأييدية كالثواب والعقاب . وفى الدرجة الثالثة بعد القوانين السماوية والطبيعية قوانين اساسية موضوعة الامم ، ولياقتها للاستناد المبحوث عنه ولوصف الاساسية بقدر اعتدادها مصونة من التبديل ، حتى كأنهم لم يسنوها فلا يستطيعون تبديلها ، لا كالذى جرى فى بلادنا من تبديل القانون الاساسى فى خمس عشرة سنة خمس عشرة مرة . والمصونية من التغيير كما يجب فى القوانين الاساسية يستحب فى القوانين الفرعية ايضا ، ولهذا نرى اسعد البلاد ادارة واثبتها امناً بلاد نضمن فيها القوانين وتصان من التلاعب بها بكل معنى كلمة التلاعب .

وعكس ذلك ما يرى فى بلادنا من هرج ومرج القوانين : فقد علمت دعاوى الكماليين ودعاياتهم فى اعزاز الامة وترقية الادارة ، حتى ما اجتزؤا بحرية الشعب فترقوا الى سلطتها وبمشروطية الادارة فترقوا الى جمهوريتها ، ومع كل ذلك الذى يتعلق بدعوى الحرية والترقى الى عليا درجاتها سنوا قانون الخيانة الوطنية وابطلوا به حرية الفكر والاجتهاد عن اصلها[٩٤] . وقد قرأت قول واصف بك نائب (صاروخان) فى المجلس الوطنى الكبير والنائب العمومى لمحكمة الاستقلال عند محاكمة لطفى فكرى بك مبينا للسبب الذى ساق المجلس الى نظم هذا القانون ومجيبا عن اعتراض لطفى فكرى بك بان معنى القانون اذا كان كما فهمه النائب العمومى فاين تبقى حرية الفكر وحرية المناقشة وحرية الكلام ؟ : « ان كل من يعيش فى وطن الترك تحت حكم قوانينه فلا يكون له حق الكلام فى هذه المسألة ، والحريات مقدسة بشرط ان لا تتعارض هى والقانون » يعنى مادام هذا

٩٤ — لقد عانى المؤلف كثيرا من تهمة الخيانة الوطنية ، هذا السيف المشهر فى يد كل دكتاتور لاسكات أصوات المعارضة وخنق حرية الكلمة .

القانون يمنع حرية الفكر والمناقشة والكلام فلا يجوز البحث عنها فى هذه البلاد . وعلى ما قاله النائب العمومى للمحكمة الكمالية فدعاوى الحرية السامية مبنية على السقوط والحبوط بعد ما كان من حق الحكومة ان تمنعها متى شاءت بقانون تسنه . ومن كلامه : « ان نظام ذاك القانون رأوا ما اصيب به البلاد (تركيا) تحت دعاوى الحرية من الحوادث والكوارث الموبقة » ومن سمع هذا الكلام يظن ان قائله يصور ادوار الاتحاديين والكماليين لان تلك الحوادث والكوارث وليدة هذين العهدين وفيهما ايضاً بولغ فى دعوى الحرية ودعايتها . واذا كانت الحرية اضرت بالبلاد على ما ادعاه حضرة النائب العمومى للحكومة الكمالية فما الذى كان عيب الحكومة المطلقة وذنبها ومن اين لزوم تلك المحاكم الاستقلالية الموضوعة لارهاب الناس على احتمال الرجوع الى غير الحكومة الجمهورية وما هذه السخرية والشعوذة من امانة الحرية لاحيائها واعزازها . ورأس البلية ومنبع الخديعة تلبيس حرية الحكومة بحرية الامة وسلطنة شركة اللصوص بسلطنة الامة المسكينةوأرائتهما بمرآهما .

وقد تبين من تفصيل ما ذكرنا فى هذا المقام غفلة اناس يتبرمون بدين الاسلام لكونه مبنياً على قوانين ثابته كهاشم ناهيد بك الذي ناظرته وجادلته على مبادئه ومذاهبه فى كتابى المطبوع باسم (دينى مجددلر) - مجددو الدين - وتبرمه بقوانين الاسلام الثابته ناشيء من انه يراها منافية لحرية الانسان فى وضع القوانين(٩٥) ، مع ان الانسان اذا خلى ونفسه الطاغية يضع بيده قانونا يقضى على الحرية ويجعلها كلعبة لاعب ودعوة كاذب فلا بد له من بعض قوانين ثابته تكون اول حائل بينه وبين طغواه وما يضاده من دعواه . **هذا وانى جربت اللادينيين فوجدتهم كاذبين فى**

٩٥ - يقصد بالقوانين الثابته القوانين السماوية - أى الشرع - لان تغييرها ليس فى وسع البشر .

دعوى الحرية كما انهم كاذبون فى كل موعد لهم ترتاح له نفوس الناس ، واهل الديانة اصدق فى فسحة الحرية ومأزق القانون .

٣

نرجع الى مسألة ازمير : وان قلنا ان ذلك الفتح للامة لنعن بهم الاتراك المسلمين ، ففى قلوبهم شنآن من اعتصم منهم بدينه . وخطتهم التى يتناجون بها ولا يحيدون عنها استئصال المخلصين من المسلمين كما ان خطتهم استئصال الدين وانقاذ البلاد من نفوذه ، حتى ان افناء الدين عندهم يتوقف على افناء المتدين[٩٦] اذ لا اثر بعد عين ، ففتح ازمير حين قواهم وشجعهم فى مذاهبهم ومراميهم جرأهم ايضاً على نكاية رجال خلصوا دينهم ، وابغض المسلمين اليهم علماؤهم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر .

وهل تدرى يا اخا الاسلام ما جرى فى الاناضول قبل الفتح وبعده من دماء امثالهم المنتقاه خاصة تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ، وفى تجريدهم الخلافة عن الحكومة اعلان الحرب على من بقى منهم[٩٧]

٩٦ — وهكذا أخذت الحرب ضد الاسلام أبعادا جديدة تتمثل في (التصفية الجسدية) .

٩٧ — ومن ادل دليل على صدق ما قلنا ان الكماليين اصروا على خطة الفصل بين الخلافة والسلطة بعد ما تبين لهم استياء العالم الاسلامى العمومى منه ، حتى عتوا وقالوا ليس من حق العالم الاسلامى أن يتداخلوا بشأنهم ، وشددوا فى القضية فاصدروا قانونا يحكم على من يخالفهم فى تلك الخطة بالاعدام إرغاما لأنوف اهل الاسلام ومناقضة لحكم الشريعة الغراء فرحمة الله وسلامه على الاسلامية وحرية الافكار والآراء . وشددوا حملاتهم ايضاً على العلماء اصحاب العمامة حتى صرح مصطفى كمال الغازى فى سبيل الله (!) والهازىء بدين الله فى خطبته التى نطق بها حينما جول فى الاويات فى ملأ حضروا ليسمعوه — وحررها جرائد الترك بنصها — انه عازم على قهر اولئك الطائفة المعممة الباحثين عن الديانة وسيكفى هو وحده اصحابه فى امر القهر . فسيكفيكهم الله يا اخا الحمية الدينية والعلمية وهو السميع العليم .

فهل سلامة اوطان المسلمين مطلوبة لسلامة المسلمين ام لقهرهم وشقوتهم وهل يكون فوق معاداة المسلمين الناشئة من ديانتهم عدواة يحذرون بها ، وهل يبلغ الانجليز او اليونان او غيرهما من الذين يهدد بهم الاسلام وقتا دون وقت مبلغ ان يكلفوهم بالغاء ما لدينهم عليهم من الحكم والنفوذ ، او هل بلغ ذلك فى اقوام وقعوا فى اسرهم ونيرهم . وانى

= واضطهاد علماء الدين بدأ فى عهد الاتحاديين وبلغ كماله فى زمن الكماليين ، وكان فى بلاد الترك مراكز لعلم الدين ودراسته كمعهد جامع السلطان محمد الفاتح بالاستانة ، وهم كانوا يهابونها ويخشون مواقعها عند الامة . والآن ابادوا اهلها وجعلوهم احاديث . والعادة تقررت من عهد الاتحاديين بشن الغارة فى كل ثورة او حادثة سياسية على الطائفة المعممة ، ولا اظنك نسيت يوم ٣١ مارس ١٣٢٥ كيف حمل اوزاره على طلبة العلوم الدينية واللغة العربية واتخذ شر ذريعة لتدميرهم ، حتى ان الجيش المجهز المنساق من سلانيك(٩٨) عند دخوله الاستانة عمم القبض على كل من لقى فى شوارعها من العلماء ومتعلميهم وسمتهم العمامة ، وكل حادثة سياسية اعقبت شراً على طائفة من الأمة نجد بينهم العلماء والمعممين أكثر من غيرهم بالحساب النسبى مثل معتقلى (سينوب) ثم ان معارك الدردنيل (جناق قلعة) الهائلة داست من شبابهم وكهولهم الوفا ودستهم فى التراب ، وبعد هدنة الحرب العظمى كم قتل الكماليون او شنقوا من كهولهم وشيوخهم فى بلاد الاناضول ، وما نقموا منهم الا ان يؤمنوا بالله ورسوله ويأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر ولا يركنوا الى الذين ظلموا . علماء مصر لا يدرون العيشة الدستورية التى غدوا فى عنفوانها وما يروج فيها من مكائد المتفرنجين الذين لا يرقبون فى مؤمن الا ولا ذمة .

والحاصل ان علماء الدين والذين لم يقتدوا بكفرة المسلمين فى مبادئهم ولم يداروهم قد قطعت رؤوسهم من أبدانهم او علائقهم من اوطانهم ولا اقل من قطع رواتبهم التى كانت لهم كما قطعوا رواتب الاشراف الذين كانوا شرفاً لبلادنا . فبهذه الصور المختلفة اخنى عليهم الزمان وافناهم وادخلهم فى خبر كان ، ما مر عصر ولا نصفه ولا =

٩٨ – فهم الشيخ مصطفى صبرى من واقع هذه التصرفات والأفعال ، ويدعونا أيضا لكى نفهم ، أن مصطفى كمال لم يكن غازيا فى سبيل الله تعالى ، بل فى سبيل الشيطان ، وتنفيسا عن احقاده وعدواته متضافرا مع بنى جلدته من يهود (الدونمة) المقيمين فى بلدة (سلانيك) .

مع تضرعى الى آلله تعالى لان يفك رقاب اخواننا المسلمين باتم صورة هو خير لهم مما هما فيه ابوح بان الانجليز مثلا قد عمر لهم من دنياهم ولم يخرب من دينهم ما خرب الاتحاديون والكماليون من ديننا ودنيانا ، ولهذا نراهم فى معمورية البلاد وتزايد الاعداد وتوافى الغنى بحيث لا يجوز قياسهم علينا ، والذين يقيمون فى خارج تركيا ويحبذون متتابع التقلبات فيها غير

= ربعه ليستوعب مثل هذا التقلب العظيم ، وكنت قبل خمس عشرة سنة اروح الى جامع السلطان محمد الفاتح المار ذكره ، وكان الازهر المصرى وهذا المعهد فرسى رهان فاجده على سعته ملأن الى خارج ابوابه ركعاً وسجدا ، واربعة اخماس الجماعة المالئين المعممون ، والآن هو وامثاله فى بلادنا كما قال الشاعر :

كان لم يكن بين الجحون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر

واقوى ما يتمسكون به فى دعوة الناس الى عدم الاعتداء بالعلماء المعممين وباقوالهم انهم يقولون : « لا اختصاص لواحد من صنوف المسلمين فى العلم بالدين ولا امتياز ولا رهبانية فى الاسلام » . اقول : نعم ، ولكن هناك طائفة قال الله تعالى فى شأنها : (فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) سورة التوبة آية/١٢٢ . حتى استثنى سبحانه وتعالى تلك الطائفة عن فريضة الجهاد ، وكان العمل فى الدولة العثمانية بذلك الاستثناء ، الى ان صارت الحكومة الاتحادية اول من الغاه فى الحرب العظمى ، فهم رفعوا استثناء العلماء من الجهاد وحاربوا معهم فى صف واحد ، وترقى الكماليون فشنوا الحرب عليهم . وكان ما ينبغى بالنظر الى الآية الكريمة ان يكون من ينذر قومه ويحذرهم هم العلماء ، والكماليون ينذرون العلماء ويهددونهم بقومهم . وفى الآية ايضاً عظة للعلماء المعتزلين والمحايدين ودلالة على ان جهادهم انذار قومهم . ثم ان تلك الطائفة الذين حثهم الله فى كتابه على ان يتفقهوا فى الدين وينذروا قومهم يلبسون العمامة من قديم الزمان بل كان جميع المسلمين يلبسونها قبل هذا ، ثم نزعها الاتراك ودام عليها علمائهم . فالعمامة التى اعتدى عليها الكماليون وعلى من يلبسها ماهى الا زى علماء الدين ، وقد يوجد بين من تزيا بها من لا يكون اهلا لها كما انه يمكن ان يوجد بين غير المتزيين بها من تعلم احكام الدين وتفقه فيه ، ولكن الغالب المستفيض كون علماء الدين من اصحاب العمائم لانهم الذين يتوغلون بعلم الدين ويفنون شبابهم فى درسه ، كما ان المستفيض المتعارف ان يسلم علم الطب للصنف الذى يشتغل به ويكتسبه فى

واقفين على سوائقها وخباياها وآثارها التى حاقت بنا فطحنت من نفوسنا واموالنا وجعلتنا كعصف مأكول اراهم يهون. عليهم تحبيذ ما نزل بالغير وساحتهم النازحة سالمة من ذلك . ولو تأمل المصريون فى الحرب العظمى التى نفعتهم حتى اصعدتهم الى منازل الدول واضرت الدولة

مدرسته الخاصة ، وكذا سائر العلوم والصنائع يتفقد كل منها بين اربابه المختصين به . وان كان قد يوجد بينهم من لم ينل منه بحظ واف ووافر وفى خارجهم من نال ذلك بسعيه الذاتى الخصوصى لكن الحكم على الغالب لا على النادر ، حتى ان دعوى التقدم فى علم الطب من غير الاطباء على الاطباء تكون من خلاف المفروض ومن المستحيل ، كما ان دعوى التقدم فى الفنون العسكرية على العساكر من غيرهم كذلك ، وطبقة دعوى التقدم فى علم الدين على العلماء من غيرهم . وانكار هذا انكار لا ساس الاخصاء او انكار لعد علم الدين شعبة من العلوم التى تخول لاهلها حق الكلام الحاسم ، والموافق للواقع المضمر فى نفوسهم هو الاحتمال الثانى ، لانهم لا يعترفون باصل الدين فضلا عن ان يعدوا العلم بالدين من شعبات العلوم التى يجرى فيها الاخصاء . وهذا منشؤ عداوتهم لعلماء الدين ، اعنى ان عداوتهم غير متوجهة الى جهل الذين يُعدون علماء الدين بالدين بل الى علومهم والى ما يتعلق به علومهم ، وهل كانت مخالفة العلماء الاحرار لمبدأ الفصل بين الخلافة والحكومة وصولة مصطفى كمال عليهم لاجلها ناشئة من جهلهم باحكام الدين او من علمهم بها ، فان صح الشق الاول فها انا صاحب هذا الكتاب مقر بأنى اليوم اجهل جاهل . وينبئك عن ماهية هذه العداوات والاعتداآت ما ترى من ان اكثر ماتروج هى فيه قديما وحديثا للصحف، اللادينية ، وما نسينا ما نشر فى جريدة (الاجتهاد) للدكتور عبد الله جودت المعروف بخطته اللادينية من مقالات متسلسلة بعنوان اعلان الحرب على علماء الدين (صوفته لره اعلان الحرب) .

بقى انه لا يقال : لعل هتك الاحترام لعلماء الدين من الغازى مصطفى كمال وامثاله انما نشأ من الانحطاط العلمى الذى طرأ عليهم فى الاعصار الاخيرة وهو مما لا ينكر . لانا نقول إذا سلم انحطاط علم الدين فى ذويه بعصرنا فيلزم ان يكون ذلك الانحطاط اشد فى غيرهم مثل مصطفى كمال ، ومن اين له ولا شباهه حق التكلم ودعوى التقدم فى علم الدين الذى لم يدن به ولم يقرأ شيئا من كتبه ، ولكن السيف أصدق أنباء من الكتبُ .

(م.ص)

العثمانية ففضتها ونقضت من مادياتها وادبياتها اضعاف ما بقى منها لعرفوا ما فعلت بنا تلك التقلبات مع ان دخولنا فى الحرب العمومية واحد منها . ولو انساقت مصر معنا الى تلك التقلبات كواحد من بلاد الاناضول لرأينا فيها بلاداً تركتها البلايا بلاقع وأناساً يبيتون القفر والفقر والروع والشوع بدل ما نرى فيها من جنات عشقهافاعتنقها انهار وليال كالانهر فى نورها لا فى حرورها ومبان كالصرح الذى بناه هامان تبلغ اسباب السماء مدى ومئات الف عددا ولما رأينا المصريين يتكلمون عن بضعة عشر مليونا فى بلادهم من النسمات واضعافها فى ميزانيتهم من الجنيهات ودولتهم اثرى يوم انفصالها بدرجات من الدولة التى انفصلت عنها . والثروة فى عصرنا اساس كل قوة ، فهم رابحون فى متجرة المعيشة وسابحون لجج الراحة والآمنة على اموالهم وانفسهم .

هذه دنياهم ، ومن جهة الدين تراهم اقوى ارتباطا به واحفظ عملا واعتقادا واسلم من التلاعب به والسعى لهتك حرمته وازالة كرامته وكرامة اصحابه وانصاره . وبقى فرق ما بيننا وبينهم من حيث الاستقلال ، وهو مع كونه عظيم الاهمية جدا وقطع النظر عن كونه عبارة عن استقلال شرذمة واستبعادهم الامة فاذا كنا فى استقلال دولتنا نختار الحكومة اللادينية ونطرح الخلافة والرئاسة الدينية فلا كان ذاك الاستقلال ، وعدمه مع عدم هذا الخسران اهون ، بل عدمه معه اهون ايضا ، اذ يرجع وزر الحكومة اللادينية حينئذ الى غيرنا ونكون نحن معذورين غير مختارين ، وعند الاستقلال يضاف شكل الحكومة وجميع تطوراتها وتصرفاتها الينا وان كان اكثرنا غير راضين بها لأن المفروض والمدعى ان ساسة الحكومة منا لا سيما وان السلطة الشخصية زالت وصارت السلطة الى الامة .

واذا انتهى الكلام الى هذا الموضوع فيأبى بنا الحق والانصاف الا

إن[٩٩] نعترف بان الحكومة التركية كانت قبل الكماليين والاتحاديين ايضا لا تمشى تماما على الصراط السوى والمنهج الشرعى ، بل كانت لا تحكم بما أنزل الله به فى كل الامور وتقلد الحكومات الزمنية الاوربائية .

لكن الحق مع ذلك يأمرنا ان نشهد اولا بعدم بلوغها فى اهمال الشرع واعمال التقليد مبلغ الحكومات الاتحادية والكمالية ولا سيما انها لم يقع منها تصريح ما بكونها حكومة لادينية ، بل التصريح كان يقع دائما بضده وبان دين الدولة الاسلام وان من حق السلطان اجراء الاحكام الشرعية والمحافظة عليها . وثانيا ان تلك الحكومات لم تكن لتسلم فى ادوارها الاخيرة من تغلب الحكومات الاوربائية[١٠٠] عليها ، والامة من قديم

٩٩ – نوجه عناية القارىء الى هذه الفقرة التى يلتزم فيها المؤلف بالامانة حين المقارنة بين العهدين اى تركيا قبل حكم الكماليين والاتحاديين ثم فى عهدهم . ولكن تبقى الكفة راجحة لآل عثمان .

ونرجو ان تأخذ هذه المقارنة مكانها فى ابحاث المحللين والمؤرخين .

١٠٠ – وهذا حق ، فقد تكالبت على الدولة العثمانية دول اوروبا مرارا وتكراراً فى حروب ومنازعات لم تنقطع ، ولكى نعطى القارىء فكرة عن ضراوة هذه الحروب واستمرارها ، يكفى ان نذكر ان الامير شكيب ارسلان قد ترجم صفحات كاملة من كتاب (مائة مشروع لتقسيم تركيا) تأليف دجوفارا الوزير الرومانى ، وكلها تنضح بالحقد الدفين على الاسلام والمسلمين .

(ينظر كتاب حاضر العالم الاسلامى جـ ٣ « التعصب الاوروبى أم التعصب الاسلامى ؟

من ص ٢٠٨ الى ص ٣٤٢ – دار الفكر ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م

ويقول شكيب أرسلان (ومما أذكره ان أحد وزراء الدولة العثمانية – رحمها الله وجزاها عن الاسلام خيرا – كان مرة فى احد المجالس فى جدال مع بعض رجال دول اوربة فيما يتعلق بهذا الموضوع : فقال لهم الوزير العثمانى :

اننا نحن اسلمين من ترك وعرب وفرس وغيرهم مهما بلغ بنا التعصب فى الدين فلا يصل بنا الى درجة استئصال شأفه أعدائنا ولو كنا قادرين على استئصالهم ولقد مرت بنا قرون وأدوار كنا قادرين فيها على أن لا نبقى بين أظهرنا إلا من أقر بالشهادتين وأن نجعل بلداننا كلها صافية للاسلام .

الزمان تحت تغلب الحكومات السلطانية المطلقة ، فكانت للحكومة معذرة وللامة معذرتان . واما اذا احرزت الحكومة استقلالها التام بالنسبة الى الاجانب والامة استقلالها بالنسبة الى حكومتها لا سيما بعد انتقال السلطة اليها فضلا عن حريتها فكل ما وقع من اجراآت الحكومة فهو فى ذمة الامة يعد مقترنا بمرضاتها ونكتب حسناته وسيئاته عليها ، لانها مختارة ومستقلة ولها الحكم والحكومة فى مملكتها وبيدها ازمة الامر والنهى . فالاستقلال على قدر ما فيه من الشرف والعزة يستتبع تبعة المسؤلية ، وانما الغرم بالغنم . وانى من استقلال مذهبى لا الجلج فى القول بان فقد الاستقلال على درجاته اهون من فقد الدين ، ولا تقل اين فقد الدين ، بعد ما اختارت الحكومة الخطة اللادينية وصارت هى بهذه الصبغة حكومة الخلق (الشعب) هذا ما وقعت فيه امتنا جمعاء فى خطوة واحدة بيد حكومتها الحاضرة وزد عليه المساعى المستمرة المصروفة فى تربية افرادها

= فما هجس فى ضمائرنا خاطر كهذا الخاطر أصلا وكان اذا خطر هذا ببال أحد من ملوكنا كما وقع السلطان سليم الأول العثمانى تقوم فى وجهة الملة ويخاجه مثل زمنبيلى على افندى شيخ الاسلام ويقول له بلا محاباة ليس لك على النصارى واليهودى الا الجزية وليس لك أن تزعجهم عن أوطانهم . فيرجع السلطان عن عزمه امتثالا للشرع الشريف . فبقى بين أظهرنا حتى فى أبعد القرى وأصغرها نصارى ويهود وصابئة وسامرة ومجوس وكلهم كانوا وافرين لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين . أما أنتم معاشر الاوربيين فلم تطيقوا أن يبقى بين أظهركم مسلم واحد واشترطتم عليه اذا أراد البقاء بينكم أن يتنصر .

ولقد كان فى اسبانيا ملايين وملايين من المسلمين وكان فى جنوبى فرنسا وفى شمالى ايطاليا وفى جنوبيها مئات ألوف منهم ولبثوا فى هاتيك الاوطان أعصرا مديدة ومازلتم تستأصلون منهم حتى لم يبق فى جميع هذه البلدان شخص واحد يدين بالاسلام . ولقد طفت فى بلاد اسبانيا كلها فلم أعثر فيها على قبر واحد يعرف انه قبر مسلم .

فلما سمعوا هذه المقارنة بهتوا ولم يحيروا جوابا)

ص ٢١٠ المصدر نفسه

لا سيما شبانها على عقائد جديدة متجردة ومتشردة عن عقيدة الاسلام(١٠١) .

واني ارجو منك ايها القارىء المصرى والهندى ان تحمل كلماتي هذه على الافراط فى الحكم الناشىء من نظرى الى حكومة الكمالية بعين

---

١٠١ - وكلمة الحق التى يجب على المسلم الحر ان يجهر بها ان قوما من الاقوام الغير الاسلامية او دولة كذلك لم تفعل ولن تفعل بنا معاشر المسلمين ما فعل الاتحاديون الكماليون وان تغلبهم علينا اشد ضرراً من تغلبهم ، كما ان كلمة الباطل التى طالما اضلتنا ان الداهية الاتحادية او الكمالية مهما عظمت فامكان ازالتها فيما بيننا باق فى كل زمان . هذا ما سولته لنا انفسنامنذ سنين ، مع ان الداهية قد قطعت جما من مسافة سيرها فى نفوسنا وتمشت فى مفاصلنا واقتربت ساعة نرى فيها استحالتنا الى نسل جديد لاديني قد ساومنا هذه الاستحالة له وربيناه بايدى الكماليين ، ثم لا يمكننا الخلاص من الصبغة الجديدة التى مكناها فى نفوسنا وحببناها اليها ، والانسان يمكنه النجاة ممن بعده من اعدائه لا ممن بعده من احبائه

كيف احتراسي من عدوى اذا كان عدوى بين اضلاعـي

فذلك العدو الذى لو ظفر بنا لاستأسر جسومنا ترجو الخلاص من أسره يوما ما بسوائق انفسنا المصونة من التغير لا سيما فى عصر استقلال الامم . وهذا العدو الذى تكون عاقبة ظفره بنا تصرفه فى ارواحنا ولا يقر بعداوته لنا من اول الامر الى آخره بل يقنعنا بمودته وصداقته ومشاركته الجنسية فكيف يرجى لنا النجاء منه بل وارادة النجاء و(كيف يهدى الله قوما كفروا بعد ايمانهم وشهدوا ان الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدى القوم الظالمين) آل عمران/٨٦ .

هذا ، ومن الواجب ان اذيل هذا المقام بالايضاح الآتى : وهو انى لا اقبل ان يتلقى كلامى ويفسر بمعنى انى اختار للمسلمين على طيب نفس منى ان يدخلوا تحت سلطة الاجانب او يبقوا فيها ، كلا ، بل اخبرهم بفرق ما بين الشرين واستعيذ بالله منهما كليهما ، وازيد على ذلك بان دولة او امة آثرت الحكومة اللادينية بعد الاسلام فالاندراس احق بتلك الدولة ووقوع بلادها فى ايدى الاجانب الذين لا يتدخلون فى دين من يدخل تحت حكمهم اهون فى حق تلك الامة ، فلعل الامة المسكينة يبقى دينهم محفوظا وسالما من التعرض والتغير ، ثم يستعيدون دولتهم ببركته فى اوانها . اذا قدر ضياعها فليكن الدولة اول ضايع ثم الدين . هذا ما أختاره فيما =

السخط ، وها انا اذكر لك ما كتبته جريدة (الاهرام) من لدنها **كاشفة عن ماهية الكماليين من غير قصد الطعن فيهم** ، وهى من الصحف التى لاتعينها معارضتها ، وهذا نصها :

« حزبان فى تركيا من الوجهة الاسلامية »

فى تركيا اليوم حزبان ، الاول ينتحل حرية الرأى والعقيدة ويريد ان يعرف بعنوان (ليبرال) اى (الاحرار) وهو يرى ان لا حياة للترك الا بأن يكونوا متفرنجين ككل امة من امم اوروبا وامريكا ، فلا يمتازون عنها الا باللغة والقومية والعصبية الجنسية ، وفيما عدا ذلك فيجب ان يكون الرجل التركى افرنجياً والمرأة التركية افرنجية بعاداتهما ومنهجهما ، وحياتهما البيتية ، ومناحيهما الاخلاقية والاجتماعية ، حتى يكون الفرق بين الترك

= اخاف ولا ابالى لومة لائم ، وما كنت بدعا فى التشديد على الكماليين بتنزيلهم الى ما دون الكافرين حيث قال الله تعالى : (ان المنافقين فى الدرك الاسفل من النار) النساء آية/١٤٥

ثم أنى أعلم ان شياطين اللادينيين يبادرون ان يستفيدوا من كلماتى هذه ويردوها حجة علىّ فى خيانة الوطن ، بل اضاعة مجد الاسلام ، وان المسلمين الذين يعرفوننى ويعرفون مكانى ببلادنا فى المجاهدة لدين الاسلام ضد اعدائه الخفية القوية المجهزة بجميع انواع القوة ومكان ما قاسيته منهم من الشدائد والمهالك يتمنون ان كنت لم اتكلم بهذه الكلمات الثقلية التى هى مظنة لسوء تفسير الخصماء ، لكنى قلتها وقلبى محترق من ضياع الاسلام بايدى الذين يُحسبون من بعيد انهم حماة مجده ، والباحث عن ضياع مجد الاسلام بعد ضياع نفس الاسلام كمن يطلب اثرا بعد عين . ثم انى قلت ما قلت وقلبى محترق ايضا من اهمال اهل الديانة ما يجب عليهم فى حراسة دينهم من تسلط أولئك الاعداء وتوانيهم فى نصرة الحق ازاء تفانى اللادينيين فى نصر باطلهم . فكأن هؤلاء المسلمين وجدوا هذا الدين ميراثا من آبائهم فما عرفوا قدره ومن يريد شره او خيره فتركوه عرضه لكل مفسدة ومكيدة ، فهل لا يخافون يوم القيامة تسلهم الذين تسببوا وتساهحوا فى اضاعة دينهم ان يأخذوا بتلابيبهم ويجروهم معهم الى النار ؟

(م.ص)

والفرنسيين – مثلا – كالفرق بين الاسبانيين والايطاليين، مقصورا على اللغة والعصبية الجنسية . وهم يقولون ويعيدون ان لا رجاء لتركيا فى ان تضارع اوربا فى قوتها وارتقائها الا اذا احتذت على مثالها فى كل امر حتى تكون معها كالشيء وظله »

« واما الفئة الثانية فترى ان الشرق شرق والغرب غرب ، وان مصادر القوة والارتقاء فى الغرب ليست شيئا مقصورا على الغرب بل هو مبنى على علم عام لا صبغة له فيمكن للشرق ان يقتسبه مع بقائه شرقيا وان يقوى به دون ان يتنازل عن تقاليده القومية وصبغته الشرقية » .

« مثل هذين الحزبين موجود فى مصر والشام والهند كما هو فى تركيا ، غير ان الفرق بين الحال فى تركيا والحال فى سائر اقطار الشرق ان المقتنعين – من رجال تركيا ونسائها – بفكرة التفرنج يوجد فى يد كثير منهم جانب كبير من زمام الحكم ، ولهم تأثير فى تسيير دفة المملكة ويعملون على نشر طريقتهم بقوة الدولة ويبثونها فى الادمغة بكل الوسائل الرسمية . غير ان فى مقابل هؤلاء فريقا لا يستهان به من الادباء والكتاب واهل الفضل[١٠٢] يجاهر بمقاومة فكرتهم ويرفع صوته – بين حين وآخر – منبها الشعب التركى على ان الضلال من وراء هذه الخطة وان العماية فى الاصرار عليها » .

١٠٢ – ولكن كفة الفريق الأول هى التى رجحت بما لديها من سلطة ، وبما تملكه من وسائل ، وقد فرضت القوانين الغربية على الشعب بالقوة ، وارغمته على لبس القبعة ، وألغت الكتابة باللغة العربية ، الى غير ذلك من اجراءات كانت تستند فيها الى القوة ، وتستخدم البطش ازاء كل من يقف فى وجهها ، ولو ترك للشعب الحرية فى الاختيار لتغير الموقف كله ، لما هو معروف عن الشعب التركى من الاستمساك بالاسلام .

ومن هنا كان شدة (نكير) الشيخ مصطفى صبرى على هؤلاء الحكام اللادينيين .

« وقد عقدت جريدة (توحيد افكار » مقالا افتتاحيا يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ عزت فيه الى رجال هذا الحزب (حزب الاحرار) انهم لا يفتئون يقولون : « انا نريد ان نؤسس فى البلاد ادارة غير دينية (Laique) ونريد ان نجعل الحكومة فى معزل عن الدين ونريد ان نفرنج المملكة والامة ونريد ان نجعل مستوانا الاجتماعى عصريا ولكن هؤلاء المحافظين واقفون عقبة فى سبيل آمالنا الارتقائية ، وكلما حاولنا امراً وجدناهم حائلين بينه وبيننا معارضين مساعينا بقوة الدين ولو كنا مرتاحين من هؤلاء الجهلة المتعصبين أصحاب الادمغة العتيقة والمتمسكين بالتقاليد لاستطعنا ان ننهض بمعارف البلادوان نرفع مستوانا الاجتماعى ، ولكن آه من هؤلاء المتعصبين آه من هؤلاء الحجاج آه من هؤلاء المشايخ » .

« قالت (توحيد افكار) والمحافظون يرون ان الحضارة الاسلامية اسمى من الحضارة الافرنجية وان فى الامكان النهوض بالبلاد نهضة حقيقية باتباع قواعد الحضارة الاسلامية او التمسك بالصالح النافع من تقالدينا . اما اذا اعتزلنا جميع تقاليدنا على الاطلاق فاننا نفقد بذلك مميزاتنا القومية وسجايانا وجميع مزايانا . ومادام فريق المحافظين عندنا مقتنعاً بصحة رأيه هذا فان افراده تقطر قلوبهم دماً تألما لما يفقده فريق من رجالنا ونسائنا فى كل يوم من سجاياهم واخلاقهم ودينهم بما ينتحلونه من البدع بدعوى انهم يريدون أن يكونوا متفرنجين وغير دينيين (Laique) الى هنا تنتهى عبارة الأهرام يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

تعليق الشيخ مصطفى صبرى

وأنا لا ازيد عليها شيئا غير التصريح بما اشارت اليه (الأهرام) من ان الحكومة الحاضرة التركية فى ايدى الحزب الاول الذى تشكو (توحيد افكار) خطتهم المفرنجة(١٠٣) ، وان مصطفى كمال رئيسهم الآن ، وقد نال فى شأن توحيد افكار انها منفردة بين الصحف التركية فى منهجها الناصر للمحافظين كما حكته تلك الجريدة بعددها المنتشر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ وان المحافظين المتدينين هم الاكثرون فى الاتراك ، وهذا مما لا ريب فيه وان استضعفهم مصطفى كمال ، الا ان الأقلين اللادينيين بايديهم الحكم والحكومة والصحف وكل النفوذ من عهد الاتحاديين فصاعدا الى عهد الكماليين ، وعالم الاسلام يعينهم فوق اعانته من يزاحمهم من المحافظين . فيا اسفا على الاتراك يسوس المتدينين الاكثرين منهم اللادينيون الاقلون بحيث يسوقونهم الى مذاهبهم يوماً فيوماً وهم لا يشعرون ، وربما يشعرون ولكن لا يهتمون بشأنه كما يليق ، ويا اسفاً على عالم الاسلام طالما كان ويكون قوة ظهر اللادينيين وعونا لهم على المؤمنين ولسانه متهيء لتحبيذ كل ما صدر عنهم من الفعال وتأويله وان كان مرماه الى نقض قواعد الاسلام واقامة الاسس اللادينية مقامها ، وهم

١٠٣ – ولكن لم يسمح لفريق المحافظين – كما سمتهم الجريدة – بالتعبير عن آرائهم وهم الغالبية وتسلط المتفرنجون برئاسة أتاتورك ، ووضعت تحت أيديهم ادوات القوة من الحكم والحكومة والصحف والجيش ، فتمكنوا بما لهم من نفوذ وسلطان ، وما استخدموه من وسائل الارهاب والبطش ، تمكنوا من اخماد اصوات المتدينين وهم الأكثرية .

ومازالت هذه الخطة متبعة لتوجيه المجتمعات الاسلامية نحو التغريب وابعادها عن الاسلام ، وقد أثبت العلامة الاستاذ ابو الحسن الندوى فى كتابه (الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية فى العالم الاسلامى) ان التجربة الكمالية الضالة صارت قدوة للبلاد الاسلامية كلها – صحيح لم تتم بحذافيرها – ولكنها كانت تتشكل وفق أحوال البلاد .

يضحكون فيما بينهم من اولئك المسلمين الذين يخربون بيوتهم ويحسبون انهم يحسنون صنعا كما ان العارفين بحقائق الاحوال – قليل ماهم – يبكون من ذلك ، والله تعالى يتولى جزاء هذه الغفلة والحماقة بما تستحقانه فى الدنيا والآخرة . والذى حبذ هذه المساعى او دافع عنها فى ديارنا رجلان : احدهما من وافقها مذهبه ، والآخر من فعل ذلك لمجاملة اللادينيين المستولين على الحكم والحكومة وباع دينه بدنياه . والمحبذون او المدافعون من المصريين واشباههم غير مشتركين فى مذاهبهم ولا متطفلين فى مغانمهم اخسر صفقة من الكل حيث باعوا آخرتهم بدنيا غيرهم .

عداء الاتحاديين والكماليين للدين

ثم انى نشدكم الله يا اهل الاسلام النائين عن بلادنا ان كنتم صحيحى المودة والعلاقة بدينكم ودين اخوانكم المسلمين فجدوا فى تمييز اعدائه من اوليائه وهادميه من خادميه ولا تغتروا بالظواهر وابعثوا الى بلادنا التى تعتنون بشأنها امناء عدلا وعقلا ولا تبعثوهم كالوفد الرسمى تضيفهم الحكومة ولا يقابلون او يماسون الا رجالها او تحت رقابة موظيفها بل لا بد لهم ان يتعمقوا فى ما وراء ستائر الحكومة ويتفحصوا عن احوال اهليها المسلمين الخلص ويستبطنوهم حتى يتبين لهم ما كابدوا من الحكومة اللادينية فى دينهم ودنياهم مغبونين بشىء منهما كل يوم وحتى يتبين لكم انى صادق او كاذب فيما ذكرته بين دفتى هذا الكتاب . ولعمرى ان من رزق فراسة[١٠٤] المؤمن الذى ينظر بنور الله لا يخفى عليه. ما بدأ بمبدأ الاتحاديين ثم امتد حتى اشتد وتفاقم بعد ظهور الكماليين من

١٠٤ – ظهر صدق فراسته ، وكتب فى نهاية الكتاب فصلا بعنوان (قطعت جهينة قول كل خطيب) وسيصدر بمشيئة الله تعالى قريبا مع دراسة حول القرارات التى توقع صدورها وآثارها على الشعب التركى دينيا وسياسيا واجتماعيا .

المؤامرة ضد الاسلام والمسلمين المخلصين . ومن شدائد المكايد التى جعلت هذه العداوة المضمرة داء عضالا واغفلت المسلمين اغفالا ان اعداء الاسلام هذه لا يزالون يتراؤن فى صورة اعداء النصارى ويتظاهرون بها وهم فى الحقيقة اعداء الاسلام والنصرانية معا ، **وبالتعبير الوجيز انهم ملاحدة اعداء الدين على اطلاقه اى دين كان ، لكنهم لدين الاسلام اشد منهم خصومة لغيره لما انهم يرون كثيرا من ابناء جنسهم فى اسر هذا الدين ومبدئهم هدم عقيدة الدين وتخليص بنى جنسهم من ربقته . وما يرى منهم من ترغيبهم الاتراك الى دين جدهم (زردشت) المجوسى وتحويل صلاتهم الاسلامية الى صلاة (الذئب الابيض) معبود الطورانيين القديم ، وقد اشتهر أمر ادخالهم اياها فى الجيش حيث حتموا عليه الاصطفاف والجهر بهذه الصلاة عند غروب كل يوم على ما ذكرته جريدة (الرأى العام) الغراء فى العدد ٣٤٤٢ فانما ذلك لتبعيد الاتراك عن دين الاسلام وانسائهم اياه واقامة الشعور الجنسى مقام الشعور الدينى** لا لاقامة دين المجوس مقام دين الاسلام لانهم لادينيون يبغضون الاديان كلها كما قلنا ويرون كلها مصنوع البشر ، نعم ان المجوسية عندهم اهون شراً من دين الاسلام حيث لم تكن ربقتها اقوى بقدر ربقته . ومن وراء كل مبدأ لهم بل قدامه مبدأ الاستنفاع بالمنافع الحيوية المادية كيف ما تحصل لهم تلك المنافع ولو فى مضار البشر الذين يدعون انقاذه من اسر الدين ، حتى ان منابت منافعهم لما رأوها تخصب عندما تخصب بامطار الدماء وانهارها فلم يألوا جهداً ولم يهملوا وسيلة فى تهييج البغضاء واثارة الفتنة بين الفريقين اعنى المسلمين والنصارى وكل خسار يحل بهما من ذلك فليس بخارج عن مقاصدهم ومطالبهم ، لاسيما اذا تضمن ما يزيد فى مكاسبهم ، وقد ربحت تجارتهم فى ديارنا منذ بضع سنين ونجحت مكايدهم فى اشكال وصور مختلفة تحير العقول

وتدهشها . حتى اخبرنى ممن اثق بهم من اهل الاناضول المسلمين ان الحركة الكمالية مع كون سياقها لاخراج اليونان من الاناضول كانت فى بادىء امرها لا تؤيدها الامة ولا تمدها بغاية وسعها لعدم رجاء الخير والصلاح منهم ومن حركاتهم، وقد حصل للامة عظيم النفور والانزعاج من حكومة الاتحاديين وما فعلوه اثناء الحرب الكبرى مما يقلق العباد ويخرب البلاد ولم يسلم منه دينهم ودنياهم واسأمهم تمادى الحروب الى مالا نهاية له ، مع ان اليونان كانت يومئذ ترفق باهل البلاد التى احتلها وتجاملها وتهتم بتأسيس الامن والانتظام بينهم ، فدام الحال على ذاك المنوال تمتد وترتقى حركات اليونان فى داخل الاناضول ويتوالى تقهقر الكماليين على مر الشهور والاعوام ، والامة فى كسل الملل والسأم حتى بدا للكماليين ان يعتدوا بالقتل والنهب على الاروام من سكان المدن والقرى اللاتى ينسحبون منهن ويتركونهن الى جنود اليونان ليطلعوا على ذلك وينقموا من المسلمين بامثال ذلك الاعتداء فكان كما عمدوا وعمت البلايا على المسلمين والنصارى من جنود الطرفين واشتد الخصام بين الفريقين وانتشرت الاخبار المفجعة بما يملأ المسامع من قريب او بعيد ، فايقن المسلمون المهلكة ووخامة الحالة وشمروا عن ساق الجد وتمام الاهتمام حتى انهزم جيش اليونان . والحرب خدعة والناجح فيها صاحب بدعة ، ولكن هذه البدعة والخدعة فجيعة جداً بحيث لا يميل القلوب الى تصديق وقوعها . ولايبالى الاتحاديون والكماليون أن بالغوا فى فتنة الناس ومكيدتهم حتى أتوا فيها بالعجب العجاب اتكالا على أنها مهما ازدادت غرابة زادتهم نجاحا ويستبعدها من سمعها من بعيد ، وربما يكذبها فتسهل البراءة من مسئوليتها ، بل تنقلب التهمة على القائل الناقد بدلا من الفاعل الموجد ، ولا سيما وعلى منتقديهم التهمة المجهزة دائما من موالاة النصارى لكون انفسهم اعدائها فيما يترآى ، وكثير من الناس مولعون ببناء الفاسد على الفاسد وما سوق الرثاء كسوق الحقيقة كاسد . ومما يروق ظاهره كثيراً من الناس انه بعد غلبة الحركة الكمالية اضطر غير المسلمين

على الخروج من تركيا وتركوا اوطانهم(١٠٥) ، وتقرر فى مؤتمر (لوزان) مبادلة من بقى فى الاناضول من الاروام بالمسلمين الساكنين فى بلاد اليونان ، فهذه الوقائع التى ادى اليها نجاح الكماليين فى الحرب والمؤتمر تنبىء بظواهرها عن خدمة العصبية الاسلامية والحصول على وحدتها ، لكن لهم فى ذلك مقاصد اخرى كتسليط (روم ايلى) المنتمين اليهم بعودتييهم وسلانيكييهم **وبينهم اقارب مصطفى كمال وخواص اعوانه على اتراك الاناضول ليكونوا عونا لهم متمكنين ومتوطنين فى جميع انحاء الاناضول فيدوم نفوذهم وتغلبهم عليهم الى ما شاء الله**(١٠٦) .

١٠٥ – يعلق شكيب أرسلان على ذلك بقوله :

(ولقد كانت فى السلطنة العثمانية عشرات ملايين من المسيحيين يعيشون وافرين مترفهين كاسبين متمتعين بامتيازات كثيرة مدة عمل الأتراك بالشرع الاسلامى . فلما جاءت الجمهورية التركية الحاضرة وبطل العمل بالشرع وأخذ الترك بأوضاع الافرنج وقلدوهم فى كل شيء وتحولوا الى سياسة (التمغرب) لم يبق فى جميع الاناضول الا فئة قليلة جدا من المسيحيين .

...وهذا برهان ساطع على سماحة الشرع الاسلامى وامكان تساكن المسلم والمسيحى واليهودى فى ظله بالامان والاطمئنان وعدم سماحة الطريقة الأوروبية التى أخذ بها الترك) ! !

(حاضر العالم الاسلامى ج ٣ ص ٣٢٨)

وكأن الامير شكيب – رحمه الله تعالى – يقدم هذه الحجة المستندة الى التاريخ بوقائعه المجرية الى اولئك الذين يعترضون الآن على تطبيق الشريعة الاسلامية بحجة الاقليات !

١٠٦ – وهذه احدى خطط مصطفى كمال كشف عنها المؤلف ، ولا نظن ان معاصريه تنبهوا اليها .

انهم كانوا بمثابة (الطابور الخامس) فى انحاء الدولة العثمانية . ويزداد الأمر وضوحا اذا عرفنا ان كثيرا من الأجانب – نساء ورجالا – دخلوا بلاد وغيروا أسماءهم بأسماء اسلامية ، ووصلوا الى أعلى المناصب فى الدولة ، واطلعوا على اسرارها ، وعملوا على تدميرها !!

مصطفى كامل : المسألة الشرقية ص ١١ = مطبعة الآداب بمصر سنة ١٨٩٨ م

ومن اعظم المقاصد ان سوق مكاسبهم طالما تنفق وتفيض من هذه المبادلات التى تشتمل على مبادلة الانسان والاوطان**بلا اختيار المبدلين انفسهم** . ولا بأس عليهم ان ماتت مئات والوف من الطرفين المبدلين بنسوتهم واطفالهم وشيوخهم وضعفائهم من برد الشتاء وتأثير المجاعة والامراض المتولدة من سوء القيام بامورهم وعدم الانتظام وطول المكث فى الطرقات لنقصان المراكب ورداءتها وفقدان الالآت والوسائط . وفى جريدة (الوطن) التركية بعددها ٣٠٢ نشرت شكوى من (بروسة) لاحد من المهاجرين المستبدلين باوطانهم ، يقول فيها : « ان فى بروسة (٢٠٠٠) منازل منتظمة للاورام المهاجرين لكن موظفى الحكومة شغلوهم لانفسهم وأحل المهاجرون بالمنازل الخربة لا ابواب لبيوتها ولا زجاج فى نوافذها وفى كل يوم يموت من المهاجرين ثلاثون نسمة فصاعدا » وقس على بروسة عدد من يموت فى غيرها من البلاد . فهذه الوفيات التى تطلع بنا على كثرتها الهائلة صحف الاستانة انما يكون تأثيرها فى قلب الحكومة الكمالية كما وقع من التأثير فى قلب المرحوم (خواجة نصر الدين) لما تعهد ان يجاوز بنفر من العميان نهرا على ان يأخذ لكل نفس منهم فلسا فسقط أحدهم عند العبور بهم فى النهر فصاح رفاقه فقال : (خواجه) لا تجزعوا وانتقصوا من الاجرة فلساً .

(١٠٧) وناهيك دليلا على ان عمدتهم فى مثل تلك الافعال والحركات

---

١٠٧ — واحداث المشاغل والغوائل والفتن والتفرقة بين الامم واثارة العداوة وايقاد نيرانها بين المسلمين وغير المسلمين حرفة وتجارة لهم ، اى الفريقين يظفر او يخسر فان لهم مغانم ومكاسب فى تلك الحركات والتحريكات . وهم يدعون عصبية الاسلام ثم يريدون ان تكون الحكومة والحاكمية لهم لا للدين ، فلهذا فرقوا بين الخلافة والحكومة وصرحوا بقطع تدخل الدين فى الشئون الدنيوية والسياسية ، فهم مع دعوى الغيرة الاسلامية يزاحمون دين الاسلام فى الحكم والنفوذ ومقاسمة حقوق السياسية ويعادونه لذلك ، وكيف تجتمع المحبة والعصبية للمسلمين مع المنافسة والخصومة لدين ـ

غير الفكرة الاسلامية وخدمتها انه لو كان كذلك لما تهكموا فى تبعيد العناصر الغير المسلمة عن ساحة الامة ، وهم كانوا يعتذرون من قبل عن اهمالهم بكثير من الاحكام الشرعية فى اجرآت الحكومة ومفاوضات البرلمان قائلين بان الحكومة تحت يدها عناصر مختلفة وان مجلس الامة الذى ينظم فيه قوانينها مؤلف من النواب المسلمين وغيرهم . فها هو ذا الآن مجلس المسلمين والديار ديارهم بعد اخراج غيرهما منها فكان فرصة لان تنصبغ الحكومة بالصبغة الاسلامية لا فرصة لان تنسلخ منها ، فهل كان وجود حكومة الخلافة فى ارضنا للتبعة الغير المسلمة حتى ذهبت بذهابهم ، او كانت المحاكم الشرعية موضوعة لهم حتى استغنى عنها بعدهم فحوول إلغاؤها ، وهل واجب المسلمين ان لا يأذنوا لاقامة النصارى

= الاسلام واغتصاب الحكم والنفوذ من يده ، مع ان محبة المسلمين يجب ان تكون لدينهم لا لانفسهم . ولا بد للمسلمين ان يمعنوا النظر فى هذه النقطة الدقيقة(١٠٨) حتى يتبين عندهم الصادق والكاذب فى دعوى المحبة . فالاتحاديون الكماليون مهما طلبوا المجد والاستقلال فانما طلبوهما لاعزاز انفسهم بجلب المنافع الدنيوية المحضة لا لاعزاز الدين وأعلاء كلمة الله بل قصدوا بعد ذلك اهانتهما . فغايتهم ان تكون لهم العزة والقوة ولدين الله الفشل والهوان ، فاذن ماذا يصل الىَّ وماذا يصل الى الله من نجاحهم ، والله تعالى يقول : (من كان يريد العزة فان العزة لله جميعا اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه والذين يمكرون السيئات لهم عذاب شديد ومكر اولئك هو يبور) فاطر/١٠

(م.ص)

١٠٨ – وهى النقطة التى تعد الشغل الشاغل لشيخنا ، فقد بح صوته من كثرة ما ردد لتنبيه المسلمين الى بدعة ما استحدثه الكماليون حينما فصلوا بين الخلافة والسلطنة ، وجردوا الخليفة من سلطاته ، ونزعوا من الاسلام الحاكمية والهيمنة على شئون الحياة المدنية والسياسية .

وإذا نظرنا الى احوال المسلمين اليوم لوجدنا ان نجاح الغرب فى تحويل الامة الاسلامية عن عقيدتها يقوم على هذه النقطة الدقيقة ، وبها يقيس مدى نجاحه أو فشله فى حركة التغريب .

وها نحن نرى الشيخ مصطفى يؤكد حاكمية الدين عمن سواه .

فى ارضهم او اقامة احكام الاسلام فيها ، وماذا يضرهم الكفار عندما اختاروا لانفسهم الكفر بعد الاسلام . نعم ان الكفر المختار عندهم الالحاد لا النصرانية وان المقصود من هذه المبادلات مع ما ذكرنا من المقاصد المضمرة عبارة عن التصفية الجنسية (الترك) لا التصفية الاسلامية ، ولهم فى التصفية الجنسية غايتان : الافتراق عن الاسلام وعن الاقوام المسلمين ، وربما يحصل لهم بها اقتراب الى الامم الأوربائية .

العداء اليهودى هو السبب

ومما ينبغى ان ننبه عليه انه ليس من المستبعدان تكون هذه العداوة المضمرة التى ذكرنا نبذة من مكايدها وهى متوجهة نحونا تارة بالذات وتارة بصورة تهييج العداوة بين المسلمين والنصارى عبارة عن عداوة اليهود ، ولقد صدق الله تعالى حيث قال : (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا) فاليهود معلومون ومعلوم تقادم عداوتهم للمسلمين وفتنتهم المتصاعدة الى عهد الخلفاء الراشدين[١٠٩] . وانى لذوشبهة من انملة اليهود فى اغتيال أكثر الخلفاء الراشدين وفيهم الخليفة

١٠٩ — يظهر هذا الرأى سعة اطلاع الشيخ مصطفى صبرى والمامه الدقيق بأحداث التاريخ وترابط حلقاته ، اضف الى ذلك مراقبته لافعال اليهود من معاصرين حيث اتضح له تسلسل المؤمرات التى لم تنقطع منذ عبد الله بن سبا حتى قره صو ، .

وفى دراسة اخرى للدكتور محمد بديع الشريف ، يرى سلسلة العداء اليهودى مر مترابطا منذ عصور المسلمين الاوائل ، فان التآمر على قتل الخليفة الثانى رضى الله عنه لا يختلف عن الفتنة التى اشعل نارها عبد الله بن سبأ الذى اطلق فكرة تأليه على بن ابى طالب رضى الله عنه وتآمر على قتل الخليفة الثالث ، ولا يختلف عن يعقوب بن كلسّ وزير الاخشيدى الذى دل المعز لدين الله — وهو من الباطنية — على عورات البلاد فى حكم سيده وهذا لا يختلف عن دزرائيلى الذى اشترى لقومه أسهم قناة السويس واحتجز للانجليز جزيرة قبرص .

(كتاب الصراع بين الموالى والعرب ص ١٧٩)

الاعظم والاعدل عمر بن الخطاب رجل الاسلام والمسلمين لا سيما فى دم عثمان بن عفان التى كانت مبدأ كل فتنة حدثت فى الاسلام . وانا معاشر المسلمين الحاضرين لمقصرون فى التنقيب عن تلك الوقائع الهامة وتدريس مسائلها فى مدارسنا ليتعلم الطلاب والشباب قبل تعلمهم بتاريخ الاجانب تاريخ الاسلام وما يحوط بحياة النبى صلى الله عليه وسلم وخلفائه من الشئون بتفاصيلها فنعتبر بها ويعتبر الطلاب والشباب ويتأدبوا بآداب الاسلام فى عصره الذهبى ولنتعرف ونكتنه عبد الله بن سبأ وما لعب من الدور بل وكعب الاحبار(١١٠) . **ثم انى احس فى هدم سلطنة**

---

١١٠ – **انتقاد الشيخ مصطفى فى اتهامه لكعب الأحبار بما رواه الطبرى فى الرواية التى تشير بأصابع** الاتهام لكعب رضى الله عنه بان له يدا فى استشهاد عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

وقد ناقش الدكتور الذهبى – رحمه الله تعالى – مدى صحة هذا الخبر .

وخلاصته انه جاء الى عمر قبل مقتله بثلاثة أيام وقال له : اعهد فانك ميت فى ثلاثة ايام ، قال : وما يدريك « قال : اجده فى كتاب الله عز وجل ، وفى التوراه ، قال عمر : انك لتجد عمر بن الخطاب فى التوراه ؟ » قال : اللهم لا ، ولكن أجد صفتك وحليتك وانه قد فنى أجلك .

ويرى الشيخ الذهبى ان ابن جرير لم يلتزم الصحة فى كل ما يرويه ، كما ان ما يرويه فى تاريخه لا يعدو ان يكون من قبيل الاخبار التى تحتمل الصدق والكذب .

كذلك يدافع الذهبى عن كعب الاحبار ردا على المفتريات التى وجهها البعض اليه ، محتجا بمقالات بعض أعلام الصحابة فيه ، ومحصيا من أخرج له من شيوخ الحديث فى مصنفاتهم ، مستخلصا من ذلك كله ما يشهد لهذا الصحابى الجليل بقوة دينه وصدق يقينه ، وانه طوى قلبه على الاسلام المحض والدين الخالص .

ويبرهن على ذلك بالعوامل الآتى بيانها :

أولا : انه أسلم على المشهور فى خلافة عمر رضى الله عنه وسكن المدينة وصحب عمر وروى عنه وشارك فى غزو الروم فى خلافة عمر – هو العبقرى الملهم – فلا يعقل ان يساكن كعبا فى المدينة ويصاحبه ويكتبه فى جيش المسلمين لغزو الروم وهو مخدوع فيه وفى اسلامه .

=

ثانيا : كاان له بالثقافة اليهودية والثقافة الاسلامية معرفة واسعة .

ثالثا : أجمع العلماء على توثيق كعب .

وقد أسهب الشيخ الذهبى رحمه الله تعالى فى تفنيد الاتهامات الموجهة الى كعب حيث حلل الاقوال كلها مما لا يدع مجالا للشك فى عدله وتوثيقه . ونحيل القارىء الكريم الى هذا البحث القيم ، مكتفين هنا فقط بمناقشة ألصق هذه العبارات بموضوعنا الواردة على لسان معاوية (إنا كنا لنبلو عليه الكذب) .

وبالرجوع الى شراح الحديث نجدهم - كما يقول الدكتور الذهبى - يشرحونه بما يبعد هذه الوصمة الشنيعة عن كعب الاحبار . وفى شرح ابن حجر فى الفتح يقول (وانا كنا لنبلو عليه الكذب) اى يقع بعض ما خبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به .. وقال ابن حيان فى كتاب الثقات : أراد معاوية أن يخطىء أحيانا فيما يخبر به ، ولم يرد انه كان كذابا ، وقال غيره الضمير فى قوله (لنبلو عليه) للكتاب لا لكعب ، وانما يقع فى كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرفوه . وقال عياض : يصح عوده على الكتاب ، ويصح عوده على كعب وعلى حديثه وان لم يقصد الكذب ويتعمده اذ لا يشترط فى مسمى الكذب التعمد ، بل هو الاخبار عن الشىء بخلاف ما هو عليه ، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب . وقال ابن الجوزى : ان بعض الذى يخبر به كعب من أهل الكتاب يكون كذبا ، والا فقد كان كعب من أخيار الأخيار .

ويضيف الشيخ الذهبى الى ذلك وصف معاوية لكعب بقوله (الا ان كعب الاحبار احد العلماء ، ان كان عنده علم كالثمار (وفى رواية كالبحار) . وان كنا لمفرطين ، فمعاوية رحمه الله قد شهد لكعب بالعلم وغزارته ، وحكم على نفسه بأنه فرط فى علم كعب ، فهل يعقل ان معاوية يشهد هذه الشهادة لرجل كذاب ؟ وهل يعقل أن يتحسر ويندم على ما فاته من علم رجل يدلس فى كتب الله ويحرف فى وحى السماء ؟

(اللهم ان كعبا مظلوم من متهميه ، ولا أقول عنه الا انه ثقة مامون ، وعالم استعمل اسمه فنسب اليه روايات معظمها خرافات واباطيل ، لتروج بذلك على العامة ، ويتقبلها الاغمار من الجهلة) ص ١٣٩/١٤٠ الاسرائيليات للذهبى .

ينظر كتاب الشيخ الدكتور محمد السيد حسين الذهبى : الاسرائيليات فى التفسير والحديث سلسلة البحوث الاسلامية - السنة الثالثة - الكتاب السابع والثلاثون شعبان ١٣٩١ هـ - اكتوبر سنة ١٩٧١ م

(من ص ١٢٥ الى ص ١٤٠)

عبد الحميد – وقد ابلغه قرار خلعه[١١١] (قره صو) الاتحادى الشهير الاسرائيلى – تمام ظفر اليهود الذين ابتدأت فتنتهم فى صدر الاسلام على الحكومة الاسلامية . ضد من عد جمهورية انقرة انشاء واحياء ما هدمته واعدمته واقعة (صفين) من الحكومة الاسلامية الراشدة . نعود الى قوله تعالى : (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا) فاليهود ذكرنا شدة فتنتهم وعماقة عداوتهم والاتحاديون والكماليون اللادينيون من الذين أشركوا . فاتفق هذان الخصمان الالدان وعمد الى قطع دابرنا ودابر دولة الخلافة . ولن تجد ملة او قوما فى خارج بلادنا وداخله دامت مودة الاتحاديين
والكماليين معهم الا اليهود باصليهم وعوذتيهم ، ولا يقاس عليهم فى الوثوق بصداقتهم فى داخل المملكة غيرهم ولو كان من الاقوام الاسلامية ، حتى ان الاتراك لا تعد لهم فى ذلك ، فلهذا لم يسلم من اعتدائهم فى تركيا ما بين البانها وعربها واكرادها وارمنها واروامها وشراكسها واتراكها الا اليهود[١١٢] ، وحتى انه لم يطرد اتخاذهم وليجه ولا وليا من مشايخ الاسلام اطراد اتخاذهم من رؤساء الحاخام .

اذا نظرت بعين الحقيقة والبصيرة رأيت للاسلام اعداء مظهرى العدواة واعداء مسريها . والاتحاديون والكماليون من القسم الثانى واكبر الاعداء اخفاهم مكيدة يعرف ذلك من بلاهم وذاق بلاياهم واستقصى

١١١ – بعد ما يئس اليهود من السلطان عبد الحميد لرفضه رشوتهم مقابل شراء اراضى بالقدس استطاعوا بواسطة يهود الدونما كما اوضحنا القيام بانقلاب ضده ، وزيادة فى التشفى من السلطان ، حمل له كتاب التنازل هذا اليهودى (قرّه صوه)

١١٢ – وهكذا أثبتت الاحداث ان اليهود يختفون وراءها . يقول هربرت ابرى (.. ولم يكن أحد من الناس يجرؤ أن يتنبأ ان هذه الفئة المغمورة المعروفة ب (الدونمه) ستلعب دورا رئيسيا فى ثورة كان لها نتائج خطيرة فى سير التاريخ ! !
(نقلا عن د/يوسف القرضاوى : الحلول المستوردة ص ١٥٣)

احوالهم وافعالهم وان افتتن بهم من سمعهم من بعيد بدلالة الألسنة والاقلام المستأجرة باموالهم وباموال من تعهد مظاهرتهم من الجمعيات السرية النافذة فى سياسة العالم(١١٣) ولقد عُمّر الاتحاديون والكماليون ما يتذكر فيه من تذكر وحدث كثير من الحادثات والعبر ، وهذه الدولة أى العثمانية التى صارت الدولة العظيمة فى الاعصار وفى قريب عهدها ضيقت المعركة على جيوش اليونان بقرب عاصمته انحطت بايديهم وايدى اخوانهم فى اقل زمان وهبطت الى حال يعدلها فخرا انقاذ الازمير من اليونان ثم يطغى بهم هذا الفخر حتى يخولهم حق البغى والخروج على

١١٣ –وهنا اذكر ما جرى فى البرلمان العثمانى عند بدء الحرب بيننا وبين الايطاليين فى (طرابلس الغرب) وقد عقدت جلسة سرية بطلب سعيد باشا رئيس الوزارة الاتحادية يومئذ وكان الغرض من عقده المجلس استجلاب اصوات الثقة بتلك الوزارة من النواب فاتفق ان قرأ (محمود ناجى بك) نائب طرابلس الغرب وعيناه تدمعان رسالة أرسلها اليه اخوه وقد كتبت قبل بدء الحرب بعشرة ايام . يقول فيها يااخى ماذا تصنعون وماذا تصنع الحكومة وقد جزدت بلادنا من ادوات الدفاع فسحبت المدافع الكبرى عنها ودعت الوالى وقائد الجيش الى الاستانة ولم تقم مقامهما غيرهما وانا اطالع واتتبع صحف الايطاليين من زمان فاراها اليوم تحث الحكومة على الاحتلال بطرابلس قائلة ان هذا وقته فيجب انتهاز الفرصة وهذا مشروع جميع الاحزاب فى ايطاليا لا يخالفهم الا الفريقان وهم البنائون الاحرار ويتبعهم الاشتراكيون ، وهم يقولون لا يجدر بنا ان نصول على الاتراك حال كون حكومتها فى ايدى البنائين الاحرار ، لان ذلك يفضى الى تزعزع مراكزهم هناك . هذا ما سمعته باذنى وانا نائب (توقاد) وسمعه معى من النواب اكثر من مائتين ، فان لم يشهدوا به فسيشهدون يوم يشهد عليهم سمعهم وابصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون . وقارئ الرسالة اعنى محمود ناجى بك كان من حزب الاتحاد ولكنه اثر فى الحال والزمان فلم يملك نفسه ، وانطقه الله الذى انطق كل شيء ، وفيه عبرة لمن يعتبر ويختبر من ماضى الاتحاديين وحالهم . ولم يعسر على اصحاب النظر فهم الرابطة بين الماضى والحال ، كما لم يعسر فهمهما من الرجال بعد تقلب عنوانها الى الكماليين الذين كان اول وفد منهم دخلوا الاستانة فى رئاسة رأفت باشا نزلوا (محفل الشرق) .
(م.ص)

تلك الدولة والاستهانة بمجدها وشخصيتها المادية والمعنوية وتغيير كل ما كان موضوعا فيها فجعلوا الدولة ملغاة والخلافة خرافة والسياسة تلصصا واهل الديانة عالميها وعامليها ودور كتبها التى تباع فيها او تخزن للمطالعة كلها فضالة واجبة الازالة وقطعوا نسب الامة من آبائهم القريبة العثمانية والاسلامية ، وذهبوا بهم الى الآباء البعيدة المنسية المشركة مريدين من هذا القطع والانتساب قطع علاقاتهم بسائر الامم الاسلامية ايضا فتركوا امة الترك المسلمة المسكينة بلا آباء ولا اخوة اسلاميين ومع ذلك يزداد اولئك الامم الاسلامية حبا لهؤلاء القطاع الطرق والرحم كل يوم جديد بمكر جديد . ولله در أبى الفراس حيث قال :

وبعض الظالمين وان تناهى شهى الظلم مغتفر الذنوب

فيا أهل الاسلام ما هذه الألاعيب التى بكم يلعبون افسحر هذا ام انتم لا تبصرون يوما يقولون ان (كريد) روحنا ، ويوما ان (ادرنة) قرة اعيننا و (سلانيك) كعبتنا و (ازمير) عوض لنا عن جميع بلداتنا المضيعة فى الحرب الكبرى والباقية فى ايدينا وعن دولتنا العثمانية وخلافتنا الاسلامية وشريعتنا السمحاء ، ويوماً يعدون الاستانة عبأ ثقيلا علينا و (الطوران) وطننا ويأجوج اصلنا وجنكيز جدنا المعادل لجد (الحسين) . تراهم يشنقون اقتصاصا لبعض الارمنيين الذين قتلوا فى ثورة (اطنة) عام ١٩٠٩ جما غفيرا من المسلمين ثم يستكثرون شنق مسلم واحد – كمال بك قائم مقام قضاء (بوغازليان) – لقتلى الارمن فى خلال الحرب الكبرى .. تارة يرون شهداء من الارمن وتارة يعدون الالبان والاكراد والشراكسة والعرب والعلماء الاسلامية والسلاطين العثمانية خونة الوطن فاذا اقبلوا على من شاؤا من انذل الناس واضلهم جعلوه اميرا اعظم يصلى عليه ويسلم ، واذا غضبوا وسخطوا خليفة المسلمين امطروا عليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين يضعون الشريف ويرفعون الوضيع

وينبذون كتاب الله وراء ظهورهم ويسمونه كتابا اسود وعصبة الدين قوة سوداء ، ومن يكابدهم يلق عجبا وقد اتخذوا الاسلام والمسلمين هزوا ولعبا ، فلو قام رسول الله صلى الله عليه وسلم من روضته ونا‌أهم لقالوا هذا خائن الدين والوطن(١١٤) . والحاصل ان ما اعظموا من المكان والانسان يصير عظيما وما هانوه يصير مهينا والمسلمون – الا من هدى الله منهم – يصدقونهم فى كل ذلك .

هو الجد حتى تفضل العين اختها وحتى يكون اليوم لليوم سيدا

فكأن المسلمين ليس لديهم اساس ولا قسطاس يوزن به كل من يريد ان يتقدم عليهم ويسلمون قيادهم الى هديه ، فلذلك تراهم يوماً يلبسون الشرع الانور بشرع (الانور) ويوما يخضعون لحكم مصطفى كمال اكثر من خضوعهم لاحكام الرب المتعال .

واعظام امر ازمير من هذا القبيل ، مع ان من منحهم اليونان هم الذين دخلوا الحرب الكبرى ضد حلفاء اليونان وغُلبوا فيها كما ذكرنا من قبل .فلو لم يكن منا الولوج فى تلك الحرب لما وقعت واقعة ازمير ضياعا واستردادا كما لم تقع واقعات البلاد العظيمة التى ماثل كل منها ازمير ضياعا ولم يماثلها استردادا . ثم لو لم يكن ذلك الولوج لما انحصر ربحنا

١١٤ – الى هذا الحد كمموا الأفواه وفرضوا أنفسهم بقوة البطش والطغيان لكل من يعترض على اتاتورك لا سيما اذا ارتفع صوت ينادى بالاسلام ، فقد ثارت قبائل الأكراد التى تستوطن الجبال المجاورة للحدود الايرانية ، وارتفعت صيحتها المدوية (تسقط جمهورية أنقرة ويحيا السلطان والخليفة) ثم زحفت جحافلها الضارية نحو انقرة يبغى « انقاذ الاسلام » فانقض عليها مصطفى كمال بعد ان خدع الشعب كطريقته المعتادة بحجة أن الانجليز وراء الأكراد .. وباتت كردستان كلها طعما للنار والسيف : أحرقت قراها ، وعذب رجالها وقتلوا ، وأتلفت محاصيلها ، واغتصبت نساؤها وقتل اطفالها .

(ارمسترونج : مصطفى كمال – الذئب الاغبر ص ٢١٥/٢١٦)

بعدم ضياع تلك البلاد واسترداد ازمير ، **بل ضاعت منا بترك المحايدة فى تلك الحرب فرصة عظمى لا تسمح الدهور بمثلها ، ولو انتهزت لكان يمكن ان يستدرك بها ما فقدته الدولة العثمانية فى الاعصار الاخيرة من سياساتها واقتصادياتها بلا سفك قطرة من دماء امتها ووجد فى راحتها اليوم مع تلك الساحة الوسيعة شعب مرفه وجيش يبلغ مليونين ما قل منه نفس او عضو او كل**[١١٥] .

(٤)

أزمير تسترد من الأعداء فتخرب :

واقول ثالثا ان ازمير اضيعت عامرة واستردت خربة وكذا بلاد كثيرة وقرى يبلغ عددها الوفا فى الاناضول تركها الكماليون انفسهم بتوسيع نار الحرب الموقدة على ازمير ثم استردوها خربة لم يبق فى اكثرها اثر ولا طلل ، وفى ازمير وقع الخراب بعد الاسترداد ، وهذا امر عجيب ، حتى ان كثيرا من البلاد المعمورة المدنية سلمها اهلها فيما مضى من تاريخ الحروب وهم ذوو روية وحمية الى الاعداء عند الاضرار واجتنبوا اتخاذها معركة صونا لها عن التخريب وقد شاهدت مثالها وقت احتلال الالمانيين (بيخارست) اثناء الحرب العظمى وانا فى تلك البلدة مع كونها محصنة الى الغاية . **فرب بلدة راقية تسلم الى الاعداء لئلا تخرب ثم تسعى**

١١٥ — وكأن أعداء الدولة العثمانية استدرجوها للحرب ضد مصلحتها ، ونتائج هذه الحرب تؤيد هذا الاحتمال . وان مثل هذا الرأى الذى يذهب اليه المؤلف يدعونا الى اعادة النظر فى تاريخنا الحديث ، اذا يبدو أن خطط أعدائنا تسير على وتيرة واحدة ، وحروب فلسطين المتكررة بلا استعداد حقيقى ، او ايقافها للهدنة ، او اجهاض نتائجها ، كل ذلك ماثل أمامنا !

لاستردادها بوسائط سياسية ، وازمير تسترد من الاعداء فتخرب .
ففكر فى الفرق بين الحالتين ايها القارئ وتأمل فى ماهية المستردين ووطنيتهم وانعم النظر فى ما كتبته لك واقفا بين اسطرها متجردا عن عواطف تنبو عن الانصاف والاعتدال ثم انظر هل يقاس ذلك بشتوم المصريين التى ناظرونى بها .

هذا ، وما ذكرنا طيلة الصفحات بعض مما اكتسبته ايدى الاتحاديين والكماليين الذين قبضوا على زمام الدولة العثمانية منذ ست عشرة سنة فارجع البصر الى ما قبلها كيف تجدها عند القياس بحالتها التى هى عليها اليوم من حيث فسحة المملكة وضيقها وعمارتها وخرابها ومن حيث كثرة نفوس الامة وقلتها ومن حيث معيشتهم وثروتهم وامتهم وراحتهم(١١٦) .

ثم ارجع البصر كرتين حتى تهتدى الى ادراك الفرق بين ما كانت عليه الدولة اعنى (الدولة المعظمة الجامعة للسلطنة العثمانية والخلافة الكبرى الاسلامية مقترنة احديهما بالاخرى مع ما استتبعته تلك المقارنة التى هى ازهى وابهى من قران السعدين عند الثقلين من حالات وعادات وملكات دينيه وادبية واجتماعية توارثناهن من آبائنا وكن كالمشخصات لامتنا تمتاز بهن ، ولكل منهن قيمة عظيمة لا تعدلها فوائد العالم عند اقوام ذوى السجايا الرزينة التى تقوم بها حياة الامم وتدوم على قدر ما يحظون منها) وبين ما آلت اليه اليوم ، **واعنى به الدولة الصغيرة اللادينية القومية ، كاحدى** الدول البلقانية فى قطع علاقتها عن ماضيها العثمانى

١١٦ - مقارنة ذات نتائج مفحمة لكل مكابر ، وما زالت قائمة الحجة لمواجهة القوميين ودعاة التغريب والمتحمسين للانظمة المستوردة . ولننظر بعين الانصاف : فقد تراكمت مشاكلنا ، ومسحت شخصيتنا ، وتقطعت أوصال أمتنا ، وساقنا اعداؤنا كيفما شاؤوا .

والاسلامى والتشبه بالامم الغربية فى التباعد عن الاسلام لا فى حضارتها وانقيادها بادارة الشعب بل وانما تسحق ارادتهم تحت اراداتها ، وتجتهد ايضاً فى انشاء العصبية الجنسية المبنية على الموهومات والخرافات القديمة المنسية ، والامة لا يفهمون من تلك العصبية شيئا ولا ينساقون اليها بقلوبهم وغرائزهم ، وانما العصبية الجنسية والمحبة التركية سلاح الاتحاديين والكماليين يقاتلون به امة الترك قبل الامم ويعتزون عليهم فاحكم ايها القارىء المتبصر بعد ما احطت علما وتفكيراً بهذه التطورات والتقلبات الهائلة انه أهل احسنَ الاتحاديون والكماليون فى تركيا وبدولة الترك وامتها او اساؤا بهم جمعاء(١١٧) .

---

١١٧ – ولعلك بعد التحديق الى هذه الحقائق والاحداق بها تنكشف لك ماهية نجاح عصمت باشا فى مؤتمر (لوزان) وارتقاء ذلك النجاح الى كونه نجاحا تجاه دولات لم تغرب الدول الكبرى عن حوزة شمولها ولم تقتصر على اليونان فقط ، حتى محا الحسابات العتيقة الامتيازية معهم وكان عاتق الدولة العثمانية تحمل اثقالها منذ عهد . بعيد ، مع ان عصمت باشا لم يظهر بسلاحه على الانجليز فى ميدان الحرب وميدانها ولم يضيق الارض بما رحبت عليهم كما ضيقها على اليونان فكيف عمهم ظفره فى مؤتمر لوزان .

هذا الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

وقد لمح مستشار الوزارة الخارجية البريطانية الى هذا السر العميق فى برلمانهم(١١٨) بعد ما اتم مؤتمر (لوزان) عمله وعاد مندوب كل دوله الى بلادهم وقد =

---

١١٨ – هذا **السر العميق** كشفت عنه الوثائق فيما بعد ، ومنها معاهدة (كرزن) نسبة الى وزير خارجية بريطانيا آنذاك ، فقد اوفد مصطفى كمال زميله عصمت اينونو الى لندن برسالة يحملها الى الانجليز ويقول لهم فيها : لماذا تقاتلوننا مرة اخرى ؟ لقد كنا امبراطورية كبيرة وكنتم تخشون جانبنا فانسلخت عنا اكثر البلاد ولم يبق الا العنصر التركى فى الاناضول .

وبعد محادثات ومفاوضات استمرت مدة طويلة ودخل خلالها وسيطا (حاييم ناحوم) حاخام اليهود الأكبر فى تركيا .. ومع هذا فقد كان رد الانجليز (اننا نخشى =

ومعارضوهم ما فعلوا فى هذه المدة فعلا غير الانكار على افعالهم التى اضرت الامة والبلاد ، ليس فى كتاب اعمالهم شيء يؤخذون به غير (ازمير) وحقيقتها انها اضاعها الاتحاديون بالنتيجة الطبيعية التى افضى

= جرى بحث عن تلك المعاهدة فأعترض بعض النواب عليها قائلا انها انهزام سياسى لم يسبق مثله فى تاريخ الانجليز تجاه الاتراك . ولو غلبونا على الحرب العظمى ما استفادوا باكثر مما مُنحوا بهذه المعاهدة ، فقال المستشار : « عليك بوزن المسئلة من حيث الفرق بين دولتى الترك القديمة والجديدة فهى اليوم دولة ملية متحدة »[119] يعنى مقصورة فى هذا الدائرة المحدودة ومنقطعة عن تعلقاتها =

= ان تعودوا فتصبحوا مركز تجمع المسلمين ونواة لوحدتهم) ، وهنا عرض مصطفى كمال هذه الشروط الأربعة عليهم :

١ – الغاء الخلافة الاسلامية نهائيا فى تركيا .

٢ – ان تقطع تركيا كل صلة مع الاسلام .

٣ – ان تضمن تركيا تجميد وشل حركة جميع العناصر الاسلامية الباقية فى تركيا .

٤ – ان يستبدلوا الدستور العثمانى القائم على الاسلام بدستور مدنى بحت .

(ينظر كتاب الشيخ محمد الصواف : المخططات الاستعمارية لمكافحة الاسلام ص ١٧٤)

١١٩ – وحققت انجلترا غرضها بواسطة مصطفى كمال . ومن المذهل ان نكتشف انه كان أداة طيعة فى ايدى الانجليز ايضا فضلا عن خضوعه لليهود بلا حدود ، وللقارىء الكريم المعلومات الجديدة التى فاجأنا بها الاستاذ مصطفى السعدنى اذ يقول (وعندما أصبح أتاتورك الرجل الأول فى تركيا تلقفته ايدى المخابرات البريطانية حتى أصبح ألعوبة فى يدها .. وعندما عين سير برسى لورين سفيرا لانجلترا فى « تركيا الصغرى » ، وضعت وزارة الخارجية البريطانية تحت يده – كما هى العادة – الملفات الخاصة بسياسة انجلترا فى المنطقة ، كما قدمت اليه جميع الدراسات والتحليلات النفسية التى اجريت على شخصية الرجل الأول فى تركيا .. ويبدو ان سيربرس لورين قد عكف على دراسة طبيعة مصططفى كمال كما هو صورها أساتذة علم النفس التجريبى من الانجليز واطلع على نواحى الضعف والقوة فى شخصه .. ثم بدأ يمارس معه الاسلوب الذى جعل منه أداة طيعة ، حتى وثق فى سير برسى لورين الثقة العظمى الى الحد الذى جعل أتاتورك **يعرض على السفير البريطانى ان =**

بنا اليها دخولهم ومغلوبيتهم فى الحرب العظمى لا معارضوهم الذين كانت الوزارة بأيديهم عند احلال الدول اليونان بها ، وان اتفقت كلمات الاتحاديين الذين اضاعوها مع كلمات الكماليين الذين شاركوا الاتحاديين فى اضاعتها اولا على قذف تهمتها الى المعارضيين كاتفاق شريكى الجناية فى قذفها الى الغير وشهادة كل منهما ببراءة صاحبه . أجل اضاعها

= الفسيحة العميمة لاقطار العالم باشتمالها على الخلافة الكبرى الاسلامية وان كان الغافل لا مانع له من ان تستدل بظاهر هذا الكلام على قوة دولة الترك الحاضرة ، والحال انه كم من دولة صغيرة ملية متحدة لا يعبأ بها ولا تسلم لها منافع ومكاسب الا عند من غلبته بجيشها ، وكم ظهرت الدولة العثمانية من قبل اليونان حتى انتهيت بجيشا من (تساليا) الى ابواب (آتنة) ولكن ما نفع ذلك فى الغاء الامتيازات الاجنبية عند الدول العظيمة مع ان تلك الغلبات على اليونان لم تكن مشوبه بمغلوبية قريبة العهد تجاه اولئك الدول مثل ما كانت فى زمن معاهدة (لوزان) .

وقد باحت جريدة (وقت) التركية عن السر العميق الذى ذكرناه آنفا فى الايام الاخيرة التى حدث فيها الخلاف بين صحف الاستانة وصحف انقرة حيث قال كاتبها (محمد عاصم) فى مقالة رئيسية نشرها فى ١٠ نوفمبر ١٩٢٣ : « لم ننس ان الجرائد الانجليزية لا زالت تكتب فى ايام وحيد الدين الذى جمع الخلافة والسلطة فى نفسه بانه ما دام شكل الحكومة فى تركيا فلا يمكن تطبيق قاعدة المساواة على الاقليات الغير المسلمة فيها ولا جعل تلك الحكومات حكومة عصرية وان القيود المدهشة التى كانت تحتويها معاهدة (سيفر) باسم حقوق الأقليات انما نتيجة طبيعية لذلك الشكل من الحكومة اى الحكومة الحائزة للخلافة » .

ولعلك ايها القارىء بعد ما كشفنا عنك غطائك يظهر لك انه ان كان للانجليز (١٢٠) =

= يخلفه فى رئاسة الجمهورية التركية ، الامر الذى لم يحدث مثله فى التاريخ ! !

ص ٢١٨ من كتاب : الفكر الصهيونى والسياسة اليهودية

١٢٠ — وابحث ان الانجليز ساهموا بقدر وفير فى الكيد للاسلام واهله ودولته وكانوا استمرارا لحملات الحروب الصليبية فى العصر الحديث ، فقد حصلوا على اكبر نصيب من ميراث الخلافة العثمانية .

ولا يفوتنا ان نستشهد بما وقع فى مصر ايضا ، فان (الكاهن) (دانلوب) خلع عنه ثوب الكهنوت ودخل فى خدمة الحكومة يدير مدارسها فى خلال ربع قرن ، =

الاتحاديون ولم يُقدم المعارضون على استردادها تحرزا عن احداث خلاف بيننا وبين الدول الكبرى التى احللنها ، وابلغننا ان مقاومتهم فى الاحتلال بمثابة مقاومتهن فى الخطر . وهذا على حين انقضاء الحرب التى تمت بغلبتهن ايانا ولم ينطفىء بعدُ شيء من نيران حنقهن علينا . فاى دولة مغلوبة ، او اى رجل من رجالاتها يتجاسر على حركة تُسبب استئناف تلك الحرب بعد معاينة عواقبها الهائلة بعين رب المال الذى يحتاط عليه ويحترز عليه عن وضعه فى طريق تجارة قد جرب خسارها بداء ربحها وآثار الخسار امامه ، ولا يحيط بها ان يقال امامه . فلو عد الكف من تجديد خطرا الحرب عقب انتهائها بالمغلوبية القطيعة خيانة الوطن وتضحيته لكان جميع الالمانيين والنمساويين والبلغاريين الذين خضعوا لاحكام المغلوبية وجانبوا استئناف الحرب خزنة اوطانهم مضحيها حتى ان المصريين الذين جادلوا الانجليز منذ سنين بالسنتهم واقلامهم ولكن لم يرتقوا من الهجاء الى الهيجاء لما احسوا فى ذلك الارتقاء من المضار والاخطار التى تعصف بامتهم خونة ايضا بناء على منطقهم وقانونهم الذى طبقوه على معارضى الكماليين من الاتراك وعدوهم به خونة باعة اوطانهم من الانجليز كما اثنوا على الكماليين بالحمية والوطنية[121] .

= كيد دولة الخلافة لم يقع ذلك الكيد باتفاق الانجليز مع السلطان وحيد الدين بل وقع باتفاقهم مع رجال الحكومة التركية الكمالية متوجها على الدولة والخلافة ومقام السلطان المشار اليه بل ومقام عبد المجيد . (ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون) .

(م.ص)

١٢١ — مع ان بيننا وبين المصريين فرقاً يعذرنا بالنسبة اليهم فى اختيار السلم على الحرب وهو مصادفة وزارتنا بصبيحة الحرب الكبرى التى حاربنا الدول بها وذقنا مرارة المغلوبية فى =

= فكان يناهض القرآن الكريم مناهشة سرية متواصلة .. وكان (جلادستون) يقول : اخزاه الله فى برلمانهم ان القرآن أصل البر فى هذا العالم ! !

(اوجين يونغ : الاسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية ص ١٥٧

وعندما بنيت الكلام على قانون المصريين مع قطع النظر عن صحة ذلك القانون وفساده اذكّرهم ما سبق منهم فى الحرب العظمى حيث حاربوا الترك تحت قيادة الانجليز ، لا اقل من انهم عزروه ونصروه من وراء جبهة الحرب وهو الذى استخدمهم بتلك الصورة فلو ساقهم الى المعترك

= آخرها . ثم اننا لا نعرف الانجليز ولا هم يعرفوننا وانما جاء بهم الى بلادنا وذعاهم اليها برسول الدخول فى الحرب العامة الاتحاديون اخوان الكماليين. وخلطائهم قديماً وحديثاً . فكان مسعى الانجليز فى ارضنا اعادة ارواح الاتحاديين فى اجساد الكماليين ليدوموا فى افساد دولتنا وامتنا(١٢٢) ، ولم يدع الانجليز لهذا البعث بعد الموت وقبل الحساب أسبابا تضعف وتوهن مواقع الصلحاء اهل الاعتدال فى بلادنا الا توسل اليها بانواع مكايد تخصه وتغيب عن الافهام ، فصعب فى كل الامور على حكومات السلطان وقيد حركاتها بصفة الغالب المحتل بارض المغلوب حتى اعجزها . فلما قامت مقامها الحكومة الكمالية يسر لها كل امر عسر على الحكومة الاولى ، وليس للعاقل ان يحمل هذا التحول الى قوة مصطفى كمال الطاردة لليونان لان هذه القوة لا تغنى عن صاحبها من الانجليز شيئا يضطرها الى مساعدته وملاينته . بل طردُ اليونان من الازمير وقد ساقه اليها الانجليز بين تبعات الحرب العامة وتتماتها التى حالف عليها اليونان وحاربنا معه يلزم ان يؤثر فى نخوة المخالفة ويسخط الانجليز فضلا عن ان يحبب الطارد اليهما اذ الانسان لا يرتاح بظفر عدوه علىٰ حليفه ، بل يعد ظفره عليه ظفره على نفسه كما عده الناس كذلك . ولن يقنع العاقل بمغلوبية =

١٢٢ - نجح الانجليز فى افساد العلاقة بين المصريين وبين الاتراك لغرض فى أنفسهم ، وقد اعتمدوا فى ذلك ضمن ما اعتمدوا عليه اشاعة فكرة الوطنية المصرية وفصلها عن الرابطة الاسلامية .

وللانصاف ، ينبغى ان نذكر هنا رأى مصطفى كامل - زعيم مصر الشاب رحمه الله - الذى تنبه الى حقيقة الصلة بين المسألة المصرية والمسألة الاسلامية على حد قوله ، وكتب فى مقدمة كتابه (المسألة الشرقية) محذراً من خطط انجلترا التى عملت منذ يوم احتلالها لمصر على تقسيم الدولة العثمانية ، اذا لم تر لوجودها فى مصر سلامة الا بهدمها ووضع يدها على مصر بصفة نهائية ، وضم بلاد العرب اليها ، وجعل الخلافة عربية فى قبضة رجل يكون آلة لها ! !

المسألة الشرقية - ينظر المقدمة وص ٢٧٨ مطبعة الآداب بمصر ١٨٩٨م

لانساقوا ، وناهيك بان المرشال (النبى) اعلن شكره لهم عقب انقضاء الحرب واعترف بان ظفر الانجليز على جيش الاتراك فى جهة البر حصل

= الانجليز امام مصطفى كمال[123] (وكان فى وسعها على الاقل ان لا توقع الصلح معه وان لا تحط عن عاتقه اثقال العهود العتيقة) وانما يقنع بمكيدتها الاسلام فى ان تترأى كذلك اعنى مغلوبة امامه حتى تعظم فتنته فى ابصار المسلمين وبصائرهم والرجل من لا تجد الانجليز مثله لوجدّت فى طلبه من حيث انه يهدم من ماديات الاسلام ومن ادبياته لا سيما ادبياته فى يوم ما لا تهدم الانجليز نفسها فى عام . فلما اثبتت كفايته وقدرته من هذه الجهات فوق كفايته وقدرته فى طرد اليونان من الاناضول استخلفته لنفسها وانسحبت من بلادنا (١٢٤)، فما غادرتها حتى هيأ مغادرتنا اياها قبلها وما غادرتها حتى استخلفت من يعادينا والاسلام اكثر منه . فمن المتفق مع الانجليز ؟ نحن الذين صارت سياستها ويلا وحربا لهم او من تساعده سياستها كل المساعدة . وهل نحن بعنا منها الوطن على ما رمانا به المصريون والحال ان الانجليز حلت بارضنا فخرجنا منها صفر الايدى وحلت بارضهم فظلوا يخوضون فى غمرات الغنى . ونحن مع بلوغنا اقصى مراتب الدني لم نتلطخ من حطامها بشيء ، ومازال رأس مالنا فيها فقرنا وعفافنا فلا نعرف التجارة ولا نكون لفقرنا كفؤ الانجليز فى البيع والشراء لا فى بيع الوطن ولا فى بيع الناس — فلا يرى =

١٢٣ — حقا لا يقتنع عاقل بهزيمة انجلترا امام مصطفى كمال وهى احدى الدول الكبرى حينذاك وخرجت من الحرب العالمية الاولى ظافرة ، ووصفت بانها صاحبة الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس .

اذن ، هل كانت هناك تمثيلية تحركها اصابع وراء الستار غرضها (تصوير) مصطفى كمال فى دور (البطل الوطنى) لخداع شعبه والتغرير به بعد ذلك لكى يقبل الشروط التى تمليها عليه انجلترا ؟

١٢٤ — اجل ، هذه هى الحقيقة . والشواهد كثيرة للذين درسوا هذه الفترة الغامضة من تاريخ المسلمين بما لاح ان كمال أتاتورك وعصابته كانوا متواطئين مع الانجليز . ومن ادلة ذلك رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على بعض النواب المعترضين فرد عليهم بقوله :

(عليكم بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتى الترك القديمة والجديدة)

د/يوسف القرضاوى : الحلول المستوردة ص ١٢٣ التعليق

مشيرا الى ما قاله الشيخ مصطفى صبرى (ينظر ص ١٧٥)

بخدمتهم ومعونتهم وان المصريين ذكروا تلك الخدمة والمعونة بلسان رسمى وعدوها من اقوى حججهم لتى بنوا عليها دعوى استحقاقهم الاستقلال تجاه الانجليز وقد قرأت بحثا بذاك الصدد فى صحفهم حين كنت نزيل قطرهم . فهل يجعل المصريون فى كفارة ما وقع من خيانتهم الاتراك ان اتهمونا بالخيانة . ولا ادرى ان استعانتهم الكماليين فى مؤتمر (لوزان) وقد استجيب لهم الحرمان هل كانت من جهلهم بحال الكماليين أم من

= من رأى غيرها ، حتى انها التى تملأ ما انتقص من نفوسنا ونفسائنا - نقابل ادنى تعريض وقع عليها بانكى شدة ، وهى بوضوحها ووجودها الممتاز بين اعدامنا تكل الابصار وتقطع الالسنة التى تستطيل اليها كالحسام المجرد . ونحن اناس صدقتنا كلمة حق عند سلطان الباطل ، ولا يتقرب بمكاننا فى قلوب امتنا الطاهرة ادناس (مادام غوليس) التى كانت رمانا بها وهى يومئذ بين سحر مصطفى كمال ونحره . وما نالنى من الانجليز نائل غير حمايته يوم مغادرتى الاستانة من تسلط الاشقياء الكمالية الذين القوا القبض فى ذلك اليوم نفسه على الشهيد المغفور له على كمال بك الى ان ركبت الباخرة وغير بضع اغطية قديمة خاصة بالافراد العسكرية اعطوناها لما ضبط البوليس الجرم الذى يحمل رحالنا بين الرفأ والباخرة وفيها كل ما نحتاج اليه من الثياب والاثاث فبقينا فى الدرجة الثالثة من الباخرة بلا ادوات تقينا من برد الشتاء وبين العائلة نسوان واطفال ومرضى .

فان كان ساقهم الحكم بكوننا خونة الوطن باعته اننا لم نخرج الانجليز من بلادنا ولم نضطرها إلى الخروج بالشدة والعنوة حتى فعل ذلك مصطفى كمال وطهر البلاد منها فاذاً اسألهم لماذا لم يطهروا بلادهم من الانجليز ، اى شىء يحتاجون اليه فى نيل هذه السعادة العظمى ولكن يتقاصر بوعهم عنه ، فهل حماسة شعبهم وحميته فى درجة غير كافية لذلك او كفاية زعيمهم وجرأته ومهارته وكل شىء يلزم له فى هذا الامر فوجوده فيه دون وجوده فى زعيمنا مصطفى كمال ، ام انهم باعوا اوطانهم من انجليز ، وفى وفرة وفرهم ريبة للمرتاب كما ان فى فقرنا حجة الامانة ، لا سيما انه يعضد الريبه حصول تلك السعة والدعة بعد حلول الانجليز بارضهم . ولا يلومننا من هذا التقريع المر الاجاج ففى امثال الافرنج لا يرامى من سكن فى قصر من الزجاج ، مع انا جاريناهم على منطقهم وقانونهم الذين طبقوه بنا معاشر الاتراك الغير الكماليين ، وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون .

(م.ص)

جهلهم بحال انفسهم .

وما كنت اردت ان اتكلم فى ما يتعلق بالمصريين انفسهم وان اتدخل فى مسائلهم الوطنية كيلا اقع فيما وقعوا عندما بحثوا عنا وعن مسائل تتعلق بنا وبوطنيتنا غير واقفين عند حدود صلاحيتهم وغير واقفين على حقائق الاحوال ، ولست مع المصريين ممن يقول :

الا لا يجهلن احد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

ولا ممن يقضى غريم الدين من جنسه ، لكنى اردت ان اعلمهم تبعة الجهل والتسافه على اعراض اهل العفة والانفة وان اقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق . انى ما رأيت قوما اخطأوا واخطلوا فى درجة المصريين ، وما رأيت وما سمعت فضولية كفضوليتهم فى دخولهم بين فريقى الاتراك بحيث لا يسوّغه ادنى ادب سياسى او اجتماعى فى امة مدنية ، ولقد لقينا فى مصر من المقابلة الناشئة من سوء تأدبهم ما لم نلق جزأ من الآف الاجزاء فى الاستانة الى ان خرجنا منها مهاجرين مع ان مغادرتنا اياها كانت لاستيلاء السفهاء الدين يعادوننا لديننا على حكومتها ولم يصح احد على وجهى حتى يوم دخلت مصر بانى خائن ولم يرم علينا الكساحة والطماطم احد فى غير مصر[١٢٥] ، فما للمصريين ولنا وليس بيننا وبينهم علاقة وطنية ، وما بقى من سرف الاتحاديين فى الشرق الادنى فهو وطننا لا وطنهم ، وما لم يزل الاتحاديون والكماليون مؤامرين ضده منذ سنين فهو ديننا لا دينهم ، وما طحنوه فى رحى الحرب والنهب نفوسنا واموالنا لا نفوسهم ولا اموالهم بل ولا نفوس ساداتهم الكماليين ابناء سلانيك ، فاليوم افلسنا نحن الاتراك مالاً ونسمة وصحة بل واخلاقا نال الاتحاديون واخوانهم الكماليون والعودتيون آمالهم فى افسادها بوساوس

١٢٥ – لا نستبعد ان يتم ذلك بفعل بعض العناصر المتعاونة مع الانجليز ، لاسيما وانهم سعوا لافساد العلاقة بين المصريين والاتراك .

الدعاية ووسائل الاختلاط فى الحرب الكبرى مع الالمانيين ذكرانا واناثا وسائر الامم الاجنبية الذين خالفوهم تارة وحالفوهم اخرى ، واضمم اليه اختلاط الخائر بالزباد من ادامة الحروب فى البلاد بمدها والعاصفات لا يرى اثر الحرب الكبرى على امتدادها شيء ما خلا الاتحاديين والكماليين فقراء مفاليس ، حتى انه قد استهزا بى بعض الصنحف المصرية ابان نزولنا بديارهم حيث كتب انى فقدت فى طريق السفر الفى جنيه مصرى ، مع انى سافرت وعندى اسرتى المكونة من بضع عشرة نسمة وبينها نسوة وصبوة فى الدرجة الثالثة من درجات الباخرة التى حملتنا من الاستانة الى الاسكندرية ، وقد حصلت على الثمن الذى وفى بنول تلك الدرجة ببيع كتبى مع انى وليت منصة المشيخة الاسلامية اربع مرات ، ولو كنت شيخ الاسلام فى حكومة الاتحاديين لوجد عندى ما يعادل آلاف بل عشرات آلاف جنيه مصرى وامكن ضياع الفين منها فى الطريق . وما كنت احببت ان ابحث عن فقرى[١٢٦] الذى به فخرى لولا اضطرتنى

١٢٦ –لا نجد برهانا اسطع من هذا البرهان الذى أفحم به الشيخ خصومه . ثم تفجرت عواطفه عندما نشرت الصحف العالمية خبر صيام (غاندى) الهندوسى ، احتجاجا على سياسة الانجليز فى بلاده ، فارتجت بهذا النبأ أرجاء العالم . عندئذ تفجرت عواطف الشيخ فعبر عن ذلك بأبيات من الشعر ، قال فيها :

صام شيخ الهند الحديثة غندى صومة المستميت والمتحدى
وأرانى على شفا الموت أدعى شيخ الاسلام بله هند وسند
غير ان الصومين بينهما فرْ ق عجيب أبدية من غير رد
صام مع وجده وصمت لعُدْم دام مُذْ ضفتُ مصر كالضيف عندى
وغدا صومه حديث جميع النا س ، اما صومى فأدريه وحدى

وقد لا يدخل فى موضوعنا الحديث عن غاندى إلا أننى أرجو توجيه القارىء الى سر الحركة الاعلامية التى أحاطته بهالة كبرى ، بينما حقيقة أمره – كما أثبت ذلك الاستاذ انور الجندى – انه أسهم بنصيب وافر فى اجهاض الحركة الاسلامية فى الهند التى كان غرضها رفع راية الجهاد حتى اجلاء الانجليز عن البلاد .
ولكن غاندى عرقل بحركته اخراج الانجليز من الهند .

تلك الجريدة ، وانا بحمد الله غنى عن استعانة مصرى فى حالتى هذه وفى حال مرورى بقطر مصر ، وقس عليّ سائر المهاجرين المسلمين . وعند تحرير هذه الكلمات اطلعت على ورود قافلة منهم الى الاسكندرية . ولا اسأل المصريين ان يسدوا خلتهم او أن يرحموا فاقتهم وانما اسألهم ان ينظروا الى شعثهم ونكد عيشتهم واكثرهم كرام قومهم فى بلادهم ويستحيوا من ان ينعتوهم بالخونة البائعين لاوطانهم والآخذين من الاجانب دنانير وجنيهات جمة .

والحاصل انكم ايها المصريون لا تقدروا ما جرى علينا وعلى بلادنا من بعيد حق قدره ولا يؤثر فى قلوبكم ما حل بنا تأثيره فى قلوبنا . ثم ان معاملتكم الاحزاب التركية بمعزل عن مقتضى العقل والتمييز لا تشبه قطعاً معاملة من يحب الترك ويريد الخير لها ، **اذ من المعلوم المجزوم منذ سنين ان تركيا فريقا يبث الدعوة اللادينية ويضاد دين الاسلام والاقوام الاسلامية لا سيما العرب بسبب ان الاسلام وصل الى الترك منهم وتأسس بنفوذ لسانهم فى الترك** ، فمن جراء ذلك نرى هذا الفريق يسعون بكل جهدهم فى ابعاد اللغة العربية عن تركيا ويعادونها بأشد من معاداتهم[١٢٧] سائر الالسنة الاجنبية مع كون لغة الترك فى حاجة عظيمة

= ثم يستطرد بعد ذلك مستهينا بما لاقاه فى سبيل الاسلام ناعيا على مسلمى العصر تركهم لدينهم فيقول :

فى سبيل الاسلام ما أنا لاق ولئن مت فليعش من هو بعدى
فليعش رغم مسلمى العصر دين ضيعوه ولم يفوه بعهد
كان مثلى يموت ولا يُعرف لو كان شيخهم شيخ هند !

(عبد الفتاح ابو غدّة : صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل)
ص ٦١ ط مكتبة المطبوعات الاسلامية لبنان ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م

١٢٧ — وكان قرار الغاء الكتابة بالحروف العربية بمثابة انعكاس للعداء نحو الاسلام للحيلولة بين الأتراك والقرآن الكريم . هذا فضلا عن الآثار المدمرة لهذا القرار (وهكذا =

الى الاستعانة بلغة العرب لا تقاس على حاجتها الى الاستعانة بغيرها ومع عدم كون اللغة العربية من مؤخر اللغات فصاحة ورقيا حاشا لسان الله من ذلك ، لكن السبب الاصلى كما قلنا خصومة الديانة الاسلامية وانهماك امة الترك من مديد الزمان فى حب لسان العرب وعدهم حبه من لوازم محبتهم وارتباطهم بدين الاسلام . فذاك الفريق اللاديني مع كونهم فى غاية القلة بالنسبة الى الاتراك المتدينين جادلوهم وقاتلوهم منذ عشر ونيف سنين واستفزوا من استطاعوا بصوتهم وخيلهم ورجالهم وشاركوا فى اموالهم ووعدوهم بما لا يخطر على بال الشيطان وتغلبوا على سلطتهم وسلطانهم . فليس فى تركيا منذ ذلك المدة والحقبة شى أعظم خطورة واهمية من هذه المجادلة والمحاربة الاهلية ، لا الحرب العامة ولا الحرب الخاصة ولا ضياع البلاد ولا استرداد بعض منها ، لأن البلاد والايام مما يداولها الله بين الناس ليمحص الذين آمنوا ويمحق الكافرين وانما الشأن الخطير لهذا التمحيص وذاك المحق لا لنفس البلاد والايام ، (لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء)[١٢٨] . وانى بحمد الله تعالى وتوفيقه شمرت عن ساق المجاهدة فى هذا السبيل منذ احسست الخطر على دين الاسلام فى تركيا ، وما ارسلت

= بمرسوم واحد الغى كل التراث الثقافى للمملكة التركية فتحولت الى أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب وبدأت تتعلم القراءة والكتابة من جديد ، وهو أعجب واغرب قرار صدر فى التاريخ . وأصبح اتاتورك أول حاكم فرض الكتابة من جديد ، وهو أعجب وأعرب قرار صدر فى التاريخ . وأصبح اتاتورك أول حاكم فرض الأمية على امة باكملها ، ولهذا السبب لم تنجب تركيا الحديثة اديبا عالميا ولا عالما ولا مؤرخا ، وكيف تفعل وهى قد اكتشفت الكتابة منذ جيلين) ؟!

الاستاذ محمد جلال كشك : حوار فى انقرة ص ٤٩/٥٠

١٢٨ – عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرا منها شربة ماء)
رواه أحمد والترمذى وابن ماجه

من ثوبى المشمر الى هذا اليوم مع انه كثيرا ما اعدى من ذلك الخطر المتوجه الى الدين نفسى واهلى ومازلت ناصب فى مقدمة الصف الذى يصادم الذين يصادمون دين الاسلام(١٢٩) وجاعل قلمى العاجز وقفاً على هذا الشأن جاريا ، ولا فخر ولا كذب ان قلت انا ابن جلا او يضرب بهذه الخطة فى خطتنا مثلا . ثم انى رأيت المصريين فى هذا العراك الذى نجم فى بلادنا وتفاقم عونا لاعداء الدين ولسان الغرب وحربا لاحبتهما المتفانين فيهما باموالهم وانفسهم ، وحتى انى لما نزلت بساحتهم وعاينت هذه الحالة النفسية المعكوسة مع ما عانيت من سوء لقائهم كدت أموت حيرة وعجبا بعد ما كنت لم امت فى تركيا بالرغم من شدائد الاخطار والمهالك التى حافت بى طيلة بضع عشرة سنة .

وقد بلغ القارىء من لدنى عذرا فى الاطناب فلنختم الكلام بالتنبيه على جهالة اخرى مصرية : وهو ان الرجل الذى كتب فى المقطم بعد ما اتهمنا بقلة محبتنا الوطنية زاد على جهله بحالنا جهله باحاديث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مع كونه ازهريا وظن الكلمة التى ذاعت فى الالسنة حديثاً نبويا فقال : « الا حبذا لو كنت كتبت هذه الكلمة وانت فى البر لما قلت لك اكثر من تذكيرى اياك بقوله صلى الله عليه وسلم (حب الوطن من الايمان)(١٣٠) .

---

١٢٩ – سبق الاشارة الى ذلك فى ابيات الشعر التى اوردناها وذلك بقوله :

فى سبيل الاسلام ما أنا لاق   ولئن مت فليعش من هو بعدى
فليعش رغم مسلمى العصر دين   ضيعوه ولم يفوه بعهد .

(١٣٠) وقد نبهت على كونها حديثاً غير نبوى فى مجلد سميته (مجددو الدين) ــ دينى مجددلر ــ وكنت حين ما تم طبع هذا الكتاب غادرت الاستانة بغتة ولم يساعدنى الزمان لان استصحب النسخ المطبوعة فى سفرى فبقى الف نسخة منه الا خمسين فى مطبعة الاوقاف ــ موضوعة فى الصناديق فغصبتها الحكومة الكمالية على ما فهمت من نشرات الصحف . وموضوع الكتاب بأسره الدفاع عن كثير من =

واقول فى خاتمة كلامى ان هذا الذى الخصه بالخروج عن الدين ما حكمت به على الاتحاديين لا اغير حكمى فيهم ولو رجع المجلس الوطنى فى مسألة الخلافة والسلطة الى وضعهما الاصلى الذى غيروه ، وهو محتمل عندنا ، ومتمنى عند من يحبهم من المسلمين . وذلك لان رجوعهم عن ذلك لا ينبعث من رجوعهم الى الدين بل مما ادت اليه تجاربهم المنبئة عن استياء عالم الاسلام فيرون الدوام على المنافقة أسلم لخطتهم من المجاهرة ويصير ماهية ذلك رجوعا من قفر الكفر الى ظل النفاق ، قال الله تعالى : (ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا)(١٣٧) (بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليما)(١٣٨) سورة النساء .

بيروت ١ رجب الخير سنة ١٣٤٢ و ٧ شباط سنة ١٩٢٤

مصطفى صبرى

= الاحكام والشعائر الاسلامية التى لايزال يطعن فيها كفار المسلمين فى حادث الأزمنة وينتقدونها بعقولهم الضئيلة على تقاليد الاسلام القديمة . ولو طالعه ذوو الغيرة الدينية من علماء الاسلام واطلعوا على مفاده ثم اطلعوا على ان الحكومة الكمالية قد صادرت نسخه المطبوعة فى مطبعتها وحجرتها عن الانتشار لكفاهم ذلك وحده مرشداً لتصحيح عقائدهم فى خطط الحكومة الكمالية الباذلة جهدها فى منع الخدمة الاسلامية والحيلولة دونها . وفيه ايضاً ما لا يخفى من حجر العلم وتضييق الافكار . هذا ، مع ما فيه من النصب والسلب القبيحين المتعلقين بصريح مال استحقه بحيث لا استحقاق فوقه وقيمته المادية جنيه تركى بعدد النسخ ، وعلى امثاله ينحصر ثراء مثلى . وعندى منها عدد لايزيد على معظم جمع القلة وواحد كنت أهديته الى صديقى الفاضل النحرير حضرة محمد زاهد وكيل الدرس سابقاً فى المشيخة الاسلامية فاخبرنى انه أودعه الى المكتبة العمومية بالقاهرة مع كتاب آخر لى — مسمى بقيمة المجتهدين الحديثين فى الاسلام العلمية — ليقرأهما اخواننا المسلمون وان كانا مكتوبين على اللسان التركى (م.ص)

الفهـــــرس

الموضـــــوع | الصفحة

النكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة والأمة
لشيخ الإسلام مصطفى صبرى

رقم الإيداع بدار الكتب
١٩٨٤/٥٤٤٣

دار الدعوة

للطبع والنشر والتوزيع

٢ شارع منشا (محرم بك) . الإسكندرية .